الفصل الثامن

تطوّر الميزان التجاري والمدفوعات

يعبر الميزان التجاري لأي بلد عن الفرق بين قيم السلع المصدرة منه وقيم السلع المستوردة اليه . ويقال ان الميزان التجاري في صالح البلد اذا ما فاقت قيم صادراته قيم مستورداته من السلع ، والعكس بالعكس . واذا ما اضيفت الى قيم السلع المصدرة والمستوردة قيم الخدمات (كالنقل والتأمين والخدمات الاخرى) المصدرة والمستوردة ، يتكون بالنتيجة ميزان الحساب الجـــاري لميزان المدفوعات للبلد موضوع البحث .

ويعبّر ميزان المدفوعات لأي بلد عن الفرق بين مجموع مقبوضاته لقاء صادراته من السلع ، والخدمات ، ورأس المـال ، والذهب ، الى بقية انحاء العالم ومنها ، خلال سنة معينة أو عدد من السنين . ويكون ميزان المدفوعات، لبلد ما ، في حالة توازن ، حينما ينعدم ، صافي حركة الذهب أو حركة رؤوس الامـــوال الموازنة ، شريطة أن لا يتم استئصال « عجز كامـــن » (potential deficit) عـن طريق معاناة نسبة من البطالة تزيد على مثيلاتها السائدة في الاقطار الاخرى ، أو تقييد الاستيراد للحد من الطلب على العملات الاجنبية ، أو قبول القروض الاستثنائية غير المقبولة من قبل المقرض والمقترض في الاحوال الاعتيادية [1] .

---

١) انظر ، J E Meade The Theory of International Economic Policy , Volume I. Balance of Payments London 1951 P 15

ويشير ميزان المدفوعـــات الى مراحل تطور الاقتصاد الوطني . فحينما يكون « القطر مقترضاً فتياً » (Young debtor) ، يفيض استيراده على تصديره ، واستثماره الداخلي يزيد على ادخاره الداخـــلي ، ويحل رأس المال الاجنبي محـــل الفرق بينهما . وحينما يكون القطر « مقترضاً راشداً » (Mature debtor) . أو « مقترضاً فتياً » (Young lender) يفيض تصديره على استيراده ، ويتفوق ادخاره الداخلي على استثماره الداخلي .

ويمكن تفسير طور فائض التصدير في بعض الاقطار المتخلفة خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى في ان نشوء فائض التصدير كان مصحوباً بتزايد التصدير والاستيراد معاً . ولكن تزايد التصدير كان على وتيرة أعلى ، حيث كانت الصفة الرئيسية الطويلة الأمد للميزان التجاري في هذه الاقطار تكمن في تزايد صادراتها تزايداً ملحوظاً وما حدث من الاستثمار الاجنبي فيها ، فقد تركز في قطاع صادراتها . ممـــا أدى الى ارتفاع الانتاجية الاقتصادية (Economic Productivity) في هذا القطاع نسبة الى القطاعات الاخرى . وقد كانت اسواق اوربا الصناعية متوفرة لاستيعاب هذه الصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام . ان التركيز على قطاع الصادرات حد من نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى ، بينما هيأ المدفوعات اللازمة للفوائد والأصول المترتبة على استثمار رؤوس الأموال الاجنبية . وهذه الاخيرة ساعدت على تحقيق فائض التصدير . أما عن نمو الابطأ للاستيراد ، فيعود الى ضعف مـــا يسمى بـ « تأثير التقليد » (Demonstration Effect) الذي ينشأ عن محاكاة الاقطار الفقيرة لطراز الاستهلاك في الاقطار الغنية ممـــا يضعف وتيرة نمو الاستيراد الاستهلاكي من جهة[1] ويعود الى ضعف نمو الاستيراد الانتاجي بالنظر للتطور غير المتوازن القائم على التركيز على قطاع التصدير ، مما يقلل من تطور الانتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويضعف وتيرة نمو الاستيراد الانتاجي

١) انظر ، G. M. Meir & R, E. Boldwin , Economic Development Theory History , policy N. Y, 1957 p. 240 .

المطلوب لها مباشرة ، ونمو الاستيراد الاستهلاكي غـــير المباشر الناجم عن الدخل والاستخدام الحبيس .

ويمكن تفسير طور فائض الاستيراد في الاقطار المتخلفة بواسطة التضخم الناشيء عن التوسع النقدي الذي يرافق دخـول رؤوس الاموال الاجنبية . ففي هذه الاقطار تتصف انظمتها النقدية اعتيادياً ، بحساسية عرض النقود وبالنسبة لتغيرات ميزان مدفوعاتها . وحينما يكون احتياطي عملاتها ذهباً أو سندات استرلينية ، يعكس عرض النقد فيها وضع تجارتها الخارجية أو على اساس القروض او رؤوس الاموال الاجنبية يجري توسع الائتمان التجاري المحـــلي . وفي خضم هذا الوضع التضخمي ، يزداد الاستيراد . واستناداً الى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد في هذه الاقطـــار ، ونظراً لارتفاع مرونة الطلب على الاستيراد او بالنسبة للدخل ، تكون زيادة الاستيراد عظيمة الشأن [1] .

يعالج هذا الفصل سلوك الميزان التجاري العراقي خلال الفترة ١٨٦٤ — ١٩١٤ ، وسلوك ميزان المدفوعات العراقي منذ الحرب العالمية الاولى، وخاصة خلال الفترة ١٩٢٦ — ١٩٥٨ . ان تحليل المعلومات المتوفوة عن الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، على نواقصها المتعددة ، تشير الى مرورهما في طورين : طور فائض التصدير خـــلال الفترة المبكرة السابقة لقيام الحرب العالمية الاولى ؛ وطور فائض الاستيراد خلال الفترة المتأخرة حتى ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ .

١) المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

ـــ طور فائض التصدير

في بداية القرن التاسع عشر ، استوردت كل من ولايتي بغـــداد والبصرة منتجات متنوعة من الهند ، وايران ، وبلاد جزيرة العرب ، اعتياديا لغرض اعادة تصديرها الى حلب ودمشق . وكانتا تدفعان قيم هذه المستوردات عن طريق قيم صادرات التمور جزئيـاً ، وكذلك عن طريق الارباح المتأتية من اعادة تصدير السلع الاوربية في تجارة الترانسيت[1] .

لقد كان هناك عجز على حساب تجارة السلع العراقية ، قبل فتح قنـــال السويس في عـــام ١٨٦٩ ونشوء الصادرات المباشرة من العراق الى اوربا . واثناء الفترة ١٨٦٤ – ١٨٧١ ، بلغ العجز على حساب تجـارة السلع البحرية (عن طريق ميناء البصرة) ، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٤) ، حوالي ١٤٣,٦٠٠ دينار سنوياً ، أو ٩٨٪ من قيمة الصادرات السنوية . واذا أخذنا بنظر الاعتبار التقديرات التي اعطيناهـــا سابقاً[2] ، والخاصة بتجارة العراق البرية مع اقطار الشرق الأوسط الأخرى ، وقد بلغت قيمة مستورداتها حوالي ١٥٠,٠٠٠ دينار وصادراتها ١١٠,٠٠٠ دينار سنوياً ، فان العجز على حساب تجارة السلع العراقيـــة (البحرية والبرية) سيكون أكبر . ولكن قسماً من هذا العجز كان يطفأ عن طريق الارباح المتأتية من تجارة الترانسيت . وعن طريق تدفق المسكوكات الى الخارج[3] .

وواضح من الجدول رقم (٣٥) ان فائض التصدير على حساب تجارة السلع البحرية قـــد بلغ ٢٠ – ٣٠٪ من معدل قيمة التصدير البحرية من سبعينيات القرن الماضي الى اواسط ثمانينياته . وكان هذا يرجع في الاساس الى حقيقة

١) انظر ، Rouseau , Description du pachalik de Baghdad ; . 44 - 45 & 116 - 20

٢) راجع ، الفصلين الثاني والرابع ، القسم (١) ص ٧٠ وص ١٨٢ – ١٨٣ على التوالي .

٣) انظر ، Gibb and Bowen , op . cit . , Volume I , pp. 306 - 307 .

الجدول رقم (٣٥)

معدلات سنوات مختارة لقيمة الصادرات والمستوردات والميزان التجاري ١٨٦٤ - ١٩١٤

السنوة	الصادرات ٠٠٠	المستوردات ٠٠٠	الميزان ٠٠٠	الميزان بالنسبة المئوية الى الصادرات
١٨٦٤ - ١٨٧١	١٤٧	٢٩٠٦	-١٤٢,٦	-٩٨
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٥٨٣	٤٦٤٫٥	١١٨٫٥	٢٠
١٨٨٠ - ١٨٨٧	١,٠٨٥	٧٧٤٫٨	٣١٠٫٢	٢٠
١٨٨٨ - ١٨٩٥	١,٢٧٢	١١٢٩٫٤	١٤٢٫٣	١٠
١٨٩٦ - ١٩٠٣	١,٣٩٩	١٤٥٧٫١	٧٦٢٫٩	١٠
١٩٠٤ - ١٩١١	١,٩٤٥	٢١٥٠٫٤	-٢٠٥٫٤	-١١
١٩١٢ - ١٩١٤	٢,٩٦٠	٣٤٦٧٫٥	-٥٠٩٫٥	-١٨

ان قيمة وكمية المواد الرئيسية للصادرات العراقية الى اوربا والهنـــد بلغت ارقامها الحد الاقصى في هذة الفترة[1] . ومن جهة أخرى ، فان نمو تجـارة الاستيراد كان اوطأ من ذلك بكثير في نفس الفترة .

وكان رصيد ميزان تجارة السلع البحرية لصالح العراق في اواخر الثمانينيات الى بداية القرن الحالي ، يزيد على ١٣٠,٠٠٠ دينار سنوياً ، أو حوالي عشرة بالمائة من القيمة السنوية لتجارة التصدير . ان هذا الهبوط في رصيد الميزان التجارى ، كان يرجع الى النمو البطيء في تجارة التصدير ، بسبب صعوبات النقل ، الى النمو الاكثر سرعة نسبياً في تجارة الاستيراد .

وينبغي ان ننظر الى فائض التصدير الاساسي هذا على حساب تجـــارة العراق للسلع البحرية ، ما بين السبعينيات وبداية القرن الحالي ، الذي كان نتيجـــة لتفوق نمو الصادرات بالنسبة الى نمو المستوردات ، نظرة تضعه في مكانه .

ان الفائض الفعلي في تجارة العراق للسلع البحرية ، ربما كان أقـــل من رصيد الميزان التجاري المبين في الجدول رقم (٣٥) . وهذا يرجع الى ان ارقام التجارة البحرية ، لا تأخذ بنظر الاعتبار العجز في تجارة العراق البرية مع اقطار الشرق الاوسط الأخرى ،وتدخل فيها البضائع المعاد تصديرهـــا والتجارة الترانسيتية الى ايران .

ان ارقام المستوردات في الجدول رقم (٣٥) تستثنى المستوردات البرية الى العراق ، وبصورة رئيسية من اقطار الشرق الأوسط الأخرى. بينما تشمل جميع السلع الترانسيتية والمعـــاد تصديرها من اوربا عن طريق العراق الى ايران . وبالرغـــم من ان الأهمية النسبية لمستوردات العراق البرية كانت في هبوط خلال هـــذه الفترة ، فان ادخالها كان يؤدي الى تخفيض فائض الصادرات البحرية كما هو مبين في الارقام الواردة في الجدول رقم (٣٥) .

---

١) راجع الفصل الثاني ، القسم (٤) ، ص ٩٣ - ٩٦ .

لا توجد هناك معلومات منتظمة كافية عن الاستيرادات البرية للعراق[1] . لذلك ، فمن الممكن فقط ان نوضح أهمية استثناء هذا الجزء من التجارة العراقية لفائض التجارة البحرية باعطاء مثل واحد . ان ولاية بغداد كانت أكثر أهمية من ولاية البصرة أو الموصل بالنسبة لتجارتها البرية ، خاصة من ايران وسوريا وتركيا .

لقد بلغ معدل قيمة مستوردات بغداد سنوياً للفترة ١٨٧٨ — ١٨٩٠ حوالي ٣٠٠،٠٠٠ ليرة عثمانية أو ١٨٠،٠٠٠ دينار (معدل سعر الصرف ٢٥ قرشاً لكل بادن استرليني أو دينار عراقي) ، وبلغت قيمة مستورداتها من سوريا ١١،٠٠٠ ليرة عثمانية أو حوالي ٨،٨٠٠ دينار خلال نفس الفترة[2] .

لذلك ، فان مجموع قيمة المستوردات البرية لولاية بغداد كانت على المعدل حوالي ٢١٢،٨٠٠ دينار سنوياً ، خلال الفترة ١٨٨٨ - ١٨٩٠ . ويجب ان نستثني من هذا الرقم الخاص بالمستوردات البرية ذلك الجزء الذي كان يعاد تصديره ، أو هو في طريق الترانسيت الى الاقطار الأخرى ، وبصورة رئيسية الاوربية منها ، قبل مقارنته مع الفائض على حساب تجارة العراق البحرية . انه ليس من الممكن تخمين ذلك الجزء في المستوردات البرية من تركيا وسوريا الذي كان يعاد تصديره أو هو في طريق الترانسيت ، ولكنه لم يكن كبيراً جداً على اية حال . بيد انه يمكن التوصل الى مثل هذا التخمين للمستوردات البرية من ايران التي تعتبر الجزء الأهم في هذه التجارة ولكن حتى هنا ، يمكن ان نستثني قيمة السلع الايرانية المستوردة الى بغداد ، والتي هي في الاساس لغرض اعادة التصدير ، وهي السجاد وقد بلغت قيمتها ٧٥،٠٠٠ ليرة عثمانية أو ٦٠،٠٠٠ دينار ، والصمغ الذي بلغت قيمته ٩٠،٠٠٠ ليرة عثمانية أو ما يعادل ٧٢،٨٠٠ دينار[3] .

١) راجع الفصل الرابع ، القسم (١) ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .
٢) انظر ، Cuinet . op. cit. , Vol, III, p.79. p. 80 and 82 .
٣) انظر ، Cuinet , op. cit. , Vol. I , p. 80 .

لذلك ، فاذا استثنينا هذه المواد المعاد تصديرها والترانسيتية التي تبلغ قيمتها ١٣٢،٨٠٠ دينار ، من مجموع قيمة تجارة الاستيراد البرية التي تبلغ قيمتها ٢١٢،٨٠٠ دينار ، فان صافي المستوردات البرية الى بغداد قد بلغ ٨٠،٠٠٠ دينار تقريباً في السنة خلال نفس الفترة ١٨٨٨ — ١٨٩٠ ومن جهة اخرى ، فان التمور كانت أهم المنتوجات المحلية التي كان العراق يصدرها الى الشرق الاوسط خلال هذه الفترة ، باعتبارها في الغالب صادرات بحرية (اي عن طريق ميناء البصرة) وقد ادخلت في ارقام الجدول رقم (٣٥) من قبل .

وكان معدل الفائض على حساب التجارة البحرية خلال هذه الفترة ١٨٨٨ — ١٨٩٥ ، حوالي ١٣٢،٦٠٠ دينار سنوياً ، أو حوالي ١٠٪ من معدل قيمة تجارة التصدير البحرية . ومع أن فائض التصدير هذا قد وقع بالنسبة لعموم العراق ، فمن المفيد أن نقارنه مع المستوردات البرية الصافية لولاية بغداد . واذا طرحنا الرقم الاخير من الرقم السابق ، لوجدنا أن قيمة فائض التصدير البحري ستنخفض من حوالي ١٣٢،٠٠٠ دينار الى حوالي ٥٢،٠٠٠ دينار .

ويبين المثال السابق بان العراق كان لديه عجز في تجارته البرية . ومن الناحية الاخرى ، فان تفوق قيمة الجزء الترانسيتي في استيرادات العراق البحرية بالنسبة الى مثيله في الصادرات يؤدي الى زيادة الفائض على حساب تجارة العراق البحرية . أن قسماً مهماً ، أو حوالي نصف المستوردات العراقية البحرية ، كان يعاد تصديره الى ايران . وهذا كان اكثر من قيمة البضائع الايرانية المصدرة الى اوربة عن طريق البصرة . ولو كان من الممكن ان نستثني المستوردات والصادرات الترانسيتية من التجارة العراقية البحرية ، لوجدنا على هذا الاساس ان فائض الصادرات البحرية سيكون اكبر مما هو مبين في الجدول رقم (٣٥) . ولكن من المستحيل للمرة الثانية ، ان تحذف المواد الترانسيتية والمعاد تصديرها من الصادرات العراقية ، في ضوء المعلومات

الحالية . ومع هذا يمكن ان نعطي مثالاً له بعض الفائدة في بيان أهميتهـــا بالنسبة لحساب التجارة البحرية .

لقد بلغ مجموع قيمة تجارة الاستيراد البحرية لولاية بغداد حوالي ١,٠٥٥,٠٠٠ ليرة عثمانية أو ٨٤٤,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٨٨٨ — ١٨٩٠ [١١] . وان ١٨٠,٠٠٠ ليرة عثمانية أو ١٥٢,٠٠٠ ديناراً من هذا المبلغ كان يمثل قيمة المنسوجات ، والشاي ، والسكر ، والمعادن المعـــاد تصديرها الى الاسواق الايرانية في كرمنشاه وهمدان . ان هذا يعني ان حوالي ربع مستوردات بغداد كان يعاد تصديره الى ايران ما عدا التجارة الترانسيتية من الموصل والبصرة . ولو كان من الممكن استثناء ذلك الجزء من التجارة الترانسيتية من المجموع الكلي لتجارة الاستيراد العراقية ، الذي يزيد على الجزء المقابل في تجارة التصدير ، لارتفع فائض التجارة البحرية ارتفاعاً مقابلاً .

وبعد ان أوضحنا حدود الاحصائيات المتعلقة بحساب التجارة البحرية ، بقي علينا ان نبحث العوامل التي أدت الى تكوين الفضلة او فائض التصدير الفعلي خلال الفترة من السبعينيات حتى بداية القرن الحالي .

ان احد هذه العوامـــل كان تحويل المبالغ الفائضة والمتجمعة لدى دوائر جباية الايرادات في الولايات الثلاث : بغداد ، والبصرة ، والموصل ، تحويلاً متزايداً . لقد قال القنصل البريطاني في البصرة « ان جهود كل والٍ من الولاة تنصب على ايجاده واقتراحه بعض التغيير الذى يؤدي الى زيادة مباشرة في الايرادات ، وهي ، مهما كانت عابرة او آثارها اللاحقة سيئة ، تخدمه في جذب النظر اليه » . حال وصول النقود الى استنبول [١٢] .

ان اهم مساهمة في ميزانية الامبراطورية العثمانية تأتي من دائرة الكمارك التي كانت مسئولة بصورة مباشرة تجاه دائرة الكمارك المركزية في استنبول . وقد

---

١) المصدر السابق ، ص ٧٩ .
٢) انظر ، Basrah C. T. R., 1864 - 6, 264 .

بحثنا حجم الايراد المتأتي من رسوم الصادر في الفصل السادس . [١] امـــا الايراد الآخر فكان يتأتى من دائرة الديون العامة ، التي كانت تجمع الرسوم على مصائد الاسماك ، والمشروبات ، والملح والطوابع لحاملي أسهم الدين العثماني الدولي . [٢]

وربما كان الايراد المتأتي من الادارة السنية أكثر أهمية . ان هذه الادارة كانت مسئولة عن اراضي السلطان أو خزينة السلطان الخاصة . لقد ابتاع السلطان خلال الفترة ١٨٨٣ - ١٨٩٠ ، باسعار أسمية ، حـــوالي ٣٠٪ من المنطقة المزروعة في ولاية بغداد ، ومساحات كبيرة في البصرة والموصـــل كذلك . لقد كانت الايرادات المتجمعة الى خزينة السلطان الخاصة . من هذه العقارات الزراعية تشكل رصيداً مقابلاً مهماً لفائض التصدير على حساب التجارد البحرية .

ان كلاً من هذين العنصرين في الايرادات ، مساهمة العراق في ميزانية الامبراطورية العثمانية وخزينة السلطان الخاصة ، انعكسا في تدفق الذهب الى استنبول لذا فقد ذكر القنصل البريطاني العام في سنة ١٨٧٥ ما يلي . « كانت مسكوكات ولاية بغداد تنفذ تدريجياً ، حيث انها كانت ترسل فوراً جبايتها ذهباً الى استنبول [٣] .

وبعد ذلك ظهرت اهمية ارباح الصادرات المتأتية من الشركات الاجنبية مثل شركة الملاحة في نهري دجلة والفرات ، والشركات الاجنبية المشتغلة في تجارة العراق الخارجية وبصورة رئيسية في بغداد والبصرة وادارة التبغ في الامبراطورية العثمانية (Regie cointeressèe des Tobac de L'Fmpire Ottoman) .

---

١) راجع ، الفصل السادس ، القسم (١) ، ٣٠٢ - ٣٠٥
٢) انظر ، Longrigg (I), op. cit., p. 319 – 20
٣) انظر ، Baghdad C. T. R., 1875 ; p. 1004 .

ان الاوراق والسجلات الخاصة بشركة بيت نج التي تسمى بشركة الملاحة النهرية في نهر دجلةوالفرات ليست متوفرة للباحثين لحد الآن،الأمر الذي يجعل من الصعب احصاء مبلغ الارباح المصدرة الى الخارج من قبل هذه الشركة . وعلى كل حال ، يكفي ان نقدر أهميتها من حقيقة انهـــا سيطرت على نقل القسم الأكبر من تجارة السلع خاصة بين بغداد والبصرة ؛ وانها كانت تمتلك مكبساً لتنظيف الصوف، ومخازن بالاضافة الى بعض بساتين التمور في البصرة :

« ان الحصة التي كانت الشركة الانكليزيـة (Euphrates & Tigris Steamship Novigation Co.) توزعها سنوياً حسب ما قال أحد الكتاب المعاصرين ، بلغت حوالي ٢٠٪ » وقد ضمن نسبة ربحها الى رأسمالهـــا كاتب معاصر آخر بحوالي ٢٥٪[1] .

وعلى اساس رأسمالها المدفوع البالغ حوالي ١٥ ألف دينار عنـد تأسيس هذه الشركة في ١٨٦٤ وازدياده الى ١٠٠ ألف دينار في عام ١٩١٤ ، وبناء نسبة الربح الى رأس المال المعروفة ، نستطيع ان نقدر مجموع ما جنته هذه الشركة من الارباح خلال هذه الفترة بحوالي ٧٣٣ ألف دينار[2] .

الى جانب شركة لنج هذه ، كانت عدة شركات استيراد اوربيـــة في بغداد ، وشركات تصدير في البصرة ، تسيطر على قسم مهم من تجارة العراق الخارجية ، وتحول ارباحها الى الخارج . ان تصدير ارباح هـــذه الشركات الاجنبية يفسر أيضاً بعض الشيء فائض التصدير لتجارة العراق البحرية .

وفوق ذلك ، فان ارباح شركة ادارة التبغ الفرنسية ، والتي كانت شركة مساهمة ومحتكرة لصنع التبغ في الامبراطورية العثمانية ، كانت ايضاً تحول الى

١) انظر ، Chiha ، المصدر سابق الذكر ، ص ٢٠٥ – ٢٠٦ . وانظر ايضاً، Geary ، المصدر سابق الذكر ، الجزء الاول ، ص ١٠٧ حيث يقول « ان اسعار النقـــل تعود للشركة بمردود جيد فكلفة النقل بين بغداد والبصرة تساوي كلفة النقل بين لندن والبصرة . »

٢) راجع البحث الخاص بتطور الاستثمار الاجنبي اللانفطي في الجزءالثاني من هذا الكتاب .

الخارج[1] . ولكن بالنظر لقلة تطور انتاج التبغ في العراق في ذلك الوقت وقلة أهميته نسبياً ، فان هذه الارباح لم تكن كبيرة جداً .

وعليه، فمن الواضح ان استثناء المستوردات البرية من ارقام تجارة الاستيراد يبالغ في فائض التجـارة البحرية ، بينما ينتقص ادخال تجـــارة الترانسيت الايرانية في ارقام التجارة البحرية من هذا الفائض . وعلى كل حال ، فان ميزان تجارة السلع البحرية والذي كان في صالح العراق خلال هـــذه الفترة تفسره مساهمة العراق في ميزانية الامبراطورية العثمانية ، وخزينة السلطان الخاصة ، وتصدير الارباح الناجمة من قبل الشركات الاجنبية .

ولنعد الآن الى بقية الجدول رقم (٣٥) المتعلق بالفترة من بداية القرن الحالي حتى الحرب العالمية الاولى ، حيث نلاحظ بروز فائض الاستيراد . لقد بلغ فائض الاستيراد هذا حوالي ٣٠٥،٤٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٠٤ – ١٩١١ ، والذي يعادل حوالي ١٠٪ من معدل قيمة تجارة التصدير البحرية ؛ وقد ازداد أكثر فتجاوز نصف مليون دينار أو ١٧٪ من معدل قيمة تجـارة التصدير البحرية خلال عام ١٩١٢ – ١٩١٣ .

ان بروز فائض الاستيراد هذا ، كان يرجع بعض الشيء الى تبني طريقة جديدة لحساب قيمة تجارة الاستيراد . لذا ، فان قيمة المنسوجات القطنية ، التي بلغت حوالي خمسي مجموع قيمـة البضائع المستوردة الى العراق ، قـــد قيّمت بحوالي ٣٠٪ اكثر من قوائم الحساب خلال الفترة ١٩٠٨ – ١٩١٢[2] .

وكان لزيادة المستوردات الخاصة باعادة بناء سدة الهندية وبنـــاء خط سكة حديد بغداد – برلين الذي حدث في نفس الوقت ، نفس الدرجة من الأهمية . لذا فان الزيادة في المستوردات من الفحم والمكائن الخ .. في عـــام ١٩١٠ كانت ترجع الى بناء سدة الهندية[3] . ومن جهة أخرى ، فان مجموع

٣) انظر ، D.C. Blaisdell op cit p 113

١) انظر ، British Foreign Office Peace Handbook Mesopotamia p 108

٢) انظر ، Baghdad C T R 1910 p.8.

٢ ــ طور فائض الاستيراد

استمر فائض الاستيراد القليل نسبياً والذي يظهره ميزان تجارة العراق البحرية قبل الحرب العالمية الاولى خلال سني الحرب ، وربما كان بمقياس اكبر من قبل [١]. لقد كان هذا يعود الى الهبوط في تجارة التصدير العراقية والزيادة في مستورات قوات الاحتلال البريطانية . ويتضح هذا العجز في الميزان التجاري من الارقام المتوفرة عن تجارة سني ما بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة فقد ارتفعت قيمة تجارة الاستيراد الى حوالي ٩٫٥ ملايين ديناراً سنوياً ، بينما كانت قيمة تجارة التصدير حوالي ٢٫٩ مليوني دينار سنوياً خلال ١٩١٩ — ١٩٢٥ . ان الزيادة في عجز تجارة السلع العراقية التي بلغت حوالي ٦٫٦ ملايين دينار سنوياً ، أو ٢٢٨٪ من معدل قيمة الصادرات ، خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٥ ، كانت ترجع ، بالاضافة الى التغيرات في قيمة النقد ومعدل الاسعار ، الى مصروفات قوات الاحتلال البريطانية ، والى الزيادة في تجارة الترانسيت الايرانية عن طريق العراق ، وارتفاع القوة الشرائية لسكان المدن .

إن مجموع تكاليف حملة وادي الرافدين (mesopotamian campaign) قد قدر تقديرات متنوعة ، تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون دينار ، صرفت في العراق خلال الفترة ١٩١٤ — ١٩٢٠ . وقد قدّر مبلغ النقود التي صرفت في العراق من قبل قوات الاحتلال البريطانية بحوالي ٧٫٩ ملايين دينار في السنين من ١٩٢٢ الى ١٩٢٤ [٢] لذا ، فقد كان المعدل السنوي لمصروفات

١) لقد بلغت قيمة الاستيرادات ٦٢٫٥٤٤٫٣٦٧ ربية ، والصادرات ١٢٫٢٨٧٫٨٦٥ ربية عن طريق البصرة فقط في عام ١٩١٧ . وهذا يعني أن قيمة الصادرات كانت حوالي خمس قيمة الاستيرادت ، أو ان الفرق بينها يقارب ٨٠٪ من قيمة الاستيراد . انظر ، يوسف رزق الله غنيمة ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٢٩ - ١٣١ .

٢) غرفة تجارة بغداد . التقرير السنوي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ص ٧٩ ، اما السيد بير سفبل فليبس فقد خمن المصروفات السنوية (العسكرية والمدنية) بحوالي ثمانية ملايين دينار خلال الفترة ١٦٢٠ - ١٩٢٢ .
انظر ، Mesopatamia Daily Mail Enguiry at Baghdad(London 1922) ,p.20

قيمة المستوردات الى العراق لغرض بناء سكة حديد بغداد ، قد بلغ حوالي ٣٦٦٫٧٨٠ ديناراً ، أو أكثر من ١٠٪ من قيمة المستوردات في عام ١٩١٣ . لقد ارتفعت حمولة المستوردات لهذا الغرض من ٧٫٢٨٧ طناً[١] من المانيا وحدها في عام ١٩١٢ الى مجموع ٣٤٫٠٠٠طن في ١٩١٣ من جميع انحاء العالم.

ان ظاهرة فائض التصدير على الاستيراد خلال الفترة ما بين اواخر ثمانينيات القرن الماضي واوائل القرن الحاضر كانت مصحوبة بتحسن نسبي في نسب التبادل التجاري . فقد ارتفع الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي من حوالي ٨٤ خلال الفترة ١٨٨٩ — ١٨٩٥ الى حوالي ٣٦٠ خلال الفترة ١٩٠٤ — ١٩١١[٢] . وكذلك كانت هذه الظاهرة مصحوبة بضآلة الاستثمار الاجنبي خلال هذه الفترة[٣] . وقد رافق أختفاء فائض التصدير وظهور فائض الاستيراد بعض التدهور في نسب التبادل التجاري الصافي ايضاً[٤] . وعليه ، فقد كانت ظاهرة فائض التصدير مصحوبة بالتحسن النسبي في نسب التبادل التجاري من جهة ، وضآلة الاستثمار الاجنبي في العراق وتعاظم الاستثمارات والقروض الاجنبية في الامبراطورية العثمانية وتحمل العراق لدفع حصته من ميزانية الدولة العثمانية وخزينة السلطات الخاصة ، مما اقتضى زيادة قيم التصدير على قيم الاستيراد .

١) انظر ، Baghdad , C T R 1912 , p 7
٢) راجع الفصل السابع ، القسم (١) ، ص ٣٣٥ — ٣٣٩ .
٣) راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .
٤) راجع الفصل السابع ، القسم (١) ، ص ٣٣٧

قوات الاحتلال البريطاني في العراق حـوالي ٢٫٦ مليوني دينار ، وهو أقل بكثير من المعدل السنوي للمدة السابقة . لقد استعمل قسم مهم من مصاريف قوات الاحتلال في العراق هذه في شراء المستوردات. وقسم من بقية مصروفات قوات الاحتلال البريطاني التي كانت تنفق في شراء المنتجات المحلية والخدمات، كانت في دورها تصرف على المستوردات . لذا ، فان التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمصروفات قوات الاحتلال البريطاني ، قـد ساهمت بشكل مهم في زيادة المستوردات العراقية .

والاكثر من ذلك ، فان مستوردات معظم الحاجيات الايرانية عن طريق العراق، طالما كانت الطرق التجارية الروسية — الايرانية مغلقة بسبب الثورة السوفيتية ، قد أدت الى ارتفاع غير طبيعي في تجارة الاستيراد العراقية أيضاً. لذا ، فان القيمة الكلية لتجارة الترانسيت الايرانية عن طريق العراق كانت حوالي ٧٫٥ ملايين دينار في عام ١٩٢٤ [1] .

ان كلا من المصروفات الكبيرة للقوات البريطـــانية ، وارتفاع مستوى تجارة الترانسيت الايرانية، وتأثيراتها غير المباشرة في القوة الشرائية للسكان ، تفسر العجز الكبير في تجارة السلع العراقية خلال الفترة ١٩١١ — ١٩٢٥ .

ولكن العجز في تجارة السلع العراقية استمر ولو على نطاق أضيق . وكان هذا بالرغم من الهبوط في المصروفـــات القوات البريطانية واستثناء السلع الترانسيتية من ارقام التجارة الخارجية بعد عام ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، كما هـو مبين في الجدول رقم (٣٦) . لقد هبط فائض الاستيراد هذا الى ٣٫٤ ملايين دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، أو حوالي ٨٥ ٪ من معدل قيمة الصادرات خلال نفس المـــدة . وبعد ذلك ، انخفض فائض الاستيراد هذا بصورة مطلقة الى ٣٫٢ ملايين دينار سنوياً . الا انه ارتفع بصورة نسبية الى ١١٠ ٪ من معدل قيمة الصادرات خلال الازمة الاقتصـــادية العالمية ،

١) انظر ، British Admiralty Iraq and Persian Gulf PP 488–89

الجدول رقم (٣٩)

خلاصة ميزان المدفوعات (مستمرة الى آلاف الدنانير)

١٩٢٦ - ١٩٢٨

البـــلع	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	المعدل ١٩٢٦-١٩٣٨	المعدل ١٩٣٣-١٩٣٨	المعدل ١٩٣٨-١٩٣٨
الصادرات المحلية	٤٫٢٥٤	٤٫٥٦٨	٤٫١١١	٣٫٨٤٩	٣٫٤٠٩	٣٫٧٩٤	٣٫٠٧٠	٢٫٤٧٢	٢٫٥٥٨	٣٫٨٢٤	٤٫٨٢٩	٥٫٠٧٧	٤٫٨٤٧	٤٫٠١٠	٤٫٨٤٠	٣٫٨٨٨
الواردة والمعيدة	٧٫٢٤٨	٧٫٨٠٣	٧٫١٥٩	٧٫٤٦٤	٧٫٤٦٧	٧٫٧٥٩	٦٫٨٤٠	٦٫١١٧	٦٫١٤٠	٧٫١٢٦	٧٫٨٩٨	٩٫٧٤٨	٩٫٠٧٣	٧٫٤٠٧	٦٫١٠٥	٨٫٧٧٠
الترانزيت	٤٫٠٠٨	٤٫٧٢٦	٤٫٤٨٠	٤٫٤٥٣	٤٫٦٤٩	٤٫٦٦٢	٤٫٤١٤	٤٫٠٤٥	٤٫٥٧٤	٤٫٤٣٢	٤٫٨٨٩	٤٫٦٦٤	٥٫٤٣٦	٤٫٨٨٧	٤٫١٦٥	٤٫٧٨٤
العربات والمواشي	١٫٥٤٣	١٫٨٠٤	٩٫٨٤٩	٩٫٥٩٦	١٫٤٣٠	٩٫١١٩	١٫٠٧٥	١٫٧٨٤	١٫٧٦٦	٢٫٠٧٤	٢٫٤٢٣	٢٫٤٢١	٢٫٦٨٠	١٫٧١٢	٢٫٠١٨	٢٫٥٧٤
الرصيد	٤٫٠٠٨-	٤٫٧٢٦-	٤٫٤٨٠-	٤٫٤٥٣-	٤٫٦٤٩-	٤٫٦٦٢-	٤٫٤١٤-	٤٫٠٤٥-	٤٫٥٧٤-	٤٫٤٣٢-	٤٫٨٨٩-	٤٫٦٦٤-	٥٫٤٣٦-	٤٫٨٨٧-	٤٫١٦٥-	٤٫٧٨٤-
الميزان التجاري	٧٫٢٤٨	٧٫٨٠٣	٧٫١٥٩	٧٫٤٦٤	٧٫٤٦٧	٧٫٧٥٩	٦٫٨٤٠	٦٫١١٧	٦٫١٤٠	٧٫١٢٦	٧٫٨٩٨	٩٫٧٤٨	٩٫٠٧٣	٧٫٤٠٧	٦٫١٠٥	٨٫٧٧٠
الزيادة في الاحتياطي	٢٫٢٤٤	٣٫٠٩٧	٢٫٧٣١	٢٫٨٩٥	٣٫٠٤٣	٣٫١٩٥	٢٫٤٦٦	٤٫٨٤٢	٤٫٩٨٣	٣٫٦٨٤	٣٫٠٠٤	٢٫٠٧٣	٤٫٧٣٣	٣٫٠٤٧	٣٫٠٤٧	٣٫٠٤٧
الذهب	٦٦٧	٤٩	٣٦١	٥٩٦	٤٣٠	٤٨٨	٨١١	٧٩١	٥٣٠	٤١٧	٦٩١	٨٠٨	١٫٠٤٢	٥٥٧	٥٩٨	٥٥٤
الفضة	٥٤٢	٤٤٩	٧٤٩	٤٤٩	١١٦	٥٢	١٠٠	١١٢	٨٣	١٨١	٦٤٠	٤٠٠	٧٩١	٧٦٣	٤٤٧	١١٦٠
عناصر غير منظورة	٢٩٦	٤٠٥٠	٤٨٨	٤٤٩	١٧٤	١٩١	٤٢٨	٤٠١	٨٣٠	٧٠٠	١٫٢٤٠	١٫٠٤٢	٧٩١-	٧٦٣	٤٤٧	١١٦٠

المصدر : السنوي ، لغرفة تجارة بغداد ، ص ص ٥٦-٦٥ ، وسنة ١٩٢٦-١٩٢٧ المالية ، ص ص ٦٠-٦٦ ، وسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية ، ص ص ١٨٨-١٩٧ .

المجموعة الرصينة ، السنوي ، سنوات ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية ، ص ص ١٠٦-١٠٩ ، وسنوات ١٩٣٨-١٩٤٠ المالية ، ص ص ١٤٨-١٥١

Special Report on the Progress of Iraq, P 214-215

١٩٢٩ - ١٩٣٣ وذلك بالنظر لانخفاض الصادرات ، وتدهور نسب التبادل التجاري بيد ان سنوات الانتعاش التي اعقبت الازمة العالمية قد عانت من استمرار العجز التجاري بارتفاعه الى ٣و٤ ملايين دينار سنوياً ، أو حوالي ١٠٨ ٪ من معدل قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٣٤ — ١٩٣٨ .

لقد فسرت هذه الظاهرة لفائض الاستيراد خلال فترة مـــا بين الحربين بصور مختلفة . فمن جهة ، هنالك تفسير للسير هلتون يونك في تقريره عن « الأحوال الاقتصادية والسياسة في العراق » الذي رفعه الى الحكومـــة في عام ١٩٣٠ . ومن جهة أخرى ، هناك وجهة نظر ياسين الهاشمي في رده على السير هلتون يونك .

لقد فسر السير هلتون يونك العجز على حساب تجـــارة السلع في هذه العبارات :

« مما لا شك فيه انه لفترة من الزمن بعد الحرب ، وحتى اواخر عـــام ١٩٢٥ ، فان النقود التي كانت تتدفق على البلاد خـــلال الحرب والاحتلال ، كانت تتدفق الى خارج البلاد مرة ثانية ، واني اميل الى الاعتقاد بان هـــذه العملية قد توقفت لبعض الوقت ، وحلت محلها حتى هـــذا العام [١٩٣٠] عملية معكوسة لتجميع الثروة بصورة بطيئة . . ولا يسعني ان اقدم أى دليل ايجابي حول هذا الاستنتاج . انه حدس . . وللتأكد من هذا الرأي لدينا الدلائل الواضحة للثروة ، كتحسن عدد ومستوى البنايات وكذلك تحسن ملابس وغذاء الشعب[١] .

ومن الواضح ، انـــه بالرغم من ان السير هلتون يونك يقر ان فائض الاستيراد في الفترة ١٩١٩ — ١٩٣٥ كان مصحوباً بتدفق النقود الى الخارج ، فمنذ ذلك التاريخ نجده يعتقد ان العجز في تجارة السلع العراقية كان ظاهراً

---

١) انظر ، Sir Hilton Young, Report on Economic Conditions and Policy (London, 1930)

أكثر مما هو واقعي . ومن جهة أخرى ، فان ياسين الهاشمي كان يعتقد بان الزيادة في عدد ونوعية البنايات كان يتم تمويله عن طريق تحول رأس المال من تجارة الترانسيت الايرانية الهابطة الآن بشكل حـــاد الى قطاع المباني[1] . ان هذا الاخير كان نتيجة لتحويل هذا القسم من التجارة الى الطريق الروسي وافتتاح موانىء ايرانية في الخليج العربي .

يظهر ان كلا من هذين الرأيين حول فائض الاستيراد لفترة ما بين الحربين ، لا يعطي التفسير الملائم لهذه الظاهرة . ان التحسن النسبي في الغذاء ، وخاصة بالنسبة لسكان المدن، كان يرجع الى هبوط اسعار الصادرات وزيادة المعروض منها لاغراض الاستهلاك المحلي ، اكثر مما يرجع الى الزيادة في المستوردات الغذائية . والاكثر من ذلك ، فـــان قيمة المستوردات من المنسوجات كانت في طريقها الى الهبوط بعد عام ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ، حيث هبطت من حوالي ٢,٢ مليوني ديناراً سنوياً في هاتين السنتين الى ١,٤ مليون دينار في عام ١٩٣٠ ، ولم تتجاوز قط ١,٩ مليون دينار في عام ١٩٢٩ [2].

وأخيراً، فان مستوردات العراق المهمة جداً من مواد البناء مثل الاخشاب كانت هابطة . لذا فان استيراد الأخشاب لأغراض البناء قد هبطت مـــن ١,٢٢١,٠٠٠ ربية أو ٩١,٥٧٥ دينار (بمعدل ١٢٤ فلساً لكل ربية) في عام ١٩٢٦ الى ١,٩٢,٠٠٠ ربية أو ٨١,٥٧٥ دينار في عام ١٩٢٨ .

وليس هناك اي دليل يبين ان نفس رأس المال الذي موّل التجارة الترانزيتية استعمل في البناء والانشاء . فضلاً عن ذلك ، فان رأي ياسين الهاشمي يجب ان يبين ان مبلغ رأس مال المحول من التجارة الترانسيتية هذه كان حوالي نفس القيمة الحالية للبنايات التي انشئت في الوقت نفسه . ولا يمكن البرهنة على توفر هذه الشروط أو عدمها . ومن المحتمل ان رأس المال

٢) انظر ، ياسين الهاشمي ، رد على السير هلتون يونك ، ص ٤٩ . وقد تبنى نفس الرأي مظفر حسين جميل ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

١) راجع الملحق الاحصائي الثالث (ب) ص ٤٧٧ – ٤٧٨ .

انتقل من التجـــارة الترانسيتية ، واستخدم في أي نشاط اقتصادي آخر بضمنه تمويل فائض الاستيراد نفسه .

ان قلّة الارقام التي يمكن الاعتماد عليها والخاصة بميزان المدفوعات تجعل تفسير العجز في الميزان التجاري يتم عن طريق البحث عن مصادر الطلب على تجارة الاستيراد على وجه التحديد . وما عدا المستوردات الخاصة بالاستعمال المحلي ، فان ارقام الاستيراد لفترة ما بين الحربين قد تضمنت ايضاً مستوردات من قبل أصحاب الامتيازات وقوات الاحتلال البريطانية في العراق .

وبينما كان معدل العجز السنوي على تجارة السلع خلال الفترة ١٩٢٥ – ١٩٣٢ حوالي ٣,٣ ملايين دينار ، فان المعدل السنوي للمستوردات من قبل اصحاب الامتيازات خـــلال الفترة ١٩٢٨/١٩٢٩ – ١٩٣٢/١٩٣٣ قد بلغ ٣٦٥,٠٠٠ دينار[1] . لقد بلغت مصروفات القوات البريطانية في العراق طيلة نفس الفترة حوالي ٧١٧,٠٠٠ ديناراً سنويـــاً [2] . لذلك ، فان هذين المصدرين للطلب على المستوردات كان يحول حوالي ثلث العجز في الميزان التجاري .

ومن جهة أخرى ، فان ايرادات الحكومة من شركة النفط ، التي كانت تعتبر اصحاب الامتيازات الرئيسية ، ما عدا الشركات التي كانت تعمل في المصالح العامة كالماء والكهرباء والنقل وغيرها ، بلغت كمعدل سنوي حوالي ٦٩٦,٠٠٠ دينار خلال ١٩٣١/١٩٣٢ – ١٩٣٢/١٩٣٣[3] .

ان هذين المصدرين للمستوردات الاجنبية والصادرات غير المنظورة ،والتي بلغت قيمتها حوالي ١,٨ مليون دينار ، قـد موّلت اكثر من نصف العجز على حساب تجارة السلع .

١) انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٢٨ – ١٩٣٤ ، الجدول ١٩٠ ، ص ١٤٤ .

٢) المصدر السابق ، الجدول ١٩٥ ، ص ١٤٨ .

٣) المصدر السابق .

ويظهر انما دخل من رأس المال وما خرج من الذهب يعلل القسم الأغلب من بقية العجز . وباستثناء عام ١٩٣١ ، حين تدفقت رؤوس الأموال الى الخارج على نطاق واسع نسبياً يساوي ٨٧٨,٠٠٠ دينار ، فان معدل دخول رؤوس الأموال كان حوالي ٥٩٥,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٢٦ – ١٩٣٢ . وخلال نفس الفترة ، بلغ صافي تدفق الذهب الى الخارج في حدود ٦٢٠,٠٠٠ دينار سنوياً [١] .

ان بقية العجز التجاري السنوي ، وهو حوالي ٣٠٠,٠٠٠ دينار ، كان يمول عن طريق ارباح التجارة الخارجية ، ورسوم ميناء البصرة ، والمصاريف الصافية لزوار العتبات المقدسة ، والسواح ، والخدمات القنصلية والدبلوماسية في العراق .

ان العجز المتزايد بصورة قليلة في تجارةالسلع اثناء الفترة ١٩٣٣ - ١٩٣٩، وهو حوالي اربعة ملايين دينار سنوياً ، يمكن ان يفسربصورة رئيسية بالزيادة في قيمة المستوردات من قبل اصحاب الامتيازات،والهبوطالقليل فيمصروفات القوات البريطانية في العراق ، وارتفاع عوائد النفط .

وبينما هبطت مصروفات القوات البريطانية بمعدل سنوي يساوي ٦١,٠٠٠ دينار [٢] ، فقد ارتفعت قيمة مستوردات اصحاب الامتيازات الى٥٦٨,٠٠٠ دينار [٣] ، وازدادت ايرادات النفط حوالي ٩٣٤,٠٠٠ دينار [٤] ، خلال الفترة ١٩٣٣ – ١٩٣٩ . ان مصادر التمويل هذه قد سددت اكثر منصف العجز على حساب تجارة السلع العراقية ، أي ما يعادل ٢,١ مليوني دينار من ٣,٩ ملايين دينار .

١) انظر ، تقرير خاص عن تقدم العراق ص ٢١٤ – ٢١٥ ، والمجموعة الاحصائية ١٩٢٧/١٩٣٣ ص ١٠٦ - ١٠٩ .
٢) انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٣٩ ، الجدول ١٩٦ ، ص ١٧٢ .
٣) انظر ، المصدر السابق ، الجدول ١٨٤ ، ص ١٣٠ .
٤) انظر ، المصدر سابق الذكر ، الجدول ١١٨ ، ص ٨٣ .

وكان القسم الاكبر من بقية العجز في تجارة السلع العراقية قد سددبدخول رؤوس الاموال الاجنبية ، وخروج الذهب .فبينما بلغت رؤوس الاموال الداخلة ٣٨٥,٠٠٠ دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ؛ فان الذهب المتدفق الى الخارج كان يمثل مبلغاً كبيراً نسبياً أو حوالي ٦٣٠,٠٠٠ دينار سنوياً خلال نفس الفترة [١] .

وبنتيجة هذا التحليل يبقى عجز سنوي يبلغ حوالي ٨٠٠,٠٠٠ دينار ليعوض عن طريق الدخل الصافي من ارباح التجارة الخارجية ، ومصاريف زوار العتبات المقدسة ، والسواح ، والخدمات القنصلية والدبلوماسية ...الخ

وكانت ظاهرة بروز فائض الاستيراد خلال فترة ما بين الحربين مصحوبة بتدهور نسب التبادل التجاري الصافي ، ونشاط حركة الاستثمار الاجنبي ، في العراق وخاصة في قطاعات النقل والتجارة والمصارف والتأمين ابتداء وفي استخراج النفط انتهاء [٢] ، فقد كان التدهور في نسب التبادل التجاري مستمراً خلال معظمهذهالفترة . فعلى أساس ان الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري لسنتي ١٩٣٨ – ١٩٣٩ يساوي مائة ، فقد كان هذا الرقم القياسي ٧٨٪ في ١٩٢٧ – ١٩٣٢ ، وحوالي٢٧في١٩٢٢ – ١٩٢٦ [٣] ، وقد اتصفت الفترة ١٩٣١ – ١٩٣٤ بنشاط الاستثمار النفطي الاجنبي في مراحل الانتاج والنقل [٤] .

وقد بلغ العجز التجاري ، خلال الحرب العالميةالثانية،حوالي ٧,٥٦٤,٠٠٠ ديناراً سنوياً بينما بلغ معدل قيمة تجارة التصدير حوالي ٩,٥٦٤,٠٠٠ دينار سنوياً ، خلال نفس الفترة ، ١٩٤٠ – ١٩٤٦ ، وهذا يعني ان نسبة

١) انظر ، المجموعة الاحصائية ١٩٢٩/١٩٣٥ ، الجدول رقم ١٩٩ . وسنة ١٩٣٩ الجدول رقم ١٩٦ .
٢) راجع ، الجزء الثاني من هذا الكتاب .
٣) راجع ، الفصل السابع ، الجدول رقم (٣١) ص ٣٣٧ .
٤) راجع ، الجزء الثاني من هذا الكتاب .

العجز الى قيمة تجارة التصدير كانت حوالي ٧٩٪ [١] وقدواكب هذاالانخفاض في العجز التجاري هبوط كبير في تجارة الاستيراد [٢] وزيادة في ارصدة العراق الاسترلينية [٣] وركود ملحوظ في المشاريع الاستثمارية الخاصة والعامة ، اثناء الحرب العالمية الثانية . وان أهم المقبوضات التي انبثعث عنها ثروة الحرب هي نفقات القوات الاجنبية على السلع والخدمات المحلية ، والارباح الناجمة عن نشاط تجارة الترانسيت وحركة تموين الجيوش بالمعدات والتجهيزات ، وبدل الخدمات الكثيرة التي قدمتها السكك الحديدية ومؤسسات الميناء ، وعوائد النفط ، فضلاً عن ضمور العجز في الميزان التجاري

وخلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نشرت عدة تخمينات لميزان المدفوعات ، أهمها تخمينات البنك المركزي العراقي [٤] وتخمينات النقد الدولي [٥] وهناك فروق بين هذه التخمينات المختلفة ؛ ونفس الجهة قد تعطي تخمينات مختلفة لمدفوعات معينة خلال سنوات متباينة . ولم نجد اسباباً توضح هذه الفروق بصورة كاملة . فقسم منها يعود الى الفرق الزمني الناشيء عن اختلاف توقيت انتقال البضائع والخدمات ووقوع التأديات الفعلية . وقسم آخر يعود الى المبالغة في تخمين قيم الاستيرادات على أساس تسجيل قسم من قيمتها واصلة بغداد أو الموصل ، مما يتضمن بعض تكاليف نقلها داخل البلاد . وقسم ثالث يعود الى المعاملات غير القانونية التي تخرج عن نطاق الارقام الرسمية للمدفوعات ولكن القسم الرئيسي يعود الى الاستيراد من دون تحويل خارجي ، حيث بلغ مجموع قيمة اجازات الاستيراد بدون تحويل خارجي حوالي تسعة ملايين دينار سنوياً

١) راجع ، الملحقين الاحصائيين الثاني والرابع ، ص ٤٦٧ – ٤٧٠ وص ٤٨٣ – ٤٨٦ على التوالي .

٢) راجع ، الفصل الرابع ، القسم (٢) ، ص ١٨٩ .

٣) راجع ، الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٤) انظر ، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٨ .

٥) انظر ، I. M. F. Balance of Payments Yearbook, 1947 – 58

خلال عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . واخيراً وليس آخراً ، يعود قسم من هذه الفروق الى انتقال رأس المال لموازنة ميزان المدفوعات [١] .

وقد عرضت هذه التخمينات المختلفة لميزان المدفوعات ، خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، باشكال مختلفة ايضاً . بيد ان الميزة الرئيسية لخلاصة ميزان المدفوعات للسنوات ١٩٤٧ – ١٩٥٧ المفروضة في الجدول رقم (٣٦) هي فصلها بين معاملات قطاع النفط الاجنبي ومعاملات القطاعات الاقتصادية الوطنية ، سواء اكان ذلك في ميزان الحساب الجاري أم في ميزان رأس المال .

الا انه من المهم ايضاً ان نلاحظ ان الارقام الداخلة في ميزان المدفوعات لحساب معاملات شركات النفط العاملة في العراق لا تعكس بصورة دقيقة حصة البلاد الحقيقية من العملات الاجنبية محولة بالباون الاسترليني ، في حين ان مدخولات العراق الحقيقية لا تتعدى حصة العراق من أرباح النفط ، زائداً مصروفات الشركات على الاجور والمواد والخدمات المحلية ، وصافي حركة رؤوس اموالها في العراق . وهذا الفرق بين مدخولات العراق الحقيقية من العملات الاجنبية المترتبة على عمليات شركات النفط وبين الارقام الرسمية الداخلة في ميزان المدفوعات يعود الى عدم تطبيق قانون التحويل الخارجي على مدخولات شركات النفط ، حيث انها لا تقوم بتسليم العملات الاجنبية التي تستلمها لقاء تصدير النفط الخام العراقي الى سلطات التحويل الخارجي لاستبدالها بالعملة العراقية ، بل تقوم بتسديد حصة العراق من الارباح بالباون

١) انظر ، I. B. R. D., op., pp. 155 - 68 وانظر كذلك ، C. Iverson, A Report on Monetary Policy in Iraq, (Published for the National Bank of Irap, Copenhagan, 1954) pp. 85 - 89.

الاسترليني ، وبتحويل استيرداتها الاجنبية ومصروفاتها المحلية مباشرة [1] .

وأهم ما يميز ميزان المدفوعات العراقي خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة تبعية الاقتصاد الوطني للقطاع النفطي الاجنبي . فلقد تعاظم العجز التجاري للاقتصاد الوطني ، اذ ارتفع معدل العجز السنوي للميزان التجاري من حوالي ١٨,٥ مليون دينار في ١٩٤٧ — ١٩٤٩ الى قرابة ٧٩ مليون دينار في ١٩٥٣ — ١٩٥٧ . وقد ازداد اعتماد البلاد في تمويل هذا العجز السنوي عن طريق الفائض الذي تحققه المدفوعات في قطاع النفط الاجنبي ، من ٧,٨ ملايين دينار سنوياً في ١٩٤٧ — ١٩٤٩ الى ٨٣,٣ مليون دينار سنوياً في ١٩٥٣ — ١٩٥٧ . ومن هنا ، يتضح ان تبعية الاقتصاد الوطني للقطاع الاجنبي ، في حدود ميزان المدفوعات العراقي ، قد اشتدت خلال السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، حين ارتفعت مساهمة القطاع النفطي الاجنبي في تمويل العجز التجاري العراقي ، من تمويل نصف هذا العجز الى تمويل العجز برمته تقريباً [2] .

١) انظر ، K. Podlahe, A. Hardina & O. Scadler, The Role of the Banking System of the Republic of Iraq in Developing The National Economy (Central Bank of Iraq, p. 104) Unpublished Report .

حيث جاء (« ان أرقام ميزان المدفوعات ، للمقبوضات والمدفوعات ، ينبغي ان تخفض بمقادير الفروق بين الرقمين (رقم مدخولات الشركات ومدخولات الحكومة) » . ويضرب مثلا لذلك عام ١٩٥٩ حيث كانت مدخولات الشركات من العملات الاجنبية ٢٠٢ مليون دينار وحصة الحكومة من ارباح النفط ٨٦,٦ مليون دينار ، ويرى تخفيض ارقام ميزان المدفوعات بمقدار الفرق بينهما بحيث يصبح مجموعه ١٧٢ مليون دينار بدلاً من ٢٨٧,٩ مليون دينار . ص ١٠٣ — ١٠٤ . الا انه من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار قيمة استيراد شركات النفط ، ومصروفاتها المحلية ، وصافي حركة رؤوس اموالها وارباحها .

٢) ومما يلاحظ أيضاً ان مساهمة القطاع النفطي الاجنبي كانت قد فشلت في تمويل مجموع العجز التجاري حتى عام ١٩٥٠ ، مما أدى الى هبوط موجودات العراق من السندات الاجنبية والذهب ، بمعدل يقارب ٨ ملايين دينار سنوياً خلال ١٩٤٧ — ١٩٤٩ . وبخلاف ذلك ، فان ازدياد مساهمة القطاع النفطي الاجنبي في ميزان المدفوعات كان مصحوباً بازدياد موجودات البلاد من الذهب والسندات الاجنبية ، حيث ارتفعت الى معدل سنوي يتراوح بين ١٠ و ٨ ملايين دينار خلال ١٩٥٠ — ١٩٥٧ .

راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وكانت ظاهرة تفاقم العجز في الميزان التجاري ، وتزايد تبعية ميزان المدفوعات العراقي للقطاع النفطي الاجنبي ، مصحوبة بتدهور الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي ، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فقد هبط الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري من مائة في سنة الاساس ، ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، الى حوالي ٨٤ في ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ثم الى ٧٠ في ١٩٥٢ — ١٩٥٨ . [1]

وعلى الرغم من أهمية تكوين وتنفيذ سياسة ايجابية لموازنة ميزان المدفوعات ، فقد بقيت البلاد تفتقر الى مثل هذه السياسة خلال الحقبة موضوع البحث . لقد درسنا الآثار السلبية للسياسة التجارية العثمانية التي كانت تعمل على تثبيط حركة التصدير وتشجيع الاستيراد ، [2] كما بحثنا عن كيفية تغطية فائض التصدير بتدفق الذهب الى اسطنبول تسديداً لايرادات الكمارك المفروضة على تجارة العراق الخارجية ، وتسديدا للحصة المفروضة على العراق من ديون الامبراطورية العثمانية . وان سياسة الباب المفتوح والسياسة الكمركية اللتين طبقتا في البلاد اثناء مرحلة النفوذ البريطاني كانتا تشجعان الاستيراد وتثبطان التصدير ، فتؤديان الى مفاقمة العجز في الميزان التجاري والحسابي . وقد حرى تمويل هذا العجز المتفاقم عن طريق الاستثمار الاجنبي ، وخاصة النفطي [3] .

ان الاجراء الوحيد الذي اتخذ ظاهرياً لموازنة الميزان التجاري هو اتباع قاعدة الاستيراد النسبي التي لم تجده نفعاً ، بل أضرت بالمستهلك العراقي خلال ما بين الحربين [4] . وقد تم تمويل العجز في ميزان المدفوعات خلال سنوات

١) راجع ، الفصل السابع ، القسم (٢) ص ٣٤١ — ٣٤٩ .

٢) راجع ، الفصل السادس ، القسم (١) ص ٢٣١ — ٢٩٤ ، وص ٢٩٥ — ٢٩٦ .

٣) راجع ، الفصل السادس ، القسم (١) ص ٣٠٠ — ٣٠٣ ؛ وما قبل ص ٣٦٨ — ٣٧٠ من الفصل الحالي .

٤) راجع ، الفصل السادس ، القسم (١) ، ص ٣٠١ — ٣٠٢

ما بعد الحرب العالمية الثانية باستنزاف مـــا تراكم من الارصدة الاسترلينية اثناءها ،[1] فضلاً عن استمرار تدفق رأس المال الاجنبي ، ولا سيا النفطي . ان انعدام سياسة ايجابية لموازنة مـــيزان المدفوعات العراقي يعكس طبيعة العوامل الخارجية وقوتها ، وخاصة عامل التجارة الخارجية ابتداءً وعامل الاستثمار النفطي انتهاءً،التي كانت تحدُّ من تطور الانتاج والسوق الوطنيين[2]، وتشد من أزر تبعية البلاد الاقتصادية الى العالم الرأسمالي، وخاصة الى الاحتكار النفطي العالمي .

١) راجع ، الجزء الثاني من هذا الكتاب .
٢) راجع ، الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ملخص النتيجة

لقد توصلنا الى ان تطور تجارة التصدير قد حرّك تطور القطاع الزراعي، فصارت صادراتـــه مرتبطة بأحوال العالم الرأسمالي ، واسعاره مشدودة الى اسواقه . وعلى الرغم مما صاحب تطور تجـــارة التصدير من زيادة في مساحة الاراضي المزروعة وأراضي الري ، وتحول من الاقتصاد الطبيعي الى الانتاج التجاري ، وتوسع في الانتاج الزراعي والحيواني ، فان استحواذ شيوخ القبائل واشراف المدن وكبار موظفي الدولة على معظم الاراضي الزراعية ، وفائض انتاجها وقيامهم بانفاق اغلبه على الاستيراد الترفي ، لم يساعد على نمو الاستثمار الانتاجي نمواً يؤدي الى زيادة الانتاجية الزراعية ، وقـــد كانت سائرة نحو الهبوط ، والى تشغيل الايدي العاملة الزراعية تشغيلاً تاماً ، وقد كانت تعاني من البطالة الزراعية المتفاقمة . وهذا كله يعني استمرار وتفاقم ظاهرة التخلف الاقتصادي في القطاع الزراعي .

كما توصلنا الى أن تعاظم تجارة الاستيراد حرّك تطور القطاع الصناعي الحديث ، فقد قضى الاستيراد الاستهلاكي على الصناعات الحرفية القديمة ، وقد ساهم الاستيراد الانتاجي في نشوء الصناعات الحديثة . ولكن على الرغم مما رافق تطور تجارة الاستيراد من زيادة في النشاط الاقتصادي المدني وخاصة في قطاعي التجارة والعقار ، ونمو التبادل الاقتصادي بين المـــدن والارياف ، فان استحواذ الملاكين العقاريين على فائض الانتاج الزراعي ، وضآلة الارباح التجارية والعقارية نسبياً ، وهيمنة رأس المال الاجنبي على التجارة الخارجية واقتطاعه حصة كبيرة من ارباحها ، جعلت الاستثمار الصناعي ينمو نمواً بطيئاً لم يستطع معه حتى تطوير ثروة البلاد اللانفطية من المواد الاولية والمواد الخام وتصنيعها لاشباع حاجة السوق الوطنية ، ولا تشغيل الايدي العاملة المتوفرة عن طريق النمو الطبيعي للسكان والهجرة من الريف الى المدينة ؛ فقد كانت البطالة المدنية في تزايد حتى خلال العقد الاخير من الحقبة موضوع البحث . وهذا يشير الى استمرار ظاهرة التخلف الاقتصادي في القطاع الصناعي .

وبقي ان نستخلص النتيجة من تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في حركة نسب التبادل التجاري وتطور الميزان التجاري والحسابي ، ودور السياسة التجارية فيها ، وفي حماية الانتاج الوطني وتنميته .

لقد تحولت حركة نسب التبادل التجاري الصافي من اتجاهها في غير صالح العراق بعض الشيء خلال ثمانينيات القرن الماضي ، اذ كانت حوالي ٨٤ في ١٨٨٩ — ١٨٩٥ ، الى اتجاهها في صالحه اذ اضحت حوالي ١٣٩ في ١٨٩٦ — ١٩٠٣ ، ثم ارتفعت الى ٢٨٠ في ١٩٠٤ — ١٩١١ ، بالمقارية مع ١٠٠ في سنة الاساس ١٩١٢ — ١٩١٣ . وقد رافقت ظاهرة تحسن نسب التبادل التجاري الصافي ، ظاهرة فائض قيم تجارة التصدير على تجـــارة الاستيراد ، اذ بلغت نسبة فائض التصدير حوالي١٠٪ من قيمة تجارة التصدير خلال١٨٨٠—١٩٠٥.

ولم تلعب السياسة التجارية إلا دوراً ثانوياً خلال هـذه المرحلة المبكرة ، فقد كان هدفها الرئيسي تحقيق الايراد الكمركي الاقصى وتحويله الى اسطنبول للمساهمة في ميزانية الدولة العثمانية . ذلك لأن تزايد الاستثمار الاجنبي في الامبراطورية العثمانية وقروضها الخارجية وما يترتب عليها من اعباء مالية ؛ دفعها حتى الى اتباع سياسة تجارية مقلوبة تميل الى تشجيع الاستيراد وتثبيط التصدير والانتاج . بيد ان ضآلة الاستثمار الاجنبي في العراق خـــلال هذه الفترة المبكرة ، وتحسن نسب التبادل التجاري ، ساعد على تحقيق فائض التصدير الضروري لتمويل مساهمة العراق في ميزانية الدولة العثمانية وخزينة السلطان الخاصة ، بواسطة تحويل الذهب الى اسطنبول ، حتى الحرب الاولى.

وقد شهدت فترة ما بين الحربين ، وما بعد الحرب العالمية الثانية ، اتجاهاً عاماً لتدهور كل من الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي ، والعجز التجاري والحسابي .

فان الاتجاه العام للارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي (عـدا النفط) كان هابطاً أو في غير صالح البلاد ، خلال الفترة ١٩٢٢ — ١٩٥٨ ، باستثناء سنوات الانتعاش من الازمة الاقتصادية العالمية خلال ١٩٣٣ — ١٩٣٧ ، والحرب العالمية الثانية . لذلك كان الرقم القياسي لنسب التبادل التجـــاري

الصافي حوالي ٣٦ في ١٩٢٢ — ١٩٢٦ ، ثم أضحى ٨٤ في ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ومن ثم أمسى هابطاً إلى ٧١ خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ ، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الاساس ١٩٣٨ — ١٩٣٩ . وعند إدخال النفط ضمن صادرات البلاد ، اشتد هبوط الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي خلال سنوات مـا بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى بلغ ٥٢ خلال ١٩٥٢—١٩٥٨ . وقد صاحب تدهور نسب التبادل التجاري الصافي ، تفاقم العجز التجاري ، إذ كان حوالي ٢٢٨ ٪ من قيمة تجارة التصدير المحلية ، خلال ١٩١٩ — ١٩٢٥ ، ثم أصبح ١٠٨٪ منها خلال ١٩٣٤—١٩٣٨، ثم ارتفع الى حوالي ٧٩ مليون دينار سنوياً خلال ١٩٥٤ — ١٩٥٧ ، أو حوالي ١٢١ ٪ من قيمة تجارة التصدير المحلية .

وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على السياسة التجارية بظهور بعض جوانب التنمية فيها خـلال الفترة ١٩٢٧ - ١٩٥٨ ، كفرض رسوم واطئة على الاستيراد الانتاجي تبلغ حد الاعفاء لعدد متزايد من السلع ، وفرض رسوم عالية نسبياً على الاستيراد الاستهلاكي غير الضروري ، ورفع الرسوم العالية على السلع المستوردة التي لها بديل في الانتاج الوطني ، فانها لم تستطع الحد من الاتجاه العام لندهور نسب التبادل التجاري الصافي وتفاقم العجز التجاري والحسابي . فان السياسة التجارية وحـــدها أعجز من أن تعالج العوامل الموضوعية الاساسية التي كانت تعمل على استمرار واشتداد ظاهرة التخلف الاقتصادي في القطاعين الزراعي والصناعي . إذ أن ظاهرتي تدهور نسب التبادل التجـاري ، وتفاقم العجز في الميزان التجاري ، تعكسان أسلوب الانتـــاج المتخلف في هذين القطاعين من جهة ، ودور الاستثمار الاجنبي الاستعماري من الجهة الاخرى . فان تعاظم الاستثمار الاجنبي بوجه عـام ، والنفطي بوجه خاص ، خلال الفترة ١٩١٨ — ١٩٥٨ ، لم يؤدِ إلى تحقيق الاستثمار الاقتصادي الاقصى فتطوير اسلوب الانتـاج الزراعي والصناعي ، بل آل إلى تحقيق الربح الاقصى عن طريق تطوير قطاع استخراج النفط الاجنبي تطويراً مرتبطاً بمصالح العالم الرأسمالي واحتـــكار البترول الدولي ، ومعزولاً عن الاقتصاد الوطني ومصالحه في الاعمار الاقتصادي المستقل .

الباب الخامس

الخاتمة

الفصل التاسع

دور التجارة الخارجية

يمكن إيجاز دور التجارة الخارجية في التطور الاقتصادي ، وخاصة بين العالم الرأسمالي : المتقدم والمتخلف ، في أربعة جوانب محددة وجانب عام .

أولها — يقوم على ان عجز السوق المحلية وضيقها في المرحلة المبكرة من مراحل التطور الاقتصادي يؤدي الى أن أحد أدوار التجارة الخارجية يكمن في توسيع السوق الوطنية . وتفترض النظريات الاقتصادية التقليدية أن هذا الدور من ادوار التجارة الخارجية لا يساعد على زيادة مجموع الانتاج عن طريق استخدام السعة الانتاجية الفائضة فحسب ، بل إن تطور تجارة التصدير وتوسعها يؤدي الى تخصص البلاد في انتاج وتصدير السلع التي تستطيع انتاجها بأقل كلفة نسبية ممكنة ، وإلى توزيع العمل توزيعاً يرفع من مهارته وقدرته على الانتاج ، مما يؤدى بالتالي الى ارتفاع انتاجية الارض والعمل ، أي كمية انتاج الدونم والعامل .

وثانيها — يستند الى أن النتيجة المشتركة ، لاتساع السوق وارتفاع الانتاجية الناجمين ، نظرياً ، عن نمو التجارة الخارجية ، هي زيادة الانتاج والدخل . ويترتب على الانتاج الأكبر ، إدخار واستثمار أعظم . وعليه ، يحفز نمو التجارة الخارجية تراكم رأس المال ، ويعزّز بالتالي وتيرة التطور الاقتصادي .

وثالثها - يقوم على أن الحاجات الجديدة وطُرز الاستهلاك الوافدة مع نمو التجارة الخارجية يدفع الناس نحو بذل جهود أعظم لتحقيق المطامح الأعلى

المنتشرة عن طريقها كما ان انتشار الطرق التكنيكية الافضل والمعرفة الاعظم تعمل على توجيه الارباح التجارية وغيرها نحو الاستيراد الانتاجي لغرض الاستثمار في المدن . وهذا التطور في طُرز الاستهلاك وانماط الانتاج يؤول الى تطوير التركيب الاقتصادي تطويراً رأسمالياً .

ورابعها – يستند الى ان نمو التجارة الخارجية يحرر مـــا يسمى فنياً : « بالوفورات الاقتصادية الخارجية » – وهي الاثار الايجابية ، كالانخفاض في تكاليف الانتاج او الزيادة في دخول عوامل الانتاج .. الخ ، الناجمة في قطاعات اقتصادية معينة نتيجة لتطورات اقتصادية في قطاع آخر . فان نمو التجارة الخارجية ، مثلا، يستلزم تطور وسائل النقل والمواصلات ، واستتباب الامن وتطبيق القانون ، والتعليم الخ ... وتشع آثار هذه التطورات المباشرة وغير المباشرة لنمو التجارة الخارجية على القطاعات الاخرى للاقتصادالوطني.

واخيرها – ذو شقين متقابلين : الاول يقوم على ان نشوء التجارة الخارجية وتطورها بين العالم الرأسمالي المتقدم والمتخلف يفضي الى منافع متبادلة للاقطار الصناعية المتقدمـــة والزراعية المتخلفة ، على اساس التخصص وفق مبدأ التـكاليف المقارنة . والثاني يقوم على ان التجارة الخارجية بينهما قد جمّدت نمط الانتاج وعوامل الانتاج ، وعليه أوقفت تطورهمـا في مرحلة معينة من مراحل تطور الدول المتخلفة اقتصادياً ، ولم يستطيـع زخم تراكم رأس المال من الانطلاق بها الى مرحلة ارقى [1] .

١) ان الادبيات الاقتصادية الجديدة حول التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي كثيرة .بيد اننا سنقتصر على ذكر الاهم منها بالنسبة للنقاط موضوع البحث وهي :

ا ـ H· Myint, The « Classical Theory » of International Trade and the Underdeveloped Countries, Economic Journal, June 1958 ، especialy pp. 321 - 31 .

ب ـ H. Chenery, Cornparative Advantage anp Development Policy, American Economic Review, vol. 51 (March 1961) .

جـ ـ J. Bhagwotir, The Pure Theory of International Trade, Economic Journol, March 1964 .

د ـ M. H. Dobb, Some Aspects cf Economic Development (Delhi 1951), esp. pp. 53 - 55 .

وقبل ان نبحث في مدى انطباق هذه الادوار الخمسة العامة لنمو التجارة الخارجية على حالة العراق الخاصة بحثاً محدوداً ، يجدر ان نبين ، من الناحية النظرية ، اسباب العجز في السوق المحلية ابتداءً ، لانها هي التي تجعل دور التجارة الخارجية على هذه الدرجة من الأهمية . وينجم عجز السوق المحليـــة اما عن عجز في مجموع الطلب الفعّال (Effective Demand) أو في مجموع المصروفات على الاستهلاك والاستثمار ، وإما عن عـــدم استجابة القطاعات الرئيسية استجابة منسجمة ومتوازية خلال عملية التطور الاقتصادي ، إذ أن حدوث تطور إقتصادي في قطاع واحد قد يخفقه عدم استجابة القطاعـــات الاخرى بالتوسع توسعاً متناسباً معه ، وامـــا عن عجز في النظرة الاجتماعية نحو التنافس من اجل الاسواق، أي سيادة الافكار المثبطة للإبداع والمنافسة. لذلك يظهر ان الانتاج للاسواق الاجنبية ، في المستويات الواطئـــة للنشاط الاقتصادي ، يمثل اعتيادياً نقطة التحول التي تدفع البلاد في طريق التطور الرأسمالي . فما لم يطرأ اختراع أو ابداع أو ثورة تكنيكية في قوى الانتاج، فان زيادة الانتاج لاشباع السوق المحلية غير مربح، إذ ان المدخولات الإضافية (الناجمة عن زيادة الانتاج) لا تساوي المصروفات الاضافية (الناجمة عن زيادة الانتاج هذه) ، ما لم تقتض زيادة الانتـــاج المذكورة الاستحواز على طلب يعود للمنتجين الآخرين ، وهذا يستلزم طريقة جديدة للانتاج تخفض من كلفته ، وهذا هو الاختراع أو الابداع بعينه . بيد أن المحيط الاجتماعي ، في مستويات النشاط الاقتصادي البدائي ، لا يساعد على الابـــداع ولا على المنافسة من أجل الاسواق . لذلك غالباً ما يأتي التكنيك الجديد ، في هـذه المرحلة من مراحل التطور ، عن طريق نمو التجارة الخارجيـــة ، والتغلغل الرأسمالي الأجنبي[1] .

لنبدأ بدراسة الدور الذي لعبه نمو التجارة الخارجية في التطور الاقتصادي

١) انظر A. W. Lewis, Theory of Economic Growth (Loudon 1955) , pp. 275 - 81 .

في العراق خلال الحقبة ، ١٨٦٤ - ١٩٥٨ دراسة محدودة . يعالج القسم (١) من هذا الفصل الدور الاول للتجارة الخارجية في التطور الاقتصادي ، وهو توسع التصدير والانتاج الزراعي وتدهور الانتاجية الزراعية . ويبحث القسم (٢) في الدور الثاني لتطور التجارة الخارجية وأثرها في وتيرة تراكم رأس المال ودورها في توسع النشاط الاقتصادي المدني ، والتخلف الصناعي . ويقوم القسم (٣) على دراسة دور التجارة الخارجية في تطور التركيب الاقتصادي في العراق . ويبحث القسم (٤) في تطور « الوفورات الاقتصادية الخارجية » الناجمة عن نشوء طرق النقل والمواصلات واستتباب الأمن والنظام العام . ويخلص ايضاً الى دراسة تطور مركز التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ونشوء ظاهرة التبعية الاقتصادية . ويحتوي القسم (٥) على خلاصة البحث ونتائجه .

١ ــ ارتفاع الانتاج الريفي وهبوط الانتاجية الزراعية

كان لنمو الدخل العالمي ، فتزايد الطلب العالمي ، وخاصة الاوربي منه ، على الاغذية والمواد الخام ، الذي اصبح ميسوراً بتطور وسائل النقل الحديثة ، أثرها في اتساع اسواق المنتوجات العراقية . فلم تعتور الانتاج من أجل التصدير العوائق التي اعتورت الانتاج للسوق الوطنية المحدودة ، فالانتاج للتصدير لم يتوقف على نمو الطلب عليه نمواً متناسباً في القطاعات الاقتصادية الرئيسية داخل البلاد . كما أنه لم يعتمد على مجموع الطلب الفعّال (Total Effective Demand) للاقتصاد الوطني . وعجز الطلب الفعّال كان يعود الى ضآلة الانتاجية لسكان العراق القليلين نسبياً .

وارتفاع الطلب الاوروبي ، ولا سيما البريطاني ، على الاغذية والمواد الخام وفر المنافذ لاستعمال السعة الانتاجية الفائضة في العراق وتصريف منتوجاتها . فعلى الرغم من قلة سكان العراق نسبة الى مرافقه الاقتصادية ، فقد كان ما يزيد على ثلث السكان من القبائل البدوية ، غير المنتجة ، في الاساس . إذ أن النمو التدريجي لوسائط النقل الحديثة جعل اعتمادها على حراسة تجارة قوافل الجمال قلقاً وغير مضمون . ومن الناحية الاخرى ، فان تطبيق القانون واستتباب النظام بصورة تدريجية ، عن طريق نمو سيطرة الادارة الحكومية نمواً بطيئاً ولكن اكيداً ، جعل الغزو ، وسيلة غير مجدية لكسب المعيشة . وعليه ، كان السكان البدو يؤلفون عرضاً كبيراً وكامناً للعمل في الانتاج الحيواني والزراعي . فقد أصبح هذا العرض الكبير من العمل الكامن متوفراً للاستخدام الانتاجي ، بالاضافة الى زيادة السكان عن طريق النمو الطبيعي (زيادة الولادات على الوفيات) .

وفي بداية نشوء التجارة الخارجية في ستينيات القرن الماضي ، كانت نسبة محدودة من الاراضي الصالحة للزراعة تزرع بالفعل . وكانت سعة الاراضي الزراعية الفائضة هذه تعود الى الانتاجية والطلب الواطئين لسكان المدن ،

والى العجز في وسائط النقل من حيث قابليتها وكلفتها ، والى نسب الضرائب العالمية والتعسف في طرق جبايتها ، واخيرا وليس آخراً ، تعود الى المخاطر الجسيمة الناجمة عن غزوات البدو الجياع للمحصولات الزراعية . وكانت هناك المشكلتان التوأمان للسيطرة على الفيضان وتنظيم الري ايضاً .

لذلك ، فقد تم اشباع الطلب الاوربي ، وخاصة البريطاني ، المتزايد على الصوف ، والتمور ، والحبوب عن طريق استخدام السعة الانتاجية الفائضة للارض والعمل في العراق . وقد أخذت العملية الاقتصادية التي بموجبها تم استخدام السعة الانتاجية الفائضة لاشباع الطلب الاوربي المتزايد صورة انحطاط في الانتاج الزراعي والحيواني للاكتفاء الذاتي ، واتساع في الانتاج التجاري لغرض التصدير الى اسواق العالم الرأسمالي ، وقد أصبح هذا التحول ميسورا بالتدريج ، وربحه متزايداً بالانتقال من نظام ملكية الاراضي العشائرية الى الملكية الخاصة (الطابو) في الاساس .

لقد دفع نشوء وسائل النقل الحديثة وتطور النظام والقانون أفراد العشائر البدوية وشيوخها الى الرعي أو الزراعة . وقد وفرت زيادة الطلب الاجنبي على المنتوجات الحيوانية والزراعية بديلا عن الحياة البدوية . فان البدو الذين لم يعودوا قادرين على الاعتماد على الجمل أو الغزو لكسب معاشهم ، بل ما زالوا خاضعين لقواعد التنظيم العشائري بالنسبة للعلاقات بين الرؤساء والافراد لم يجدوا بديلاً عن اتباع شيوخهم في الاستقرار على الارض .

وقد ألغى شيوخ العشائر واشراف المدن مصلحتهم في استقرار العشائر على الارض التي استحوذوا عليها بأسعار اسمية أو وهمية من فوق رؤوس الفلاحين أو المزارعين الحقيقيين . وعلى هذا المنوال ، تم تحويل نظام الاراضي العشائري الى نظام الطابو الخاص بشكله السائد قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . لقد أصبح شيوخ العشائر واشراف المدن ملاكين عقاريين ، لهم حصة اساسية في المحاصيل الزراعية يبيعونها الى التجار الذين صاروا يسوّقون فائض المنتوج

الزراعي أو حصة الملاكين العقاريين من المنتوج في المدن الرئيسية والاسواق الاجنبية . وقد ازدادت حصة الملاكين العقاريين من المنتوج الزراعي زيادة متناسبة مع اتساع الانتاج الزراعي ، وتحول نظام الاراضي العشائري الى نظام الطابو الخاص ، وانحطاط الانتاج الزراعي للاكتفاء الذاتي نسبة الى الانتاج الزراعي للسوق وازدادت ، فوق كل ذلك زيادة متناسبة مع نمو تجارة التصدير الى اسواق العالم الرأسمالي ، وتطور النظام الذي مكّن الشيوخ واشراف المدن من الاستحواذ على فائض الانتاج الزراعي تحت واجهة حصة الملاكية .

إن اتساع الطلب الاجنبي على المنتوج العراقي وفرّ بديلاً عن حياة البداوة وجعل انتشار الزراعة مربحاً ونتيجة للتفاعل بين الطلب الخارجي وفائض السعة الانتاجية المحلية ، نما سكان الارياف ، وارتفع الانتاج الزراعي وصادراته ، وازدادت واردات الحكومة من الضرائب المفروضة على الانتاج الزراعي والحيواني .

لقد سار هذا التوسع الزراعي وفق نمط بسيط، فقد ارتفع ارتفاعاً سريعاً منذ ستينيات القرن الماضي حتى عشرينيات القرن الحالي ، ما عدا فترة الهبوط الناجمة عن التخريب الزراعي الذي حصل اثناء الحرب العالمية الأولى . بيد ان وتيرة نمو الانتاج الزراعي قد انخفضت نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية خلال ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على وتائر نمو الانتاج الزراعي ، فالملاحظ حدوث التوسع المطلق في الانتاج الزراعي خلال مجموع الحقبة موضوع البحث . فقد ارتفع انتاج الحبوب ارتفاعاً سنوياً يساوي ١٫٢٪ . وقد كانت وتيرة انتاج التمور اعلى من الحبوب . كما توسعت الاراضي الزراعية توسعاً سريعاً نسبياً ، من ١٫٦١٣٫٠٠٠ دونم قبيل الحرب العالمية الأولى ، الى ٩٫٢٥٨٫٠٠٠ دونم اثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم الى ١٥٫٩٨٨٫٠٠٠ دونم قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أي أن المساحة الزراعية اتسعت عشرة أضعاف، أو أنها كانت تتضاعف مرة كل خمس سنوات تقريباً،

خلال هذه الفترة . ومما لا شك فيه ، ان النمو العام لقيم تجارة التصدير كان أعلى من وتائر توسع الانتاج ، أو توسع الأراضي المزروعة ، إذ أنه كان يتزايد على وتيرة تساوي ٧و٢٪ سنوياً خلال مجموع الحقبة موضوع البحث[١].

وقد رافقت نمو تجـــارة التصدير نمواً سريعـــاً زيادة في نسبة الأراضي الزراعية التي صارت في حوزة شيوخ العشائر أو تحت هيمنتهم ، مما جعلهـم يتسلمون حصة متزايدة من المنتوج الزراعي كريع لاراضيهم . وفائض الانتاج الزراعي هذا صار يوجه نحو التصدير على نطاق متسع . وهذا بدوره مكّن الملاكين المتغيبين عن الأراضي من اكتسابهم لطراز استهلاك مدني ترفي يشبه طراز استهلاك اثرياء المدن والاجانب ، من دون ان يكتسبوا عادات الادخار السائدة في المدن ، بـــل كانوا يحتقرون التجارة والاستثمار الاقتصادي . ولو استثنينا مصروفات الشيوخ على القصور والخدم ، لوجدنا ان معظم نفقاتهم على مواد الاستيراد الاستهلاكية ، كالمشروبات والتبـــغ والأغذية والملبوسات والمفروشات الاجنبية . لذلك كان ثلثا تجارة الاستيراد مؤلفاً من هـــذه المستوردات الاستهلاكية ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وخلال سنوات ما بعد الحرب ، ازدادت مصروفات الشيوخ على الاستيراد الاستهلاكي الترفي ، وان هبطت نسبة قيمة الاستيراد الاستهلاكي الى نصف مجموع الاســـتيراد ، بالنظر الى تزايد قيمة الاستيراد تزايداً مطلقـاً . ولم يظهر تغير ملحوظ على طراز نفقات الشيوخ سوى بناء العمارات في المدن الرئيسية ، ولا سيما بغداد ، خلال السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٢] .

وكان انفاق القسم الاعظم من فائض الانتاج الزراعي على الاستهلاك يعني بقاء جزء ضئيل منه لصيانة خصوبة التربة ، ناهيك بتحسينها ، وتحسين نظام ريها وبزلها ، واستعمال البذور المحسنة في زراعتها ؛ والنظام شبه الاقطاعي ، الاقطاعي في نظام ارضه ، والمدني في طراز استهلاكه ، لم يدفع الفلاحين الى

١) راجع الفصل الثالث ، القسم (٢) ، ص ١٦٧ (١٤٥).
٢) راجع الفصل الخاص بتطور مستوى المعيشة والدخل الوطني في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

الادخار والاستثمار في الارض ، حتى اذا كانت مستويات دخولهم تمكنهم من القيام بذلك ، لأن حصة الاسد من ثمار هذا الاستثمار تعود على الملاكين المتغيبين وما حدث من استثمار في فتح القنوات جاء نتيجة لجهود الفلاحين او الحكومة ، لا الملاكين المتغيبين . وحيثما يوجد عجز في الايدي العاملة الزراعية فقط ، كان الشيوخ يقومون بإقراض الفلاحين .

ولم تكن ايرادات الحكومة لمعظم الحقبة موضوع البحث ، كافية لتحويل مشاريع السيطرة على الفيضان لنهري دجلة والفرات ، ومشاريـع تحسين نظام الري والبزل بصورة أساسية ، إذ ان حصيلة الضرائب الزراعية لم تكد تكفي لتمويل مصروفات الحكومة الجارية في الريف . وحتى حيثما توفرت المـوارد المالية منذ عام ١٩٥٢ ، فان النظام شبه الاقطاعي حال دون تكوين وتنفيذ سياسة ري وبزل سليمة تـــؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي زيادة تناسب مصروفات الاستثمار الزراعي .

لذلك كان لمشروعات السيطرة على الفيضان والري ، التي وضعت موضع التنفيذ خلال فترة ما بين الحربين وسنوات ما بعد الحرب العالميـــة الثانية ، وخاصة في السنوات القليلة السابقـــة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بالضرورة أثر محدود على الزراعة بصورة عامة . كما كان للتحسينات التي ادخلها الملاكون المدنيون ، وخاصة من الملاكين الصغار والمتوسطين ، أثر محدود على الانتاج الزراعي ، بيد أن ظهور مرتبة التجار – ملاكي التراكتورات ، وخاصة في منطقة الجزيرة بلواء الموصل ، ساعد على زيادة انتاج الحنطة في الشمال خلال السنوات الممطرة مما بعد الحرب العالمية الثانية .

وعليه ، بقيت معظم الاراضي الزراعية ، تزرع بوسائل الانتاج التقليدية . ولم يطرأ تبدل مهم على طرق الانتاج الزراعي ، بالرغم من اعمـــال المزارع النموذجية في بغداد . لذلك كله ، بقيت الزراعة في البلاد ، حتى السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، ترزح تحت رحمة الفيضانات التي كان آخرها واكثرها تدميراً في عام ١٩٥٤ ، والجفاف ، والجراد ، وشيوخ العشائر

المتمدنين غير المكترثين لتحسين الزراعة ، والحكومة الواقعة تحت نفوذهم الى درجة تعجز معها عن الاضطلاع بمهام الاصلاح الزراعي ، بينما بقيت اكثرية الفلاحين المعدمين تعاني من الفقر والجهل والمرض ، وكانت الانتاجية الزراعية في هبوط .

لقد حفّز نمو تجارة التصدير على التوسع في الانتاج الزراعي والحيواني . إلا ان هذا التوسع في الانتاج الزراعي لم يكن مقروناً بالتحسين في وسائل الانتاج وطرقه . والحقيقة ان ادخال المضخات المائية وانتشارها ، والتخصص في انتاج الشعير لغرض التصدير بالدرجة الاولى ، والاتساع المحدود في انتاج القطن والفواكه والخضروات ، لم يعوض عن آثار زيادة ملوحة التربة وحدها . لذلك ، هبط معدل انتاج الدونم من الحبوب من حوالى ٢٢٥ كيلو في العشرينيات الى حوالي ١٨٧ كيلو في الثلاثينيات ، ثم الى حوالي ١٤٣ كيلو في الخمسينيات [١] .

وكان نمو الطلب الخارجي قد دفع نحو التوسع في الانتاج التجاري في الزراعة ، كما يظهره التزايد في نسبة الصادرات الى الانتاج والتناقص في نسبة الانتاج لغرض الاستهلاك الذاتي ، دفعاً لم يقوَ على زيادة انتاجية الارض الزراعية ، وقد كانت هابطة ، إذ أن نظام الري ، وطرق الانتاج ، وحصة الفلاح ومستواه الصحي والثقافي ، لم يطرأ عليها اي تغيير جذري خلال الحقبة موضوع البحث .

ان هبوط انتاجية الاراضي الزراعية ، ونمو سكان الارياف نمواً يفوق نمو الانتاج . لان وتيرة نمو الانتاج الزراعي كانت نصف وتيرة نمو سكان الارياف كان قد أدى الى هبوط الانتاج للشخص الريفي من السكان الريفيين . وعليه ، هبط معدل انتاج الحبوب للشخص الريفي الواحد من ١٠٠٠ كيلو في السنة خلال ثمانينيات القرن الماضي الى ٥٦٠ كيلو سنوياً خلال ثلاثينيات القرن الحالي ، ثم الى ٥٠٥ كيلوات سنوياً خلال خمسينياته .

١) راجع الفصل الثالث ، القسم (٢) ، ص ١٤٩ – ١٥٢ .

ويعكس هبوط إنتاجية الارض الزراعية ، وانخفاض الدخل الحقيقي لطبقة الفلاحين ، احدى المميزات الرئيسية لظاهرة التخلف الزراعي ، التي أدت الى تفاقم البطالة الزراعية من جهة ، والى بروز وتعاظم الهجرة من الريف الى المدينة من الجهة الاخرى . فقد ازداد عدد القادرين على العمل في الريف من حوالي ١,٣٩٩,٠٠٠ شخص الى ١٩٤٧ الى ١,٨١٤,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ بينما لم يزد عدد العاملين في الريف إلا من ٧٤٨,٠٠٠ شخص الى ٨٥٢,٠٠٠ شخص ، ما بين احصاءي السكان المذكورين . وهذا يشير الى ان زيادة عدد القادرين على العمل كانت اربعة امثال زيادة عدد العاملين في الزراعة . لذا ، ازداد مجموع العاطلين الريفيين من حوالي ٦٥١,٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى حوالي ٩٦٢,٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، أي بحوالي ٣١١,٠٠٠ شخص خلال العقد المذكور ، أي بحوالي ٣١,١٠٠ شخص سنوياً . كما ارتفعت تقديرات الهجرة العامة من الريف الى المدن وضواحيها من حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص خلال الفترة حتى ١٩٤٧ ، الى حوالي ٤٥٠,٠٠٠ شخص خلال العقد حتى ١٩٥٧ ، أي ارتفعت الهجرة من معدل سنوي يبلغ حوالي ٢٥,٠٠٠ ما قبل ١٩٤٧ الى ٤٥,٠٠٠ قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ [١] .

وعلى الرغم من تطور تجارة التصدير ، وزيادة مساحة الاراضي الزراعية وأراضي الرعي ، وتوسع الانتاج الزراعي والحيواني ، والتحول من الانتاج الطبيعي الى الانتاج التجاري في القطاع الزراعي ، فان استحواز شيوخ القبائل وأشراف المدن وكبار موظفي الدولة على الأراضي الزراعية ، وفائض الانتاج الزراعي ، الذي بلغ حوالي خمسين مليون دينار أو حوالي ١٧٪ من الدخل الوطني خلال الخمسينيات ، وانفاق معظمه على الاستيراد الاستهلاكي ، حال دون نمو الادخار والاستثمار على المستوى العالي اللازم لتمكين الاقتصاد العراقي من الانطلاق في افق التطور الاقتصادي الذاتي

١) راجع الفصل الاول ، القسم (٥) ، ٦٢ – ٦٣ .

(Take-off into self-Sustained economic growth) . فلم يزد مجموع الاستثمار الاجمالي في رأس المال الثابت على ١٧ مليون دينار سنوياً ، بينما بلغ الاستثمار الصافي في رأس المال الثابت حوالي ثمانية ملايين دينار فقط ، حتى في عام ١٩٥٠ . وهذا يعني ان نسبة الاستثمار الاجمالي كانت حوالي ١٠٪ من الدخل الوطني ، بينما بلغت نسبة الاستثمار الصافي حوالي ٥٪ منه[١] . وربما كانت النسبة السائدة قبل ١٩٥٠ أقل من ٥٪ . وطبيعي ان هذه النسبة قد ازدادت تحت تأثير زيادة انتاج النفط الخام وعوائده التي تم استثمارها من قبل مجلس الاعمار خلال السنوات القليلة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٢] .

---

١) انظر R. G. Fenelon, Iraq : National Income and Expendeture, 1950 - 1956 . (2 nd. Edetion) , P. 14 .

٢) راجع الفصل الخاص بمستوى الاستثمار في ظل مجلس الاعمار في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

٣ ــ اتساع النشاط الاقتصادي المدني

ان هبوط الانتاجية والدخل الزراعيين بالنسبة لطبقة الفلاحين ، وارتفاع الطلب لطبقتي الملاكين العقاريين والتجار خاصة وانفاقه على الاستيراد الاستهلاكي كليهما عملا على تحديد وتيرة نمو السوق الوطنية تحديداً من شأنه اعاقة التطور الصناعي ، وتغليب النشاط التجاري والعقاري على الاقتصاد المدني ، خلال معظم الحقبة موضوع البحث .

لقد ترتب على تطور الاستيراد الاستهلاكي ، واحتلاله المركز الأهم في قيمة تجارة الاستيراد — اذ ان نسبته ازدادت من حوالى ٦٣ ٪ في ١٨٦٤ — ١٨٦٥ الى ٦٦ ٪ في ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ثم هبطت الى حوالي ٤٩ ٪ في ١٩٥٢-١٩٥٧ - أن تدهورت الصناعات اليدوية ، وخاصة صناعة النسيج الصوفي ، تدهوراً حاداً ، بفضل سياسة الباب المفتوح. فقد هبط عدد الحائكين اليدويين في بغداد من حوالي ٣٥٠٠ حائك في ١٨٦٦ الى حوالي ١٢٠ حائكاً في ١٩٣٤

ومقابل ذلك استلزم تطور تجارة التصدير قيام الصناعات الزراعية أو صناعات اعداد الصادرات ، مثل صناعة كبس التمور وتعليبها ، وصناعة إعداد الصوف ، وصناعة حلج الاقطان ... الخ وقد ساعد نشوء هذه الصناعات على قيام التخصص في الانتاج والتبادل بين الريف والمدينة . كما انها عوضت ، الى حد ما ، عن الخسارة في العمل والدخل اللذين كانا يترتبان على انتاج الصناعات اليدوية ، المخمنة قيمته الاجمالية بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ ليرة عثمانية خلال ثمانينيات القرن الماضي ، التي اضمحلت تحت ضغط المنافسة الاجنبية .

وقد تمخض توسع الاستيراد الانتاجي عن تزايد الاستخدام في المدن ونمو الاستثمار فيها ، مما ساعد على توسيع حجم السوق المدنية . فقد ارتفعت وتيرة نمو السكان في المدن من حوالي ٢ ٪ سنوياً خلال الفترة ١٨٦٧ — ١٩٣٩ ، الى حوالي ٤٪ سنوياً خلال العقد ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . وارتفعت وتيرة نمو الاستيراد الانتاجي من حوالي ٥٪ سنوياً خلال الفترة السابقة للحرب العالمية

الثانية الى حوالي ٩ ٪ سنوياً ما بين ١٩٤٦ — ١٩٥١ و ١٩٥٣ — ١٩٥٨ . وهذا يعني ان وتيرة نمو الاستيراد الانتاجي كانت اكبر بمرتين ونصف المرة تقريباً من وتيرة نمو السكان المدنيين ولذلك ارتفعت قيمة الاستيراد الانتاجي من حوالي ربع دينار سنوياً للمواطن المدني خلال ١٨٦٤ - ١٨٦٥ ، الى حوالي دينار ونصف دينار سنوياً خلال ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ، والى ٩٫٦ دنانير خلال ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ثم الى ١٨٫١ ديناراً سنوياً خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .

ويشير تزايد وتيرة نمو الاستثمار الاقتصادي في المدن، مقيسة بتزايد وتيرة الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني ، الى ارتفاع الانتاجية والدخل في المدن. وقد ترتب على تزايد الدخل المدني ارتفاع الطلب المدني على المنتوجات الزراعية والحيوانية الجملية وقد ترتب على ذلك ايضاً زيادة الطلب على الاستيراد الاستهلاكي زيادة مطردة ، وخاصة من قبل الاقطاعيين والتجار العقاريين من سكان المدن . ومن هنا ، جاء إتفاع قيمة الاستيراد الاستهلاكي للمواطن المدني مما يزيد على نصف دينار سنوياً خلال ستينيات القرن الماضي ، الى قرابة ثلاثة دنانير سنوياً خلال العقد السابق للحرب العالمية الاولى ، والى قرابة اربعة دنانير سنوياً قبيل الحرب العالمية الثانية ، والى حوالي ١٢ ديناراً سنوياً خلال ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ثم الى حوالي ١٧٫٥ ديناراً خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ [1] .

ويعكس نمو الاستثمار الاقتصادي في المدن، الذي يتجلى في تزايد الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني ، تطور النشاط الاقتصادي المدني ، وخاصة في ميدان التجارة ، الخارجية والداخلية ، والعقار أو البناء وتجارة الاراضي والعمارات . كما يعكس التطور الصناعي المتخلف المتمثل في قيام بعض الصناعات الاستهلاكية الحديثة خلال الثلاثينيات ، والصناعات الاستهلاكية الاخرى ، وبعض الصناعات الانتاجية الحديثة خلال الخمسينيات . ويظهر تفوق نمو النشاط التجاري والعقاري على نمو النشاط الصناعي في الاقتصاد المدني في تركيب

١) لقد حسبت هذه الارقام من الجدولين رقم (٤) ، ص ٤٠ ورقم (٢٥) ص ٢٨٢ .

الاستخدام وتوزيع الارباح في المدن فيتضح من مقارنة نتائج احصاءي السكان لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧، ان عدد المشتغلين في قطاع التجارة والخدمات ارتفع من حوالي ٤٧١ الف شخص او حوالي ٣٦ ٪ من مجموع الأيدي العاملة الوطنية الى حوالي ٧٦٠ الف شخص أو حوالي ٤٣ ٪ منها على التوالي . بينما ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي من حوالي ٩٦ الف شخص، او حوالي ٧ ٪ من مجموع الايدي العاملة الوطنية ، الى حوالي ٣٦٤ الف شخص ، أو حوالي ١٥ ٪ منها خلال نفس الفترة وهذا يعني ان الزيادة السنوية للاستخدام في القطاع التجاري كانت حوالي ٣٩ الف شخص ، بينما بلغت مثيلتها حوالي ١٧ الف شخص في القطاع الصناعي، خلال العقد السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ويظهر ان حصة القطاع التجاري والعقاري من الارباح الاجمالية الناجمة خارج الزراعة والنفط بلغت حوالي ٧٥ ٪ منها ، بينما لم تزد حصة القطاع الصناعي على ١٣ ٪ منها ، خلال الخمسينيات . وعليه ، بقي القطاع الصناعي يحتل مركزاً ثانوياً في الاقتصاد الوطني ، إذ ان معدل مساهمته في الدخل الوطني لم تزد على ٨٫٣ ٪ سنوياً خلال ١٩٥٣ — ١٩٥٨ .

لقد انذر نمو الاستيراد الاستهلاكي بتدهور الصناعات اليدوية المحلية ، لا سيما صناعات النسيج الصوفي . فقلة تكاليف انتاج السلع المصنوعة الاجنبية ورخص اسعارها أدى إلى حلولها محل المنتجات الصناعية المحلية ، ووقف عائقاً في طريق التطور الصناعي الحديث ، الذي يستلزم حمايته ضد المنافسة الاجنبية المجحفة . لذلك عانى تطور الصناعات الاستهلاكية من تخلف زمني يقارب الثلاثين سنة ، إذ انحطت الصناعات اليدوية في اوائل القرن الحالي، بينما لم تقم الصناعات الاستهلاكية الحديثة إلا في الثلاثينيات . كما قامى تطور الصناعات الاستهلاكية الاخرى ، مثل الزيوت النباتية والبيرة وغيرهما ، والصناعات الانتاجية ولا سيما السمنت ، من تخلف زمني يناهز عشرين سنة ، اذ نشأت الحاجة لمنتوجاتها في الثلاثينيات ، بينما لم يبدأ انتاجها إلا في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومما ساعد على استمرار ظاهرة التخلف الصناعي هذه ، تركيز السياسة التجارية على هدفها الرئيسي ، وهو تحقيق الايراد الكمركي الاقصى وتحويله الى اسطنبول للمساهمة في ميزانية الدولة العثمانية . لان تزايد الاستثمار الاجنبي في الامبراطورية العثمانية وقروضها الخارجية وما يترتب عليها من اعباء مالية ، دفعها الى اتباع سياسة تجارية معكوسة تميل الى تشجيع الاستيراد وتثبيط الانتاج الوطني ، خلال الفترة ١٨٦١ – ١٩٣٧

واذا تركنا دور الاستثمار النفطي الاجنبي وأرباحه المصدرة الى الخارج ، ودور السياسة الصناعية في ظل مجلس الاعمار ، وجدنا ان التفسير الاساسي لظاهرة التخلف الصناعي هذه يكمن في أن المصدر الرئيسي للادخار الوطني الكامن ، وهو حصيلة فائض الانتاج الزراعي ، كان يعود في الاساس الى الملاكين العقاريين المتغيبين عن الارض ؛ والمفتقرين الى عادات الادخار والاستثمار ، والمحتقرين للمهارة التجارية والصناعية .

ويضاف الى ذلك أن الادخار المدني ، القليل مطلقاً والمتزايد نسبياً ، كان يستثمر تقليدياً في التجارة والعقار ، حيث يتم تحقيق نسبة عالية من الارباح الى رأس المال ، لا في الصناعة التي تحقق أرباحاً أقل وتنطوي على مخاطر أعظم في مراحلها الاولى. كما ان الاقتراض للأغراض التجارية كان أيسر وأقل كلفة من الاقتراض لتمويل المشاريع الصناعية .

ومن الناحية الاخرى ، خلق تطور تجارة الاستيراد أذواقا جديدة ، وحفّز طاقات جديدة على العمل ، وشحذ همة البرجوازية التجارية في استخدام المرافق الاقتصادية استخداماً أكفأ ، يعمل على توفير دخل اضافي لشراء السلع الجديدة . بيد أن الارباح التجارية لم تكوّن الا جزءاً يسيراً نسبياً من مجموع قيمة التجارة ، ومن مجموع قيمة فائض الانتاج الزراعي . وهذا يعني ان البرجوازية التجارية العراقية كانت ، حتى الثلاثينيات ، تكتسب مهارات

التنظيم الاقتصادي الحديث ، لكنها تفتقر الى رأس المال الكافي للاستثمار الصناعي .

ومنذ الثلاثينيات ، أخذ حجم السوق الوطنية يتوسع توسعاً حثيثاً ، تحت تأثير تزايد سكان المدن ، وارتفاع الدخل المدني وبعد عام ١٩٢٧ ، جاء التأكيد الجديد للسياسة التجارية على تشجيع الانتاج الوطني وحمايته ، تحت ضغط البرجوازية التجارية والصناعية الوطنيتين ، مما أدى الى بقاء اجزاء من السوق الوطنية تشبع من انتاج الصناعات الوطنية الى حد ما . ومن الناحية الأخرى ، فمهما كان تراكم رأس المال والارباح التجارية بطيئاً ، فبمرور الزمن ، ازداد حتى أصبح كافياً لانشاء الصناعات الاستهلاكية الوطنية التي صارت تجهز جزءاً مهماً من احتياجات السوق الوطنية من المنسوجات الرخيصة ، والسكاير ، والصابون ، خلال الثلاثينيات . ثم ارتفع انتاج هذه الصناعات ، ونشأت صناعات استهلاكية جديدة كاستخراج الزيوت النباتية ، والمصنوعات الجلدية ، والبيرة ، وازدادت نسبة ما تشبعه هذه الصناعات من الاستهلاك الوطني ، حتى بلغت ٩٠٪ من السيكاير ، و ٨٣٪ من البيرة ، و ٨٠٪ من الصابون ، و ٧٥٪ من الزيوت النباتية ، خلال السنوات القليلة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وخلال نفس الفترة ، توسع انتاج الطابوق ، وارتفع انتاج السمنت ، لاشباع حركة البناء المحلية ، وللتصدير الى البلدان المجاورة ايضاً .

ومما عزز التطور الصناعي منذ الثلاثينيات الى الخمسينيات ظهور بعض عناصر التنمية على السياسة التجارية كفرض رسوم واطئة على الاستيراد الانتاجي تبلغ حد الاعفاء على نطاق متزايد ، وفرض رسوم عالية نسبياً على الاستيراد الاستهلاكي غير الضروري . ورفع الرسوم على السلع المستوردة التي لها بديل في الانتاج الوطني ، وإن كان تأثيرها الفعلي محدوداً بالنظر لعدم دعم السياسة التعريفية بالتحديد الكمي للاستيراد دعماً كافياً .

بيد ان هذا التطور الصناعي ، الذي لم يستطع اشباع مجموع الاستهلاك

الوطني ، لم يقو على تشغيل الايدي العاملة المتوافرة في المدن ايضاً ، ولا على استثمار المواد الاولية ، حتى اللانفطية منها ، استثماراً تاماً . وهذا يعني استمرار ظاهرة التخلف الصناعي ، على الرغم من اتساع النشاط الاقتصادي في المدن . إن انتاج معظم فائض الانتاج الزراعي على الاستيراد الاستهلاكي ادى الى استمرار انخفاض نسبة الاستثمار الوطني الى الدخل الوطني ، لانها بقيت حوالي ٥ ٪ ، قبل زيادة انتاج النفط وعوائده في السنوات القليلة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ومن نتائج ذلك ، استمرار ظاهرة التخلف الصناعي بصورة عامة ، وتفاقم ظاهرة البطالة المدنية بصورة خاصة . فبينما بلغت زيادة عدد القادرين على العمل من سكان المدن ما بين احصاءي ١٩٤٧ و ١٩٥٧ حوالي ٤٨٤،٠٠٠ شخص ، او حوالي ٤٨،٤٠٠ شخص سنوياً ، كانت زيادة عدد العاملين في المدن تبلغ حوالي ٣٧٠،٠٠٠ شخص ، أو حوالي ٣٧،٠٠٠ شخص سنوياً . وهذا يشير إلى ان زيادة عدد القادرين على العمل من سكان المدن تفوق زيادة عدد العاملين منهم بحوالي ٢٢٪ . وعليه ، ازداد عدد العاطلين في المدن من حوالي ٢٩١،٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ الى ٤٠٥،٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، أي بحوالي ١٢٤،٠٠٠ شخص أو ١١،٤٠٠ شخص سنوياً في المدن .

٣ ـــ تطور التركيب الاقتصادي

جنباً الى جنب مع دور التجارة الخارجية في نمو مجموع الانتاج الريفي ، مصحوباً بهبوط الانتاجية الزراعية للدونم والفلاح ، الذي يعكس تفاقم ظاهرة التخلف الزراعي ؛ ودورها في توسع مجموع ومعدل النشاط الاقتصادي المدني ، ولا سيما في المجال التجاري والعقاري ، مع استمرار ظاهرة التخلف الصناعي ـ حدثت تحولات مهمة في كيان وتركيب الاقتصاد العراقي . فقد كان العراق ، خلال الحقبة موضوع البحث ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ ، يكيّف تركيبه الاقتصادي التقليدي الى السوق الرأسمالية العالمية ، التي أصبحت مفتوحة له

بحكم التوسع والتغلغل الرأسمالي والاستعماري ، وبحكم تطور طرق النقل والمواصلات الحديثة ، بحيث تحوّل الاقتصاد العراقي من طريق تطوره الاقتصادي الجنيني المستقل اثناء ولاية داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١) الى طريق التطور الاقتصادي التابع للنظام الرأسمالي العالمي .

وتتألف الظواهر الاقتصادية الرئيسية للتركيب الاقتصادي لأي بلد من أنماط الانتاج والاستهلاك ، ومكونات التصدير والاستيراد ، وانماط الاستخدام والنشاط الاقتصادي[1] .

وبدراسة التغيرات التي طرأت على انماط الانتاج ومكونات التصدير في الاقتصاد العراق ، يظهر عليها ثلاث اتجاهات رئيسية خلال الحقبة موضوع البحث . اولاً ، الهبوط النسبي للانتاج والتصدير الحيواني ، والارتفاع النسبي للانتاج والتصدير الزراعي . وثانياً ، التحول من تصدير المنتوجات الزراعية والصناعية اليدوية في بداية الحقبة إلى تصدير المواد الأولية من المواد الغذائية والخام فقط حتى خمسينيات القرن العشرين ، بالنظر الى تدهور وانحطاط الصناعات اليدوية والتخلف الزمني الذي أصاب قيام الصناعات الاستهلاكية والانتاجية الوطنيتين ، اللتين لم تقويا إلا على الابتداء بتصدير جزء ضئيل جداً من انتاجهما في نهاية الحقبة . وثالثاً ، ينطوي تطور الزراعة التجارية (من أجل السوق والربح) ، ونشوء الصناعة الوطنية ، على انحطاط الاقتصاد الطبيعي ، ونمو الاقتصاد النقدي التبادلي او الرأسمالي .

ويقتضي ان نحلل أسباب انحطاط اهمية الانتاج والتصدير الحيواني نسبة الى الانتاج والتصدير الزراعي . ففي بداية الحقبة موضوع البحث ، كان هذان القطاعان على درجة متساوية من الأهمية تقريباً . وقبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الى حوالي ٧٧٪ من مجموع

١) أنظر ، E. A. G. Robinson, The Changing Economic Structure of the British Economy, Economic Journal, sept. 1954, P. 443.

قيمة تجارة التصدير (عدا النفط) ، بينما انخفضت قيمة الصادرات الحيوانية الى حوالي ١٦٪ في حين صار الباقي البالغ ٧٪ يمثل الصادرات الصناعية . ومن جملة العوامل التي يبحث عنها الاقتصاديون في تحليل مثل هذا التحول الطويل الامد ، الفروق الطويلة الأمد في الأسعار لصالح الانتاج والتصدير الزراعي . وبيد ان دراستنا السابقة تشير الى ان الفروق في اتجاهات «الاسعار» للمنتوجات الزراعية والحيوانية لم تكن بمجموعها ذات شأن يذكر ، وانها على كل حال تحركت لصالح الصوف والجلود ، لا لصالح التمور والحبوب[1] .

غـــير أن درجة الربح لفرع من فروع النشاط الاقتصادي لا تتوقف على الاسعار النسبية فقط ، بل على التكاليف النسبية أيضاً . فـــلا الفروق في الاسعار ، ولا الفروق في درجة التزعزع التي يسببها اختلاف الظروف الطبيعية للانتاج الزراعي عن الانتاج الحيواني ، كانت عوامل مهمة في تفسير هبـوط المركز النسبي للانتاج الزراعي عن الانتاج الحيواني ، وارتفاع المركز النسبي للانتاج الزراعي . لقد كان شيوخ القبائل الرعوية والزراعية (او وكلاؤهم) ، لا الرعاة ولا الفلاحون ، هم الذين يقررون أيهما اكثر ربحاً : الانتاج الحيواني أم الانتاج الزراعي . وقد كان العراق يجهز جزءاً ضئيلاً فقط من الطلب العالمي على المنتوجات الحيوانية والزراعية ، مع استثناء التمور وحدها ، وعليه كان يقر اسعار السوق العالمية ويتعامل بموجبها دون أن يكون لتجارتـه أثر مهم في تحديدها . وعلى العموم ، فان التحول من نظام أراضي الرعي التي تملك حق التصرف بها العشيرة برمتها ومن دون ريـع ، الى نظام الاراضي الزراعية التي يملكها شيوخ العشيرة ويتقاضون ريعها ، هو الذي جعل الزراعة أكثر ربحاً من الرعي بالنسبة للشيوخ . فان حصة الاقطاعيين العشائريين الكبيرة والمـتزايدة من الغلة الزراعية نسبة الى حصتهم من الانتاج الحيواني هي التي حملت الشيوخ على توطين قبائلهم على الأرض توطيناً تدريجياً . وقد عززت هذا الاتجـاه نحو

---

١) ، راجع الفصل الثاني ، القسم (٣) ، ص ٨٣ و٨٩ والقسم (٤) ، ص ٩٧ - ١٩٠ .

الاستقرار سياسة الحكومة لصالح توطين القبائل البدوية والرعوية . فقد كانت هذه السياسة ، الى جانب دعمها لهدف الحكومة في الهيمنة على القبائل ، تخدم مصلحتها في زيادة ايرادات الضرائب الزراعية نسبة إلى ايرادات الضرائب على الانتاج الحيواني ، لأن التهرب من دفع ضريبة « الكودة » أيسر من التهرب من دفع ضريبة المنتوج الزراعي ؛ كما تخدم مصلحتها في تقليص تكاليف السيطرة على القبائل البدوية المتمردة على الحكومة وتأمين سيادة القانون والنظـــام في ربوع استقرارها . وسياسة الانتداب البريطاني نحو توطين القبائـل تستند الى عامل أساسي جديد ، وهو تكوين طبقة من كبار الملاكين العشائريين ترتبط مصالحهم بالبرجوازية الكبيرة في المدن باعتبارها السند الاجتماعي المحلي الذي يستند الاستعمار اليه في حكم البلاد واستغلال ثرواتها .

ونكتفي بهذا القدر من تحليل الهبوط النسبي للانتاج والتصدير الحيواني ، والارتفاع النسبي للانتاج والتصدير الزراعي ، كي نعود لبيان التغيرات الاخرى التي طرأت على أنماط الانتاج والتصدير . وهي تدهور الصناعات الحرفيـــة اليدوية واختفاء صادراتها ، ونشوء الصناعات الاستهلاكية الوطنية ، على الرغم من تأخرها ، وحلول منتوجاتها محل الاستيرادات المماثلة في الاستهلاك الوطني الى حد ما ؛ وقيام الصناعات الانتاجية الوطنية ، على الرغم من تخلفها ، واشباع حاجات صناعة البناء والانشاء النامية ، وبداية استئناف تصدير المواد المصنوعة الى البلدان المجاورة في أواخر الحقبة موضوع البحث .

كان العراق ، في ستينيات القرن الماضي ، يصدر الى الاقطـــار المجاورة منتوجات الصناعات الحرفية اليدوية ، مثل السلع الحريرية والاحذية والجزم والصابون ... الخ ؛ بيد أن انحطاط الصناعات اليدوية تحت ضغط المنافسة للمستوردات الاجنبية في السوق العراقية واسواق البلدان المجاورة ، ادى الى اختفاء صادراتها . لذلك ، أضحت صادرات العراق مقتصرة على المواد الاولية (الاغذية والمواد الخام) قبيل نشوب الحرب العالمية الثانيـة . والسبب ذو شقين : الاول حلول السلع المستوردة الرخيصة ، بالنظر لنمو تجارة الاستيراد

في ظل سياسة الباب المفتوح ، محل السلع اليدوية المصدرة الى اسواق الاقطار المجاورة ، ومحل ما كان يستهلك منها في السوق الوطنية . والثاني استمرار ظاهرة التخلف الصناعي ، وبقاء الصناعات الاستهلاكية والانتاجية الوطنيتين على نطاق صغير جعل تكاليف انتاجها واسعارها لا تمكنها من منافسة السلع المستوردة ، خلال معظم الحقبة موضوع البحث ، ما خلا العقد الاخير حين بدأ تصدير بعض السلع المصنوعة على نطاق محدود .فقد بلغت نسبة صادرات العراق الصناعية ما بين ٤ ٪ و٧ ٪ خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وكانت أهم مواردها السمنت والطابوق التي أربت قيمتها على نصف مليون دينار سنوياً ، والسيكاير التي بلغت قرابة ربع مليون دينار سنوياً .. الخ .

إن هذين التحولين الرئيسيين في انماط الانتاج والتصدير ، وهما الهبوط النسبي للانتاج والتصدير الحيواني والارتفاع النسبي للانتاج والتصدير الزراعي من جهة ، واختفاء صادرات السلع الحرفية اليدوية وصناعتها ونشوء الصناعات الوطنية الحديثة وصادراتها على تخلفها ، يعكسان التحول الرئيسي الاخر ، وهو انحطاط الاقتصاد الطبيعي الذي يقوم على الانتاج لغرض الاستهلاك المباشر ، وتوسيع الاقتصاد النقدي القائم على الانتاج لغرض التبادل في السوق وما يتبعه من نشوء « السلع » او « البضائع » الاقتصادية ، واستخدام النقود كواسطة لتبادل السلع ، وتوزيع العمل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة أو التخصص فيها ، ونشوء تراكم رأس المال البدائي ، ونظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وازدياد التبادل بين الريف والمدينة وقيام السوق الوطنية ويتجلى تطور الاقتصاد النقدي التبادلي في تزايد نسبة الصادرات الى الانتاج الريفي . فقد ارتفعت نسبة صادرات التمور الى انتاجها من حوالي الثلث في ستينيات القرن الماضي ، الى حوالي الثلاثة الارباع قبيل الحرب العالمية الاولى والى حوالي الثلثين قبيل الحرب العالمية الثانية ، ثم الى ٦٩٪ خلال الخمسينيات أما نسبة صادرات الحبوب الى انتاجها ، فقد أرتفعت أيضاً ، وان كان ارتفاعها أقل سرعة ، من حوالي ٦ – ١٠ ٪ في تسعينيات القرن الماضي ، الى

١٠ – ١٥ ٪ في الثلاثينيات . واقتصر الارتفاع على صادرات الشعير الى انتاجها خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ صارت نسبته حوالي ١٤ ٪ بينما انخفضت نسبة صادرات الحنطة الى انتاجها ، وبقيت نسبة صادرات الرز على حالها . كما يظهر تطور الاقتصاد النقدي في نشوء وانتشار نظام الاجور النقدية التي صارت تدفع الى الطبقة العاملة في الصناعة الوطنية الحديثة محل الاجور العينية التي كان يتسلمها « الصناع » من ارباب الاصناف في الصناعة الحرفية القديمة . وفي ظل هذا النظام الاقتصادي ايضاً تحولت ملكية الارض المشاعة في الغالب الى طبقة الملاكين العقاريين من شيوخ العشائر واشراف المدن وكبار رجال الدولة ، وتراكم رأس المال التجاري والعقاري والصناعي لدى الطبقة البرجوازية النامية ، بينما أصبحت طبقة الفلاحين معدمة من الارض ، وطبقة العمال معدمة من رأس المال .

أما التحولات الرئيسية في انماط الاستهلاك والاستيراد، فقد كانت تعكس ظروف سكان المدن فقط ، خلال القسم الاكبر من الحقبة موضوع البحث . فقد حافظ غذاء الفلاحين على مكوناته الرتيبة، باستثناء الشاي والسكر اللذين دخلا في قائمة الاستهلاك الريفي بعد الحرب العالمية الاولى ، بيد أنهما لم يحتلا مركزاً مهماً في الاستهلاك الريفي الا خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكان كساء طبقة الفلاحين من منتوجات الصناعات الحرفية اليدوية غير ان الخام الاسمر الرخيص حل محلها ، حتى العقد السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حين بدأ أنتاج الخام محلياً [1] .

ولكن نمط الاستهلاك المدني ، وخاصة في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل ، ازداد غنى وتنوعاً حسب تزايد حصة الملاكين المدنيين من فائض الانتاج الزراعي ، وحسب تزايد الملاكين العشائريين الغائبين عن الارض والساكنين في المدن ، وحسب حصة البرجوازية التجارية من ارباح التجارة

---

١) راجع الفصل الخاص بتطور مستوى المعيشة في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

والعقار ، وبتزايد ارباح البرجوازية الصناعية الفتية . فلم يرتفع معدل استهلاك اللحم فحسب ، بل انتشر استهلاك الخضراوات والفواكه والحلويات بين الطبقات الغنية والمتوسطة . ومنذ الثلاثينيات ، أصبحت دور السكن واثاثها الحديثان « مودة » تزداد كلفة وبذخاً . كما انتشر استعمال السيارات الخاصة الفارهة بين ذوي الدخول العالية من سكان المدن ، ومن ثم السيارات الخاصة الاخرى بين ذوي الدخول الوسطى [1]

لقد ارتفعت المصروفات على استيراد المعدات الرأسمالية والمواد الخام الخام والمواد شبه المصنوعة ارتفاعاً مطرداً ، مطلقاً ونسبياً . فقد ارتفع معدل قيمة الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني من حوالي ربع دينار سنوياً في ستينيات القرن الماضي الى حوالي ثمانية عشر ديناراً سنويا قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . إن زيادة وتيرة نمو الاستيراد الانتاجي تعكس زيادة وتيرة نمو الاستثمار المدني ، وخاصة التجاري والعقاري منه ، زيادة دون المستوى اللازم للتصنيع السريع الذي يقتضيه التشغيل التام للايدي العاملة الوطنية .

لقد انعكست جميع هذه التحولات الطويلة الأمد في انماط الانتاج ، والاستهلاك ، والتجارة ، في التغيرات التي طرأت على تركيب العمالة وتركيب النشاط الاقتصادي ، خلال الحقبة موضوع البحث . وتشير التحولات في التركيب الاجتماعي للسكان الى التحولات الرئيسية في أنماط العمالة والنشاط الاقتصادي حتى احصاء السكان الأول في ١٩٤٧ . كما يشير توزيع السكان الحرفي ما بين هذا التاريخ وإحصاء السكان الثاني في١٩٥٧ الى بعض التحولات المهمة في أنماط النشاط الاقتصادي واستخدام الأيدي العاملة الوطنية .

وتتجلى التحولات الطويلة الأمد التي طرأت على سكان العراق واستخدامهم في الهبوط المطلق والنسبي للسكان البدو ، والنمو المطلق والنسبي لسكان الريف حتى عام ١٩٣٠ ، مع انخفاض مركزهم النسبي منذئذ ، وأخيراً في

١) المصدر السابق .

النمو المطلق والثبات النسبي لسكان المدن حتى عام ١٩٣٠ ، مع ارتفاع مركزهم النسبي منذئذ .

لقد هبط السكان البدو من قرابة نصف المليون ، الذي كان يمثل نسبة مرتفعة تبلغ ٣٥ ٪ من سكان العراق في ١٨٦٧ ، الى ما يقل عن ربع المليون ، الذي صار يمثل ٧ ٪ فقط من مجموع السكان في ١٩٣٠ ، ثم الى حوالي ٦٦ ألف نسمة أو حوالي ١ ٪ من مجموع السكان في ١٩٥٧ . وقد وفر هبوط السكان البدو المستمر جزءاً من الرعاة والفلاحين المساهمين في توسيع الانتاج الريفي (الحيواني والزراعي) .

ومن الناحية الأخرى ، ارتفع سكان الريف مما يزيد قليلاً على نصف المليون ، الذي كان يمثل حوالي خمسي سكان العراق في ١٨٦٧ ، إلى قرابة مليونين ونصف المليون ، أو حوالي ٦٨٪ من السكان في ١٩٣٠ . وعلى الرغم من استمرار نمو سكان الريف نمواً مطلقاً ، فان مركزه النسبي أخذ بالانخفاض التدريجي : فقد ارتفع سكان الريف الى ٣,٧ ملايين وانخفض مركزه النسبي الى حوالي ٥٨٪ من السكان في ١٩٥٧ . وكان الانخفاض النسبي في سكان الريف يعود الى نشوء وازدياد الهجرة من الريف الى المدن . إذ تقدر الهجرة من عموم الريف الى عموم المدن تقديراً واسعاً بحوالي ٤٥ ألف نسمة في السنة ، بينما تقدر الهجرة من بعض المناطق الريفية ، ولا سيما العمارة ، إلى المدن الصناعية والتجارية الرئيسية تقديراً محدوداً بحوالي ١٦ ألف نسمة سنوياً ، خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٥٧ . ومن الجهة الاخرى فان الهبوط النسبي لسكان الريف يعود الى نمو سكان المدن في العراق .

وأخيراً ، فقد توسع سكان المدن من رقم عالٍ نسبياً بلغ حوالي ثلث المليون في ١٨٦٧ الى ما يزيد على ثلاثة ارباع المليون في ١٩٣٠ ، يمثل كل منهما حوالي ربع مجموع السكان في التاريخين المذكورين . ويحتمل ان الثبات النسبي في سكان المدن كان يعود ، خلال هذه الفترة ، الى تعادل الزيادة النسبية في سكان

المدن الناجمة عن نمو التجارة الخارجية والداخلية وصناعات إعداد الصادرات والنقصان النسبي لسكان المدن الناجمة عن انقراض الصناعات الحرفية اليدوية . ومنذ عام ١٩٣٠ ، نما سكان المدن نمواً مطلقاً ونسبياً ، إذا ارتفع الى ١٫٩ مليون أو حوالي ٣٨٪ في ١٩٤٧ ، ثم الى ٢٫٦ مليون أو حوالي ٤١٪ في ١٩٥٧ . وجاء هذا الارتفاع المطلق والنسبي لسكان المدن نتيجة لنشوء الصناعات الاستهلاكية الوطنية ، وحركة البناء خلال الثلاثينيات ، وتوسع الصناعات الاستهلاكية القائمة ، ونشوء الصناعات الاستهلاكية والانتاجية الجديدة ، وتزايد انتاج النفط الخام ، خلال الخمسينيات .

ويظهر من تحليل تطور التوزيع الحرفي لسكان العراق خلال العقد السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي ، من الفلاحين والملاكين ، الى مجموع الايدي العاملة الوطنية أخذ يهبط هبوطاً طفيفاً . فقد ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الزراعي ارتفاعاً مطلقاً من حوالي ٧٤٨ ألف شخص في ١٩٤٧ الى ٨٥٣ ألف في ١٩٥٧ ، وهبط هبوطاً نسبياً من ٥٧٪ الى ٥٣٪ على التوالي . ومن الناحية الاجتماعية ، يتألف القطاع الزراعي من طبقتين رئيسيتين هما : طبقة الملاكين العشائريين والمدنيين وطبقة الفلاحين المعدمين والفقراء . ولا يزيد عدد الملاكين الزراعيين على حوالي ١٦٨ ألف شخص ، ٩٨٪ منهم لا يملكون إلا ما دون ثلث مساحة الملكيات الزراعية ، بينما يملك ٢٪ منهم ما يزيد على ثلثي مساحة الملكيات الزراعية ، حسب الاحصاء الزراعي والحيواني لعام ١٩٥٨ — ١٩٥٩. في حين يبلغ عدد الفلاحين المعدمين حوالي ٨٦٤ ألف فلاح ، أو حوالي ٨٠٪ من المشتغلين في الزراعة قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ويبدو ان عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ازداد زيادة مطلقة ونسبية . فقد ارتفع عددهم من حوالي ٩٦ ألف شخص في ١٩٤٧ إلى حوالي ٢٦٤ الف شخص في ١٩٥٧ ، أو من حوالي ٧٫٢٪ إلى حوالي ١٤٫٧٪ على التوالي . ومن الناحية الاجتماعية ، يتألف القطاع الصناعي من طبقتين رئيسيتين هما : طبقة

الصناعيين والطبقة العاملة الصناعية . ويتضح حجم الرأسمالية الصناعية الفتية وضوحاً ناقصاً من المشاريع الصناعية المنتسبة لاتحاد الصناعات العراقي التي لا يقل رأسمال كل منها عن عشرة آلاف دينار ، إذ بلغ عددها ١٨٤ مشروعاً، مجموع رؤوس اموالها يساوي ٤٦٫٥ مليون دينار قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ [١] . ومن الناحية الأخرى ، فان الرقم ٢٦٤ الف شخص يعمل في القطاع الصناعي يقتضي بعض الاحتراز ، اذ أنه يشمل عدداً ضئيلا من اصحاب الاعمال الصناعيين ، ولا يشمل عمال النقل والمواصلات البالغ عددهم ٩٠ الف شخص في عام ١٩٥٧. وهذا يعني ان حجم الطبقة العاملة في الصناعة والنقل يرتفع الى حوالي ٣٥٤ الف شخص تقريبا ويخمن عدد كادحي المدن من المشتغلين في الخدمات الخاصة والعامة بحوالي ٤٤ الف شخص ، ومثلهم عدد الكادحين الآخرين. وعليه ، يمكن تخمين عدد الافراد العاملين من الطبقة العاملة بحوالي ٤٤٢ الف شخص قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقد ارتفع عدد المشتغلين في القطاع التجاري والخدمات ارتفاعاً مطلقاً ونسبياً ، إذ زاد عددهم من حوالي ٤٧١ الف شخص في ١٩٤٧ الى حوالي ٧٦٠ الف شخص في ١٩٥٧ ، أو من ٣٥٫٧٪ الى ٤٢٫٥ ٪ على التوالي .

وفي ١٩٥٧ ، بلغ عدد المشتغلين في التجارة الداخلية والخارجية حوالي ٩٠ الف شخص (منهم حوالي ٨٦٠٠ من مستوى اصحاب الاعمال وحوالي ٥٨ الف ممن يعمل لحسابه) ، وفي الخدمات العامة (عدا التعليم) حوالي ١٥٠ الف شخص (منهم حوالي ٩١ الف تقريباً من العمال) والتعليم حوالي ١٠ آلاف شخص ؛ والمهنيين والفنيين حوالي ٣٩ الف شخص [٢] . وحتى اذا استثنينا العاملين في النقل والمواصلات والخدمات غير التجارية ، فان الباقي يمثل الطبقة البرجوازية العقارية والتجارية .

---

١) انظر الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي ، المصدر سابق الذكر ، ص ١٥١

٢) انظر المجموعة الاحصائية للتسجيل عام ١٩٥٧ ، المصدر سابق الذكر ، الجدول الثاني عشر ، ص ١٦٤ .

لذلك من الجدير بالملاحظة ان الطبقة العقارية قد توسعت توسعاً ملحوظاً بحيث يقدر عدد الملاكين العقاريين ممن مارسوا البيع أو الشراء بقصد المتاجرة في بغداد وحدها حوالي اربعة آلاف شخص ، حققوا حوالي ٦ — ٩ ملايين دينار سنوياً من الارباح خلال اواخر الخمسينيات . وبلغ عدد المشتغلين في تأدية الخدمات العقارية (كالدلالة وغيرها) حوالي خمسة آلاف شخص خلال هذه الفترة .

أما الطبقة التجارية ، فقد نمت نمواً ملحوظاً ، لان عدد التجار المسجلين في غرفة تجارة بغداد (التي تأسست في حوالي ١٩١١)[1] ، ارتفع من حوالي ٢٨٨ شخصاً ، منهم ٣٨ تاجراً فقط من الصنفين الاول والثاني في ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ، الى الضعف ، أو حوالي ٥٥٠ تاجراً ، منهم ٥٧ فقط من الصنفين الاول والثاني ، في ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، ثم الى حوالي سبعة اضعاف العدد الاخير ، او حوالي ٣٤٣٩ ، منهم حوالي ٥٦٢ في الصنفين الاول والثاني في ١٩٥٧ — ١٩٥٨ . [2] وبلغ عدد التجار المسجلين في غرفة تجارة البصرة ، التي تأسست في ١٩٢٨ ، حوالي ٢٨٦٣ في اواخر الخمسينيات [3] . اما غرفة تجارة الموصل ، وقد تأسست في ١٩٤٧ ، فقد بلغ عدد اعضائها حوالي ٩٤٨ تاجراً في نفس الفترة . وفي ١٩٥٠ ، تأسست غرفتا تجارة النجف والعمارة ، وبلغ عدد اعضائهما حوالي ٢٠٠ تاجر و٧٢ تاجراً على التوالي [4] . وفي ١٩٥٢ ، اسست غرفة تجارة كربلاء ، وانتسب اليها حوالي ٣٦٢ تاجرا خلال

١) انظر ، غرفة تجارة بغداد ، ايار وحزيران ١٩٥١ ، مقالة عباس العزاوي عن تاريخ الغرفة ، ص ٣١٢ ، وان كانت طلائع تأسيس غرف تجارة بغداد والبصرة والموصل ترجع الى الفترة ١٨٨٠ — ١٨٨٤ .
انظر ، Mosul C. T. R. 1884, P. 1471 - 72.
٢) انظر ، غرفة تجارة بغداد ، التقرير السنوي ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، ص ٢٦ — ٢٧ .
٣) انظر ، وزارة الاقتصاد مديرية الاقتصاد العامة ، الاضبارة رقم ١٠/٢/١ .
٤) المصدر السابق ، الاضبارة رقم ٢٤/٨/١ و ٤٦/٨/١ .

الخمسينيات [1] وفي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ تأسست غرفة تجارة الحلة ، وكركوك ، والناصرية ، التي انتسب اليها حوالي ١٣٥٣ تاجراً ، و ١٣٠ تاجراً و ٦٦ تاجرا على التوالي ، خلال نفس الفترة [2] وهذا يعني ان عدد التجار المسجلين في جميع الغرف التجارية بلغ حوالي ٩٤٢٣ تاجراً تقريباً قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

يتميز تركيب البرجوازية العراقية ، الزراعية ، والعقارية ، والتجارية ، والصناعية ، في انه مختلط . حيث تتشابك مراتبها المختلفة تشابكاً يجعل كل مرتبة منها تشارك المراتب الأخرى في مصالحها الاقتصادية الى درجة كبيرة أو صغيرة . ففي الغالب ، يكون البرجوازي مالكا للمضخات والأراضي الزراعية ، وبعض العقار المدني ، ومزاولاً لفرع او أكثر من فروع التجارة ، ومساهماً صناعياً ، إن لم يكن مؤسساً لمصنع من المصانع . ويمكن توضيح الميزة المختلطة للبرجوازية العراقية من تطور مصادر تمويل ثلاث من العوائل البرجوازية البارزة . كانت عائلة فتاح باشا وأولاده (سليمان فتاح ونوري فتاح) تملك بعض البساتين والأراضي في الخالص ، وعمارة دكاكين ، واشتغلت في الادارة والجيش (فقد كان راتب سليمان فتاح من الجيش حوالي ٤٧٠ ربية شهريا في ١٩٢٠) ، وتجارة المنسوجات والحبوب . وعلى الرغم من تركيز ثروة العائلة نحو صناعة النسيج الصوفي (معمل فتاح باشا للغزل والنسيج الذي أسس في ١٩٢٦) ، الا انها كانت تساهم في شركة تجارة وحلج الأقطان العراقية ، وشركة الحياكة الوطنية ، وشركة السمنت العراقية ، وشركة الزيوت النباتية ، وشركة المنصور الانشائية وغيرها . وتقدر ثروة العائلة من اربعة الى ستة ملايين دينار . وقد تطورت عائلة محمد طاهر البغدادي وولده عبد العزيز البغدادي من ممارسة التجارة الى تأسيس المصانع ، ولا سيما السيكاير . فقد كان محمد طاهر البغدادي تاجراً قبل الحرب العالمية الأولى ،

١) انظر ، المصدر السابق ، الاضبارة رقم ٥١/٨/١ .
٢) انظر ، المصدر السابق ، الاضبارة رقم ٤٣/٨/١ و ٧١/٨/١ .

تقدر ثروته بحوالي ٦٠ ألف ليرة عثمانية . وقد ابتدأ ابنه حياته الاقتصادية بائعاً للتبغ لا يتعدى دخله السنوي ١٢٠٠ — ١٥٠٠ ربيـــة . وفي ١٩٣٤ ، قامت عائلة البغدادي بالاشتراك مع عائلة محمد جواد الرحيم بتأسيس معمل للسيكاير شركة الدخان العراقية ، وبعد ثلاث سنوات تركزت ملكية المعمل في عبد العزيز البغدادي . وتملك هذه العائلة العقارات الحديثة الـــتي تشكل ايراداتها نسبة عالية من دخلها السنوي ، وتمارس التجارة وخاصة التبـــغ والحبوب ، وتقدر ثروتها بحوالي مليوني دينار . أما عائلة الجلبي ، ولا سيما عبد الهادي الجلبي ، فقد تطورت من الزراعة الى تجارة الأراضي ، وإلى التجارة الخارجية ، ثم الى المساهمة الصناعية . وتقدر ثروة عبد الهادي الجلبي وعائلته بحوالي ثلاثة الى أربعة ملايين دينار . — وبينما يتكون ثلثا دخـــل عائلة فتاح باشا من الصناعة ، يتكون الثلث الباقي من التجارة والعقار المدني والزراعي ، أما عائلة البغدادي ، فيتأتى ثلاثة أخماس دخلها من العقـــار ، والخمسان الآخران من الصناعة والتجارة ؛ في حين نجم حوالي الثلاثة ارباع من دخل عائلة الجلبي من تجارة الأراضي ، والربـــع البـــاقي من التجارة والصناعة ، خلال الخمسينيات [1] .

١) تحريات شخصية .

الجدول رقم (٣٣)

خلاصة ميزان المدفوعات (بملايين الدنانير)

١٩٤١ - ١٩٥٧

	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
معاملات شركات النفط (م) الصادرات (نوب) والمبيعات المحلية	١٤٫٠٤	١١٫٢٠	١٤٫١٠	٢٩٫٥٩	٣٩٫٦١	٨٣٫٢٨
الاستيرادات (سيف)	٥٫٠٦ -	٩٫٥٥ -	١٠٫٢٩ -	٩٫٢٩ -	٨٫٧٧ -	١٤٫٤٢ -
الارباح المحولة	٦٫٣٥ -	٢٫١١ -	٥٫٧٦ -	٢٢٫٤٦ -	١٨٫٣٧ -	٤٣٫٣٦ -
حركة رأس المال المسجلة	٥٫٠٦	١١٫٥٦	٩٫٥٩	١٠٫١٣	٦٫٨٥	١٣٫٢٣
مجموع معاملات (م) القطاع الاسترليني الرجيني	٧٫٦٩	١١٫١٠	٧٫٦٤	٧٫٨٦	١٩٫٣٢	٣٩٫٧٣
معاملات القطاعات الاقتصادية الوطنية الصادرات (نوب)	١٧٫٣٢	١٠٫٣٤	١٤٫٨٢	٢٦٫٠٣	٣٥٫٠١	٢٢٫٥٣
الاستيرادات (سيف)	٣٥٫٠٢ -	٣٦٫٨٨ -	٣٠٫٩٧ -	٢٨٫٩٤ -	٤٣٫٢٤ -	٤٨٫٦١ -
الخدمات	٠٫١٣	١٫٨٣	٢٫٩٢	٣٫٨٦	٠٫١٧ -	٠٫٥١ -
مجموع معاملات الاقتصاد الوطني	١٧٫٥٦ -	٢٤٫٧١ -	١٣٫٤٣ -	٠٫٩٦	٨٫٤٠ -	٢٦٫٥٩ -
ميزان المدفوعات الجارية معاملات الشركات (م) ومجموعة الاموال السيئات ومجموعة الاموال الخاصة	٠٫٢٥	٠٫٢٣ -	٠٫٢٥ -	٠٫٨٣	٠٫٣٩ -	١٫٥٣
السيئات ومجموعة الاموال الطويلة الاجل المكونة	٠٫٩٥	٠٫٥٤ -	٠٫٠٢ -	٢٫٥٣	٠٫١٧	١٫١٣
خفرة موازنة	٢٫١٨	١٫٢٠	٤٫٢٢	٣٫٩٣ -	١٠٫٢٦ -	٤٫٨٧ -
مجموع المعاملات (م) (عدا شركات النفط)	١٦٫٠٨ -	٢٤٫٢٦ -	٩٫٢٨ -	٠٫٢٨ -	١٨٫٨٨ -	٢٨٫٨١ -
حركة موجودات (ب) الصندات والذهب	٨٫٢٩	١٣٫١٦	١٫٧٤	٨٫٢٤ -	٠٫٤٤ -	١٠٫٩٢ -

المصدر : I.M.F. Balance of Payments Yearbook, 1947-57

الرموز : م - تأتي علامة الطرح (-) تشير الى المطلوبات

ب - تشير الى شراء السندات او زيادة الموجودات

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	المعدل ١٩٤٧-١٩٤٩	المعدل ١٩٥٠-١٩٥٢	المعدل ١٩٥٤-١٩٥٧
معاملات شركات النفط (م) الصادرات (نوب) والمبيعات المحلية	١٤٣٫٤٤	١٥٥٫٨٤	١٦٩٫١١	١٥٦٫٩١	١١٤٫٣٨	١٣٫١١	٦٨٫٤٨	١٤٦٫٥٦
الاستيرادات (سيف)	١٤٫١٩ -	٥٫٨٦ -	٤٫٨٦ -	٥٫٤٩ -	١٠٫٢٨ -	٨٫٣٠ -	١١٫٤٤ -	٦٫٦٢ -
الارباح المحولة	٥١٫٢٢ -	٦٨٫٤٩ -	٧٢٫٧٤ -	٦٨٫٨٤ -	١٨٫٨٥ -	٤٫٧٤ -	٢٣٫٢٣ -	٥٧٫٤٨ -
حركة رأس المال المسجلة	٣٫٢٦ -	١٤٫١٠ -	٣٫٢١	٧٫٢٣	٨٫١١	٨٫٧٤	٦٫٧٣	١٫١١
مجموع معاملات (م) القطاع الاسترليني الرجيني	٥٣٫٦٦	٦٦٫٢٩	٩٣٫٧٤	٧٩٫٩١	٩٣٫٢٦	٨٫٧٧	٣٠٫١٤	٨٣٫٢٢
معاملات القطاعات الاقتصادية الوطنية الصادرات (نوب)	٢٣٫٠٥	٢٠٫٢٨	١٦٫١٨	١٣٫٦٥	١٤٫٠٥	١٤٫١٦	٢٦٫٦٥	٦٤٫٥٦
الاستيرادات (سيف)	٥٦٫٩٠ -	٦٨٫٧٠ -	٩٠٫٨٩ -	١٠٧٫١٦ -	١١٤٫٠٥ -	٣٤٫٢٩ -	٤٤٫٢٧ -	٩٤٫٧ -
الخدمات	٠٫٥٦	٠٫٣٧	١٫١٦	٣٫٢٨	٣٫٠٧ -	١٫٦٢	٠٫٩٣	٠٫٤٦
مجموع معاملات الاقتصاد الوطني	٢٣٫٢٩ -	٤٧٫٦٥ -	٧٢٫٠٥ -	٩١٫٠٥ -	١٠١٫٠٠ -	١٨٫٥٠ -	٦٩٫٢٢ -	٧٨٫٩٥ -
ميزان المدفوعات الجارية معاملات الشركات (م) ومجموعة الاموال السيئات ومجموعة الاموال الخاصة	٠٫٤٠	٢٫٦٧	٠٫٨٩	٤٫٥٦	٤٫٩٩	٠٫١١ -	٠٫٣٤	٣٫٢٧
السيئات ومجموعة الاموال الطويلة الاجل المكونة	١٫٤٧ -	٠٫٧٠ -	٧٫٢٣ -	٧٫٤١	٠٫٨٤	٠٫١٤	٠٫٥٩	٠٫٤٣
خفرة موازنة	٣٫٥٠	٣٫٨٤	٠٫١٣	١١٫٤٦	٠٫٣٧ -	٣٫٥٣	٤٫١٤ -	٣٫٥١
مجموع المعاملات (م) (عدا شركات النفط)	٣١٫٨٦ -	٤١٫٤٤ -	٧٣٫٧٧ -	٢٢٫٧٠ -	٩٥٫٦١ -	٤٦٫٥٧ -	١٩٫٩٨ -	٧٠٫٨٨ -
حركة موجودات (ب) الصندات والذهب	٢١٫٨٠ -	٢٥٫٠٥ -	١٩٫٩٥ -	٧٫٢١ -	٢٤٫٢١	٧٫٩٤	١٠٫٢١ -	٧٫٩٧ -

المصدر : I.M.F. Balance of Payments Yearbook, 1947-57

الرموز : م - تأتي علامة الطرح (-) تشير الى المطلوبات

ب - تشير الى شراء السندات او زيادة الموجودات

٤ ـــ نشوء التعبئة الاقتصادية

بقي ان ندرس دور التجارة الخارجيـــة في تطوير الوفورات الاقتصادية الخارجية عن طريق تطور نظام النقل والمواصلات واستتباب الأمن والنظام العام ؛ ونشوء ظاهرة تبعية الاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

لقد جاء نمو التجارة الخارجية مصحوباً بتطور وتحسين وسائـــل النقل . فحتى الحرب العالمية الأولى ، وفرّ تطور النقل النهري والبحري وسائط نقل ارخص واسرع وأضمن من وسائل النقل القديمة . ولم يساعد هذا التطور على ربط العراق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي فحسب ، بل ساعد على ربط اجزاء القطر المختلفة مع بعضها أيضاً . ثم جاء دور بناء سكك الحديد التي تطورت من ١٢١ كيلومتراً اكملت حين نشوب الحرب العالمية الاولى الى ١٫٥٠٠ كيلومتر خلال الثلاثينيات ، ثم الى ١٫٦٤٨ كيلومتراً خـلال أوائل الخمسينيات[١] . وقد شهدت فترة ما بين الحربين تطور الطرق البرية الحديثة . وعليه ، خمنت السلطات الرسمية طول هذه الطرق بحوالي ٧٫٢١٧ كيلومتراً ، طول المعبّـد منها حوالي ٢٧٣ كيلومتراً ، في عام ١٩٣١[٢] . وخلال هذه الفترة أيضاً ، تضاعف عدد سيارات النقـــل التجارية ؛ فارتفع من حوالي ٧٠٠ لوري في العشرينيات ، الى ما يزيد على ١٫٥٠٠ لوري في الثلاثينيات . وقـــد ازداد كلاهما ، طول الطرق وعدد اللوريات ، خلال سنوات الحرب العالمية الثانيـة وما بعدها . فقد ارتفع طول الطرق البرية الى حوالي ٨٫٠٠٠ كيلومتر ، منها حوالي ٢٫٥٠٠ كيلومتر مرصوفاً ومبلطاً ، ٥٠٠ كيلومتر مرصوفـــاً فقط ، خلال اوائل الخمسينيات . كما ارتفع عدد اللوريات الى حوالي سبعة آلاف

---

١) انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ص ١٠٢ و I. B. R. D. op. cit. P. 314
وراجع الفصل الخاص بتطور الاستثمار الاجنبي اللانفطي في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

٢) انظر ، Iraq 1920 – 31, op. cit. P. 139.

خلال نفس الفترة[1] .

ومهما كان تطور وسائل النقل عاجزاً عن اسداء الخدمات المناسبة لمساحة البلاد وسكانها وسعتها الانتاجيـة ، فانها لم تعزز توسع التجارة الخارجيـة والداخلية فحسب ، بل ساهمت في توحيد القطر العراقي ، وتطبيق القانون ، وتثبيت النظام أيضاً وقد انتشرت منافع تطور نظام النقل ، أو وفوراته الاقتصادية الخارجية ، أبعد من قطاع التجارة الخارجيـة ، والى الاقتصاد العراقي برمته . فقد ساهم تطور نظام النقل في نمو التجارة الداخلية وتوسيع السوق الوطنية ، وفي التحولات التي طرأت على التركيب الاقتصادي . فقد قوض تطور وسائل النقل واستتباب الأمن ، مثلاً ، الاساس المادي لحياة البداوة ، الجمل والغزو ، مما دفعها دفعاً الى الانحطاط ؛ ووفر بديلا عنها في تطور الانتاج الريفي والزراعة المستقرة .

وفي الاقتصاد البدائي (السابق لمرحلة التطور الرأسمالي) تكون نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني (أو السكان) اعتيادياً واطئة ، إلا انها ترتفع ارتفاعاً سريعاً مع تحول الاقتصاد نحو التطور الرأسمالي . ففي بداية الحقبة موضوع البحث ، كان الاقتصاد العراقي « اقتصاداً طبيعياً » يقوم على الاكتفاء الذاتي بالدرجة الاولى ، إذ ان القسم الاكبر من الانتاج كان يقوم به منتجون مكتفون ذاتياً من منتجي الغذاء والكساء، الذين كانوا يتعاملون بالنقود الى درجة محدودة ، ويتاجرون بجزء يسير من انتاجهم . وقد ترتب على نمو التجارة وانحطاط الاقتصاد الطبيعي او الاكتفاء الذاتي ، غير مجموع الحقبة موضوع البحث ، نمو التجارة الخارجية على وتيرة أسرع من نمو الدخل الوطني او السكان . فقد توصلنا في الفصول السابقة الى انه بينما كان الانتاج الزراعي على وتيرة تساوي ١٫٢٪ سنوياً ، ازداد نمو السكان على وتيرة تساوي على

١) انظر المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٣٨ - ١٩٣٤، ص ١١٨ ولسنة ١٩٣٩ ص١٠٧ وانظر I. B. R. D., op. cit., pp. 327 – 30 . وراجع كذلك المصدر الآخر المذكور اعلاه .

وجه التقريب ١٫٩٪ سنوياً ، في حين كان نمو تجارة التصدير على وتيرة تساوي ٢٫٧٪ سنوياً ، خلال مجموع الحقبة موضوع البحث .

وفوق ذلك تتجلى اهمية التجارة الخارجية ، في المراحل الأولى للتطور الاقتصادي في العراق ، في حقيقة ان الدور القيادي في التجارة أو النقل والمواصلات كان لرأس المال الاجنبي حتى نشوب الحرب العالمية الثانية . فلقد كانت الدول الرأسمالية الاوروبية ، وخاصة بريطانيا ، وقد كان الاستهلاك فيها متزايداً ، هي المبادئة في البحث عن مصادر تجهيزها بالمواد الغذائية والمواد الخام . كان الرأسماليون الاوروبيون أحسن اطلاعاً من الرأسماليين العراقيين الناشئين في تكنيك الانتاج أو التسويق أو النقل ، مما جعل الاجانب في مركز مفضل على العراقيين . وعبر بضعة عقود من السنين ، ازداد عدد التجار العراقيين ازدياداً ملحوظاً من المئات قبل الحرب العالمية الأولى ، الى بضعة آلاف خلال فترة ما بين الحربين ، ثم الى عدة آلاف خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، واخذوا يتعلمون هذا التكنيك الحديث . ولما كان التجار العراقيون يتمتعون بمركز مفضل للعمل بتكاليف أقل نظراً لاشتغالهم في قطرهم ، فانهم بدأوا ينافسون الرأسماليين الاجانب خلال فترة ما بين الحربين ، وشرعوا يتصدون لتحديهم خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وتتجلى الأهمية العامة للتجارة الخارجية في عمليـة التطور الاقتصادي في تزايد نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني ، أو نمو التجارة الخارجية على وتيرة تفوق نمو الدخل الوطني . كما تتجلى في الدور القيادي الذي يلعبه رجال الأعمال من المستوردين والمصدرين في الأطوار الأولى من التطور الرأسمالي.

وبالنظر لانعدام أية تقديرات أو تخمينات لحسابات الدخل الوطني العراقي قبل الحرب العالمية الثانية . فانـه من الممكن حساب قيمة الصادرات والاستيرادات ، اللتـين تعكسان الانتاج والاستهلاك والاستثمار ، للشخص الواحد من سكان العراق . اذ انه من المنتظر ان يسير التغير في نسبة التجارة

الخارجية الى الدخل الوطني في نفس الاتجاه الذي تسير به نسبتها الى السكان في الامد الطويل . ففي ستينيات القرن الماضي ،كانت قيمة التجارة الخارجية للشخص الواحد في العراق تبلغ حوالي ٦٥٠ فلساً . وقد ارتفعت هذه القيمة ارتفاعاً سريعاً الى ١/٤٠٠ دينار واربعمائة فلس خلال سينياته . ثم ارتفعت الى ١/٨٠٠ دينار وثمانيمائة فلس خلال العقد السابق للحرب العالمية الاولى . وفي اواسط الثلاثينيات ، بلغت قيمة التجارة الخارجية للشخص الواحد من سكان العراق حوالي ٣/١٠٠ ثلاثة دنانير ومائة فلس [١]

وخمن دخل الفرد العراقي في عـام ١٩٣٩ بحوالي ٤٨ دولاراً أو بحوالي ١٠ دنانير (بالاسعار الجارية) . [٢] وعلى اساس ان سكان العراق بلغ في هذه السنة حوالي اربعة ملايين نسمة يكون مخمن مجموع الدخل الوصني ١٩٢ مليون دولار ، أو حوالي ٤٠ مليون دينار . وعليه ، كانت نسبة التجارة الخارجية البالغة حوالي ١١,٩٢٥,٠٠٠ دينار (عدا قيمة صادرات النفط) الى الدخل الوطني تساوي حوالي ٣٠٪ [٣] وترتفع هذه النسبة الى ٥٣٪ ، اذا ادخلت صادرات النفط الخام البالغة قيمتها حوالي ٩,٤٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً . وهذا يعني ان تطور التجارة الخارجية ، خلال الفترة ١٨٦٤ — ١٩٣٩ ، جرى على

١) لقد حسبت هذه الارقام من الجداول رقم (١) ص ٣١ ، ورقم (٩) ص ٧٤ . ورقم (٣٠) ص ١٨٨ .

٢) انظر ، E. M. H. Lioyd, Food &Inplation in the Middle East 1940 – 1945 .) Stanford , Univ. Press , 1956) p. 8.
وانظر ايضاً A. Bonnè , Economic Development of the Middle East (London 1945) , p. 210

٣) طبيعي ان هذه النسبة لا تعكس مساهمة التجارة الخارجية في الدخل الوطني . لان قيمة تجارة التصدير تمثل دخلاً وارداً ، بينما قيمة تجارة الاستيراد تمثل مصروفاً خارجاً من الدخل . والفرق بينهما يمثل مساهمة التجارة الخارجية في الدخل الوطني . بيد ان نسبة مجموعها الى الدخل الوطني تشير هنا الى دور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي ، او في دور تجارة التصدير في الانتاج الوطني ودور تجارة الاستيراد في الاستهلاك والاستثمار الوطنيين .
انظر ، Allen & Eward , op. cit. , Exports & Inports in the Domestic Setting , pp. 213 – 217 .

وتيرة تفوق بكثير وتيرة نمو الدخل الوطني ، حيث ان نسبتها ارتفعت من حوالي ٦٪ من الدخل الوطني في ستينيات القرن الماضي الى حوالي ١٧٪ قبيل الحرب العالمية الاولى ، والى حوالي ٣٤٪ في ١٩٣٩ . كما يعني ان تطور القطاع النفطي الاجنبي ، وصادرات النفط الخام بالذات ، بدأت تلعب دوراً يكاد يوازي دور التجارة الخارجية في الدخل الوطني عند نشوب الحرب العالمية الثانية .

ويضاف الى ذلك ان نسبة قيمة تجارة التصدير (عدا النفط) الى الدخل الوطني بلغت حوالي ٩٪ في ١٩٣٩ ؛ بينما اذا أدخلت صادرات النفط ، تبلغ هذه النسبة حوالي ٣٢٪ في نفس السنة . وهذا ايضاً يعكس بداية اكتساب صادرات النفط أهميتها في الاقتصاد العراقي . اما نسبة قيمة تجارة الاستيراد الى الدخل الوطني ، فقد بلغت حوالي ٢٠٪ إبان الحرب العالمية الثانية .

وقد ازداد اعتماد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية والنفط ، فقـد بلغت قيمة الدخل الوطني حوالي ١٥٨ مليون دينار (بالاسعار الجارية) في ١٩٥٠ [١] . بينما بلغت قيمة التجارة الخارجية حوالي ٥٧,٦٤٦,٠٠٠ مليون دينار (عدا صادرات النفط) ، أي ان نسبتها الى الدخل الوطني ارتفعت الى حوالي ٣٧٪ . واذا ادخلت صادرات النفط البالغة حوالي ٢٣,٦٤٢,٠٠٠ دينار ، فان نسبة التجارة الخارجيـة برمتها الى الدخـل الوطني أصبحت حوالي ٥١٪ .

بيد ان نسبة قيمة تجارة التصدير (عدا النفط) الى الدخـل الوطني ارتفعت ارتفاعاً ضئيلاً الى حوالي ١٢٪ . وهذا يعني ان وتيرة نمو تجـارة التصدير المحلية كانت مقاربة لوتيرة نمو الدخل الوطني ، ووتيرة نمو صادرات النفط كانت ما دون ذلك خلال هذه الفترة . إلا ان نسبة تجارة الاستيراد الى الدخل الوطني استمرت في ارتفاعها حتى بلغت حوالي ٢٤٪ في ١٩٥٠. ويشير ذلك الى ان وتيرة نمو الاستيراد فاقت وتيرة نمو الدخل الوطني . وهـذا

١) انظر ، K. G. Fendon , IRAQ'S National Income & Expenditure , 1950 — 1956 , (Baghdad 1958) p. 14,

ينسجم مع اختلاف التوازن الاقتصادي المنعكس في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، وتدهور نسب التبادل التجاري ، وهبوط الانتاجية الزراعية ، وتزايد تبعية الاقتصاد العراقي الى العالم الرأسمالي ، الظواهر التي نوشك على تحليلها بعد حين .

وبرزت ظاهرة تبعيـــة الاقتصاد العراقي الى القطـــاع النفطي الاجنبي وصادراته من النفط الخام بروزاً جعل دور التجارة الخارجيـــة يتضاءل الى المكان الثاني في الاقتصاد الوطني . ففي ١٩٥٧ ، بلـــغ مخمن الدخل الوطني حوالي ٣٥٥,٤ مليون دينار (بالاسعار الجارية[1]) . بينما بلغت قيمة التجارة الخارجية (عدا صادرات النفط) حوالي ١٣٤,٦٦٥,٠٠٠ دينار ، أي ان نسبتها الى الدخل الوطني لم تكد ترتفع إذ بلغت ٣٨٪ فقط . أما اذا أُدخلت صادرات النفط ، فان نسبة قيمة التجارة الخارجية برمتها إلى الدخل الوطني ارتفعت ارتفاعاً ملحوظـــاً الى ٧٠٪ . وفي الوقـــت نفسه انخفضت نسبة الصادرات المحلية الى الدخل الوطني انخفاضاً ملحوظـــاً إذ بلغت ٤٪ ، بينما ارتفعت الصادرات العراقية ، بما في ذلك النفط الخام الذي بلغت صادراتـــه حوالي ١١٤,١٤٧,٠٠٠ مليون دينار سنوياً ، ارتفاعاً ملحوظـــاً الى حوالي ٣٥٪ . اما نسبة قيمة تجارة الاستيراد فقد استمرت في ارتفاعها البارز حتى بلغت حوالي ٣٤٪ من الدخل الوطني قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد صاحب تزايد اعتماد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية ، تدهور في علاقاته الاقتصادية الخارجية ، ولا سيما في حركة نسب تبـــادله التجاري وتفاقم العجز في ميزان مدفوعاته ، وخاصة خلال هـــذه الفترة المتأخرة ١٩١٨ — ١٩٥٨ .

فلقد تحولت حركة نسب التبادل التجاري الصافي من اتجاهها في غير صالح العراق بعض الشيء خلال ثمانينيات القرن الماضي ، إذ كان رقمها القيـــاسي

١) انظر ، خيرالدين حسيب ، المصدر سابق الذكر ، ص ٣٩ .

حوالي ٨٤ في ١٨٨٩ — ١٨٩٥ ، الى اتجاهها في صالحه ، إذ أضحى ١٢٩ في ١٨٩٦ — ٢٩٠٣ ، ثم ارتفع الى ٢٦٠ في ١٩٠٤ - ١٩١١ ، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الأساس ١٩١٢ — ١٩١٣ . وقد رافقت ظاهرة تحسن نسب التبادل التجاري الصافي هذه ، ظاهرة فائض التصدير ، إذ بلغت نسبة فائض التصدير حوالي ١٠ ٪ من قيمة تجارة التصدير خلال ١٨٨٠ — ١٩٠٥ ، وظاهرة ضآلة الاستثمار الاجنبي في العراق خلال هذه الفترة المبكرة .

وقد شهدت فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية اتجاها عاما نحو تدهور كل من الأرقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي ، والعجز التجاري والحسابي . فان الاتجاه العام للارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي (عدا النفط) كان هابطاً أو في غير صالح البلاد خلال الفترة ١٩٢٢— ١٩٥٨ ، باستثناء سنوات الانتعاش من الأزمة الاقتصادية العالمية خلال ١٩٢٢— ١٩٢٧ والحرب العالمية الثانية . لذلك كان الرقم القياسي لنسب التبـــادل التجاري الصافي حوالي ٣٦ في ١٩٢٢ — ١٩٢٦ ، ثم أضحى ٨٤ في ١٩٤٦ — ١٩٥١ ، ومن ثم أمسى هابطاً إلى ٧١ خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ ، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الأساس ، ١٩٣٨ — ١٩٣٩ . وعند إدخال النفط الخـــام ضمن صادرات البلاد ، يشتد هبوط الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى يبلغ ٥٢ خلال ١٩٥٢ — ١٩٥٨ . وقد صاحب تدهور نسب التبادل التجاري الصافي تفاقم في العجز التجاري ، اذ ارتفع من حوالي ١٠٨ خـــلال ١٩٣٤ — ١٩٣٨ ، الى ١٢١ ٪ خـــلال ١٩٥٤ — ١٩٥٧ من قيمة الصادرات المحلية ، وزيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبي ، ولا سيما النفطي منه .

وقد تبدو هذه العلاقة بين تدهور نسب التبادل التجاري الصافي ، وتفاقم العجز التجاري ، وتزايد الاستثمار الأجنبي عسيرة التعليل . ويتيسر التحليل الاقتصادي اذا ما افترضنا ان الجزء المدخر من الدخل الوطني الحقيقي (أي بالأسعار الثابتة) يهبط مع هبوط الدخل الوطني الحقيقي نفسه . ولما كان

ارتفاع اسعار الاستيرادات يعني انخفاضاً في الدخل الوطني الحقيقي المقابل للدخل الوطني النقدي ، فانه سيؤدي الى زيادة نسبة المصروفات ومن ثم مجموعها المطلق على الاستهلاك من الدخل الوطني النقدي . ولما كانت قيمة الاستثمار الداخلي يحتمل أن ترتفع أيضا ، أو انها لا تنخفض على الأقل ، مع ارتفاع أسعار الاستيرادات ، فيبدو من المعقول أن نستنتج ان قيمة المصروفات الداخلية تتناسب طرديا مع أسعار الاستيرادات ، اي أنها ترتفع بارتفاع أسعار الاستيرادات وبالعكس . وعلى أساس الافتراض القائل بهبوط الجزء المدخر مع تدهور **نسب** التبادل التجاري الصافي ، يصح الاستنتاج بأن قيمة الاستثمار الأجنبي تتناسب طردياً مع أسعار الاستيراد، أي أنها ترتفع بارتفاع أسعار الاستيراد ، وبالعكس[1] .

---

١) انظر ، H. G· Jphnson , the Taxonomic Approach to Econmic policy , Ecodomic Journal , Dec. 1951 , p. 817 .
& International Trade Economic Growth , Studies in Pure Theory (London , 1958) , pp. 144 — 145

٥ ــ الخلاصة والنتائج

يهدف هذا الجزء الأول من الكتاب ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي : ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، في الاساس ، الى دراسة تطور التجارة الخارجية بين العراق والعالم الرأسمالي ودورها في التطور الاقتصادي ، كما يتجلى في الاتجاهات الطويلة – الأمد ، في الانتاج والتجارة ، وفي الاستثمار والاستهلاك ، والاستخدام والنشاط الاقتصادي للاقتصاد العراقي .

وتشمل « التجارة الخارجية » في هذه الدراسة ، بالدرجة الأولى تجارة السلع البحرية للاقتصاد العراقي « المتخلف » (Backward) مع العالم الرأسمالي وخاصة بريطانيا العظمى وامبراطوريتها . كما ان معنى « التطور الاقتصادي » محدد بزيادة مجموع قيمة الانتاج ، أو قيمة انتاج سلعة معينة . وخير ما يوضح طريقة البحث المتبعة في هذه الدراسة وصفها بانها تحليل اقتصادي تطبيقي « كمي – تاريخي » Quantitative Historical Economic Analysis ومصادرها تتألف من احصائيات تقارير القناصل التجاريين البريطانيين لولايات بغداد والبصرة والموصل حتى الحرب العالمية الأولى ، والمجموعات الاحصائية والقانونية والادارية للحكومة العراقية منذ عام ١٩٢٠ . وقد استخدمت المصادر الأدبية حيثما تفسر أو توضح ، وتنير أو تصحح، الاتجاهات الاحصائية للتجارة ، والانتاج ، والاستثمار والاستخدام والاستهلاك .

والظاهرة المميزة للحقبة ١٨٦٤–١٩٥٨ تكمن في نشوء وتطور المشروعات الرأسمالية الخاصة ، الأجنبية والوطنية ، في قطاع التجارة الخارجية بالدرجة الأولى ، وبدرجة متزايدة في القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ولا سيما خلال الفترة ١٩٣٩ – ١٩٥٨ . فبينما كان نمو التجارة الخارجية يمثل أهم العوامل الاقتصادية الديناميكية في التطور الاقتصادي في العراق الحديث حتى الحرب العالمية الثانية ، اصبح الاستثمار الأجنبي ، ولا سيما النفطي منه ، وتطور السوق الوطنية يكتسبان أهمية متزايدة في التطور الاقتصادي ، ولا سيما خلال

السنوات القليلة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وهمـــا موضوع البحث في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

لنبدء بالقطاع الذي « تحركه الصادرات » في الاقتصاد العراقي . لقد كانت الخصائص الاساسية لنمو تجـــارة التصدير العراقية تكمن في توسعها الاسرع خلال الفترة المبكرة حتى قيام الحرب العالمية الأولى من توسعها خلال فترة ما بين الحربين . فان قيمة تجارة التصدير ارتفعت من ١٤٧,٠٠٠ دينار سنوياً خلال ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى ٢,٩٦٠,٠٠٠ دينار في ١٩١٢ – ١٩١٣ ، أو بزيادة عشرين ضعفاً،بيد انها ارتفعت ارتفاعاً أقل سرعة الى ٣,٦٢٩,٠٠٠ دينار سنوياً في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، أو بحوالي ربع الضعف فقط . وتستقيم اتجاهات نمو الصادرات هذه مع الاتجاه العام لتوسع الدخل والتجارة العالميين خلال القرن التاسع عشر، ويفسرها ، كما تنسجم مع الازمة الاقتصادية العالمية وما تمخضت عنه من هبوط في الدخل والتجارة العالميين خلال فترة ما بين الحربين.

وقد كان التوسع في تجارة التصدير العراقية حتى الحرب العالمية الأولى يعود الى نمو كميات الصادرات أكثر مما يعود الى ارتفاع مهـم في اسعارها ، بينما كان النمو الابطأ في الصادرات ، خلال فترة ما بين الحربين ، يعود الى هبوط في كمياتها .

وخلال الفترة منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٤٨ ، استمرت كمية الصادرات الزراعية في الزيادة بصورة عامـــة ، على الرغم من انخفاض اسعارها نسبياً . بينما اعتور الصادرات الحيوانية بعض الهبوط في كمياتها ، على الرغم من ارتفاع اسعارها نسبياً .

وعلى الرغم من ان الصادرات الحيوانية ، وخاصة الصوف ، والزراعية ، وخاصة التمور ، كانتا على درجة واحدة من الأهمية في مجموع قـــيم تجارة التصدير خلال ستينيات القرن الماضي ، فقد ارتفع مركز الصادرات الزراعية ارتفاعاً مطرداً ، حتى بلغ في بعض الأحيان حوالي الاربعة اخماس ، بيد

أنه صار يمثل حوالي الثلاثة ارباع من قيم تجـــارة التصدير منذ الثلاثينيات حتى الخمسينيات .

لقد وفر اتساع الطلب في العالم الرأسمالي على المواد الغذائية والمواد الخام العراقيتين الحافز على توسيع نطاق الزراعة والرعي العراقيين، والمنفذ لتصريف منتوجاتهما . كما أدى الى زيادة استثمار فائض السعة الانتاجيـة الموجودة في الاراضي الزراعية والايدي العاملة . وقد أصبحت الزراعة العراقيـة ، بهذا المعنى ، قطاعاً « تحركه الصادرات » ، اذ انها صارت تعتمد على التغيرات في الاسعار والطلب العالميين .

وكان من نتائج التفاعل بين الطلب المتزايد على الصادرات وفائض السعة الانتاجية ، الزيادة المطردة في انتاج التمور بمعدل زيادة (مركب) يساوي ٤ ٪ في السنة ، والحبوب بمعدل زيادة (مركب) يساوي ١,٢ ٪ سنوياً . وقد ادى هذا التفاعل الى الهبوط السريع في السكان البدو وارتفاع الصادرات الحيوانية ، ومن هنا تغلغل التحول التجاري الى الانتاج الحيواني .

لقد تمخض التفاعل بين الطلب العالمي وفائض السعة الانتاجية المحلية عن نمو الانتاج الزراعي التجاري وهبوط الانتاج الزراعي الطبيعي . ويتجلى هذا في ارتفاع نسبة صادرات التمور الى انتاجها من حوالي الثلث في ستينيات القرن الماضي الى حوالي الثلاثة ارباع قبيل الحرب العالميـــة الاولى ، والى حوالي الثلثين قبيل الحرب العالمية الثانية ، ثم الى ٦٩٪ خلال الخمسينيات . اما نسبة صادرات الحبوب الى انتاجها ، فقد ارتفعت ايضاً ، وان كان ارتفاعها أقل سرعة ، من حوالي ٦ – ١٠ ٪ في تسعينيات القرن الماضي ، الى ١٠ – ١٥ ٪ في الثلاثينيات . واقتصر الارتفاع على صادرات الشعير الى انتاجه خـــلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ بلغت نسبته حـوالي ٤٤ ٪ ، بينما انخفضت نسبة صادرات الحنطة الى انتاجها ، وبقيت نسبة صادرات الرز على حالهـــا .

وكان توسع الزراعة التجارية ، الذي يتجـلى في تزايد نسبة الصادرات

الزراعية الى الانتاج الزراعي ، مصحوباً ومبشراً بانحطاط نظام الملكيـــة العشائرية للاراضي ونشوء نظام الطابو للملكية الزراعية. وعليه ، فقد هبطت نسبة الاراضي الاميرية التي تملكها الدولة من حوالي الاربعة اخماس خـلال ستينيات القرن الماضي الى حوالي الـ٦٠ ٪ على اساس ارقام التسوية خلال الفترة ١٩٣٣ — ١٩٥٨ . بيد أن نسبة الاراضي الزراعية من الاراضي الاميرية قليلة جداً ، لأن مساحتها تقل عن خمسة ملايين دونم . وقد ارتفعت حصة الملكية الخاصة للاراضي الزراعية من حوالي الخمس في ستينيات القرن الماضي الى حوالي ٣٠ ٪ قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بينما تمثل الـ ١٠ ٪ الباقية الاراضي المتروكة مشاعاً والموقوفة للاغراض الدينية وغيرها .

بيد أن انتشار الزراعة التجارية (من أجل السوق والربح) لم يسفر عن زيادة في الانتاجية الزراعية ، كما لم يحقق التشغيل التام للايدي العاملة الفلاحية فان استمرار استعمال طرق ووسائل الانتاج البدائيتين ، وانعدام تحسين نظام الري والبزل على نطاق كبير ، وزيادة ملوحة التربة في الرقعة الزراعية كلها أدى الى هبوط الانتاجية الزراعية ، اذ هبط انتاج الحبوب من حوالي ٢٢٥ كيلو للدونم خلال العشرينيات الى حوالي ١٤٣ كيلو للدونم في الخمسينيات .

وقد هبطت انتاجية الفلاح الواحد ايضاً، إذ ان وتيرة نمو السكان الريفيين كانت ضعف وتيرة نمو الانتاج الزراعي ، فبينما كانت الاولى تبلـــغ ٢٫٤٪ سنوياً ، بلغت الثانية حوالي ١٫٢٪ سنوياً فقط ، ما بين تسعينيات القرن الماضي وخمسينيات القرن الحالي . كما تفاقمت البطالة الزراعية ، اذ كانت زيادة عدد القادرين على العمل اربعة امثال زيادة عدد العاملين الريفيين ، مما أدى الى زيادة عدد العاطلين الريفيين من حوالي ٦٥١٫٠٠٠ شخص في ١٩٤٧ ، الى حوالي ٩٦٢٫٠٠٠ شخص في ١٩٥٧ ، أو بحوالي ٣١١٫٠٠٠ شخص خـــلال العقد المذكور ، أي بحوالي ٣١٫١٠٠ شخص سنوياً .

ولم يؤثر نمو تجارة التصدير العراقية في تطور القطاع الزراعي فحسب ،

بل كان له أثره في نمو البرجوازية التجارية ، الاجنبية والمحلية ، ومؤسساتهـا وارباحها . ومـــا أثر في نمو وطبيعة البرجوازية التجارية تحول اتجاه تجارة التصدير العراقية من الشرق الأوسط الى اوروبا وامريكا ، وخاصة بريطانيا وامبراطوريتها . فبينما كانت اسواق الشرق تستوعب ثلث الصادرات العراقية في ستينيات القرن الماضي ، صارت اسواق العالم الرأسمالي تستوعب ثلاثـــة ارباعها ، واستوعب سوق بريطانيا وامبراطوريتها فقط نصفها تقريباً ، بينما هبطت حصة الاسواق الاخرى الى الربع ، قبيل الحرب العالميـــه الاولى . وبقيت اسواق اوربا وامريـــكا تستوعب حوالي نصف صادرات العراق ، واستأثر سوق بريطانيا وحدها بالربع ، قبيل قيـام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وقد لازم هذا التحول نحو أسواق العالم الرأسمالي عامة ، والسوق البريطانية خاصة ، تحول آخر في الشركات التجارية المهيمنة على تجارة التصدير العراقية . فبينما كانت بضع شركات أجنبية، وخاصة بريطانية، ومحلية مهيمنة على تجارة التمور والحبوب ،انتهت المنافسة بينها ، وخاصة خلال فترة ما بين الحربين ، الى قيام احتكار تجارة التمور والشعير من قبل شركة اندرو وير البريطانية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وبعض سني ما بعدها . وقـد رافق هذا التركيز التجاري ، زيادة في نسبة الارباح التجارية من حوالي ٨٪ قبيل الحرب العالمية الاولى ، الى حوالي ١٣٪ قبيل الحرب العالمية الثانية، ثم الى ٥٠ — ٦٠٪ خلال سنوات ما بعد الحرب .

لنرجع الى القطاع الذي « تحركه الاستيرادات » من الاقتصاد العراقي . لقد نمت تجارة الاستيراد العراقية ، خلال الفترة ١٨٦٤ - ١٩١٤، على وتيرة تساوي ٥٪ سنوياً ، مرتفعة من ٢٩٠٫٠٠٠ دينار في ١٨٦٤ - ١٨٧١ ، الى ٣٫٥ ملايين دينار في ١٩١٢ - ١٩١٣ ، أو حوالي اثني عشر ضعفاً . وقـد ازدادت قيم الاستيراد ، خلال فترة ما بين الحربين ، الى حوالي ٧٫٦ ملايين دينار في ١٩٣٣ — ١٩٣٩ . ثم ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً ، خلال سنوات ما بعـــد الحرب العالمية الثانيـــة ، حتى بلغت حوالي ٩٢ مليون دينار في ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .

وكانت التغيرات في قيم استيرادات الشاي والسكر تعود بالدرجة الاولى إلى التغيرات في كمياتها . بيد ان الزيادة المبكرة في قيم استيراد المنسوجات جاءت نتيجة لزيادة كمياتها ، بينما كان هبوطها ، خلال فترة ما بين الحربين ، يعود الى هبوط اسعارها . وارتفاع قيمة استيراد الشاي والسكر خلال الحرب العالمية الثانية كان يعود كلياً الى ارتفاع اسعارهما ، بينما ساهم عاملا السعر والكمية في زيادة قيمتها بعد الحرب. ويصدق هذا على ارتفاع قيم المنسوجات خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها .

وقد ارتفعت نسبة الاستيراد الانتاجي من حوالى ربع مجموع قيمة الاستيراد خلال ستينيات القرن الماضي الى حوالي خمسيها خلال الثلاثينيات ، بينما كان الاستيراد الاستهلاكي يمثل حوالي ثلثي مجموع قيمة تجارة الاستيراد حتى الحرب العالمية الثانية ، وإن هبط الى حوالي نصفها خلال العقد السابق لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

إن نمو تجارة الاستيراد الانتاجي جاء مصحوباً بنمو حركة البناء والانشاء المدني نمواً بطيئاً خلال سبعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، ونمواً سريعاً خلال ثلاثيناته وخمسيناته . كما جاء مصحوباً بتطور التجارة الداخلية ولا سيما تزايد حركة التبادل التجاري بين المدن والارياف ، وتوسع السوق الوطنية ، لذلك كان الطابع الرئيسي لتوسع النشاط الاقتصادي في المدن طابعاً تجارياً وعقارياً . ومع ذلك ، فان تأثير نمو تجارة الاستيراد في الصناعة المحلية يظهر في هبوط الصناعات الحرفية ، وتطور صناعات اعداد الصادرات ونشوء الصناعة الوطنية الحديثة ، وإن كان متخلفاً .

لقد انذر تطور استيراد المصنوعات الآلية الرخيصة بانقراض الصناعات الحرفية البدائية ، لا سيما صناعة النسيج . فقد هبط عدد الحائكين اليدويين من حوالي ٣٫٥٠٠ حائك في ستينيات القرن الماضي الى بضع مئات خلال الثلاثينيات .

وجاء نشوء صناعات اعداد الصادرات معوضاً بعض الشيء عن هبوط الدخل والاستخدام الناجم عن انقراض الصناعات الحرفية ، إذا قامت صناعة تعليب التمور ، وتحضير الصوف ، وحلج الاقطان الخ ... فقد ارتفعت سعة صناعة تحضير الصوف من حوالي ٣٠٫٠٠٠ بالة سنوياً خلال ثمانينيات القرن الماضي ، الى ١٨٠٫٠٠٠ بالة سنوياً خلال الثلاثينيات . وازدادت أهمية صناعة تعليب التمور زيادة مناسبة لتوسع تجارة تصدير التمور ، اذ ارتفع عدد المستخدمين، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، الى حوالي ٤٠٫٠٠٠ عامل موسمي ودائمي ، خلال الثلاثينيات .

وعلى الرغم من انقراض الصناعات الحرفية خلال العقد الاول من القرن العشرين ، فلم تنشأ الصناعات الاستهلاكية الوطنية الحديثة إلا في الثلاثينيات وهذا التخلف الزمني البالغ ثلاثين سنة كان يعود في الاساس ، الى أن معظم فائض الانتاج الزراعي والحيواني كان في حوزة الاقطاعيين العشائريين ، المسرفين في الاستهلاك الترفي،والمفتقرين لعادات الادخار والاستثمار الانتاجي. ومن الناحية الاخرى ، فان تراكم الارباح التجارية والعقارية تراكماً يكفي لتأسيس الصناعات الاستهلاكية الوطنية يقتضي زمناً أطول ، لا سيما وأن هذه الارباح كانت ميّالة إلى إعادة استثمارها في التجارة والعقار، بالنظر الى ارتفاع نسبتها والى قلة مخاطرها نسبياً .

ومع ذلك ، أضحى تراكم الأرباح التجارية والعقارية كافياً لتأسيس صناعة النسيج الصوفي ، والسيكاير ، والصابون ، والمصنوعات الجلدية . .الخ ، خلال الثلاثينيات . فقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، صارت ثلاث معامل للغزل والنسيج الصوفي تستخدم حوالي ألف عامل في بغداد ، وتنتج حوالي نصف مليون ياردة من المنسوجات الصوفية سنوياً ، وفي نفس الوقت، جهز أحد عشر معملاً نصف الاستهلاك المحلي من السيكاير ، أي حوالي ١٫٣٠٠ مليون سيكارة سنوياً .ولم تقم صناعة النسيج الصوفي بسد القسط الاوفر من حاجة السوق الوطنية إلا في اوائل الخمسينيات ، على الرغم

من مضي حوالي ربع قرن على تأسيسها وحتى صناعة السيكاير ، فلم تتوسع لسد مجموع حاجة السوق الوطنية ، إذ انها كانت تسد حوالي ٩٠٪ منها قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . بيد ان صناعتي الزيوت النباتية والبيرة ، اللتين انشأتا بعد الحرب العالمية الثانية ، توسعتا توسعاً ملحوظاً ، فأشبع انتاجهما حوالي ٧٥٪ و ٨٣٪ من الاستهلاك الوطني من الزيوت النباتية والبيرة في عام ١٩٥٨ .

وعلى الرغم من نشاط الحركة العمرانية وتزايد الطلب على المواد الانشائية ، ولا سيما السمنت ، خلال الثلاثينيات ، فان نشوء الصناعات الانتاجية الوطنية ، وخاصة السمنت ، تخلف الى الخمسينيات وهذا يعني ان الصناعات الانتاجية الوطنية عانت من تخلف زمني يقارب عشرين عاماً .

واذا أرجأنا تحديد دور الاستثمار النفطي الاستعماري ، والسياسة الصناعية ، في ظاهرة التخلف الصناعي ، فان علتها تكمن في التناقض بين البرجوازية التجارية والصناعية الفتية اللتين كانتا تكتسبان تدريجياً تكنيك الانتاج الحديث في حين تفتقران الى الهيمنة على مصادر رأس المال الضروري للانتاج الصناعي وبين الاقطاع العشائري الذي كان يستحوذ على معظم فائض الانتاج الزراعي في الوقت الذي تكبله عاداته الاستهلاكية الترفية وتعوقه عن الاستثمار الانتاجي ، وتنقصه الخبرة في تكنيك الانتاج الحديث .

ولم يؤثر نمو تجارة الاستيراد العراقية في تطور الاقتصاد المدني ، من حيث توسع النشاط التجاري والعقاري ، مع استمرار التخلف الصناعي فحسب ، بل كان له أثره في نمو البرجوازية التجارية ، الاجنبية والمحلية ، ومؤسساتها وارباحها . ومما أثر في نمو وطبيعة البرجوازية التجارية تحول تجارة الاستيراد العراقية من الشرق الأوسط الى اسواق العالم الرأسمالي ، وخاصة سوق بريطانيا وامبراطوريتها . وقد استمرت حصة الأسواق الأخيرة من تجارة الاستيراد العراقية في تزايدها حتى بلغت حوالي ٧١٪ منها ، بينما ارتفعت حصة اسواق

القارة الاوروبية (عدا بريطانيا) الى ٣١٪ منها فقط ، قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى وعلى الرغم من مجابهة السوق البريطانية الى تحدٍ روسي والماني حينئذ ، وآخر ياباني قبيل الحرب العالمية الثانية ، فانها بقيت تجهز وحدها حوالي ثلث قيمة تجارة الاستيراد العراقية ، بينما هبطت حصة اسواق البلاد العربية والبلاد المجاورة الى ما دون العشر قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وقد لازم هذا التحول نحو اسواق العالم الرأسمالي عامة ، واسواق بريطانيا خاصة ، تحول آخر في الشركات والمؤسسات التجارية التي هيمنت على تجارة الاستيراد العراقية . فسرعان ما تطور وكلاء العمولة العراقيون الى مستوردين على حسابهم الخاص ، وما وسّعت الشركات الاجنبية نطاق عملها إلى تجارة الاستيراد ، بعد ان كانت مقتصرة على التصدير ، مع نمو السوق الوطنية . وقد اشتد الميل نحو تركيز تجارة الاستيراد ، اذ هبط عدد مستوردي الشاي والسكر من حوالي الخمسين مستورداً ، بينهم حوالي اربع شركات اجنبية كبرى ، خلال الثلاثينيات الى حوالي ستة عشراً مستورداً ، بينهم ثلاث شركات اجنبية كبرى ، خلال الخمسينيات . وخلال نفس الفترة ، انخفض عدد مستوردي المنسوجات من حوالي ١٦٧ ، بينهم تسع شركات محلية وثلاث شركات اجنبية ، الى حوالي سبعة واربعين مستورداً . وانحصر استيراد الأدوية في عشر شركات ، واستيراد السيارات في اربع شركات ، واحتكرت شركة الصناعات الكيماوية والامبراطورية (I. C. I.) استيراد المنتجات الكيماوية تقريباً . وقد ازداد التركيز في تجارة استيراد السلع الرأسمالية الأخرى زيادة مماثلة ومما ترتب على زيادة التركيز في تجارة الاستيراد ، ارتفاع نسبة الارباح الى قيمة الاستيراد ، وخاصة ارباح الشركات الاجنبية . ففي اواخر الثلاثينيات ، بلغت قيمة ارباح الشركات التجارية الاجنبية المحولة قرابة ٤٥٠,٠٠٠ دينار سنوياً[1] . وهذه الارباح تمثل نسبة عالية الى حصتها من قيمة الاستيرادات البالغة حوالي تسعة ملايين دينار سنوياً . وقد ارتفعت

١) المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٣٩ ، الجدول رقم ١٩٦ .

نسبة ارباح الاستيراد الى ما يتفاوت بين ٢٥٪ الى ٥٠٪ من قيمتها ، خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد بلغت احياناً ، كما في حالة استيراد شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية ، ٥٠٠٪ من قيمة الاستيراد .

بقي ان نبحث في تطور السياسة التجارية ،وحركة نسب التبادل التجاري ، وسلوك الميزان التجاري والمدفوعات ، خلال الحقبة موضوع البحث .

لقد اتسمت السياسة التجارية ، خـــلال الفترة المبكرة وحتى خلال العشرينيات ، بخضوعها لهدف تحقيق الايراد الكمركي الاقصى ، اذ ان الأخير كان يمثل ما بين الخمس الى ثلث ايرادات الميزانية العامة . وقد ساهمت هذه السياسة حتى في تثبيط الانتاج والتصدير وتشجيع الاستيراد في بعض الاحيان ومع ذلك فقد تطورت حركة نسب التبادل التجاري الصافي لصالح العراق من حوالي ٨٤ في ١٨٨٩ – ١٨٩٥ الى حوالي ١٣٩ في ١٨٩٥ – ١٩٠٣ ، ثم الى ٢٦٠ في ١٩٠٤ – ١٩١١ ، على اساس ان الرقم القياسي لعامي ١٩١٢ – ١٩١٣ يساوي ١٠٠ . كما ان الميزان التجاري شهد ظاهرة فائض التصدير على الاستيراد ما بين ٣٠٪ الى ١٠٪ من قيمة تجارة التصدير خلال الفترة منذ سبعينيات القرن الماضي حتى اوائل القرن العشرين .

وعلى الرغم من ضعف تأثير الهدف الكمركي او المالي على السياسة التجارية وظهور بعض جوانب حماية الانتاج الوطني وتنميته عليها ، وخاصة منذ عام ١٩٢٧ ، فقد تدهورت نسب التبادل التجاري الصافي ، باستثناء سنوات الانتعاش من الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٣ – ١٩٣٧ ، والحرب العالمية الثانية . لذلك كان الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي (عدا النفط) حوالي ٣٦ في ١٩٢٢ – ١٩٢٦ ، ثم أضحى ٨٤ في ١٩٤٦ – ١٩٥١ ، ومن ثم أمسى ٧١ خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، بالمقارنة مع ١٠٠ في سنة الاساس ، ١٩٣٨ – ١٩٣٩ . وعند ادخال النفط ضمن صادرات البلاد ، يشتد هبوط الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي ، خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ،حتى يبلغ ٥٢ في ١٩٥٢ – ١٩٥٨ . وكذلك تفاقم العجز التجاري ، اذ ارتفع ارتفاعاً حاداً بصورة استثنائية الى حوالي ٣٢٨٪ من قيمة تجارة التصدير خلال ١٩١٩ – ١٩٢٥ ، ثم اصبح ١٠٨٪ خلال ١٩٣٤ – ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى ١٢١٪ خلال ١٩٥٤ – ١٩٥٧ .

النتائج :

يمكن ان نستنبط عدداً من النتائج التفصيلية . مثال ذلك ، الاتجاه العام لتزايد الانتاج والتصدير الزراعي نسبة الى الانتاج والتصدير الحيواني ، والتحول من طور فائض التصدير خلال الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، الى طور فائض الاستيراد خلال الفترة المتأخرة ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، والتغير الجغرافي في اتجاه تجارة العراق الخارجية من الاقطار المجاورة في الشرق الاوسط الى العالم الرأسمالي المتقدم في اوربا ، وخاصة بريطانيا ، وامريكا .

بيد أنه من المناسب ايجاز النتائج العامة التي تخص دور التجارة الخارجية في التطور الاقتصادي في العراق خـــلال الحقبة المبحوث عنها في أربـــع نتائج هي :

١ – لقد وفر نمو التجارة الخارجية الحافز على استثمار فائض السعة الانتاجية في الارض والعمل والمنفذ لتصريف منتوجاتهـــا . وأصبح تزايد نسبة تجارة التصدير الى الانتاج الريفي ميسوراً بفضل التحول من نظام الاراضي العشائرية المشاعة الخالي من الريع الى نظام الطابو القائم على الريع أو بدل المـلاكية . وإن انفـاق معظم حصيلة فائض الانتاج الزراعي على الاستهلاك والاستيراد الاستهلاكي من قبل الملاكين العقاريين أفضى الى عجز في الاستثمار من أجل المحافظة على خصوبة التربة ، والسيطرة على الفيضان ، وتحسين نظـام الري والبزل ، حتى السنوات القليلة السابقة لثورة ١٤ تمـــوز ١٩٥٨ . ثم إن زيادة ملوحة التربة أدى الى هبوط الانتاجية الزراعية للدونم الواحد . وهبوط الانتاجية الزراعية هذا ، الى جانب تزايد حصة الملاكين الاقطاعيين في الغلة الزراعية ، ومع تفوق وتيرة تزايد سكان الريف على وتيرة الانتاج الريفي ؛ أسفر عن تدهور مستوى معيشة الفـــلاحين ، وتفاقم البطالة الزراعية ، واشتداد زخم الهجرة من الريف الى المدن . وهذه الخصائص كلها تشير الى تفاقم ظاهرة التخلف الزراعي .

٢ - إن تطور التجارة الخارجية لم يؤدِ الى زيادة مجموع النشاط الاقتصادي المدني فحسب ، بل الى زيادة معدل الانتاجية لسكان المدن ايضاً فتراكم رأس المال البطيء ، بله الاكيد، واستثماره في التجارة والعقار بالدرجة الاولى، مع تخلف استثماره في الصناعة الوطنية ، انعكس في زيادة قيمة الاستيراد الانتاجي للمواطن المدني ، او قيمة الموجودات الرأسمالية للعامل الواحد . وهذا بدوره افضى الى زيادة معدل الانتاجية والدخل لسكان المدن العاملين . بيد ان مستوى الاستثمار الانتاجي لم يبلغ المستوى اللازم لتشغيل الايدي العاملة المدنية تشغيلاً تاماً ، وقد كانت البطالة المدنية المتزايدة ، والانتاج الصناعي متخلفاً عن استثمار ثروة البلاد واشباع سوقها الوطنية . وهذه الخصائص تعني استمرار ظاهرة التخلف الصناعي .

٣ — لقد ساهم توسع التجارة الخارجية ، الى جانب تطور النقل واستتباب النظام ، في التحول التدريجي الذي طرأ على انماط الانتاج والاستهلاك ، والتجارة والاستخدام ، والاستثمار والنشاط الاقتصادي . ويتجلى هذا التغير الطويل الأمد لتركيب الاقتصاد العراقي في هبوط السكان البدو غير المنتجين والمخربين احياناً ، وزيادة سكان الريف وظهور الطبقتين الاقطاعية والفلاحية، وارتفاع الانتاج الريفي وتجارته الخارجية والداخلية ؛ وفي نمو سكان المدن وتطور الطبقتين البرجوازية والعاملة ، ونشوء الصناعة الاستهلاكية والانتاجية الوطنيتين ، وانحطاط الاقتصاد الطبيعي وتطور الاقتصاد الطبيعي النقدي التبادلي . وقد آل تطور تركيب الاقتصاد العراقي الى بروز ظاهرة اختلال التوازن الاقتصادي بين الانتاج والدخل وبين الاستهلاك والإدخار (او الاستثمار) ؛ وبين عدد الايدي العاملة الوطنية المتوافرة وبين مستوى العمالة او الاستخدام الفعلي بين الدخول الاقطاعية الكبيرة والبرجوازية النامية وبين دخول الفلاحين الضئيلة واجور العمال المحدودة .

٤ — وقد ترتب على ظواهر تفاقم التخلف الزراعي ، واستمرار التخلف الصناعي واختلال توازن التركيب الاقصادي، بروز ظاهرة التبعية الاقتصادية.

لقد تجلت الاهمية العامة لتطور تجارة العراق الخارجية في عملية تطوره الاقتصادي في تزايد نسبتها الى الدخل الوطني ، او تفوق وتيرة نمو التجارة الخارجية على وتيرة نمو الدخل الوطني فقد ازداد اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع التجارة الخارجية اعتماداً اساسياً حتى الحرب العالمية الثانية ، واعتماداً ثانوياً منذئذٍ ، بالنظر لازدياد تبعية الاقتصاد العراقي الى القطاع النفطي الاجنبي . وقد صاحب ظاهرة التبعية الاقتصادية هذه ، تدهور في علاقات العراق الاقتصادية الخارجية ، ولا سيما في حركة نسب تبادله التجاري ، وتفاقم العجز في ميزان مدفوعاته ، والعجز في إدخاره واستثماره الداخليين نسبة الى تزايد الاستثمار الاجنبي ، ولا سيما النفطي ، الذي أدى الى ربط الاقتصاد العراقي ربطاً باقتصاد العالم الرأسمالي عامة وتحقيق الربح الاقصى لاحتكار البترول الدولي خاصة ، لا الى تحقيق الاستثمار الانتاجي الاقصى لتطوير اسلوب الانتاج الزراعي والصناعي تطويراً يفضي بالاقتصاد الوطني الى الانطلاق في طريق التطور الاقتصادي المستقل .

الملاحق الاحصائية

الملاحظات والتعليقات على الملاحق الاحصائية

١ – الملاحظات والتعليقات على جـــداول الملحق الاحصائي الاول (ا) (١–٣) حول الصادرات ١٨٦٤ – ١٩١٣ .

٢ – الملاحظات والتعليقـات على جداول الملحق الاحصائي الاول (ب) (٤–٦) حول الصادرات ١٩١٩ – ١٩٥٨

٣ – الملاحظات والتعليقات على جداول الملحق الاحصائي الثاني (ا) (٧) حول قيم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع قيم الصادرات ١٨٦٤–١٩١٣

٤ – جداول الملحق الاحصائي الثاني (ب) (٨) حول قيم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع قيم الصادرات عدا النفط ومعه ، ١٩١٩ –١٩٥٨

٥ – الملاحظات والتعليقات على جداول الملحق الاحصائي الثالث (ا) (٩ – ١١) حول الاستيرادات ١٨٦٤ – ١٩١٣ .

٦ – الملاحظات والتعليقات على جداول الملحق الاحصائي الثالث (ب) (١٢ – ١٤) حول الاستيرادات ١٩١٩ – ١٩٥٨

٧ – الملاحظات والتعليقات على جداول الملحق الاحصائي الرابع (ا) (١٥) حول قيم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع قيم الاستيرادات ١٨٦٤ – ١٩١٣ .

٨ – جداول الملحق الاحصائي الرابع (ب) (١٦) حول قيم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع قيم الاستيرادات ١٩١٩ – ١٩٥٨ .

٩ – الملاحظات والتعليقات على جداول الملحق الاحصائي الخامس حول الارقام القياسية لأسعار وحجوم الصادرات : ا (١٨٦٤ – ١٩١٣)(١٧–٢١)، ب (١٩١٩ – ١٩٥٨) (٢٢ – ٣٢) . والسادس حول الأرقام القياسية لاسعار وحجوم الاستيرادات : ا (١٨٦٤ – ١٩١٣) (٣٣ – ٢٧) ، ب (١٩١٩ – ١٩٥٨) (٣٨ – ٤٢). والسابع حول الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري (١٨٦٤ – ١٩١٣) (٤٣) ، ب (١٩١٩ – ١٩٥٨) (٤٤ – ٤٥)

الملاحظات والتعليقات حول الملاحق الاحصائية

ملاحظتان عامتان

١ – أن معدلات قيم الصادرات والاستيرادات او اسعارها حسبت من معلومات مفصلة وغير مقربة . لذلك فليس من الضروري ان تساوي هذه الاسعار حاصل قسمة القيم على الكميات الواردة ادناه بالضبط ، لكونها مقرّبة .

٢ – ان قيم الصادرات الزراعية زائداً الصادرات الحيوانية ، وقيم الاستيرادات الاستهلاكية زائداً الاستيرادات الانتاجية لا تساوي بالضرورة حاصل مجموع قيم الصادرات او الاستيرادات على التوالي . وذلك نظراً لاختلاف المعلومات في درجة شمولها .

الملحق الاحصائي الاول
الصادرات

أ – ١٨٦٤ – ١٩١٣

قيم الصادرات الرئيسية (التمور ، والشعير ، والحنطة ، والجلود ، والصوف ، والحيوانات الحية) .

كميات الصادرات الرئيسية .

معدلات قيم الصادرات الرئيسية .

الملاحظات حول الملحق الاول (أ)

لقد اخذنا الارقام لقيم وكميات الصادرات الرئيسية من التمور ، والحنطة ، والشعير ، والصوف ، والجلود ، والحيوانات الحية من التقارير التجارية للقناصل البريطانيين المذكورة في قائمة المصادر الاصلية لثبت المصادر لهذا الكتاب . وهذه الارقام تشمل تجارة الصادرات (لولايات بغداد والبصرة

والموصل) العراقية البحرية اي التي تمر عبر ميناء البصرة . وعليه ، لا تشمل هذه الارقام الصادرات العراقية البرية اي التي ترسل الى الاقطار المجاورة الا انها تشمل ما يعاد تصديره من السلع الايرانية الى العراق . وقيم هذه الصادرات قائمة على اساس سعرها على ظهر الباخرة اي فوب او : Free on Board (F. O. B.) .

وكانت قيم الصادرات ، حتى عام ١٨٧٤ ، تعطى بالقرش الصاغ العثماني ، وقد قام المؤلف بتحويلها الى الباون الاسترليني حسب سعر الصرف السائد الذي يذكره القنصل البريطاني . وبعد عام ١٨٧٤ ، اعطيت القيم بالباون الإسترليني مباشرة . وقد ذكرنا القيم بالدنانير على اساس المساواة بين الباون الاسترليني والدينار العراقي .

وقد قدرت كميات صادرات التمور بالصناديق ، والكيش ، والسلال ، وقام المؤلف بتحويلها الى الاطنان الطويلة حسب ما يعادلها من ٤٥ رطلا ، و ٨٤ رطلا ، و ١٤٠ رطلا على التوالي .

انظر : (British Parliamentary papers, Basrah Trade Report, 1884, P. 1920 .

وكانت ارقام كميات الصادرات من الحنطة والشعير تذكر بالمائة رطل احياناً ، وبالاكياس احياناً اخرى وكان الكيس من الحنطة يزن ١٥٠ رطلا ، بينما كان الكيس من الشعير يزن ٢٠٠ رطل ، للاغراض التجارية . وعلى هذا الاساس ، قام المؤلف بتحويل الارقام الاصلية الا الاطنان الطويلة .

انظر : (B. P. P., Basrah C. T. R. 1907, p. 11. and A Handbook of Mesopotamia vol, I, p. 239) .

ان الارقام الاصلية لكميات الصوف والجلود كانت تعطى بالمائة رطل احياناً ، وبالبالات احياناً اخرى ، وقد كانت البالة تزن حوالي ثلاثمائة رطل وقد قام المؤلف بتحويل هذه الارقام الى اطنان طويلة .

وقد حسبت معدل القيم او الاسعار بقسمة القيم على الكميات . وفي بعض

السنين التي لم تتوفر فيها ارقام الكميات ، حسبت على اساس تقسيم القيم على الاسعار السائدة ، في البصرة او بغداد .

وتشمل الحيوانات الحية الخيل بالدرجة الأولى ، وقد اعطيت بالعدد

ب — ١٩١٩ — ١٩٥٨ .

— قيم الصادرات الرئيسية (التمور ، والشعير ، والحنطة ، والجلود والصوف ، والنفط ، والحيوانات الحية) .
— كميات الصادرات الرئيسية .
— معدلات قيم الصادرات الرئيسية .

ملاحظات حول الملحق الاول (ب)

إن احصاءات قيم الصادرات الرئيسية من التمور ، والحنطة ، والشعير ، والصوف ، والجلود ، والحيوانات الحية ، والنفط قد استمدت من التقارير السنوية لمديرية الكمارك والمكوس العامة خلال الفترة ١٩١٩ — ١٩٢٨ ، ومن المجموعة الاحصائية السنوية للفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٣ و ١٩٢٨ — ١٩٣٤ ، ومن النشرة السنوية عن (احصاء تجارة العراق الخارجية) منذ عام ١٩٣٥ فصاعداً . وقد اصبحت ارقام الصادرات الرئيسية تشمل جميع الصادرات الى العالم (اي البحرية والبرية) . ومنذ عام ١٩٢٥ ، اصبحت ارقام الصادرات خلواً من السلع الايرانية المعاد تصديرها .

وكانت قيم الصادرات الرئيسية مقدرة بالربيات خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٣٢ وقد قام المؤلف بتحويلها الى الباون الاسترليني على اساس سعر الصرف الجاري. وقد ذكرت بالدنانير على اساس المساواة بين الباون الاسترليني والدينار العراقي.

الملحق الاحصائي الثاني

ا — قيم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع قيم الصادرات .
١٨٦٤ — ١٩١٣ .

ملاحظات حول الملحق الثاني (ا)

١ — راجع تعاريف الصادرات الزراعية والحيوانية ، الفصل الثاني .

٢ — كان مجموع صادرات العراق البحرية ، اي المارة بطريق ميناء البصرة ، قد اشتق من التقارير التجارية للقناصل البريطانيين عن تجارة ولايات بغداد ، والبصرة ، والموصل . ولا تشمل هذه الارقام تجارة صادرات العراق البرية ، عدا الصادرات الترانسيتية بين العراق وايران .

وللسنوات التي ذكر فيها القنصل البريطاني العام في بغداد ، والقنصل في البصرة ، ونائب القنصل في الموصل ، ارقاماً منفصلة لصادرات هذه الولايات ، فان ارقام تجارة الصادرات العراقية البحرية قد توفرت بنتيجة جمعها سوية .

وفي عدد من السنين ، وخاصة قبل عام ١٨٧٤ ، ولم تتوفر ارقام صادرات ولاية الموصل . وقد قام المؤلف بتخمينها على اساس معدل نسبة صادرات ولاية الموصل الى مجموع الصادرات العراقية البحرية في السنوات التي توافرت احصاءاتها بصورة كاملة . وكانت الأهمية النسبية لتجارة الموصل ضئيلة ، فلم تزد على ١٠٪ من الصادرات البحرية .

وفي اغلب السنين ، كانت الصادرات المارة بطريق ميناء البصرة ، خاصة بعد عام ١٨٨٧ ، تشمل صادرات ولاية بغداد ايضاً . وفي بعض السنين القليلة حينما تتوفر المعلومات عن صادرات احدى الولايات فقط ، قام المؤلف بتخمين صادرات الولايتين الأخريين على اساس الاهمية النسبية لصادراتهما في مجموع الصادرات العراقية البحرية خلال السنوات التي تتوافر الاحصاءات فيها بصورة كاملة .

ب — قيم الصادرات الزراعية والحيوانية ومجموع قيم الصادرات عدا النفط ومعه .
١٩١٩ — ١٩٥٨

(انظر بصورة خاصة Circular No. 49 of the Department of Customs & Excise, 1922)

ولم يستطع المؤلف تحويل حزم المنسوجات الى ياردات ، إذ ان هذه الحزم كانت تختلف باختلاف انواع المنسوجات ووسائط النقل .

ب — ١٩١٩ — ١٩٥٨ .

لقد حصلنا على احصائيات القيم والكميات للاستيرادات الرئيسية من الشاي ؛ والسكر ، والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية ، والحديد الصب والفولاذ ، والمكائن والمراجل واجزائها ، والمكائن الكهربائية ، والاخشاب والسمنت من التقارير السنوية لمديرية الكمارك والمكوس العامة خلال الفترة ١٩١٩ — ١٩٢٨ ، ومن المجموعة الاحصائية السنوية للفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٢ ، و ١٩٢٨ — ١٩٣٤ ، ومن النشرة السنوية عن (تجارة العراق الخارجية) منذ عام ١٩٣٥ فصاعداً ، وقد شملت الاستيرادات الرئيسية السلع الترانسيتية أو المعاد تصديرها الى ايران حتى عام ١٩٢٥ . وبعد هذا التاريخ ، لم تعد الأرقام تشمل الاستيرادات الترانسيتية .

وقد كانت قيم الاستيرادات الرئيسية مقدرة بالربيات خلال الفترة ١٩١٩ — ١٩٣٢ . فقام المؤلف بتحويلها الى الباون الاسترليني حسب سعر الصرف الجاري . وقد ذكرنا الارقام بالدنانير على اساس المساواة بين الباون الاسترليني والدينار العراقي .

الملحق الاحصائي الرابع
الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع قيم الاستيراد

ا — ١٨٦٤ — ١٩١٣

١ — راجع تعاريف الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية في الفصل الرابع .

٢ — كان مجموع استيرادات العراق البحرية ، اي المارة

الملحق الاحصائي الثالث
الاستيرادات

أ — ١٨٦٤ — ١٩١٣

قيم الاستيرادات الرئيسية .
كميات الاستيرادات الرئيسية .
معدلات قيم الاستيرادات الرئيسية .

الملاحظات حول الملحق الثالث (أ)

لقد أخذنا الارقام لقيم وكميات الاستيرادات الرئيسية من الشاي والسكر والمنسوجات ، واكياس الحبوب ، وصناديق التمور ، والحديد ، والمعادن من التقارير التجارية للقناصل البريطانيين الواردة في المصادر الأصلية لثبت المصادر لهذا الكتاب . وتعطي هذه الارقام الاستيرادات (لولايات بغداد والبصرة والموصل) العراقية البحرية المارة بطريق ميناء البصرة . وكانت هذه الارقام تشمل جزءاً مهماً من السلع الترانسيتية أو المعاد تصديرها الى إيران .

وكانت قيم الاستيرادات ، حتى عام ١٨٧٤ ، تعطى بالقرش الصاغ العثماني . وقد قام المؤلف بتحويلها الى الباون الاسترليني حسب سعر الصرف الجاري الوارد في تقارير القناصل البريطانيين . وبعد هذا التاريخ ، أصبحت الارقام تعطى بالباون الاسترليني اصلا . وقد ذكرنا القيم بالدنانير على اساس المساواة بين الباون الاسترليني والدينار العراقي .

وقد كانت كميات الشاي المستوردة تقدر بالحقه أو الصفيحة . التي كانت اوزانها تبلغ ٤٫٥ أرطال او ١٣٠ رطلاً على التوالي . وقد قمنا بتحويلها الى كيلوات . اما السكر فقد تم تحويله من الأكياس او الصفائح الى الأطنان الطويلة . وقد قدر وزن الكيس بحوالي ١٩٦ رطلاً ، بينما قدر وزن الصفيحة بحوالي ١١٢ رطلاً على المعدل .

بطريق ميناء البصرة ، قد استمد من التقارير التجارية للقناصل البريطانيين عن تجارة ولايات بغداد ، والبصرة ، والموصل . ولا تشمل هذه الارقام تجارة استيراد العراق البرية ، عدا الاستيرادات الترانسيتية بين العراق وايران

وللسنوات التي ذكر فيها القنصل البريطاني العام في بغداد ، والقنصل في البصرة ، ونائب القنصل في الموصل ارقاماً منفصلة لاستيرادات هذه الولاية ، فان ارقام تجارة الاستيراد العراقية البحرية قد توافرت بنتيجة جمعها سوية .

وفي عدد من السنين، وخاصة قبل عام ١٨٧٤ ، لم تتوافر ارقام استيرادات الموصل . وقد قام المؤلف بتخمينها على اساس معدل نسبة استيرادات ولاية الموصل الى مجموع الاستيرادا ـ العراقية البحرية في السنوات التي توافرت احصاءاتها بصورة كاملة . وكانت الأهمية النسبية لتجارة استيراد الموصل قليلة ، حيث قدرت بحوالي ١٠٪ من مجموع الاستيرادات البحرية .

وفي أغلب السنين ، كانت الاستيرادات المارة بطريق ميناء البصرة ، خاصة بعد عام ١٨٨٧ ، تشمل استيرادات ولاية بغداد ايضاً . وفي بعض السنين القليلة حينما تتوافر المعلومات عن استيرادات احدى الولايات فقط ، قام المؤلف بتخمين استيرادات الولايتين الأخريين على أساس الأهمية النسبية لاستيراداتهما في مجموع الاستيرادات العراقية البحرية خلال السنوات التي تتوافر الاحصاءات فيها بصورة كاملة .

اما بالنسبة للسنوات ١٨٧٩ – ١٨٨٣ ، فان ارقام الاستيرادات حسبت على اساس معدل ١٨٧٨ و١٨٨٤ ، ولذلك ميزنا ارقامها بالنجمة * .

ب – ١٩١٩ – ١٩٥٨

الملحق الاحصائي الخامس
الارقام القياسية لأسعار وحجوم الصادرات

ا – ١٨٦٤ – ١٩١٣

ب – ١٩١٩ – ١٩٥٨

الملحق الاحصائي السادس
الارقام القياسية لأسعار وحجوم الاستيرادات

ا – ١٨٦٤ – ١٩١٣

ب – ١٩١٩ – ١٩٥٨

الملحق الاحصائي السابع
الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري

ا – ١٨٦٤ – ١٩١٣

ب – ١٩١٩ – ١٩٥٧

ملاحظات وتعليقات حول الملاحق الخامس والسادس والسابع

اولاً – سنة الأساس واوزان السلع فيها .

أ – الفترة المبكرة ، ١٨٦٤ – ١٩١٤ .

لقد اتخذنا معدل ارقام التصدير والاستيراد لسنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ سنة اساسية ؛ وذلك لأنهما كانتا أقرب السنين الى ان تكون احوالهما طبيعية والى انهما تمثلان اوسع تمثيل مكونات التصدير والاستيراد لهذه الفترة .

١ – تشمل الصادرات الرئيسية :

أ – الصادرات الزراعية وهي : التمور (١٧،٦٧٪) في سنة الاساس الشعير (٢٣،٩٥٪) ، الحنطة (٥،٧١٪) .

ب – الصادرات الحيوانية وهي : الجلود (١،٨٦ ٪) ، الصوف ٩،٠٠٪) .

ج – مجموع الصادرات الزراعية والحيوانية الرئيسية يمثل(٥٨،١٩٪) في سنة الاساس .

٢ – تشمل الاستيرادات الرئيسية :

ا – الاستيرادات الاستهلاكية وهـــي : الشاي (٠٫٥٢٪) : السكر (٦٫٨٪) ، المنسوجات (٢٥٫٣٪) .

ب – الاستيرادات الانتاجية وهي : الاكياس (٢٫٥٪) صناديق التمور (٢٫٨٪) ، الحديد (١٧٫٧٪) .

حـ – مجموع الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية الرئيسية يمثـــل (٥٥٫٦٢٪) في سنة الاساس .

ب – الفترة المتأخرة ، ١٩١٩ – ١٩٥٨

لقد اتخذنا معدل ارقام التصدير والاستيراد لسنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ سنة اساسية وذلك لانها كانتا تمثلان مكونات التصدير والاستيراد للفترة المتأخرة خير تمثيل .

١ – تشمل الصادرات الرئيسية (عدا النفط)

ا – الصادرات الزراعية وهي : التمور (٢٤٫٨١٪) والشعير(١٧٫٤٧٪) الحنطة (٦٫٠٤٪) .

ب – الصادرات الحيوانية وهي : الجلود (٤٫٥٣٪) الصوف (١٤:٢٣٪)

جـ – مجموع الصـــادرات الزراعية والحيوانية يمثل (٦٧٫١٪) في سنة الاساس .

٣ – تشمل الصادرات الرئيسية .

ا – الصادرات الزراعية وهي : التمور (٦٫٩٪) ، الشعير (٤٫٨٪) الحنطة (١٫٧٪) .

ب – الصادرات الحيوانية وهي : الجلود (١٫٣٪) الصوف (٣٫٩٪)

جـ – النفط (٧٢٫٢٪)

ويلاحظ انه بالنظر لعدم توافر قيم النفط المصدر في الفترة ١٩٣٤–١٩٣٦ فقد اعتبرنا معدل القيمة (بالدينار/للطن) لعام ١٩٣٦ سعراً لصادرات النفط في هذه السنوات . ومن حاصل ضرب كميات النفط المصدر في كل سنة من هذه السنوات بالسعر لسنة ١٩٣٦ حصلنا على رقم تخميني يمثل قيمة النفط المصدر خلال ١٩٣٤ – ١٩٣٦ .

ولعدم توافر قيم النفط المصدرة للفترة ١٩٤١ – ١٩٤٥ ، فقد اعتبرنا معدل السعر (بالدينار للطن) لعامي ١٩٤٠ و ١٩٤٥ ممثلا لمعدل السعر خلال ١٩٤١ – ١٩٤٥ . ومن حاصل ضرب كميات النفط المصدر لكل سنة من هذه السنوات بمعدل السعر في ١٩٤٠ – ١٩٤٥ ، نحصل على رقم تخميني يمثل قيمة النفط المصدر للفترة ١٩٤١ – ١٩٤٥ .

د – مجموع الصادرات الزراعيةوالحيوانية الرئيسية والنفط يمثل (٩٠٫٨) في سنة الأساس ..

٣ – تشمل الاستيرادات الرئيسية :

ا – الاستـــيرادات الاستهلاكية وهي : الشاي (٣٫٩ ٪) والسكر (٥٫٢ ٪) والاقمشة الحريرية (٤٫٦ ٪) والاقمشة القطـــنية (١٦٫٤٪) والاقمشة الصوفية (٢٫٢ ٪) .

ب – الاستيرادات الانتاجية وهي : الحديد والحديد الصب والفـولاذ (١٠٫٣٪) ، المراجل والعدد واجزاؤها (٨٫٩ ٪) ، المكائن والعدد والمواد الكهربائية (٢٫٧ ٪) .

ويلاحظ انه بالنظر لعدم توافر المعلومات عن معدل السعر لكل من المراجل والمكائن الخ..والمكائن والمواد الكهربائية للفترة١٩٣٧–١٩٤٩ فقد اعتبرنا الزيادة المئوية السنوية الحاصلة فيمعدل السعر لمادة (الحديد والحديد الصب والفولاذ) هي نفس الزيادة المئوية السنويه الحاصلة في معدل السعر لكل من هاتين المادتين . وبـذلك حصلنا على رقم تخمني يمثل السعر (بالدينار / للطن) لهما للفترة ١٩٣٧ – ١٩٤٩ . [الاخشاب (٢٫٨ ٪).

ويلاحظ انه بالنظر لعـــدم توافر المعلومات عن معدل السعر للاخشاب للفترة ١٩٣٥—١٩٥٠ ، فقد اعتبرنا الزيادة المئوية السنوية الحاصلة في معدل السعر للسمنت مساوية للزيادة المئوية السنوية لسعر الاخشاب . وبذلك حصلنا على رقم تخمني يمثـــل سعر الاخشاب (بالدينار / للطن) للفترة ١٩٣٥ — ١٩٥٠ .

السمنت (١٫٩ ٪) .

ج — مجمـوع الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية الرئيسية يمثـــل (٥٨٫٨ ٪) في سنة الاساس .

ثانياً — تطبيق اوزان السلع في سنة الاساس على قيم وكميات السلع في السلسلة الاحصائية :

ا — استخرجنا النسبة المئوية لقيمة كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير (أو الاستيراد) من مجموع قيمة تجـــارة التصدير (او الاستيراد) في سنة الاساس . فالتمور مثلا في سنة الاساس تساوي (١٧٫٦٧٪) من مجموع قيمة الصادرات .

ب — استخرجنا قيمة كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير (او الاستيراد) من مجموع قيمة تجارة التصدير (او الاستيراد) لكل سنة في السلسلة الاحصائية ، باعتبار ان نسبة قيمة تلك المـــادة مساوية للنسبة التي هي عليها في سنة الاساس . فقيمة التمور مثلا في عام ١٩٠٠ يجب ان تمثل (١٧٫٦٧ ٪) ، وهي نسبتها في سنة الاساس—من مجموع قيمة الصادرات البالغ(١٫٨٣٩٫٠٠٠) دينار أي تكون مساوية لـ (٣٢٫٤٩٥) ديناراً .

ج — قسمنا قيمة كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير (او الاستيراد) ، بالنسبة التي هي عليها في سنة الاساس ، على معدل السعر في تلك السنة وذلك لكي نستخرج كمية تلك المادة لكل سنة في السلسلة الاحصائية . ففي مثـلـنا عن التمور بقسمة (٣٢٫٤٩٥) دينار على (٦٫١) وهو معدل السعر (بالدينار /

للطن) من التمور في عام ١٩٠٠ حصلنا على (٥٣٢٫٧٠) طن من التمور .

د — ضربنا كمية كل مادة من المواد الرئيسية للتصدير (او الاستيراد) — لكل سنة في السلسلة الاحصائية — بمعدل السعر لتلك المادة في سنة الاساس وذلك لمعرفة قيمة تلك المادة في هذه السنة . ففي مثلنا عن التمور ضربنـا (٥٣٢٫٧٠) × (٧٫٨) وهو سعر الطن بالدينار من التمور في سنة الاساس ١٩١٢/١٩١٣ حصلنا على (٤١٦٫٠٠٠) دينار وهو قيمة التمور المصدرة في عـــام ١٩٠٠ .

ثالثاً — تطبيق قانوني الارقام القياسية للاسعار والحجوم :

أ لاستخراج الارقام القياسية للتغير في السعر (price Index) .

$$pe = \frac{\text{1900 exports at 1900 prices}}{\text{1900 exports at 1912 / 1913 prices}} \times 100$$

$$\frac{\text{قيمة اية مادة من مواد التصدير (او الاستيراد) لأية سنة بمعدل السعر في تلك السنة}}{\text{قيمة تلك المادة من مواد التصدير (او الاستيراد) لتلك السنة بمعدل السعر في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

ب — لاستخراج الارقام القياسية للتغير في الحجم (Volume Index)

$$Qe = \frac{\text{1900 exports at 1912 - 1913 prices}}{\text{1912 - 1913 exports at 1912 - 1913 prices}} \times 100$$

$$\frac{\text{قيمة اية مادة من مواد التصدير (أو الاستيراد) لاية سنة بمعدل السعر في سنة الاساس}}{\text{قيمة تلك المادة من مواد التصدير (او الاستيراد) في سنة الاساس بمعدل السعر في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

رابعاً — تطبيق قوانين الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري

أ — لاستخراج الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الاجمالي :

The gross (barter) terms of trade

$$G = \frac{Qi}{Qe} \times 100$$

$$\frac{\text{الرقم القياسي للتغير في الحجم للاستيرادات}}{\text{الرقم القياسي للتغير في الحجم للصادرات}} \times ١٠٠$$

ونجعل هذا الرقم مساويا لـ ١٠٠ في سنة الاساس .

ب لاستخراج الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي

The net (barter) terms of trade

$$T = \frac{Pe}{Pi} \times 100$$

$$\frac{\text{الرقم القياسي للتغير في السعر للصادرات}}{\text{الرقم القياسي للتغير في السعر للاستيرادات}} \times ١٠٠$$

ونجعل هذا الرقم مساوياً لـ ١٠٠ في سنة الاساس .

جـ — لاستخراج الارقام القياسية لنسب التبادل التجاري للدخل

The income terms of trade

$$I = Qe \times T$$

الرقم القياسي للتغير في الحجم للصادرات × الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي .

ونجعل هذا الرقم مساوياً لـ١٠٠ في سنة الاساس .

الملحق الإحصائي الأول

١. قيم الصادرات الرئيسية (بآلاف الدنانير

م. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	الحيوانات
١٨٦٤	٧٨	-	-	-	-	-
١٨٦٥	٧٤	-	٣	٠٫٠٦٩	١١	-
١٨٦٨	٦٧	١	١٥	-	١٢	٣
١٨٧٨	٣٥	-	١٢	٤	١٩٩	١٢٢
١٨٧٩	٣٤	-	-	-	-	-
١٨٨٠	٢٤	-	-	-	-	-
١٨٨١	٢٩	-	-	-	-	-
١٨٨٢	٥٩	-	-	-	-	-
١٨٨٣	٨٩	-	-	-	-	-
١٨٨٨	٢٢٤	١٩	٥٣	١٦	٣٠٠	٥١
١٨٨٩	٢٥٠	٢٥	٩١	١٢	٢٣٦	٦٢
١٨٩٠	٤٤٧	٦٦	١٨٣	١٦	٣١٣	٣٧
١٨٩١	٣٧٩	١٢٨	٣٥٦	١٩	٢٨٦	٧٤
١٨٩٢	٣١١	١٢٤	١٦٠	١٣	٢٢٢	٣٨
١٨٩٣	٢٩٧	٧٨	٤٦	٨	١٢٠	٥٠
١٨٩٤	٢٤٨	٥١	٨٠	٨	٢٥٧	٤٨
١٨٩٥	١٨٦	٨٩	١٨١	١٤	٢٨٢	٦٩
١٨٩٦	٢٤٧	٨٧	١١٤	٢٩	٢٢٧	٢٦
١٨٩٧	٣٠٨	١٨	٤٠	٢٧	٥٥٨	٢٠
١٨٩٨	٢٧٢	١١	٥	٤٦	٢٢٩	٢٩
١٨٩٩	٢٧٠	١٨١	١٧	٤٦	١٩٩	٢٨
١٩٠٠	٢٩٩	٢٨٢	٣٥	٥٦	٢٥٦	١٦
١٩٠١	٣٢٧	٢٤٤	٣٧	٢٣	١٩١	١٦
١٩٠٢	٢٨٩	٨٠	٨	٤٨	١٧٤	٦
١٩٠٣	٣٥٩	٢٥٦	٣٠	٤٨	١٣٨	٤٦
١٩٠٤	٣١٣	٢١٨	٤٠	٥٥	١٨٢	٥٤
١٩٠٥	٣٤٥	٢٢٦	٧٦	٦٢	٢٤٤	٥٠
١٩٠٩	٤٢٦	١٩٣	١٠٧	٦٥	٢٥٠	٤٤
١٩٠٧	٤٣٨	٤٢٦	٢٠٩	٤٦	١٨٢	٦٧
١٩٠٨	٣٨٦	٣٧١	٢٤١	٣١	١٢٤	٥٥
١٩٠٩	٤١٥	٨٣	١٣	٠٥٨	٣١١	٤٤
١٩١٠	٤٤٣	٢٢١	٦٧	٤٦	٣٠٣	٣٥
١٩١١	٤٥٩	٧٧٢	١٩٥	٥٣	٢٤٦	٣٧
١٩١٢	٤٧١	١١١٨	٢٤٣	٥٤	٢٥٤	٥٣
١٩١٣	٥٩٣٠	٣٦٣	١٠٠	٥٧	٢٨٨	٥١

الملحق الاحصائي الاول

كميات الصادرات الرئيسية (عينات الاطنان)

م. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	الحيوانات (بالمئات)
١٨٦٤	٧٨	-	-	-	-	-
١٨٦٥	٨٤	٣	٥	١٠	٣	-
١٨٦٨	١٤٤	٣	٢٢	-	٣	٥٧
١٨٧٨	٥٣	-	١٧	٤	٣٨	٩٤
١٨٧٩	٦٧	-	-	-	-	-
١٨٨٠	٦٧	-	-	-	-	-
١٨٨١	٥٧	-	-	-	-	-
١٨٨٢	١١٩	-	-	-	-	-
١٨٨٣	١٧٨	-	-	-	-	-
١٨٨٨	٤١٧	٩٠	٧٧	١٤	١٠٦	٢٠
١٨٨٩	٣٧٨	١٤٦	١٥٣	١٠	٩٥	٣١
١٨٩٠	٤٩٧	٣٤٨	٢٠١	١١	٩٧	٣٧
١٨٩١	٥٥٧	٤٠٢	٥٧٢	١١	١٠٠	٢٣
١٨٩٢	٥٥٧	٣٥٢	٢٤٣	١٢	١٠٠	٢٤
١٨٩٣	٥٥٧	٤٢٤	١٣٧	٥	٥٠	١٨
١٨٩٤	٦١٧	٣٩٧	٤٠٥	٧٠٠	١٥٥	٢٢
١٨٩٥	٤٩٨	٥٨٤	٨٨١	١٠	١١٨	٤٦
١٨٩٦	٤٨٣	٤٠٠	٤٥٤	١٨	١٥٢	١٦
١٨٩٧	٤٦٨	٧١	٥٧	٢٠	١٩١	١٣
١٨٩٨	٣٦٠	٢٨	١٥	٣٣	١٤٠	١٩
١٨٩٩	٥٣٢	٤٠٢	٥١	٣٤	١٣٤	١٥
١٩٠٠	٥٣٢	٨٤٩	١٦٦	٣١	١٧٠	١٢
١٩٠١	٧٠٤	٤٨٨	٩٠	٢٨	١١٥	١٣
١٩٠٢	٦٣٢	١٥٥	٢٤	٣٤	١٠٥	٩
١٩٠٣	٦٣٢	٥١٥	٨٩	٣٥	٨٣	٣٥
١٩٠٤	٦٥٣	٤٣٥	١١١	٣٨	١١٠	٢٧
١٩٠٥	٦٥٥	٤٥٢	١٤٣	٤٣	١٤١	٢٣
١٩٠٦	٦٥٥	٣٧٣	٢٤٠	٤٤	١٤١	١٧
١٩٠٧	٦٥٥	٧١٠	٣١٣	٣	١٠٣	٢٧
١٩٠٨	٦٥٧	٥٣٠	٣٠١	١٩	٦٤	٣٢
١٩٠٩	٧٧٥	١١٠	١٣	٣٤	٤٦	٢٠
١٩١٠	-	٢٧٦	٨٤	٣٣	٣٨	٢١
١٩١١	٦٦٢	٨٥٨	٢٤٤	٣٣	٣٨	٣٦٥
١٩١٢	٦١٥	١١٨٠	٢٨٠	٣٣	٤٣	٢٠٣
١٩١٣	٧٥٦	٣٦٣	١٠٠	٣٤	٣٨	٤٣٧

٣. معدل قيم الصادرات الرئيسية (بالدينار الليبي)
١٨٦٤ م - ١٩١٣

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف
١٨٦٤	١٫٠	-	-	-	-
١٨٦٥	٨٫٨	-	٥٫٩	٠٫٧	٢٧٫٠
١٨٦٨	٥٫٤	٣٫٧	٦٫٧	-	٤٠٫٣
١٨٧٨	٦٫٥	-	٧٫٠	١٠٫٠	٥٢٫٤
١٨٧٩	٥٫٠	-	-	-	-
١٨٨٠	٥٫٠	-	-	-	-
١٨٨١	٥٫٠	-	-	-	-
١٨٨٢	٥٫٠	-	-	-	-
١٨٨٣	٥٫٠	-	-	-	-
١٨٨٨	٨٫٠	٤٫١	٦٫٩	١١٫٤	٢٨٫٣
١٨٨٩	٦٫٦	٤٫٠	٦٫٠	١٣٫٦	٢٤٫٨
١٨٩٠	٩٫٠	٤٫٠	٦٫١	١٤٫٥	٣١٫٤
١٨٩١	٦٫٨	٣٫٤	٦٫٤	١٧٫٤	٣٨٫٦
١٨٩٢	٥٫٦	٣٫٥	٦٫٦	١٠٫٨	٢٢٫٤
١٨٩٣	٣٠٫٥	١٫٨	٣٫٣	١٦٫٠	٣٤٫٠

١٨٩٤	٤٫٠	١٫٣	٢٫٠	١١٫٤	١٦٫٩
١٨٩٥	٣٫٧	١٫٦	٢٫١	١٤٫٠	٢٣٫٩
١٨٩٦	٥٫١	٢٫٢	٣٫٥	١٦٫٠	٢٢٫٢
١٨٩٧	٦٫٥	٣٫٥	٠٫٧	١٣٫٥	٢٩٫٢
١٨٩٨	٧٫٥	٤٫٠	٣٫٣	١٢٫٩	١٦٫١
١٨٩٩	٥٫١	٤٫٥	٣٫٣	١٣٫٥	١٤٫٦
١٩٠٠	٦٫١	٣٫٢	٣٫١	١٨٫٠	١٥٫٠
١٩٠١	٤٫٧	٥٫٠	٤٫١	٨٫٢	١٦٫٩
١٩٠٢	٤٫٥	٥٫١	٣٫٥	١٤٫٠	١٦٫٦
١٩٠٣	٥٫٦	٥٫٠	٣٫٣	١٣٫٥	١٦٫٥
١٩٠٤	٤٫٨	٥٫٠	٣٫٧	١٤٫٩	١٦٫٧
١٩٠٥	٥٫٣	٥٫٠	٥٫٧	١٤٫٦	١٧٫٦
١٩٠٦	٦٫٥	٥٫٢	٤٫٤	١٤٫٩	١٧٫٧
١٩٠٧	٦٫٧	٦٫٠	٦٫٧	١٥٫٣	١٨٫٠
١٩٠٨	٥٫٩	٧٫٠	٨٫٠	١٦٫٠	١٩٫٢
١٩٠٩	٥٫٣	٧٫٥	٩٫٢	١٧٫٠	٦٧٫٦
١٩١٠	-	٨٫٠	٨٫٠	١٣٫٩	٧٩٫٧
١٩١١	٦٫٩	٩٫٠	٨٫٠	١٦٫٠	٦١٫
١٩١٢	٧٫٧	٩٫٥	٨٫٧	١٦٫٩	٥٩٫٠
١٩١٣	٧٫٧	١٠٫٠	١٠٫٠	١٧٫	٦٠٫٠

٤ قيم الصادرات الرئيسية (بآلاف الدنانير)

٧- ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	النفط	الحيوانات
١٩١٩	٢٢١٤	١٠٠	١٦	١٨٦	٢٤٠	-	٢٣
١٩٢٠	٢١٥٦	٧٨	٦	١٩٧	٧٧	-	١٧
١٩٢١	٨٥٤	١٤	٧٦	١٩	٣٠	-	١٨
١٩٢٢	٩٢٢	٤٠٧	١٨٥	١٣	٢٩	-	٢١١
١٩٢٣	١٥٨٠	٧٢٩	٩٦٩	٢١٠	٤٧٠	-	٢٠
١٩٢٤	١٠٤٦	٤٩٣	٦٤٦	٢٢	١٦٢	-	٧٧
١٩٢٥	١٥٤١	٨	٢٢	٢٩٣	٥٠٠	-	٩
١٩٢٦	١٢٥٦	٤٢٦	١٢	١٨٨	٤٠٦	-	١٠٥
١٩٢٧	١٣٧٤	١٠٠٤	٨٣	٢٢١	٥٤٠	-	١٥٩
١٩٢٨	١٢٠٣	٥٢٦	٧٨	٢٢٥	٦٢٨	-	١٤٠
١٩٢٩	١٢٠٧	٤١٣	١٣٠	٢٦٤	٥٩٢	-	١٥٤
١٩٣٠	٧٩٣	١٨٥	٤٤٢	١٦١	٢٩٥	-	١٠٧
١٩٣١	٨٩٦	٤٥	١٣٨	١٣٦	٢٠٦	-	١٣٠
١٩٣٢	٨٧٩	٢١٣	٦٣٠	٨٦	٩١	-	٤٩
١٩٣٣	٨٣٥	٢٠٧	٧٢	١٢٨	١٣٢	-	٧٤
١٩٣٤	٩٢٦	٦٩٢	٣٦	١٠٧	٢٣٤	٣٢٨٧ ت	١٩
١٩٣٥	٩٧٦	٢٦٢	٥٣	١٢٤	٢٦١	٨٥٥٦ ت	٢٦
١٩٣٦	٨٦٤	٧٨٤	٢٥٢	١٩٤	٤٦٨	٩٠١٠ ت	١٧٧

١٩٣٧	٩٧٤	١١٨١	٧٢١	٢٨١	١٠١٠	١٠٢٠٠	٣٠٠
١٩٣٨	٨٨٥	٦٥٧	٢٧٥	١٨٥	٤٢٨	١٠٠٠٠	١٨٥
١٩٣٩	٩٦٣	٦٤٤	١٧٤	١٥٥	٦٢١	٩٤٠٠	٢٤٧
١٩٤٠	١٠٤٩	٧٨٩	١٢٥	١٠٩	٨١٥	٥٨٠٠	٣٠٩
١٩٤١	٤٢٨	٣٠١	٥١٠	١٩٢	٩٦٥	٤٦٩٢ ت	٣٩٤
١٩٤٢	١٢٩٨	٧٩٢	-	٣٤٤	٧٤٢	٦٧٥١ ت	٤١٢
١٩٤٣	١٩٢٢	٥١٠٥	٢١	٤٠١	٢٨٢	٨٩٦٨ ت	-
١٩٤٤	٢٤٢٢	٤٣٦٨	٠٣٥	٢٨٥	٦٢٢	٩٥٩٠ ت	٢٦٦
١٩٤٥	٢٩٦٩	٤٢٧٢	٣	٢٦٧	٣٥٢	١٠٧٠٠	٤٨٨
١٩٤٦	٤٢٤٥	٥١٤٤	١٦٤	٢٧١	١٠٠٤	١٠٨٠٠	٥٤٠
١٩٤٧	٤٧٠٢	٦١١٣	٥٠	١٥٥	٢٧٢	١٤٠٤٢	٦٣٥
١٩٤٨	٤٧٤٢	١٠٢	٠٣٥	٢٨٤	١٠٢٧	١١٢٠٠	١٥١
١٩٤٩	٢١٧٤	٥٢٩٠	١٩٥	٢٤٠	٥٣٤	١٤١٠٠	٣٥٩
١٩٥٠	٤٢٩٣	٨٧٠١	١٧٨٧	٢٥١	١٣٧٢	٢٣٦٣٢	٤٩١
١٩٥١	٥٥٩٦	١٣٣٠١	١٤٩٠	٢١٠	١٧٠١	٣٥٦٧١	٥٢٧
١٩٥٢	٤٦٥٢	٨٩٥٧	-	٢٣٥	١١٣٣	٧٩٦٠١	٨٨٠
١٩٥٣	٤٢٢٧	٨٥٦١	٣٩	٢٢٣	١١٤٢	١٣٠٦٩	١٥٨٣
١٩٥٤	٣٥٢٦	٨٨٤٢	٤٥٢	٢٧٨	٩٤١	١٥٦١٠٠	١٥٦٣
١٩٥٥	٢٩٠٠	٦٦٠٠	-	٢٤٠	١٣٩٩	١٦٨١٠٠	٤٢١
١٩٥٦	٢٦٠٠	٥٠٠٠	-	٢٢٥	١٦٠٩	١٥٦٦٠٠	٤٣٠
١٩٥٧	٢٢٤٦	٢٩٥١	٩٦	٢٥٧	١٤٩١	١١٢١٥٥	٤١٦
١٩٥٨	٢٨٥	٤٧٦٠	١٩٨	٢٣٧	٩١٤	١٨٥٥٢٦	٣٤٧

ت تخمين

الملحق الاحصائي الاول

٥. كميات الصادرات الرئيسية (بمئات الاطنان)

١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	النفط	الحيوانات (بالمئات)
١٩١٩	٢٣٠٨	٩٠	٢١	١٦	٢٦	-	٦٠
١٩٢٠	٢٢٦٨	٧٠	٨	١٧	٨	-	٤٢
١٩٢١	٨٩٨	١٣	١٠١	٢	٢٧	-	٤٥
١٩٢٢	١٠٥٨	٩١٩	٢٤٧	١	٢٥	-	٢٦٨٧
١٩٢٣	١٣٢٥	١١٢٨	٩١٢	١٥	٤١	-	١٣٥٨
١٩٢٤	١٣٨٥	١٣٨٦	١٠٢١	٢/٤	٧٦	-	١٩٢٤
١٩٢٥	١٤٧٢	١٣	٢٢	٢٢	١٤٣	-	٢٢٢٠
١٩٢٦	١٣١٣	٩١٢	١٠	١٣	٨٠	-	١٤٩٨
١٩٢٧	١٣١٣	١٧٢٧	١٠٨	١٥	٦٥	-	١٩٩٧
١٩٢٨	١١٥٤	٨٧٥	٩١	٢١	٧٢	-	١٦٢٦
١٩٢٩	١٣٢٠	٨٢٦	١٥٧	١٥	٦٨	-	١٨٩٤
١٩٣٠	١٥٤١	٧٢٧	٩٠٠	١٩	٥٧	-	١٦٢٧
١٩٣١	١٦٦٠	١٦١٦	٢٥٠	١٩	٥٧	-	١٦٢٧
١٩٣٢	١٥٥٦	٦٢٧	١٣٠	١٩	٥٧	-	١٦٢٧
١٩٣٣	١١٤٣	٨٢٦	١٥٤	٢٢	٢٧	-	١٣٨٠
١٩٣٤	١٧٢٨	٢٢٥٠	٨٢	١٥	٤٧	٢٩٣٤٩	٦١٤٦
١٩٣٥	١٧٢٤	٩١٩	٥٢٨	١٨	٤٠	٧٦٣٩٠	٦٢٧٤

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	النفط	الحيوانات (بالمئات)
١٩٣٦	١٥٩٤	٢٥١٥	٤٧٢	٢١	٥٦	٨٠٤٢٧	٢٥٥٨
١٩٣٧	١٩٦٠	٢٨٦٩	١١٣٢	٢٧	٧٨	٨١٩١٩	٢٣٨٧
١٩٣٨	١٨٥٥	١٦٣٩	٤٨١	١٧	٤٦	٨١٣٤٩	٢١٦
١٩٣٩	١٤٨٢	٢٠٨١	٢٧١	٢٢	٩٠	٧٩٩٥٢	٣٢
١٩٤٠	٢٢٠	١٨٢٩	٢٦٢	١٤	٨٤	٣١٨٥٩	٢٧٩٠
١٩٤١	٧١٩	٥٥٠	٠٥٠١	٢٥	٧٠	٣١٤٨٧	٢٩٠٥
١٩٤٢	١٠٥٦	٥٤١	-	٢٦	٥١	٤٥٢١٢	٢٥٩
١٩٤٣	٧٢٢	١٦٨٨	٧	٢٤	٢٢	٦٠١٨٦	-
١٩٤٤	١٠٧٠	١٧٢٠	٠٥٠١	١٦	٩٩	٦٤٢٦٢	٢٨٤
١٩٤٥	١٠٢٤	٢٤٢٨	٠٥٨٢	٥٥	٢٧	٩٢٦١٤	١١٩٤
١٩٤٦	٢٠٨١	٢٥٥٨	٤٩	١٤	٧٤	٨٨٩٢١	١١٧٨
١٩٤٧	٢٢٦٢	٢٧١٨ ٠	٠٠٣	١٠	٢٨	٨٦٥٦٥	١١٨٧
١٩٤٨	٢١٤٤	٢٩	٠٠٢	٢٨	٧١	٤٨٩٢٧	٦٤٠
١٩٤٩	١٤٠٩	٢٢٦٠	٦١	٢٢	٨٧	٨٤٢١٢	١٠٩٢
١٩٥٠	٢١١١	٤٦٢٢	٥٨٥	٢٠	٥٩	١٢١٥١١	١٢٩٩
١٩٥١	٣٢٠١	٤٢٨٧	٤٣٥	١٢	٤٩	١٠٩٢٥٨	١٣٢٩
١٩٥٢	٢٤٢٨	٢٢٨٩	-	١٢	٤٦	٣٤٨٤٢٢	٢٢٨٨
١٩٥٣	٢٥٢٥	٤٨٩٨	١٦	١٥	٥٥	٥٠٤٥٠٢	٣٥٦٠
١٩٥٤	٢١٧٩	٤٨٩٨	٢٨٩	١١	٤٨	٥٤٤٠٥٢	٢٨٥٠
١٩٥٥	٢٣٠٠	٣٠٠٠	- ٣	١٦	٥٧	٥٦٢١٤٧	١٥٠٦
١٩٥٦	٢٧ ٠٠	٢٨٠٠	-	٢٢	٧٦	٥٠٦٣٥٥	٨٢٢
١٩٥٧	٢٢٨١	١٩٣٥	٥٤	٢٧	٥٦	١٩٩٢٤٢	٨٨٧
١٩٥٨	٢٣٩٣	٢١٣٨	٨٨	٢٦	٤١	٣٣٣٥٠٢	٢١٢

الملحق الاحصائي الاول

٦. معدل قيم الصادرات الرئيسية (بالدينار للطن)

١٩١٩ - ١٩٥٨ -

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	القطن
١٩١٩	٩ر٥	١١ر٠	٧ر٥	١١٦ر٥	٩٢ر٣	-
١٩٢٠	٩ر٥	١١ر٠	٧ر٥	١١٦ر٠	٩٦ر٠	-
١٩٢١	٩ر٥	١١ر٠	٧ر٥	٩٥ر٠	١١ر١	-
١٩٢٢	٨ر٩	٤ر٤	٧ر٥	١٢٠ر٠	١١ر٦	-
١٩٢٣	١٢ر٨	٦ر٢	١٠ر٥	١٤٠ر٠	١١٤ر٥	-
١٩٢٤	٧ر٥	٣ر٨	٦ر٣	١٣٦ر٠	٢١ر٣	-
١٩٢٥	١٠ر٢	٥ر٨	٩ر٦	١٢٢ر٠	٣٥ر٠	-
١٩٢٦	٩ر٦	٤ر٧	١٢ر٠	١٤٥ر٠	٥٠ر٧	-
١٩٢٧	١٠ر٥	٥ر٨	٧ر٧	١٤٧ر٠	٨٣ر٠	-
١٩٢٨	١٠ر٤	٦ر٠	٨ر٦	١٥٤ر٧	٨٧ر٠	-
١٩٢٩	١٠ر٧	٥ر٠	٨ر٣	١٧٦ر٠	٨٧ر٠	-
١٩٣٠	١ر٥	٣ر٥	٤ر٩	٨٤ر٧	٥١ر٧	-
١٩٣١	٥ر٤	٢ر٨	٤ر٠	٧١ر٦	٣٦ر٦	-
١٩٣٢	٥ر٦	٣ر٤	٤ر٨	٤٥ر٣	١٦ر٠	-
١٩٣٣	٧ر٣	٣ر٥	٤ر٧	٦٤ر٣	٣٥ر٦	-
١٩٣٤	٥ر٣	٣ر١	٤ر٤	٧١ر٣	٤٩ر٩	ت ١ر١
١٩٣٥	٥ر٧	٢ر٨	١ر٠	٦٩ر٠	٦٥ر٢	ت ١ر١
١٩٣٦	٥ر٤	٣ر١	٥ر٣	٩٢ر٥	٨٣ر٥	ت ١ر١
١٩٣٧	٥ر١	٤ر١	٦ر٥	١٤١ر٠	١٣٠ر٠	١ر٢
١٩٣٨	٤ر٨	٤ر٥	٥ر٧	١٠٩ر٠	٩٥ر٣	١ر٢
١٩٣٩	٦ر٥	٣ر١	٤ر٧	٧٠ر٥	٧٠ر١	١ر٨
١٩٤٠	٤ر٥	٤ر٣	٤ر٧	٧٧ر٨	٩٧ر٠	ت ١ر٥
١٩٤١	٦ر٠	٥ر٥	١٥ر٠	٧٦ر٨	١٣٧ر٨	ت ١ر٥
١٩٤٢	١٣ر٢	١٤ر٨	-	١٢٨ر٥	١٤٥ر٩	ت ١ر٥
١٩٤٣	٢٦ر٣	٣٥ر٥	٣٠ر٠	١٦٧ر٠	١٦٦ر٥	ت ١ر٥
١٩٤٤	٢٢ر٨	٢٥ر٤	٢٥ر٠	١٧٨ر٠	٦٣ر٨	١ر٢
١٩٤٥	١٩ر٣	١٧ر٦	٣٦ر٥	١٣٩ر٤	١٣٠ر٤	١ر٢
١٩٤٦	٢١ر٢	٢٠ر١	٣٣ر٤	٢٦٥ر٠	١٣٥ر٧	١ر٤
١٩٤٧	٢٠ر٥	٢٢ر٤	٣٤ر٦	١٥٥ر٠	١٣٢ر٨	١ر٦
١٩٤٨	٢٢ر١	٣٣ر٠	١١٦ر٠	١٠١ر٤	١٤٤ر٦	٢ر٣
١٩٤٩	٢٢ر٣	١٦ر٢	٣١ر٩	١٠٤ر٣	٦١ر٤٠	١ر٧
١٩٥٠	٣٠ر٣	١٨ر٨	٣٠ر٥	١٣٥ر٥	٢٣٢ر٥	١ر٩
١٩٥١	١٦ر٨	٢٠ر٦	٣٤ر٥	٢٣٨ر٥	٣٤٧ر١	٢ر٢
١٩٥٢	١٩ر١	٢٦ر٧	-	١٩٥ر٨	٢٤٤ر١	٢ر٣
١٩٥٣	١٦ر٧	١٧ر٤	٢٤ر٣	٢١٤ر٧	٢٠٤ر٤	٢ر٤
١٩٥٤	١٦ر١	١٨ر٠	١٥ر٦	٢٤٧ر٢	١٩٦ر٠	٢ر٩
١٩٥٥	١٢ر٦	٢٢ر٠	-	١٥٠ر٠	٢٢٧ر٩	٣ر٠
١٩٥٦	٩ر٦	١٧ر٩	-	١٤٧ر٧	٢١١ر٧	٣ر٠
١٩٥٧	١٥ر٩	١٥ر٢	١٧ر٤	١٣٢ر٢	٢٦٦ر٢	٥ر٧
١٩٥٨	١١ر٩	١٥ر١	٢٢ر٨	١٢٩ر٦	٢٢٥ر٤	٥ر٦

٥٢٦

٥٢٧

الملحق الاحصائي الثاني

٧. مجموع قيم الصادرات الزراعية والحيوانية (بالاف الدنانير)

م- ١٨٦٤ - ١٩١٢

السنة	الصادرات الزراعية	الصادرات الحيوانية	مجموع الصادرات
١٨٦٤	٨٦		٨٩
١٨٦٥	٨٦ 87%	١٣ 13%	٩٩
١٨٦٦			٩٠
١٨٦٧			١٠٤
١٨٦٨	١٠٤ 88%	١٤ 12%	١١٧
١٨٦٩			٤٤٠
١٨٧٠			٤٠٦
١٨٧١			٤٤١
١٨٧٢			٤٤١
١٨٧٣			١٤٤
١٨٧٤			٣٦٦
١٨٧٥			٣٥٧
١٨٧٦			٦٧٧
١٨٧٧			٥٧٤
١٨٧٨	٥٢٢ 45%	٥٨٤ 55%	١١٠٧٦
١٨٧٩			١١٦٤
١٨٨٠			١٤٧٥
١٨٨١			٤٩١
١٨٨٢			٨٥٠
١٨٨٣			٨٧٧
١٨٨٤			١٤٠٧
١٨٨٦			١٤٢٢
١٨٨٧			١٤٢٣
١٨٨٨			١١٤٨
١٨٨٩	٧٦٦	٤٠٨	١١٧٤
١٨٩٠			١٤٨١
١٨٩١	١٧٧٨	٤٦٤	٢٤٤٠
١٨٩٢	١٤٢٢	٤٦٦	١٦٨٩
١٨٩٣	٩١٤	٤٦٥	١٣٧٩
١٨٩٤	٦٥٧	٢٧٢	٩٢٩
١٨٩٥	٦٥٧	٤٠٨	١٠٦٨
١٨٩٦	٨٠١	٤٥٤	١٢٥٥
١٨٩٧	٨٤٢	٤٩٧	١٣٣١
١٨٩٨	٦١٤	٦٩٧	١١٩٦
١٨٩٩	٦٦٣	٤٤٨	١١١١
١٩٠٠	٩٩٥	٤١٨	١٤١٣
١٩٠١	١٠٦٤	٤٦٤	١٨٦٩
١٩٠٢	١٠٦٤	٤٦٥	١٤٣٠
١٩٠٣	٨٥٦	٣٧٩	١٢٣٥
١٩٠٤	١١٨٩	٣٨٩	١٥٧٤
١٩٠٥	١١١٥٠	٤٨٨	١٦٠٣
١٩٠٦	١٣٥١	٥٣١	١٧٨٢
١٩٠٧	١٣٨٨	٥٣٤	١٩٢٢
١٩٠٨	١٧٨٨	٤٦٠	٢٣٤٨
١٩٠٩	١٧٠٦	٢٥٥	٢٠٦٢
١٩١٠	٦١٥	٥٦٧	١٧٨١
١٩١١	١٤٥٣	٥٢٩	١٩٨٢
١٩١٢	٢٢٤٢	٤٧٦	٢٧٩٩
١٩١٣	٣٠٢٧	٥٨٨	٣٦١٣
١٩١٤	١٧٨٠	٦٢٥	٢٤٠٥

الملحق الاحصائي الثاني

٨. مجموع قيم الصادرات الزراعية والحيوانية (بآلاف الدنانير)

١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الصادرات الزراعية	الصادرات الحيوانية	مجموع الصادرات	
			عدا النفط	مع النفط
١٩١٩	٢٥٥٢	٤٤٩	٣٠٠١	
١٩٢٠	٢٥٠٧	٢٩١	٣٧٩٨	
١٩٢١	٩٦٤	٦٧	٣٨٢٤	
١٩٢٢	١٧١٦	٢٥٤	٣٨٩٥	
١٩٢٣	٤٦٣٠	٧١٠	٥٣٤٠	
١٩٢٤	٢٤٦٢	٣٤٩	٢٨١١	
١٩٢٥	٢٧١٦	١٠٦٦	٣٧٨٢	
١٩٢٦	٣٦٨٢	٧٨٢	٤٤٦٥	
١٩٢٧	٤٠٥٩	١٠٠٣	٥٠٦٢	
١٩٢٨	٢٨٩١	١١٨٠	٤٠٧٠	
١٩٢٩	٢٩٨٤	١٠٨٩	٤٠٦٨	
١٩٣٠	٢٠٩٩	٦٢٢	٢٧٢١	
١٩٣١	٢٢٥٨	٥١٠	٢٧٦٦	
١٩٣٢	١٧٩٧	٢٥١	٢٠٤٨	
١٩٣٣	٢٠٦٢	٣٨٥	٢٤٤٧	
١٩٣٤	٢٠١٧	٥٨٤	٣٦٠١	٦٨٨٨
١٩٣٥	٢١٣١	٧٢٥	٢٨٥٦	١١٢١٢
١٩٣٦	٢٥٥٨	٩٢٦	٣٤٨٤	١٢٤٩٤
١٩٣٧	٤٧٢٢	١٨٢٦	٦٥٦٩	١٦٧٦٩
١٩٣٨	٢٧٦٩	٩٢٠	٣٦٨٩	١٣٦٨٩
١٩٣٩	٢٦٦٥	١٠٩٤	٣٧٦٠	١٣١٦٠
١٩٤٠	٢٢٦٢	١٣٧٠	٣٩٠٣	٩٧٠٣
١٩٤١	١٩٠٩	١٦٥٦	٣٩٠٦	٨٥٩٨
١٩٤٢	٢٣٤	١٦٠٦	٤٤٨٠	١١٣٢١
١٩٤٣	٢٩٢٢	٩٧٢	٩١٤٧	١٨١١٥
١٩٤٤	٧٢٢٨	١٣٨٤	٩١٧١	١٨٧٦١
١٩٤٥	٧٦٢٧	١٧٠٨	٩٨١٨	٢٠٥١٨
١٩٤٦	١٠١٨٤	١٩٩٠	١٣٧٢٢	٢٣٥٢٢
١٩٤٧	١٣٠٩١	١٣٢٦	١٣٨٠١	٢٧٨٤٢
١٩٤٨	٥٣٠٩	١٥٦٢	٧٥٨٤	١٨٧٨٤
١٩٤٩	٩٣٤٥	١٣٠٦	١١٣٠٨	٢٥٣٠٨
١٩٥٠	١٧٣٢٧	٢٣٤٠	٢٠٠٥١	٤٣٦٨٢
١٩٥١	٢٣٥٠٠	٣٨٨٥	٢٧٠١٠	٦٣٦٨١
١٩٥٢	١٥٧٦٣	٢٣٨٧	١٨٧٧٥	٩٨٣٧٦
١٩٥٣	١٥٠٠٠	٣١٢٩	١٩٠٦٩	١٣٩١٣٨
١٩٥٤	١٥٣٠٦	٢٩٢٥	١٧٩٧٤	١٧٤٠٧٤
١٩٥٥	...	...	١٥٩١٧	١٨٤٠١٧
١٩٥٦	٨٩٤٣	٢٦٤٤	١٣١٦٧	١٦٩٧٦٧
١٩٥٧	٨٤٥٨	٢٥٥٤	١٣٨٨٠	١٣٦٠٣٥
١٩٥٨	١٠١٧١	٢١٥٧	١٤٣٤٨	١٩٩٧٨٤

الملحق الاحصائي الثالث

٩. صيم الاستيرادات الرئيسية (آلاف الدنانير)

١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي	الكفر	المنسوجات	آيلس القنب	صناديق تمور	الحديد	المعادن
١٨٦٤	١	١٩	٦٠	٠٫٤٧	-	-	١٫٥ (و+)
١٨٦٥	٢	٢٥	٨٣	٠٫١٩	-	-	٣٫٧ (و+)
١٨٦٨	١	١١	٢٦	-	-	-	٦٫٥
١٨٦٩	٢	٢	٢١	٥	-	-	٦٫٧
١٨٧٠	١٢	١٥	٤	٢	-	-	١٢
١٨٨٧	-	٤٥	-	٥	٢٧	-	١٨ (+ -)
١٨٨٩	-	١٣٣	-	١٦	٣٠	١٥	٣٠ (ف)
١٨٩٠	-	٦١	-	١٩	٤١	١٤	٣٠ (ف)
١٨٩٢	٣	٧٣	٢١	٣٥	٣٤	٣٤	٥٩ (ف)
١٨٩٣	٤	٤٤	٤	٤١	٤٤	١٥	٢٦ (- ف)
١٨٩٤	٣	٦٣	٦٩٦	٣١	٢٤	٢٢	٢٩ (ف)
١٨٩٥	٦	٥٤	٦٧٥	٥٧	٢٨	٢٤	٤٧ (ف)
١٨٩٧	٦٥	٧٧	١٧٦	٢٢	٢١	١٨	٢٧ (ف)
١٨٩٨	١٤	٧٣	٥٤٠	١٥	١٥	٢٢	٤٢ (ف)
١٨٩٩	١١	١٤٠	٤١٢	٤	٢٩	٢٨	٤٥ (ف)
١٩٠١	١٢	١١١	٤٧٧	٤٨	٤٧	٢٣	٤١ (ف)
١٩٠٢	١٧	٨٥	٥١٠	٤٣	٤٦	٢٢	٤٦ (ف)
١٩٠٣	١٦	٩٣	٥٢٤	٥٠	٥١	٢٩	٥٨ (ف)
١٩٠٤	١٧	٧٧	٥٣٥	٥٨	٥٤	٢٠	٤٨ (ف)
١٩٠٥	١٨	٨٥	٦٧٥	٧٤	٣٩	١٥	٤٧ (ف)
١٩٠٦	٢١	١١٠	٥٩٣	٨٢	٥٦	١٧	٥٥ (ف)
١٩٠٧	٢٥	٦٧	٧٨١	٨٤	٦٦	١٧	٥٠ (ف)
١٩٠٨	٢٩	١١٦	١٠٦٦	٨٧	١١٧	١٦	٦٨ (ف)
١٩٠٩	٢٣	٥٨	١٠٧٩	٦٦	٩١	٢٤	٧٥ (ف)
١٩١٠	٢٣	٢٢١	١١٠٥	٨٣	١٢٤	٤٠	٩٤ (ف)
١٩١١	٢٤	٣٦١	١١٢٨	١١١	١٢١	٥٥	١١٠ (ف)
١٩١٢	٢٤	٢٢٠	١٠٢٨	٩٦	١٤٨	٢٠	٧١ (ف)
١٩١٣	١٢	٢٤٠	٧٤٦	٧٧	٤٨	١٢٠٨	١٢٦٤ (د)

المصدر : تقارير القناصل البريطانيين

ملاحظة: تشتمل المعادن احتياطياً على الحديد والفولاذ والنحاس والصفائح المعدنية ، وحنيا يستثنى اي من هذه المعادن الارقام مؤشر عليها بعلامة مرتبطة + ، ف ، = ، و - على التوالي .

الملحق الاحصائي الثالث

١. كميات الاستيرادات الرئيسية

٢. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي بالطن	السكر بالطن	المشروبات عبئات الصناديق	اكياس القصب عبئات البالات	صناديق التمور عبئات الحزم	الحديد عبئات الحزم
١٨٦٤						
١٨٦٥						
١٨٦٨						
١٨٦٩						
١٨٧٠						
١٨٨٧	-	١٧٠٤	-	١٢	٧٢٨	-
١٨٨٩	-	٤٤٥٢	-	٢٨	٧٦١	٣٩٩
١٨٩٠	-	٢٢٨١	-	٣٠	٩٧٧	٢٧٤
١٨٩٢	٥٫٨	٣٣٤١	-	٥٨	٨٥٧	٣٣٩
١٨٩٣	٦٫٧	٣٣٢٢	-	٦٩	١١٠٤	١٤٨
١٨٩٤	١٣٫٥	٤٣٧٥	٢٢٩	٥٢	٩٧٤	٤٧١
١٨٩٥	٢٦٫٨	٤٨٢٨	٢٦٨	٩٥	١١٣٦	٤٨٧
١٨٩٧	١٩٫٦	٤٧٣٥	٦٨	٣٧	٨٢١	٣٦٨
١٨٩٨	٦١٫٣	٤٤٤٣	٢١٣	٢٤	٦١٧	٤٤١
١٨٩٩	٤٧٫٧	٧٢٤٤	-	٦٧	١١٦٦	٥٥٤
١٩٠١	٤٥٫٤	٦٣٩١	١٨٨	٧٩	١٨٩٨	٤٧٠
١٩٠٢	٧١٫٧	٦٠٠٥	٢٠٢	٧٢	١٨٤٠	٤٢٤
١٩٠٣	٦٩٫٢	٦٢٦٩	٢٠٧	٨٣	٢٠٢٨	٥٧٤
١٩٠٤	٧٢٫٤	٥٦٥٧	٢١٢	٩٧	١٦٩٢	٣٩١
١٩٠٥	٧٧٫٩	٥١٣٩	-	١٢٣	١٥٧٤	٣٠٩
١٩٠٦	٨٨٫٤	٦٣٣٥	٢٥٠	١٣٧	٢١١٥	٣٥٠
١٩٠٧	١٠٨٫٩	١١٧٥٣	٣٢٨	١٣٦	١٣٣٦	٣٤٩
١٩٠٨	١٢٢٫٢	١٣١٠٦	٣١٨	١٣٩	٢٣٣٥	٣٩٨
١٩٠٩	٩٦٫٩	١٠١٠٣	٣٢٤	١٠٤	١٨٢٥	٥٩٣
١٩١٠	٩٧٫٥	١٨٧٧٤	٣٣٣	١٣١	٢٧٥٠	٩٦٨
١٩١١	١٠٤٫٧	١٩٧٧٩	٣٤٨	١٧٣	٢٦٨٠	١٣١٢
١٩١٢	١٠٢٫٢	٩٩٧٠	٣٢٤	١٤٧	٢٩٦٣	٤٦٠
١٩١٣	٦٦٫٤	٩٥٤٠	٢٣٥	١٢٨	١٣٨١	٢٧٦٧

الملحق الاحصائي الثالث

١١. معدل قيم الاستيرادات الرئيسية

ف. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي دينار/للطن	السكر دينار/للطن	المنسوجات دينار/للصندوق	اكياس القنب دينار/للبالة	صناديق تمور دينار/للحزمة	الحديد دينار/للرزمة
١٨٦٤						
١٨٦٠						
١٨٦٨						
١٨٦٩						
١٨٧٠						
١٨٨٧	-	٢٦	-	٤ر٢٠	٠ر٤	-
١٨٨٩	-	٣٠	-	٥ر٧	٠ر٤	٠ر٤
١٨٩٠	-	٢٥	-	٦ر٣	٠ر٤	٠ر٥
١٨٩٢	٥١٧	٢٢	-	٦ر٠	٠ر٤	١ر٠
١٨٩٣	٥٩٤	١٣	-	٥ر٩	٠ر٤	١ر٠
١٨٩٤	٢٢٢	١٤	٢٩	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٨٩٥	٢٦٨	١١	٢٥	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٨٩٧	٣٣٢	١٦	٢٦	٥ر٩	٠ر٣	٠ر٥
١٨٩٨	٢٢٨	١٧	٢٥	٦ر٣	٠ر٣	٠ر٥
١٨٩٩	٢٣١	٢٠	-	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠١	٢٦٤	١٧	٢٥	٦ر١	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠٢	٢٣٧	١٤	٢٥	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠٣	٢٢١	١٥	٢٥	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠٤	٢٢٥	١٤	٢٥	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠٥	٢٢١	١٧	-	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠٦	٢٢٨	١٧	٢٤	٦ر٠	٠ر٣	٠ر٥
١٩٠٧	٢٢٩	٦	٢٤	٦ر٢	٠ر٥	٠ر٥
١٩٠٨	٢٢٧	٩	٣٤	٦ر٣	٠ر٥	٠ر٤
١٩٠٩	٢٢٧	٤	٣٢	٦ر٢	٠ر٥	٠ر٤
١٩١٠	٢٢٦	١٢	٣٣	٦ر٤	٠ر٥	٠ر٤
١٩١١	٢٢٩	١٨	٣٢	٦ر٤	٠ر٥	٠ر٤
١٩١٢	٢١٤	٢٤	٣٢	٦ر٣	٠ر٥	٣ر٨
١٩١٣						

الملحق الاحصائي الثالث

١٢. قيم الدبستيرادات الرئيسية (بآلاف الدنانير)

س. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي	السكر	الاقمشة: القطنية	الاقمشة: الصوفية	الاقمشة: الحريرية	الحديد والصلب: الصلب والفولاذ	الحديد والصلب: المواصير والمكائن	الكمائية: الكهربائية	الاخشاب	السمنت
١٩١٩	٦٥٢	٢١٨٤	٨٦٠٠			-	٥٧٤			
١٩٢٠	٢٤٧٠	٣٧٧٧	٦٩٩١			٣٥٩	١٩٢			
١٩٢١	١٤٨	٢١٩٤	٤٠٤٦			١١١	٢٥٤			
١٩٢٢	٤٩٠	٢٣٨٠	٥١٤٧			١٢٠	٢٢٠			
١٩٢٣	٩٦٠	٢٢٠٠	٦٤٠٤			٢١١	٨٥٠			
١٩٢٤	١١٦٠	٢٤٨٠	٢٣٠٢			٧٨٤	١١٠			
١٩٢٥	٥٢٠	١٣٢٠	٢٣٠٨			١٥١	١٠٠			
١٩٢٦	٥٦٦	١٢٤٣	٢٢١٠			٢٢١	١٤٣			
١٩٢٧	٣٦٠	١٠١٦	١٦٠٠			٥٤٠	٥٢٥			
١٩٢٨	٢٨٧	٥٩٠	١٩٢٦			٢٤٩	٣٩٣			
١٩٢٩	٢٥٢	٥٧٩	١٣٧٠			٢١١	٤٢٧			
١٩٣٠	٢٠٢	٤١٧	١٦٤٠			٢٨٧	٢٤٤			
١٩٣١	١٨١	٣٩٢	١٥٥٦			١٣٣	١٠٩			
١٩٣٢	١٢٥	٣٩٧	١٣٦٢			٨٣٧	٢٤٨			
١٩٣٣	١٧٠	٣٩٩	١٤٢١			٨٦٢	٢١٥			
١٩٣٤	٢٤٢	٣٨١	١٥١٧			٥٠٣	٣٣٢			
١٩٣٥	٢٣٧	٣٦٨	٩٥٠	١٩٨	٢١٩	٤٨١	٤٠٨	١٤٢	١٣٣	١٠٢
١٩٣٦	٢٩٥	٣٧٨	٨٠٥	٢١٠	٣٥٢	٧٥٨	٤٩٠	١٩٨	٢١٦	١٥٦
١٩٣٧	٣٥١	٤٤٠	١٠٦٩	٢٨٩	٥٢٩	٦٠٣	٦١٣	١٩٠	٣٢٨	١٧٥
١٩٣٨	٣٥١	٨٣٣	٢٤٠	٢٤٠	٤٢٠	١٠٥٨	٩٩٦	٤٢٢	٣٣٧	١٨٤
١٩٣٩	٣٣٢	٢٠٥٠	١٤٢	٣٧٨	٧٥٥	٧٥٥	٥٥٧	٢٣٢	١٦٣	١٥٧
١٩٤٠	٤٤٣	٧٥٣	١٦١	١٤	٦٥١	٦٥١	٢٧٢	٢٠٣	١٠٤	١٨٣
١٩٤١	٣٨١	٨٤٦	١٠٧	٨	٣٩٠	٣٩٠	٣٠٤	١٥٩	١١٦	٥٨
١٩٤٢	١٠٥٧	٤٤٤	١٤٩	٢٨٢	٣٠٩	٣٠٩	١٣١	١٧١	١٨٥	٢٩
١٩٤٣	١٥٤٩	٥٤١	١٩١	٢٢٣	٢١١	٢١١	١٣٢	٢٠٧	٣٤	٥٩
١٩٤٤	٢٨٥	١٠٣٤	٦٥	١٢٠	٢٨٦	٢٨٦	٨٣١	١٠٣	٣٢	١١٩
١٩٤٥	٤٧٣	١١٨٩	١٧٥	٤٠١	٨٩٣	٨٩٣	٤٣٦	١٦٣	٢٢٨	١٩٣
١٩٤٦	٤١٢	١٧٩٧	٦٠٢	٥٨٢	٢٥٦٥	٢٥٦٥	١٧٤٤	٥٤٩	٤٥٠	٦٦٦
١٩٤٧	٢٢٧٧	١٦٩١	٨١٠	١٤٤٦	٤٧٩٠	٤٧٩٠	٢٨٩٦	١٠٤٥	١٠١١	٦٠٣
١٩٤٨	٢١٢٣	٣٦٦١	٧٣٩٦	٢٨٣	٤٩٩٧	٤٩٩٧	٤١١١	١٨٩٠	٦٢٣	١٠٠٩
١٩٤٩	٢٨٣٧	٢٢٤٧	٥٥١٤	١١١١	٧٠٦	٤٨٧٩	٤٥٤٧	١٩٦٠	٣٥٠	٦٢٣
١٩٥٠	٢٨٨٢	٤٧٦٣	٥٠٠٥	٨٢٥	١٣٥٨	٢٧٠٧	٣٦٥٠	١٧١١	٢٢٦	١٤٩
١٩٥١	٤٠٤٦	٥٧٠٧	٦٩٨٤	٧٤٩	٢٧٥٧	٦٢٩١	٣٨٢٣	١٧٢٧	٧١٦	٩٦
١٩٥٢	٣٥٠٧	٦٢١٣	٥٠٦٤	٧٥٨	٢٩٧٤	٨٧٢٧	٦٥٦٨	٢٢١٦	١٠١٩	٣٢٤
١٩٥٣	٤٨٠١	٥١٤٨	٤٠٩٨	٧٨٠	٣٦٧٢	١١٨٧٦	٩٥٤٨	٣٠٢٧	١٢١١	٢٥١
١٩٥٤	٦٨٨١	٥٣٤٥	٣٧٣١	١١٠٨	٤٧٨١	٨١٩٢	٩٦٢٧	٣٠٧٩	١٤٨٦	١١٦
١٩٥٥	٨١٠٢	٥٢٧٠	٣٨١٤	١٢١٦	٥٤٧٥	١٣٠٠٥	١٢٤٨٤	٤٠٧١	٢٤٠٨	٨٥٨
١٩٥٦	٦٩٧٦	٦٣٧٩	٤٦٤٣	١١٨٩	٥٠٣٢	١٣٥٨٣	١٦٧٧٩	٧٨٨٤	٢٧٢٩	٢٣٧
١٩٥٧	٦٥٩٣	٧٧٦٨	٣٠١٣	١٢٧٤	٦٢٤٥	١٣٣٦٤	١٤٠٨٤	٦٠٩١	٢٦٩٨	١٥٥
١٩٥٨	٥٧١٥	٧٩٢٥	٢٧٨٥	١٣٧٩	٥٣٢٠	١٥٢١٣	٨٧٥٢	٨٨١٨	٢٤٨١	١٩٦

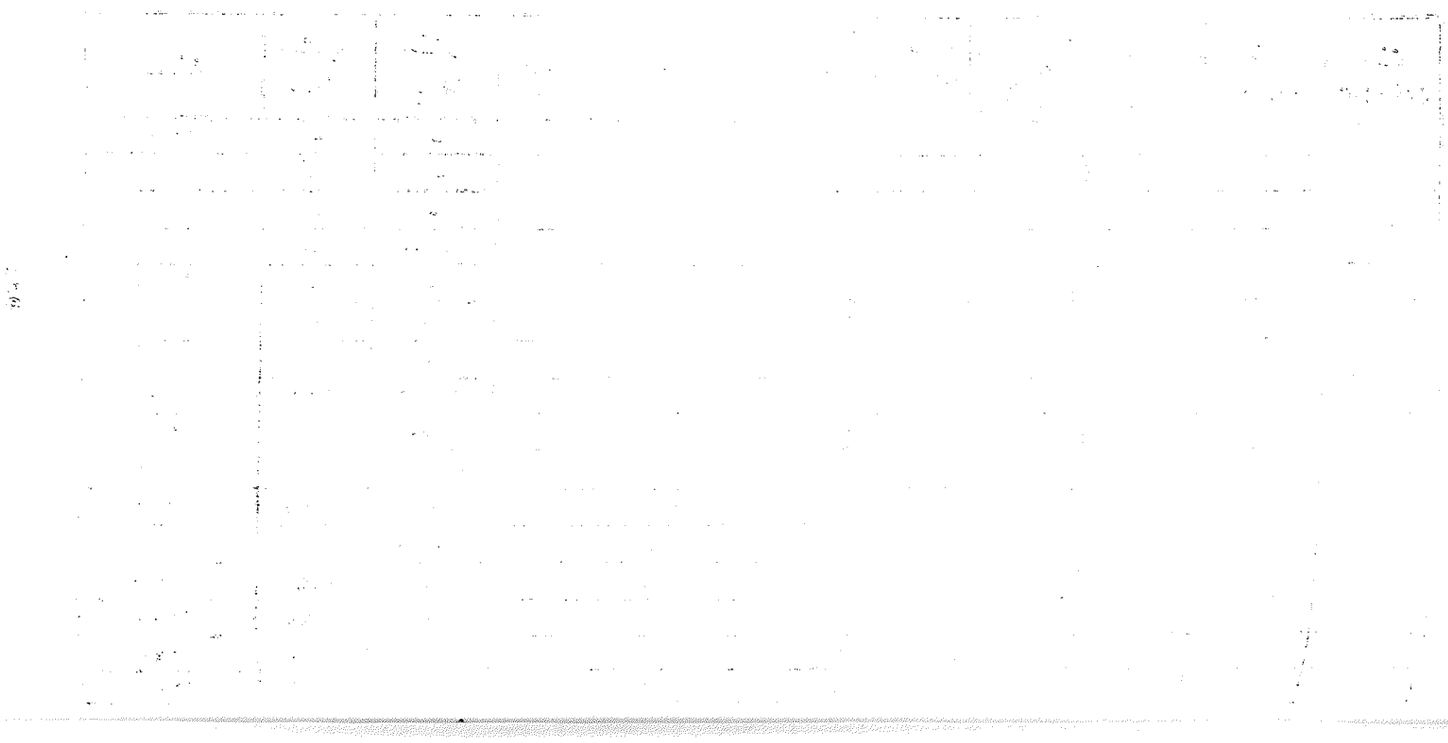

الملحق الاحصائي الثالث

١٣. كميات الاستيرادات الرئيسية

ج. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي بالطن	السكر بالطن	الاسمنت			الحديد والحديد الصلب والصلب بالاطنان	المكائن		الاحذية	السنة
			التطنية بالاردبات	الصوفية بالاردبات	الحريرية بالاردبات		المراجل والمكائن بالاطنان	المكائن الكهربائية بالاطنان	بالاطنان	بالاطنان
١٩١٩	-	-								
١٩٢٠	-	-								
١٩٢١	-	-								
١٩٢٢	١٨٠٠	٢٦٠٠								
١٩٢٣	-	-								
١٩٢٤	-	-								
١٩٢٥	-	-								
١٩٢٦	١٩٨٩	٢٦٨٩٩								
١٩٢٧	١٥٢٨	٢٨٥٧٠								
١٩٢٨	٢٠٨٤	٢٧٨٤٦								
١٩٢٩	٢٠٤٨	٢١٣٨٧			٦٦٠٠٠					
١٩٣٠	١٩٠٢	٢٧٢٢٩			٤٧٠٠٠					
١٩٣١	٢٢٤٠	٢٩٧٦٥			٧٠٠٠٠					
١٩٣٢	١٨٩٧	٢٩٨٢٥			٧٨٠٠٠					
١٩٣٣	١٨٩٧	٣٢٥٥٦			٨٦٠٠٠					
١٩٣٤	٢٢٤٦	٣٢٩٩١			٨٢٠٠٠					
١٩٣٥	٢٢٦٩	٣٤٤٦٩	٧٤٣١٦	٢٦٢٢	١٩٢٧٢	'			١٨٫٨ ت	٤٥٫٥
١٩٣٦	٢٨٤٧	٣٨٩٧٥	٦٤٩١٨	٢٩٢٥	٢٢٤٥٣				٢١٫٦ ت	٦٢٫٨
١٩٣٧	٣٢٧١	٤١٨١٥	٧٢٧٧٩	٣٧٣٤	٢٦٥٦٥	٧٨٫٢	٨٫٣ ت	٢٫٦ ت	٣٠٫٤ ت	٦٥٫٥
١٩٣٨	٣١٨١	٤٣٨٩١	٦٠٢٧٠	٢٦٥٢	٢١٤٥٤	٥١٫٦	١٠٫٤ ت	٢٫٦ ت	٢٥٫٥ ت	٧٨٫٦
١٩٣٩	٣١٠١	٤٥٠٩٨	٨٩٨٣٢	١٤٨٦	١٢٨٤٩	٤١٫٩	٦٫٦ ت	٢٫٨ ت	١٤٫٥ ت	٥٧٫١
١٩٤٠	٣٢٣٣	٤٠٩٨٨	٧٧٢٤٣	١٧٦٠	١١٧	٢٢٫٤	١٫٩ ت	١٫٥ ت	٦٫٩ ت	٤٩٫٨
١٩٤١	٢٢٧٢	٣٩٥٢٦	٣١٤١٥	٥٦٢	٨٧	١١٫٩	١٫٩ ت	١٫١ ت	٧٫٢ ت	١٤٫٦
١٩٤٢	٢٨٨١	١٥٠٦٢	٨٢٧٢٢	٤٨٧	٢٤٨٢	٦٫٦	٥٫٠ ت	٨٫٠ ت	٧٫٠ ت	٤٫٥
١٩٤٣	٢٨٤٥	١٣٠٧٥	٣٠٥٢٦	٣٩٨	٥٩٦	٤٫٢	٥٫٠ ت	٩٫٠ ت	٤٫٤ ت	٣٫٥
١٩٤٤	١٤٧١	٢٩٣٨٢	٢٥٦٠١	١٢٣	١٤٥	٩٫٤	٥٫٧ ت	٧٫٠ ت	٤٫٨ ت	٧٫١
١٩٤٥	٢٢٢١	٣٢٣٧١	٦٥٩٠٦	٣٨٩	٦٢٤	٢٣٫١	٢٫٤ ت	٩٫٠ ت	٦٫٥ ت	٢١٫٦
١٩٤٦	١٧٥١	٢٦١١٥	٥٠٦٤٢	١٢٤٢	١٤٦٦	٦٢٫٢	٨٫٩ ت	٢٫٩ ت	١٣٫٢ ت	٨٠٫٧
١٩٤٧	٦٣٨٨	٢٨٧١٣	٥٦٤٩٢	١٤٣٠	٤٩١٦	١١٨٫٧	١٥٫٢ ت	٥٫٧ ت	٢٩٫٥ ت	٧١٫٦
١٩٤٨	٦١٣٩	٨٥٨١٨	٦٦٩٦٩	٢٣٤٨	١٨٥١	٩١٫٧	١٥٫٩ ت	٧٫٦ ت	١٨٫٤ ت	١١٠٫٤
١٩٤٩	٨٠٠٥	٥١٩٥٨	٦١٦٩٤	١٩١٩	٥٠٤٢	١٨٠٢	١٥٫٨ ت	٨٫١ ت	٩٫٤ ت	٧١٫٩
١٩٥٠	٦٨٦٥	٨٧١٧٦	٥٩٠٤٥	١٦٣١	١٢٠٩٤	٦٢٫٢	١٣٫٠	٦٫٣	٦٫٨ ت	١٨٫٠
١٩٥١	٩٤٨٥	٧٦١١٠	٥٩٦١٠	١٤٩٦	٢٠٩١٣	٨٣٫٧	١٣٫٥	٤٫٢	١٩٫٢	٨٫٥
١٩٥٢	٨٥١٢	٩٠٤٩٤	٤٤٤٩٢	١٥٤٣	٢٨٤٩٨	٦٩٫٠	١٧٫٧	٥٫٢	٢٢٫٥	٢٧٫٢
١٩٥٣	١٢١٨٤	١٠١٢٩٤	٤٥١١٠	١٤٥٢	٤٥٤٢٩	١٥٦٫٥	٢٧٫٤	٩٫٠	٢٣٫٢	١٨٫٦
١٩٥٤	٢١٠١٧	١٢٠٢٣٩	٤٥٧٠٤	٢١٠٩	٥٨٦٤٩	١١١٫٥	٢٩٫٥	٨٫٢	٤١٫٩	٨٫٣
١٩٥٥	١٦٣٠٤	١٢٣٨٥	٤٠٠٩١	٢٣٨٢	٢٥٦١٥	١٧٥٫٥	٣٢٫٧	٩٫٩	٤٨٫٢	٧٫٦
١٩٥٦	١٧٢٢٨	١٤٠٥٨٩	٣٣٤٩٣	٢٢٩٠	٥٢٨٥	١٣٢٫٤	٣٤٫٨	١٧٫٢	٣٦٫٦	١٥٫٥
١٩٥٧	١٦٧٢٤	١٤٤٦٤٧	٣٦٤٠٤	٢٥٦٠	٥٠٣٩٥	١٠٤٫٧	٢٧٫٨	١٢٫٩	٤٤٫٠	٧٫٨
١٩٥٨	١٥٨٠٦	١٧٤٤٥١	٣٤٠٤٥	٢٨٢٥	٧٤١٩٥	١٣١٫٥	١٧٫٥	٢٠٫٢	٤٥٫٩	٩٫٢

ت تخمينية

الملحق الإحصائي الثالث

١٤. معدل متيم الاستيرادات الرئيسية

ج. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي	الكتان	الأقمشة			الحديد والحديد الصلب والفولاذ	المكائن		الأحذية	السكر
	دينار/الطن	دينار/الطن	التطنية دينار/ياردة مربعة	الصوفية دينار/ياردة مربعة	الحريرية دينار/ياردة مربعة		المواصل والمكائن	المكائن الكهربائية		
١٩١٩	-	-.								
١٩٢٠	-	-								
١٩٢١	-	-								
١٩٢٢	٢٧٢	٢٨								
١٩٢٣	-	-								
١٩٢٤	-	-								
١٩٢٥	-	-								
١٩٢٦	٢٨٤	٥٠								
١٩٢٧	٢٣٤	٣٦								
١٩٢٨	١٣٧	٢١								
١٩٢٩	١٢٤	١٨		٠٫٠٢٩						
١٩٣٠	١٠٦	١٥		٠٫٠٢٩						
١٩٣١	٨٠	١٣		٠٫٠٢٢						
١٩٣٢	٦٦	١٢		٠٫٠٢٠						
١٩٣٣	٨٩	١٢		٠٫٠١٦						
١٩٣٤	١٠٩	١١		٠٫٠١٧						
١٩٣٥	١٠٠	١١	٠٫٠١٣	٠٫٠٧	٠٫٠١٦				٢٫٢	٩٫٢ ت
١٩٣٦	١٠٣	١٠	٠٫٠١٢	٠٫٠٧	٠٫٠١٥				٢٫٤	١٠٫٠ ت
١٩٣٧	١٠٧	١١	٠٫٠١٥	٠٫٠٧	٠٫٠٢٠	١٥٫٨	٧٤٫١ ت	٧١٫٩ ت	٢٫٦	١٠٫٨ ت
١٩٣٨	١٠٩	٨	٠٫٠١٤	٠٫٠٩	٠٫٠٢	٢٠٫٥	٩٦٫٢ ت	٩٣٫٣ ت	٢٫٢	٩٫٥ ت
١٩٣٩	١٠٧	١٢	٠٫٠٢	٠٫٠٩	٠٫٠٢	١٨٫	٨٤٫٥ ت	٨١٫٩ ت	٢٫٧	١١٫٢ ت
١٩٤٠	١٣٤	١٨	٠٫٠١٢	٠٫٠٩	٠٫٠١٢	٢٩٫١	١٣٧٫٢ ت	١٣٢٫٥ ت	٣٫٦	١٤٫٩ ت
١٩٤١	١٦٨	٢١	٠٫٠١٧	٠٫١٩	٠٫٠٩	٣٢٫٨	١٥٤٫٧ ت	١٤٩٫٣ ت	٣٫٩	١٦٫١ ت
١٩٤٢	٣٦٧	٢٥	٠٫٠٤١	٠٫٣	٠٫١١٣	٤٦٫٨	٢٢٠٫٨ ت	٢١٣٫٢ ت	٦٫٤	٢٦٫٤ ت
١٩٤٣	٥٤٦	٤١	٠٫٠٩١	٠٫٥٥	٠٫٢٧	٥٠٫٢	٢٣٦٫٨ ت	٢٢٨٫٨ ت	٧٫٤	٩٫٩ ت
١٩٤٤	١٩٤	٣٥	٠٫٠٢	٠٫٥٢	٠٫٠٨	٢٠٫٤	١٤٣٫٤ ت	١٣٨٫٦ ت	١٫٦	٦٫٦ ت
١٩٤٥	٢٠٤	٣٧	٠٫٠١٤	٠٫٤٥	٠٫٠٤	٢٨٫٦	١٨٧٫١ ت	١٧٦٫٠ ت	٨٫٩	٢٦٫٨ ت
١٩٤٦	٢٣٥	٤٩	٠٫٠٨	٠٫٤٩	٠٫٠٢٩	٤١٫٢	١٩٤٫٤ ت	١٨٧٫٩ ت	٨٫٣	٢٤٫٣ ت
١٩٤٧	٣٥٥	٥٩	٠٫٠١٤	٠٫٥٧	٠٫٠٢٥	٤٠٫٤	١٩٠٫٦ ت	١٨٤٫٢ ت	٨٫٣	٢٤٫٣ ت
١٩٤٨	٣٦٢	٤٣	٠٫٠١٠	٠٫٥٥	٠٫٠٢٠	٥٤٫٥	٢٥٧٫٢ ت	٢٤٨٫٧ ت	٩٫٥	٣٩٫٣ ت
١٩٤٩	٣٠٤	٤٣	٠٫٠٨٩	٠٫٠٨	٠٫٠١٤	٦٠٫٨	٢٨٦٫٩ ت	٢٧٧٫٥ ت	٨٫٨	٣٦٫٨ ت
١٩٥٠	٤٢٠	٥٥	٠٫٠٨٥	٠٫٠٥٠	٠٫٠١١	٥٩٫٥	٢٨٠٫٨	٢٧١٫٦	٨٫٣	٣٤٫٧ ت
١٩٥١	٤٢٨	٧٥	٠٫٠١١٧	٠٫٠٥٠	٠٫٠١٣	٧٥٫٢	٢٨٣٫٩	٤١٣٫٦	٨٫٩	٣٧٫٢
١٩٥٢	٤١٢	٧٠	٠٫٠١١٣	٠٫٠٤٩	٠٫٠١٠٤	١٢٦٫٦	٣٧١٫١	٤١٨٫١	١١٫٩	٤٥٫٢
١٩٥٣	٣٩٤	٥١	٠٫٠٠٩	٠٫٠٥٣	٠٫٠٠٨	٧٥٫٩	٣٤٨٫٥	٣٣٦٫٣	١٢٫٥	٥١٫٩
١٩٥٤	٢٩٤	٤٤	٠٫٠٠٨	٠٫٠٥٢	٠٫٠٠٨١	٧٣٫٥	٣٢٦٫٣	٣٧٥٫٥	١٣٫٩	٣٥٫٤
١٩٥٥	٤٩٧	٤٣	٠٫٠٩٥	٠٫٠٥١	٠٫٠٧٢	٧٤٫١	٣٨١٫٨	٤١١٫٢	١١٫٢	٥٦٫٢
١٩٥٦	٤٠٥	٤٥	٠٫٠٧٩	٠٫٠٥٢	٠٫٠٩١	١٠٢٫٥	٤٨٢٫١	٤٥٧٫٧	٢١٫٨	٧٤٫٩
١٩٥٧	٣٩٤	٥٤	٠٫٠٨٣	٠٫٠٤٩	٠٫٠٦٩	٧٦٫٥	٢٧٢٫٦	٢١٧٫٠	١٩٫٨	٦١٫٢
١٩٥٨	٣٦١	٤٥	٠٫٠٧١	٠٫٠٤٧	٠٫٠٧١	١١٥٫٥	٥٠٠٫١	٤٢٨٫٥	٢١٫٠	٥٤٫٠

ت تخمين

الملحق الاحصائي الرابع

١٥. مجموع قيم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية والمجموع العام (بالالوف الدنانير)

م. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الاستيرادات الاستهلاكية	الاستيرادات الانتاجية	مجموع الاستيرادات
١٨٦٤	١٨٦	٦٦	٢٩٤
١٨٦٥	٢١٥	٩١	٣٤٤
١٨٦٦			٣٥٨
١٨٦٧			٢٥٦
١٨٦٨	٨٠	٨	١٥٤
١٨٦٩	٧٩	٤٢	١٩٩
١٨٧٠	٨١	٢٩	٢١٤
١٨٧١			٤٠٦
١٨٧٢			٤٠٦
١٨٧٣			٤٠٦
١٨٧٤			٥١٥
١٨٧٥			٢٧٦
١٨٧٦			٣٤١
١٨٧٧			٥١٧
١٨٧٨			٥٢٣
١٨٧٩			٧٢٢ *
١٨٨٠			٧٢٢ *
١٨٨١			٧٢٢ *
١٨٨٢			٧٢٢ *
١٨٨٣			٧٢٢ *
١٨٨٤			٧٨٨
١٨٨٥			٧٣٢
١٨٨٦			١٣٣
١٨٨٧	٣٥٨	١٠٢	٦٥٧
١٨٨٨			٩٨٨
١٨٨٩	٧٦٢	١٠٦٨	١٨٣٠
١٨٩٠	٨٦٢	١٠٥٧	١٩١٩
١٨٩١			١٢٨٩
١٨٩٢	٦٣١	١٠٤٢	١٦٧٣
١٨٩٣	٤١٩	٨٢٧	١٢٥٧
١٨٩٤	٨٦٤	٣٠٣	١٣٠٢
١٨٩٥	٩٣٥	٤٥٥	١٥٤٦
١٨٩٦			١١٥٥
١٨٩٧	٤٥١	٢٦٣	٨٢٥
١٨٩٨	٩٤٤	٢٢٦	١٢٨٤
١٨٩٩	٩٢٩	٢٣٩	١٢٩٦
١٩٠١	٨٩١	٣٨١	١٣٨٤
١٩٠٢	٩١٨	٣٥٨	١٢٨٢
١٩٠٣	٩٤٦	٣٠٩	١٣٦١
١٩٠٤	٩٣٩	٣١٤	١٣٦٧
١٩٠٥	١٠٨٣	٢٥٥	١٤٩٣
١٩٠٦	١١٠٨	٤٠٤	١٦١٧
١٩٠٧	١٤٣٦	٤٢١	١٩٨٥
١٩٠٨	١٧٩٨	٦١٣	٢٥١٧
١٩٠٩	١٨٤٩	٥١١	٢٤٨١
١٩١٠	٢٠١٠	٦١٣	٢٧٠٣
١٩١١	٢١٨٣	٦٧٢	٢٩٩١
١٩١٢	١٨٤٣	٧٩٥	٢٨٠٢
١٩١٣	٢٠١٤	١٨٨٥	٤١٣٣

٢٦٥

٢٦٥

١٦. مجموع متيم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية والمجموع العام (بالاف الدنانير)
١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الاستيرادات الاستهلاكية	الاستيرادات الانتاجية	مجموع الاستيرادات
١٩١٩	١٥٠١٢	٤٦٠	
١٩٢٠	١١٠١٥	٢٠١٠	١٣٠٢٥
١٩٢١	١٠٣٤١	١٠٤٣	١١٨٧٤
١٩٢٢	١٢١٣٠	٥٧٠	١٢٧٠٠
١٩٢٣	٨٣٩٧	٧٦٤	٩١٦١
١٩٢٤	١٠٠٤٤	٣٢٢٠	١٣٢٦٤
١٩٢٥	٧٧١٨	٢٠٨٦	٩٨٠٤
١٩٢٦	٦٨٤٢	٢٦٨٩	٩٥٣١
١٩٢٧	٦٥٩١	٣٤٩٨	١٠٠٨٩
١٩٢٨	٤٠١٢	١٠٣٧	٧١٢٣
١٩٢٩	٣٣٥١	١١٨٦	٧٣٦٦
١٩٣٠	٢٨٣٤	٩٠٤	٥٣٠٢
١٩٣١	٣٥١٧	٩٣٣	٤٧٩٧
١٩٣٢	٣٤٦٨	٢٠٤٤٧	٦٣٣٨
١٩٣٣	٣٠٥٣٢	١٦٤٤	٥٧٤٠
١٩٣٤	٣٨٠٤	١٣٦٠	٦٣١٧
١٩٣٥	٥٠٠٣	٢٣٤١	٧٣٤٤
١٩٣٦	٤٩٩٧	٢٤٢٨	٧٤٢٥
١٩٣٧	٦٦٦٤	٢٩٠٢	٩٥٦٦
١٩٣٨	٥٨٥٥	٣٥٠٦	٩٣٦١
١٩٣٩	٤٦٩٣	٣٥٩٤	٨١٦٥
١٩٤٠	٥٦٠٩	٣٠٨٤	٨٦٩٣
١٩٤١	٤٢٨٨	٢٥٦٢	٦٨٥٠
١٩٤٢	٨٣٩٩	٣٧٨٥	١٢١٨٤
١٩٤٣	١١٢١٨	٤٣٤٢	١٥٦٤٠
١٩٤٤	٩١٥٦	٥١٦٩	١٤٣٢٥
١٩٤٥	١٢١٥٦	٦٧٠٤	١٨٨٦٠
١٩٤٦	١٦٣٦٢	١٢١٦٠	٢٨٤٢٢
١٩٤٧	٢١٤١٠	١٨٥٣٦	٣٩٩٤٦
١٩٤٨	٢٤٧٨٩	٢٠٧٣٤	٤٥٥٢٣
١٩٤٩	٢١٠٨٤	١٩٤١٧	٤٠٥٠١
١٩٥٠	٢١٨٦٠	١٥٧٣٥	٣٧٥٩٥
١٩٥١	٢٩٧٤١	٢١٢٣٠	٥٠٩٧١
١٩٥٢	٢٩١٦٨	٣٢٦٠٧	٦١٧٧٥
١٩٥٣	٣١٧٤٨	٣٦٦٥٠	٦٨٣٩٨
١٩٥٤	٣٩٨٤٧	٣٢٨٣٦	٧٢٦٨٣
١٩٥٥	٤٦٨٨٦	٥٠٢٧٣	٩٧١٥٩
١٩٥٦	٤٦٨٢٨	٦٦٥٩٨	١١٣٤٢٦
١٩٥٧	٦٣٠١٦	٥٨٧٦٩	١٢١٧٨٥
١٩٥٨	٥٩٣٩٦	٥٠٤٠٠	١٠٩٧٩٦

الملحق الاحصائي الخامس

١٧. متوسط الصادرات الرئيسية بمصر في سنة الاساس ١٩١٣/١٩١٢

١٨٦٤-١٩١٣

السنة	القطن	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٨٦٤	١٦	-	-	-	-	١٦	-	١٦
١٨٦٥	١٧	-	٦	١٨	٩	٢٣	٢٧	٥٠
١٨٦٦	٢١	٢٨	٧	-	١١	٥٦	١١	٦٧
١٨٧٨	٢٠٨	-	٦٧	٢٢	١٠٦	٢٧٥	١٢٨	٤٠٣
١٨٧٩	٢٠٦	-	-	-	-	٢٠٦	-	٢٠٦
١٨٨٠	٢٢٥	-	-	-	-	٢٢٥	-	٢٢٥
١٨٨١	٨٧	-	-	-	-	٨٧	-	٨٧
١٨٨٢	١٥٠	-	-	-	-	١٥٠	-	١٥٠
١٨٨٣	١٥٥	-	-	-	-	١٥٥	-	١٥٥
١٨٨٨	٢٠٨	٢٨١	٦٧	٢٢	١٠٦	٥٥٦	١٢٨	٦٨٤
١٨٨٩	٢٢٦	٣٠٧	٧٣	٢٤	١١٥	٦٠٦	١٣٩	٧٤٥
١٨٩٠	٤٠٦	٥٢٦	١٢٨	٤٢	٢٠٢	١٠٧٠	٢٤٤	١٣١٤
١٨٩١	٢٩٨	٤٠٥	٩٦	٢١	١٥٢	٧٩٩	١٨٣	٩٨٢
١٨٩٢	٢٤٤	٣٤٠	٧٩	٢٦	١٢٤	٣٥٣	١٥٠	٥٠٣
١٨٩٣	١٦٤	٢٢٣	٥٣	١٧	٨٤	٤٤٠	١٠١	٥٤١
١٨٩٤	١٨٢	٢٤٦	٥٩	١٩	٩٣	٤٨٧	١١٢	٥٩٩
١٨٩٥	٢٢٢	٢٠١	٧٢	٢٣	١١٣	٥٩٥	١٢٦	٧٢١
١٨٩٦	٢٣٣	٢١٥	٧٥	٢٥	١١٩	٦٢٣	١٤٤	٧٦٧
١٨٩٧	٢١١	٢٨٦	٦٨	٢٢	١٠٨	٥٦٥	١٣٠	٦٩٥
١٨٩٨	١٩٦	٢٦٦	٦٢	٢١	١٠٠	٥٢٥	١٢١	٦٤٦
١٨٩٩	٢٥٠	٣٣٨	٨١	٢٣	٧٧	٦٦٩	١٠٠	٧٦٩
١٩٠٠	٣٢٥	٤٤٠	١٠٥	٣٤	١٦٦	٨٧٠	٢٠٠	١٠٧٠
١٩٠١	٢٥٣	٣٤٢	٨٢	٢٧	١٢٩	٦٧٧	١٥٦	٨٣٣
١٩٠٢	٢١٨	٢٩٦	٧١	٢٣	١١١	٥٨٥	١٣٤	٧١٩
١٩٠٣	٢٧٨	٣٧٧	٩٠	٢٩	١٤٢	٧٤٥	١٧١	٩١٦
١٩٠٤	٢٨٢	٣٨٤	٩٢	٣٠	١٤٤	٧٥٩	١٧٤	٩٣٣
١٩٠٥	٣١٥	٤٢٧	١٠٢	٣٣	١٦٠	٨٠٤	١٩٣	١٠٤٧
١٩٠٦	٣٣٩	٤٦٠	١١٠	٣٦	١٧٣	٩٠٩	٢٠٩	١١١٨
١٩٠٧	٣٩٧	٥٣٨	١٢٨	٤٢	٢٠٢	١٠٦٣	٢٤٤	١٣٠٧
١٩٠٨	٤٦٠	٤٩٤	١١٨	٣٨	١٨٦	١٠٧٤	٣٢٤	١٤٩٦
١٩٠٩	٣١٥	٤٢٧	١٠٢	٣٣	١٦٠	٨٤٤	١٩٣	١٠٣٧
١٩١٠	٣٥	٤٧٥	١١٣	٣٧	١٧٨	٩٢٨	٢١٥	١١٥٣
١٩١١	٤٩٥	٦٧٠	١٦٠	٥٢	٢٥٢	١٣٢٥	٣٠٤	١٦٢٩
١٩١٢	٥٣٢	٧٢١	١٧٢	٥٦	٢٧١	١٤٢٥	٣٢٧	١٧٥٢
١٩١٣								

الملحق الإحصائي الخامس

١٨. كميات الصادرات الرئيسية بنسبة مئوية في سنة الأساس ١٩١٢/١٩١٣

م. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف
١٨٦٤	١٥,٦٤	-	-	-	-
١٨٦٥	١٩,٨٧	-	٩,٥٨	٢٦,٣	٢,٤١
١٨٦٨	٣٨,٢٨	٧٥,٧٣	٩,٩٥	-	٢,٦١
١٨٧٨	٣١٩,٧	-	٩٥,٩٣	٢١,٨٧	٢١,٣٠
١٨٧٩	٤١١,٢٦	-	-	-	-
١٨٨٠	٤٥٠,٥٨	-	-	-	-
١٨٨١	١٧٢,٥٢	-	-	-	-
١٨٨٢	٤٠٠,٤	-	-	-	-
١٨٨٣	٣٠٩,٩٤	-	-	-	-
١٨٨٨	٢٦٠,٥٦	١٣٢٨,٩	٩٧,١٦	١٩,١٦	٤٠,٨
١٨٨٩	٣٤٤,٩٦	١٨٠٤,٠	١٢١,٧٥	١٨,٩١	٤٠,١٣
١٨٩٠	٤٥٠,٩	٢٦٨٢,٤	٢٠٩,٦٧	٢٨,٧٣	٦٨,٣٤
١٨٩١	٤٥٩,١٥	١٣٦٤,١٩	١٥٥,٥٥	١٨,٣٦	٥٣,١٥
١٨٩٢	٤٣٥,١٢	٩٤٣,٦٣	١١٩,٣	٢٢,٧٥	٥٥,٩١
١٨٩٣	٣٠٩,٧٢	١٣٣٦,١١	١٦٠,٧٦	١٠,٨	٢٤,٨٢
١٨٩٤	٤٥٤,١٢	١٨٩٣,٩٢	٢٩٣,٥	١٦,٧٧	٥٤,٧٥
١٨٩٥	٥٩٩,٣٥	١٨٧٨,٥٦	٣٤١,٢٣	١٦,٦٧	٤٧,٢٥
١٨٩٦	٤٥٧,٦٩	١٤٣٣,٥٥	٢٠١,٧٢	١٥,٤	٥٣,٥٥
١٨٩٧	٣٢٥,١٣	١١٤٥,٧٦	٩٧٥,٥٧	١٦,٤٨	٣٦,٨٦
١٨٩٨	٢٦١,٧٥	٦٦٥,٣	١٩٣,٤٤	١٤,٨٦	٦٣,١
١٨٩٩	٤٨٩,٥٧٠	٧٥٣,٠٣	٢٤٤,٤٦	١٦,٧١	٥٣,٥٨
١٩٠٠	٥٣٣,٧	١٣٤٤,٧	٥٠٠,٠٥	١٩,٠٠	١١٠,٣٤
١٩٠١	٥٣٧,٦	٦٨٥,٠	١٩٩,١٤	٣٢,٤٤	٧٦,١٥
١٩٠٢	٤٨٤,٩٣	٥٧٩,٩٦	٢١,٤٨	١٦,٤١	٦٦,٩٦
١٩٠٣	٤٩٦,٧٣	٧٠٣,٩٤	٢٧٣,٣٣	٢١,٦٩	٨٥,٨٥
١٩٠٤	٥٩٠,١	٧٦٧,٨٤	٢٤٧,٤	٢٠,٠١	٨٦,٣٨
١٩٠٥	٥٩٤,١١	٨٧٣,٠٨	١٧٨,٥١	٢٢,٧	٩١,٠٦
١٩٠٦	٥٣٣,٥	٨٨٥,٣٣	٢٤٩,٤٣	٢٤,٥	٩٤,٠١
١٩٠٧	٧٤٩,٤٧	٨٩٧,٣٣	١٩١,٥٨	٢٧,٣٣	١١٤,٤
١٩٠٨	٧٧٩,٣٧	٧٠٥,٥٠	١٤٧,١٣	٢٣,٩٧	٩٦,٦٥
١٩٠٩	٧٩١,٩٥	٥٦٨,٧٣	١١٠,٥	١٩,٤٩	٢٥,٨٥
١٩١٠	-	٥٩٣,٥	١٤١,٤٦	٢٦,٥٣	٢٣,٧٨
١٩١١	٧١٦,٧٨	٧٤٤,٨٤	١٧٧,٥٨	٣٢,٥٤	٤١,٢٩
١٩١٢	٦٨١,٨٩	٧٥٠,٩٤	١٩٠,٩٧	٣٤,١٤	٤٥,٩٩
١٩١٣					

الملحق الاحصائي الخامس

١٩. قيم الصادرات الرئيسية بسبرى واسعارها الاذنيه عليها في سنة الاساس ١٩١٢/١٩١٣

م. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٨٦٤	١٢	-	-	-	-	١٢	-	١٢
١٨٦٥	١٥	-	٩	٤٣	١٤	٢٤	٥٧	٨١
١٨٦٨	٣٠	٧٣	٩	-	١٥	١١٧	١٥	١٢٧
١٨٧٨	٢٤٩	-	٨٦	٣٥	١٢٥	٢٣٥	١٦٠	٤٩٥
١٨٧٩	٣٢١	-	-	-	-	٣٢١	-	٣٢١
١٨٨٠	٣٥١	-	-	-	-	٣٥١	-	٣٥١
١٨٨١	١٣٥	-	-	-	-	١٣٥	-	١٣٥
١٨٨٢	٢٣٤	-	-	-	-	٢٣٤	-	٢٣٤
١٨٨٣	٢٤٢	-	-	-	-	٢٤٢	-	٢٤٢
١٨٨٨	٢٠٣	١٢٨٥	٨٧	٣١	٢٤٠	١٥٧٥	٢٧١	١٨٤٦
١٨٨٩	٢٦٨	١٧٣٢	١١٠	٣١	٢٢٦	٢١١٠	٢٦٧	٢٣٧٧
١٨٩٠	٣٥٢	٢٥٧٥	١٨٩	٤٧	٤٠٣	٣١١٦	٤٥٠	٣٥٦٦
١٨٩١	٣٥٨	١٤١٤	١٤٠	٣٠	٣١٣	١٧١٢	٣٤٣	٢٠٥٥
١٨٩٢	٢٣٩	٩٠٦	١٠٧	٢٩	٣٢٩	١٣٥٢	٣٦٨	١٧٢٠
١٨٩٣	٢٤٣	١١٨٥	١٤٥	١٨	٣٠٥	١٥٧٤	٢٢٣	١٧٩٧
١٨٩٤	٣٥٤	١٨١٨	٢٦٤	٢٨	٢٢٤	٢٤٢٦	٢٥٠	٢٧٨٦
١٨٩٥	٤٦٧	١٨٠٣	٣٠٧	٣٧	٢٧٨	٢٥٧٧	٣٠٥	٢٨٨٢
١٨٩٦	٣٥٧	١٣٧٦	٢٧٢	٢٥	٣١٥	٢٠٠٥	٣٤٠	٢٣٤٥
١٨٩٧	٢٥٤	١١٠٠	٨٧٨	٢٧	٢١٧	٢٢٣٢	٢٤٤	٢٤٧٦
١٨٩٨	٢٠٤	٦٣٩	١٧٣	٢٤	٣٦٦	١٠١٦	٣٩٠	١٤٠٦
١٨٩٩	٣٨٢	٧٢٢	٢٢٠	٢٧	٣١٠	١٣٢٤	٣٣٧	١٦٦١
١٩٠٠	٤١٦	١٢٨١	٤٥٠	٣١	٦٥٠	٢١٤٧	٦٨١	٢٨٢٨
١٩٠١	٤١٩	٦٥٨	١٧٩	٥٣	٤٤٩	١٤٥٦	٥٠٢	١٧٥٨
١٩٠٢	٣٧٨	٥٥٧	١٨١	٢٧	٣٩٤	١١١٦	٤٢١	١٥٣٧
١٩٠٣	٣٨٧	٧٤٤	٢٤٥	٣٦	٥٠٦	١٣٥٦	٥٤٢	١٨٩٨
١٩٠٤	٤٦٠	٧٣٧	٢٢٣	٣٣	٥٠٩	١٤٢٠	٥٤٢	١٩٦٢
١٩٠٥	٤٦٣	٨٣٩	١٦١	٣٧	٥٣٦	١٤٦٣	٥٧٣	٢٠٣٦
١٩٠٦	٤٠٨	٨٥٠	٢٤٤	٤٠	٥٥٥	١٤٨٢	٥٩٥	٢٠٧٧
١٩٠٧	٥٨٥	٨٦١	١٧٢	٤٥	٦٦٢	١٦١٨	٧٠٧	٢٣٢٥
١٩٠٨	٦٠٨	٦٧٧	١٣٢	٣٩	٥٦٤	١٤١٧	٦٠٣	٢٠٢٠
١٩٠٩	٦١٨	٥٤٦	٩٩	٢٢	١٥٢	١٤٦٢	١٨٤	١٤٤٧
١٩١٠	-	٥٧٠	١٢٧	٤٣	١٤٠	٦٩٧	١٨٣	٨٨٠
١٩١١	٥٥٩	٧١٥	١٦٠	٥٣	٢٤٣	١٤٢٤	٢٩٦	١٧٣٠
١٩١٢	٥٣٢	٧٢١	١٧٢	٥٦	٢٧١	١٤٢٥	٣٢٧	١٧٥٢
١٩١٣								

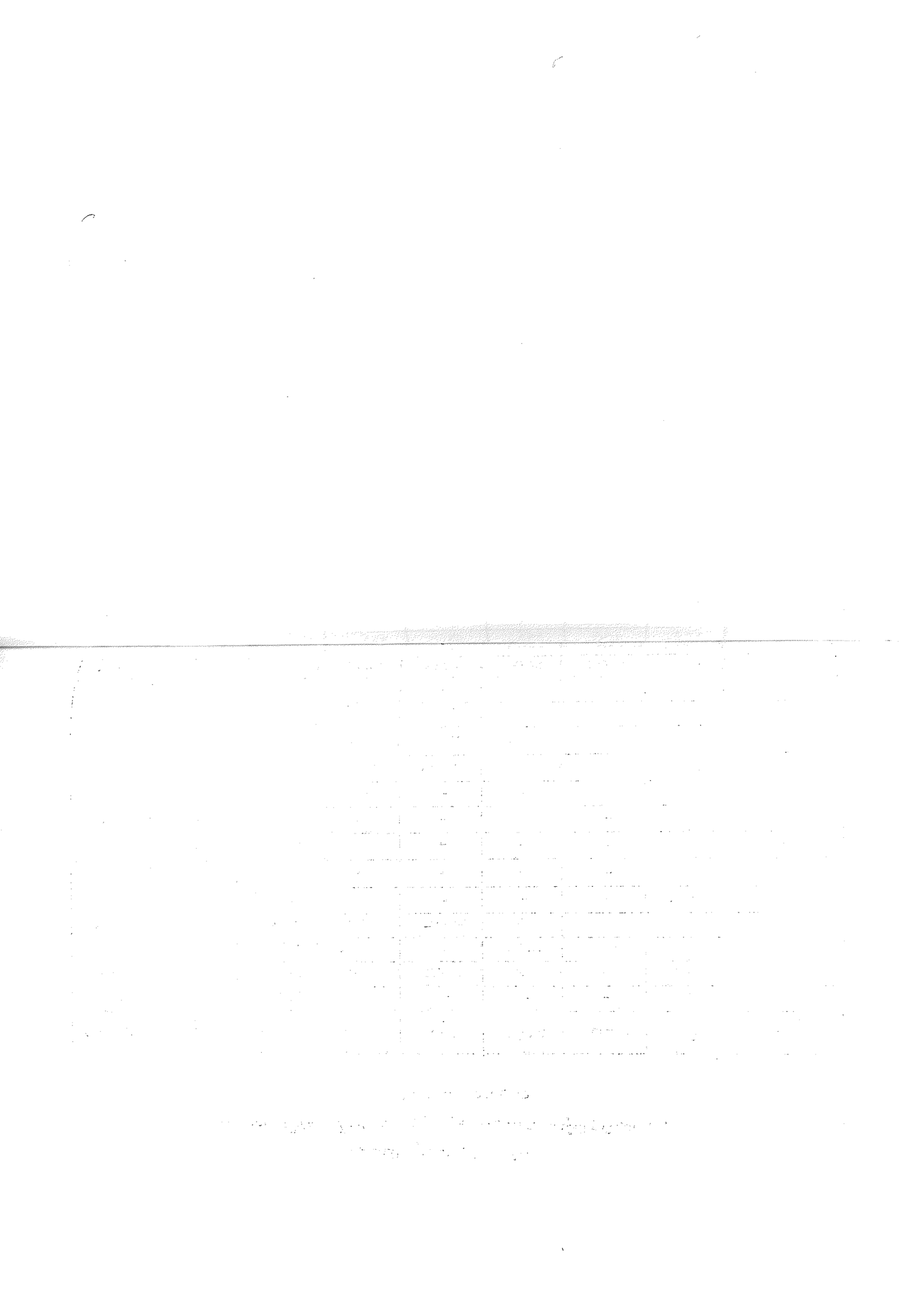

الملحق الاحصاوي الخامس

٢٠. الارقام القياسية لاسعار الصادرات Export Price Index

١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	القمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٨٦٤	١٣٣٫٣٣	-	-	-	-	١٣٣٫٣٣	-	١٣٣٫٣٣
١٨٦٥	١١٣٫٣٣	-	٦٦٫٦٧	٤١٫٨٦	٦٥٫٨١	٩٥٫٨٣	٤٧٫٣٧	٦١٫٧٣
١٨٦٨	٧٠٫٠٠	٣٨٫٣٥	٧٧٫٧٨	-	٧٣٫٣٣	٥٠٫٠٠	٧٣٫٣٣	٥٢٫٧٥
١٨٧٨	٨٣٫٥٣	-	٧٧٫٩٠	٦٣٫٨٦	٨٤٫٨٠	٨٣٫٠٩	٨٠٫٠٠	٨١٫٤١
١٨٧٩	٦٤٫١٧	-	-	-	-	٦٤٫١٧	-	٦٤٫١٧
١٨٨٠	٦٤٫١	-	-	-	-	٦٤٫١٠	-	٦٤٫١
١٨٨١	٦٤٫٤٤	-	-	-	-	٦٤٫٤٤	-	٦٤٫٤٤
١٨٨٢	٦٤٫١٠	-	-	-	-	٦٤٫١٠	-	٦٤٫١
١٨٨٣	٦٤٫٠٥	-	-	-	-	٦٤٫٠٥	-	٦٤٫٠٥
١٨٨٨	١٠٣٫٤٦	٢١٫٩٠	٧٧٫٠١	٧٠٫٩٧	٤٤٫١٦	٣٥٫٣٠	٤٧٫٢٣	٣٧٫٠٥
١٨٨٩ [2]	٨٤٫٣٢	١٧٫٧٤	٦٦٫٣٦	٧٧٫٤٢	٤٨٫٧٢	٢٧٫٧٢	٠٥٢٫٠٦	٣١٫٣٤
١٨٩٠	١١٥٫٢٤	٢٠٫٨٢	٦٧٫٧٢	٨٩٫٣٦	٥٠٫١٢	٤٣٫٣٤	٥٤٫٢٢	٣٦٫٩٥
١٨٩١	٨٣٫٤٤	٣٣٫٣٥	٦٨٫٥٩	١٠٣٫٣٣	٤٨٫٥٦	٤٦٫٦٧	٥٣٫٣٥	٤٧٫٧٨
١٨٩٢	٧١٫٩٥	٣٦٫٤٢	٧٣٫٨٣	٦٦٫٦٧	٣٧٫٦٩	٤٦٫١١	٤٠٫٧٦	٤٩٫٤٤
١٨٩٣	٦٧٫٧٥	١٨٫٧٨	٢٦٫٥٥	٩٣٫٣٣	٦٠٫٨٧	٢٣٫٨٥	٣٠٫٧٣	٢٥٫٧٣
١٨٩٤	٤١٫٥١	١٤٫٥٣	٢٢٫٣٥	٦٧٫٨٦	٢٨٫٨٨	١٩٫٩٩	٣٣٫٠٠	٢١٫٥٠
١٨٩٥	٤٧٫٥٤	١٦٫٦٩	٢٣٫٤٥	٨٥٫١٨	٤٠٫٦٤	٢٣٫٠٨	٤٤٫٥٩	٢٥٫٤٠
١٨٩٦	٦٥٫٢٦	٢٢٫٨٩	٢٧٫٥٧	١٠٠٫٠٠	٣٧٫٧٧	٣١٫٠٥	٤٢٫٣٥	٣٢٫٧٠
١٨٩٧	٨٣٫٠٧	٢٦٫٠٠	٧٫٠٧	٨١٫٤٨	٤٩٫٧٧	٢٥٫٢١	٥٢٫٢٧	٢٨٫٠٧
١٨٩٨	٩٦٫٠٨	٤١٫٦٣	٣٦٫٤١	٨٧٫٥٠	٢٧٫٣٢	٥١٫٦٧	٣٣٫٥٩	٤٥٫٩٥
١٨٩٩	٦٥٫٤٥	٤٦٫٨١	٣٧٫١٣	٨٥٫١٨	٢٤٫٨٤	٥٠٫٥٣	٢٩٫٦٧	٤٦٫٢٩
١٩٠٠	٧٨٫١٣	٣٤٫٣٥	٢٣٫٢٣	١٠٩٫٧٠	٢٥٫٥٣	٤٠٫٥٢	٢٩٫٣٧	٣٨٫١٨
١٩٠١	٦٠٫٣٨	٥١٫٩٧	٤٥٫٨١	٥٠٫٩٤	٢٨٫٧٢	٥٣٫٩٠	٣١٫٠٧	٤٧٫٣٨
١٩٠٢	٥٧٫٦٧	٥٣٫١٤	٣٩٫٢٢	٨٥٫١٨	٢٥٫٦٣	٥٢٫٤٢	٣١٫٨٣	٤٦٫٧٨
١٩٠٣	٧٧٫٨٦	٥٢٫٠٧	٤٠٫٠٠	٨٠٫٥٥	٢٨٫٠٦	٥٤٫٩٣	٣١٫٥٥	٤٨٫٢٦
١٩٠٤	٦١٫٥٢	٥٢٫١٠	٤١٫٢٦	٩٠٫٩٠	٢٨٫٢٩	٥٣٫٤٥	٣٢٫١٠	٤٧٫٥٥
١٩٠٥	٦٨٫٠٤	٥٢٫٠٨	٦٣٫٣٥	٨٦٫٥٠	٢٩٫٨٤	٥٨٫٣٧	٣٣٫٦٨	٥١٫٤٢
١٩٠٦	٨٣٫٠٩	٥٤٫١١	٤٩٫١٠	٩٠٫٠٠	٣١٫١٧	٦١٫٣٣	٣٥٫١٣	٥٣٫٨٢
١٩٠٧	٦٧٫٨٦	٦٣٫٤٨	٧٤٫٤٢	٩٣٫٣٣	٣٠٫٥١	٦٥٫٦٩	٣٤٫٥١	٥٦٫٢١
١٩٠٨	٧٥٫٦٦	٧٢٫٩٧	٨٩٫٤٠	٩٧٫٤٣	٥٠٫٧١	٧٥٫٦٥	٣٧٫١٣	٦٤٫١٦
١٩٠٩	٥٠٫٩٧	٧٨٫٢٠	١٠٣٫٠٣	١٠٣٫١٣	١٠٥٫٢٦	٦٦٫٨٣	١٠٤٫٨٩	٧١٫٦٥
١٩١٠	-	٨٣٫١٤	٨٨٫٩٧	٨٦٫٠٥	١٢٧٫١٤	١٣٤٫٥٩	١١٧٫٥٤	١٣١٫٠٢
١٩١١	٨٨٫٥٥	٩٣٫٧٠	١٠٠٫٠٠	٩٨٫١١	١٠٣٫٧٠	٩٢٫٤٠	١٠٢٫٧٠	٩٤٫١٦
١٩١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٣								

الملحق الاحصائي الخامس

٢١. الارقام القياسية لحجوم الصادرات Export Volume Index

١٩١٣ - ١٨٧٤ = ٣٩

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٨٧٤	٢٫٤٦	-	-	٠ -	-	٠٫٨٤	-	٠٫٦٨
١٨٧٥	٢٫٨٤	-	٥٫٢٣	٧٦٫٧٥	١٦٫٥	١٫٦٨	١٧٫٤٣	٤٫٦٢
١٨٧٦	٥٫٦٤	١٠٫١٤	٥٫٢٣	-	٥٫٥٣	٧٫٨٦	٤٫٥٨	٧٫٢٤
١٨٧٨	٤٦٫٨٠	-	٥٫٠٠	٦٢٫٥٠	٤٦٫١٢	٢٣٫٥٠	٤٨٫٩٢	٢٨٫٢٥
١٨٧٩	٦٠٫٣٤	-	-	-	-	٢٢٫٥٣	-	١٨٫٣٢
١٨٨٠	٦٥٫٩٨	-	-	-	-	٢٤٫٦٣	-	٢٠٫٠٣
١٨٨١	٢٥٫٣٧	-	-	-	-	٩٫٤٧	-	٧٫٧١
١٨٨٢	٤٣٫٩٩	-	-	-	-	١٥٫٧٢	-	١٢٫٢١
١٨٨٣	٤٥٫٤٩	-	-	-	-	١٦٫٩٨	-	١٢٫٨١
١٨٨٨	٣٨٫١٦	١٧٨٫٢٢	٥٠٫٥٨	٥٥٫٣٥	٨٨٫٥٦	١١٠٫٥٣	٨٢٫٨٧	١٠٥٫٢٧
١٨٨٩	٥٠٫٣٨	٢٤٫٢٢	٦٣٫٩٥	٥٥٫٣٥	٨٧٫٠٨	١٤٨٫٠٤	٨١٫٦٠٥	١٣٥٫٦٧
١٨٩٠	٦٦٫١٦	٣٥٧٫١٤	١٠٩٫٨٨	٨٣٫٩٣	١٤٨٫٧٠	٢١٨٫٤٠	١٣٧٫٦١	٢٠٣٫٥٤
١٨٩١	٦٧٫٢٩	١٦٨٫٢٧	٨١٫٣٩	٥٣٫٥٧	١١٥٫٥٠	١٢٠٫١٤	١٠٤٫٩٠	١١١٫٥٨
١٨٩٢	٦٣٫٧٢	١٤٥٫٦٥	٦٣٫٤١	٦٩٫٦٤	١٢١٫٠٢	٩٤٫٨٨	١١٤٫٥٤	٩٨٫١٢
١٨٩٣	٦٦٫٥٤	٢٥٠٢٫١٥	١٥٣٫٤٩	٥٠٫٠٠	١١٨٫٨٢	١٧٠٫٩٤	١٠٧٫٠٢	١٥١٫٩٣
١٨٩٥	٨٧٫٧٨	٢٥٠٫٠٧	١٧٨٫٤٩	٤٨٫٢١	١٠٢٫٥٨	١٨٨٫٤٢	٩٣٫٢٧	١٦٤٫٤٩
١٨٩٦	٦٧٫١١	١٩٠٫٨٥	١٥٨٫١٤	٤٤٫٥٤	١١٥٫٨٦	١٤٠٫٧٠	١٠٣٫٩٧	١٣٣٫٨٤
١٨٩٧	٤٧٫٧٤	١٥٢٫٥٧	٥١٠٫٤٦	٤٨٫٢١	٨٠٫٠٨	١٥٦٫٦٣	٧٤٫٦٢	١٤١٫٣٢
١٨٩٨	٣٨٫٣٥	٨٨٫٦٤	١٠٠٫٥٨	٤٤٫٨٦	١٣٥٫٠٥	٧١٫٤٠	١١٩٫٢٦	٨٠٫٢٥
١٨٩٩	٧١٫٨٤	١٠٠٫١٤	١٢٨٫٢٦	٤٨٫٢١	١١٤٫٢٧	٩٣٫٩١	١٠٣٫٠٥	٨٩٫٠٩
١٩٠٠	٧٨٫١٩	١٧٧٫٦٧	٢٦١٫٦٢	٥٥٫٣٥	٢٣٩٫٨٥	١٥٠٫٦٦	٢٠٨٫٢٥	١٦١٫٤١
١٩٠١	٧٨٫٧٦	٩١٫٢٦	١٠٤٫٠٧	٩٤٫٦٤	١٦٥٫٦٩	٨٨٫١٤	١٥٣٫٥٢	١٠٠٫٢٤
١٩٠٢	٧١٫٠٥	٧٧٫٢٥	١٠٥٫٢٣	٤٨٫٢١	١٤٥٫٢٨	٧٨٫٣١	١٢٨٫٧٤	٨٧٫١٣
١٩٠٣	٧٢٫٧٤	١٠٠٫٤٢	١٤٢٫٤٤	٦٤٫٢٨	١٨٦٫٧١	٩٥٫١٦	١٦٥٫٧٥	١٠٨٫٣٢
١٩٠٤	٨٦٫٤٦	١٠٢٫٢٢	١٢٩٫٠٧	٥٨٫٩٣	١٨٧٫٨٢	٩٩٫٦٥	١٦٥٫٧٥	١١١٫٩٨
١٩٠٥	٨٧٫٠٣	١١٦٫٣٦	٩٣٫٦٠	٦٦٫٠٧	١٩٤٫٠٩	١٠٢٫٦٦	١٧٥٫٢٣	١٢١٫٩١
١٩٠٦	٧٦٫٦٩	١١٧٫٨٩	١٣٠٫٢٣	٧١٫٤٣	٢٠١٫١٠	١٠٤٫٠٠	١٨١٫٩٥	١١٨٫٥٥
١٩٠٧	١٠٩٫٩٦	١١٩٫٤٢	١٠٠٫٠٠	٨٠٫٣٦	٢٤٤٫٧٨	١١٣٫٥٤	٢١٦٫٤٠	١٣٢٫٧٠
١٩٠٨	١١٤٫٢٩	٩٣٫٨٩	٧٦٫٧٤	٦٩٫٦٤	٢٠٨٫١٢	٩٩٫٢٨	١٨٤٫٤٠	١١٥٫٣٠
١٩٠٩	١١٦٫١٦	٧٥٫٧٤	٥٧٫٥٦	٥٧٫١٥	٥٥٫٤٣	٨٨٫٦٣	٥٦٫٢٧	٨٢٫٥٨
١٩١٠	-	٧٩٫٠٦	٧٣٫٨٤	٧٦٫٧٥	٥١٫٦٦	٤٨٫٩١	٥٥٫٩٦	٥٠٫٢٣
١٩١١	١٠٥٫٠٨	٩٩٫١٧	٩٣٫٠٢	٩٤٫٦٤	٨٩٫٦٦	١٠٠٫٦٣	٩٠٫٠٢	٩٨٫٧٤
١٩١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٣								

الملحق الاحصائي الخامس

٢٢. قيم الصادرات الرئيسية بحسب في سنة الاساس ١٩٣٨/١٩٣٩

ب . ١٩١٩ - ١٩٥٨ (عدا النفط)

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٩١٩	٧٤٥	٥٤٤	١٨١	١٣٦	٤٣٠	١٤٥٠	٥٦٦	٢٠١٦
١٩٢٠	٩٤٢	٦٦٤	٢٢٩	١٧٢	٥٤٤	١٨٣٥	٧١٦	٢٥٥١
١٩٢١	٩٤٩	٦٦٨	٢٢١	١٧٢	٥٤٨	١٨٤٨	٧٢١	٢٥٦٩
١٩٢٢	٩٦٦	٦٨٠	٢٣٥	١٧٦	٥٥٨	١٨٨١	٧٣٤	٢٦١٥
١٩٢٣	١٣٤٥	٩٢٢	٣٢٣	٢٤٢	٧٦٥	٢٥٨١	١٠٠٧	٣٥٨٨
١٩٢٤	٦٩٧	٤٩١	١٧٠	١٢٧	٤٠٣	١٣٥٨	٥٣٠	١٨٨٨
١٩٢٥	٩٣٨	٦٦١	٢٢٨	١٧١	٥٤٢	١٨٢٧	٧١٣	٢٥٤٠
١٩٢٦	١١٠٨	٧٨٠	٢٧٠	٢٠٢	٦٤٠	٢١٥٨	٨٤٢	٣٠٠٠
١٩٢٧	١١٢٢	٧٩٠	٢٧٣	٢٠٥	٦٢٨	٢١٨٥	٨٥٣	٣٠٣٨
١٩٢٨	١٠١٠	٧١١	٢٤٦	١٨٤	٥٨٢	١٩٦٧	٧٦٧	٢٧٣٤
١٩٢٩	١٠٠٩	٧١١	٢٤٦	١٨٤	٥٨٣	١٩٦٦	٧٦٧	٢٧٣٣
١٩٣٠	٦٧٨	٤٧٣	١٦٥	١٢٤	٣٩١	١٣١٦	٥١٥	١٨٣١
١٩٣١	٦٨٦	٤٨٣	١٦٧	١٢٥	٣٩٦	١٣٣٦	٥٢١	١٨٥٧
١٩٣٢	٥٠٨	٣٥٨	١٢٤	٩٣	٢٩٣	٩٩٠	٣٨٦	١٣٧٦
١٩٣٣	٣٥٩	٢٤٧	١٤٨	١١١	٣٥١	٩٣٤	٤٦٣	١٣٩٦
١٩٣٤	٨٩٣	٦٣٩	٢١٨	١٦٣	٥١٦	١٧٤٠	٦٧٩	٢٤١٩
١٩٣٥	٦٠٦	٤٩٩	١٧٣	١٣٩	٤٠٩	١٣٨١	٥٣٨	١٩١٩
١٩٣٦	٨١٤	٦٠٩	٢١٠	١٥٨	٤٩٩	١٦٨٣	٦٥٧	٢٢٤٠
١٩٣٧	١٦٣٠	١١٤٨	٣٩٧	٢٩٨	٩٤١	٣٠٧٥	١٢٣٩	٤٣١٤
١٩٣٨	٩٢٤	٦٥٦	٢٢٥	١٦٦	٥٣٤	١٨٠٠	٧٠٠	٢٥٠٠
١٩٣٩								
١٩٤٠	٩٦٨	٦٨٣	٢٣٦	١٧٧	٥٥٩	١٨٨٦	٧٣٦	٢٦٣٢
١٩٤١	٩٦٩	٦٨٤	٢٣٦	١٧٧	٥٦٠	١٨٨٧	٧٣٧	٢٦٣٤
١٩٤٢	١١١١	٧٨٤	٢٧١	٢٠٣	٦٢٤	٢١٦٥	٨٤٥	٣٠١٠
١٩٤٣	٢٣٦٩	١٥٩٨	٥٥٢	٤١٤	١٣١١	٤٤١٩	١٧٤٥	٦١٤٤
١٩٤٤	٢٣٧٥	١٦٠٢	٥٥٤	٤١٥	١٣١٤	٤٤٣١	١٧٤٩	٦١٦٠
١٩٤٥	٢٤٣٦	١٧١٥	٥٩٢	٤٤٥	١٤٠٧	٤٧٤٤	١٨٥٢	٦٥٩٦
١٩٤٦	٣١٥٦	٢٢٣٣	٧٦٨	٥٧٦	١٨٢٣	٦١٤٣	٢٣٩٩	٨٥٤٦
١٩٤٧	٣٤٤٤	٢٤١١	٨٢٤	٦٢٥	١٩٧٨	٦٦٦٩	٢٦٠٣	٩٢٧٢
١٩٤٨	١٨٨٢	١٣٤٥	٤٥٨	٣٤٤	١٠٨٧	٣٤٠٧	١٤٣١	٤٦٣٨
١٩٤٩	٢٧٨١	١٩٥٨	٦٧٧	٥٠٨	١٦٠٦	٥٤١٦	٢١١٤	٧٥٣٠
١٩٥٠	٤٩٧٥	٣٥٠٣	١٣١١	٩٠٨	٢٨٧٣	٩٦٨٩	٣٧٨١	١٣٤٧٠
١٩٥١	٦٧٠١	٤٧١٩	١٦٣١	١٣٤٤	٣٨٧١	١٣٠٥١	٥٠٩٥	١٨١٤٦
١٩٥٢	٤٦٥٨	٣٢٨٠	١٠١٤	٨٥١	٢٦٩٠	٩٠٧٢	٣٥٤١	١٢٩١٣
١٩٥٣	٤٧٣١	٣٣٣١	١١٥٢	٨٦٤	٢٧٤٣	٩٣١٤	٣٥٩٧	١٢٨١١
١٩٥٤	٤٤٥٩	٣١٤٠	١٠٨٦	٨١٤	٢٥٧٦	٨٦٨٥	٣٣٩٠	١٢٠٧٥
١٩٥٥	٣٩٤٩	٢٧٨١	٩٦١	٧٢١	٢٢٨١	٧٦٩١	٣٠٠٤	١٠٦٩٣
١٩٥٦	٣٤٦٧	٢٣٠٠	٧٩٥	٥٩٦	١٨٨٧	٦٣٦٤	٢٤٨٣	٨٨٤٥
١٩٥٧	٣١٩٦	٢٢٥٠	٧٧٨	٥٨٣	١٨٤٦	٦٣٤٤	٢٤٢٩	٨٦٠٣
١٩٥٨	٣٠٣٥	٢٤٨٩	٨٦١	٦٤٥	٢٠٤٢	٦٨٨٥	٢٦٨٧	٩٥٧٢

الملحق الإحصائي الخامس

٢٣ كميات الصادرات الرئيسية بسبع في سنة الأساس ١٩٢٨/١٩٢٩

(عدا القطن)

ص. ١٩١٩ - ١٩٤٨

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف
١٩١٩	٨١٫٥	٤٧٫٧	٢٤٫٢	١٫٢	٤٫٦
١٩٢٠	٩٩٫٢	٦٠٫٢	٣٫٦	١٫٥	٥٫٧
١٩٢١	٩٩٫٩	٦٠٫٧	٣٠٫٨	١٫٨	٤٩٫٤
١٩٢٢	١٠٨٫٦	١٥٠٫١	٣١٫٤	١٫٤	٤٨٫١
١٩٢٣	١٠٨٫٥	١٥٠٫٤	٣٠٫٧	١٫٧	٦٫٧
١٩٢٤	٩٣٫٠	١٢٩٫٢	٢٧٫٣	٠٫٩	١٨٫٩
١٩٢٥	٩٢٫٠	١١٣٫٩	٢٤٫٨	١٫٣	١٥٫٥
١٩٢٦	١١٥٫٤	١٤٠٫٥	٢٢٫٩	١٫٢	١٢٫٦
١٩٢٧	١١١٫١	١٥٢٫٤	٣٥٫٥	١٫٤	٧٫٨
١٩٢٨	٩٧٫١	١٨٥٫٢	٢٨٫٦	١٫٢	٦٫٧
١٩٢٩	٩٣٫٤	١٤٢٫١	٢٩٫٦	١٫١	٦٫٧
١٩٣٠	١٣٢٫٨	١٨٩٫٢	٣٣٫٦	١٫٤	٧٫٥
١٩٣١	١٢٧٫١	١٧٢٫٦	٤١٫٩	١٫٧	١٠٫٩
١٩٣٢	٩٠٫٨	١٠٥٫٢	٢٥٫٧	٠٫٢	١٨٫٣
١٩٣٣	٤٩٫٢	١٧٠٫٩	٣١٫٤	١٫٧	٩٫٨
١٩٣٤	١٦٨٫٦	٢٠٢٫٩	٤٩٫٤	٠٫٣	١٠٫٣
١٩٣٥	٢١٢٫٥	١٧٨٫٢	٤٣٫٥	٠٫٩	٦٫٢
١٩٣٦	١٦٠٫١	١٩٦٫٣	٣٩٫٧	١٫٧	٥٫٩
١٩٣٧	٣١٩٫٦	٢٧٩٫٩	٦١٫٠	٢٫١	٧٫٢
~~١٩٣٨~~	~~١٦٨٫٠~~	~~١٨٥٫٩~~	~~٤٢٫٥~~	~~١٫٩~~	~~٦٫٨~~
١٩٣٩					
١٩٤٠	٢١٥٫٢	١٥٨٫٥	٥٠٫٢	٢٫٣	٥٫٨
١٩٤١	١٦١٫٥	١٢٤٫١	١٥٫٧	٢٫٣	٤٫١
١٩٤٢	٩١٫١	٥٢٫٩	-	١٫٦	٤٫٤
١٩٤٣	٨٦٫٢	٤٥٫٠	١٨٫٤	٢٫٥	٧٫٨
١٩٤٤	٩٩٫٨	٦٢٫١	٢٢٫٢	٢٫٣	٢٠٫٥
١٩٤٥	١٢٦٫٢	٩٧٫٥	١٥٫٤	٢٫٢	١٠٫٧
١٩٤٦	١٤٨٫٩	١١٠٫٥	٢٣٫٠	٢٫٢	١٣٫٤
١٩٤٧	١٦٧٫٠	١٠٧٫٦	٢٤٫١	٤٫٠	١٤٫٨
١٩٤٨	١١٥٫١	٤١٫٤	٤٫٠	٣٫٤	٧٫٥
١٩٤٩	١٢٤٫٧	١٢٠٫٩	٢١٫٢	٤٫٦	٢٦٫٢
١٩٥٠	٢٤٥٫١	١٨٦٫٣	٣٩٫٧	٨٫٠	١٢٫٣
١٩٥١	٣٩٨٫٨	٢٢٩٫٠	٤٧٫٣	٥٫١	١١٫٢
١٩٥٢	٢٤٣٫٩	١٢٢٫٩	-	٤٫٣	١١٫٠
١٩٥٣	٢٨٣٫٣	١٩١٫٤	٤٧٫٤	٤٫٠	١٣٫٤
١٩٥٤	٢٧٦٫٩	١٧٤٫٤	٦٩٫٦	٣٫٣	١٣٫١
١٩٥٥	٣١٣٫٤	١٢٦٫٤	-	٤٫٨	١٠٫٠
١٩٥٦	٣٤٠٫٣	١٢٨٫٥	-	٤٫٠	٨٫٩
١٩٥٧	٢٠٠٫٩	١٤١٫٤	٤٤٫٨	٤٫٤	٦٫٩
١٩٥٨	٢٩٧٫٠	١٦٤٫٨	٣٧٫٨	٤٫٩	٧٫٣

الملحق الاحصائي الخامس

٢٤. متم الصادرات الرئيسية بشرق واسطرها الذهبية عليها في سنة الاساس ١٩٢٨/١٩٢٩

ب. ١٩١٩ - ١٩٥٨ (عدا النفط)

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٩١٩	٤٤٧	١٦٧	١٢٨	١٠٥	٣٦٢	٧٤٢	٤٦٧	١٢٠٩
١٩٢٠	٥٤٦	٢١١	١٦٤	١٢١	٤٤٩	٩١٩	٥٨٠	١٤٩٩
١٩٢١	٥٤٩	٢١٤	١٦٤	١٥٧	٢٨٨٨	٩٢٤	٤٠٤٠	٤٩٦٩
١٩٢٢	٥٩٧	٥٢٥	١٦٦	١٢٩	٣٧٨٥	١٢٨٨	٢٩٠٧	٥١٩٥
١٩٢٣	٥٩٧	٥٢٦	١٦٢	١٤٨	٥٢٧	١٢٨٥	٦٧٥	١٩٦٠
١٩٢٤	٥١٢	٤٥٢	١٤٧	٧١٨	١٤٨٧	١١١١	١٥٦٥	٢٦٧٦
١٩٢٥	٥٠٦	٣٩٩	١٢١	١١٢	١٢٢٠	٤٠٢٦	١٣٢٢	٢٣٦٩
١٩٢٦	٦٣٥	٤٩٢	١٢٢	١١٣	٩٩٢	١٢٥٩	١٠٠٥	٢٢٦٤
١٩٢٧	٦١١	٥٢٨	١٨٨	١٢٢	٦١٤	١٢٢٧	٧٢٦	٢٠٧٢
١٩٢٨	٥٢٤	٦٥٨	١٥٢	١٠٥	٥٢٧	١٢٤٤	٦٢٢	١٩٧٦
١٩٢٩	٥١٤	٤٩٧	١٥٧	٩٦	٥٢٧	١١١٨	٦٢٢	١٧٩١
١٩٣٠	٧٤٠	٦٦٢	١٧٨	١٢٢	٥٩٠	١٥٧٠	٧١٢	٢٢٨٢
١٩٣١	٦٩٩	٦٠٤	٢٢٤	١٢٨	٨٥٨	١٥٢٥	١٠٠٦	٢٥٢١
١٩٣٢	٤٩٩	٣٦٨	١٣٦	١٩٢	١٤٤٠	١٠٠٢	١٦٢٢	٢٦٣٥
١٩٣٣	٢٧١	٥٩٨	١٢٦	١٢٨	٧٧١	٩١٩	١٠٢٥	١٩٥٤
١٩٣٤	١٩٤٧	١١١٦	٢٦٢	٢٠٠٠	٨١١	٢٤٠٥	١٠١١	٣٢١٦
١٩٣٥	١١٨٠	٦٢٢	٧٠٢	١٦٥	٢٢٢	١٠٠٢	٢٠٢	١٢٠٤
١٩٣٦	٨٨١	٦٨٧	٢١٠	١٢٨	٤٦٤	١٧٧٨	٦١٢	٢٤٩٠
١٩٣٧	١٧٥٨	٩٨٠	٢٢٢	١٨٢	٥٦٧	٣٠٦١	٧٥٠	٣٨١١
١٩٣٨	٩٢٤	٦٥١	٢٢٥	١٦٥	٥٢٥	١٨٠٠	٧٠٠	٢٥٠٠
١٩٣٩								
١٩٤٠	١١٨٤	٥٥٥	٢٦٦	٢٠٠	٤٥٦	٢٠٠٥	٦٥٦	٢٦٦١
١٩٤١	٨٨٨	٤٢٤	٨٢	٢٠٠	٢٢٢	١٤٠٥	٥٢٣	١٩٢٨
١٩٤٢	٥٠١	١٨٥	-	١٣٩	٢٤٦	٦٨٦	٤٨٥	١١٧١
١٩٤٣	٤٧٤	١٥٨	٩٨	٢١٨	٦١٤	٧٢٠	٨٢٢	١٥٦٤
١٩٤٤	٥٢٩	٢٢١	١١٨	٢٠٠	١٦١٣	٨٨٨	١٨١٣	٢٧٠١
١٩٤٥	٦٩٤	٢٤١	٨٢	٢٧٩	١٨٢٢	١١١٧	١١٢١	٢٢٢٨
١٩٤٦	٨١٩	٢٨٧	١٢٢	١٩٢	١٠٥٥	١٢٢٨	١٢٢٧	٢٥٧٥
١٩٤٧	٩١٩	٢٧٧	١٢٨	٢٢٨	١١٦٥	١٢٢٤	١٥١٢	٢٩٢٧
١٩٤٨	٢٧٨	١٤٥	٢١	٢٩٦	٥٩٠	٦٢٤	٨٨٦	١٥٢٠
١٩٤٩	٦٨٦	٤٢٢	١١٢	٢٠١	٢٠٦٢	١٢٢١	٢٢٦٢	٢٦٨٤
١٩٥٠	١٢٤٨	٦٥٢	٢١٠	٦٩٧	٩٦٨	٢٢١٠	١٦٦٥	٢٨٧٥
١٩٥١	٢١٩٢	٨٠٢	٢٥١	٢٢٢	٨٨١	٢٢٢٦	١٢٢٥	٢٥٧١
١٩٥٢	١٢٢١	٤٢٠	-	٢٧٥	٨٦٦	١٧٧١	١٢٢١	٢٠١٢
١٩٥٣	١٥٥٨	٦٧٠	٢٥١	٢٢٨	١٠٥٥	٢٢٧٩	١٢٠٢	٢٨٨٢
١٩٥٤	١٥٢٢	٦١٠	٢٦٩	٢٨٧	١٠٢١	٢٥٠٢	١٢١٨	٢٨٢٠
١٩٥٥	١٧٢٢	٢٢٢	-	٢١٨	٧٨٧	٢١٦٦	١٢٠٥	٢٢٧١
١٩٥٦	١٨٧٢	٢٥٠	-	٢٢٨	٧٠٠	٢٢٢٢	١٠٢٨	٢٢٧٠
١٩٥٧	١١٠٥	٢٩٥	٢٢٧	٢٨٢	٥٢٣	١٨٢٧	٩٢٦	٢٧٦٢
١٩٥٨	١٦٢٦	٥٧٧	٢٠٠	٢٢٧	٥٦٧	٢٢١١	٩٩٢	٢٢٠٥

الملحق الإحصائي الخامس

٢٥. الأرقام القياسية لأسعار الصادرات Export Price Index

ب. ١٩١٩ - ١٩٥٨ (عدا النفط)

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٩١٩	١٦٦٫٧	٢١٢٫٧	١٤١٫٤	١٢٩٫٥	١١٨٫٨	١٩٥٫٤	١٢١٫٢	١٦٦٫٧
١٩٢٠	١٧٢٫٥	٢١٤٫٧	١٤١٫٣	١٣٠٫٣	١٢١٫٢	١٩٩٫٦	١٢٣٫٥	١٧٠٫٢
١٩٢١	١٧٢٫٨	٢١٥٫١	١٤١٫٧	١١٠٫٢	١٤٫١	٢٠٠٫٠	١٧٫٨	٥١٫٦
١٩٢٢	١٦١٫٨	١٢٩٫٥	١٤١٫٦	١٤٤٫٦	١٤٫٧	١٤٦٫٠	١٨٫٨	٥٠٫٣
١٩٢٣	٢٢١٫٩	١٧٧٫٣	١٩٩٫٣	١٦٣٫٥	١٤٥٫١	٢٠٠٫٧	١٤٩٫٢	٥٢٩٫٣
١٩٢٤	١٤٦٫١	١٠٨٫٦	١١٥٫٦	١٦٣٫٨	٢٧٫١	١٢٢٫٢	٣٣٫٧	٧٠٫٥
١٩٢٥	١٨٥٫٣	١٦٥٫٦	١٧٤٫٠	١٥١٫٣	٤٤٫٤	١٥٦٫٣	٥٣٫٥	١٠٧٫٢
١٩٢٦	١٧٤٫٥	١٥٨٫٥	٢٠٤٫٥	١٧٨٫٧	٦٤٫٥	١٧١٫٤	٨٣٫٧	١٣٢٫٥
١٩٢٧	١٨٣٫٦	١٤٦٫٨	١٤٥٫٢	١٦٨٫٠	١٠٥٫٥	١٦٣٫٤	١١٥٫٨	١٤٦٫٥
١٩٢٨	١٨٩٫١	١٠٨٫٠	١٦١٫٨	١٧٥٫٢	١١٠٫٦	١٤٦٫٣	١٢١٫٣	١٣٨٫٢
١٩٢٩	١٩٦٫٣	١٤٤٫٠	١٥٦٫٦	١٩١٫٦	١١٠٫٦	١٦٨٫٣	١٢١٫٣	١٥٢٫٦
١٩٣٠	٩٢٫٩	٧١٫٤	٩٣٫٧	١٠١٫٦	٦٦٫٣	٨٣٫٨	٧٣٫٣	٦٤٫٨٠
١٩٣١	٩٨٫١	٧٩٫٩	٧٥٫٣	٨٤٫٤	٤٦٫١	٨٧٫٦	٥١٫٧	٧٣٫٤
١٩٣٢	١٠١٫٨	٩٧٫٣	٩١٫١	٤٨٫٤	٢٠٫٣	٩٨٫٧	٢٣٫٦	٥٣٫٢
١٩٣٣	١٢٢٫٥	٧١٫٤	١٠٨٫١	٧٥٫٠	٤٥٫٥	٩٠٫٣	٥٠٫٣	٧١٫٤
١٩٣٤	٩٦٫٣	٥٦٫٣	٨٣٫٣	٨١٫٥	٦٣٫٦	٧٥٫٥	٦٧٫١	٧٢٫٩
١٩٣٥	٦٠٫١	٨٠٫١	٤٤٫٦	٧٨٫٣	٨٣٫٤	٥٥٫١	٨١٫٤	٦٠٫٥
١٩٣٦	٩٨٫١	٨٨٫٦	١٠٠٫٠	١٠٦٫٨	١٠٧٫٥	٩٤٫٦	١٠٧٫٣	٩٧٫٩
١٩٣٧	٩٣٫٦	١١٧٫١	١٢٣٫٩	١٣٣٫٧	١٦٥٫٩	١٠٠٫٤	١٦٥٫٨	١١٣٫٤
١٩٣٨	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
١٩٣٩								
١٩٤٠	٨١٫٧	١٢٣٫٩	٨٧٫٧	٨٨٫٥	١٢٢٫٥	٩٤٫١	١١٣٫٢	٩٨٫٥
١٩٤١	١٠٩٫١	١٥٧٫١	٢٨٤٫٣	٨٨٫٥	١٧٣٫٤	١٣٤٫٣	١٤٠٫٩	١٣٦٫١
١٩٤٢	٢٤١٫٥	٤٣٣٫٣	-	١٥٣٫٣	١٨٥٫٥	٢١٥٫٤	١٧٤٫٣	٢٥٧٫٠
١٩٤٣	٤٧٨٫٦	١٠١١٫٤	٥٦٣٫٣	١٨٩٫٨	٢١٣٫٥	٦٠٥٫٣	٢٠٧٫٣	٢٩٣٫٣
١٩٤٤	٤١٤٫٣	٧٢٤٫٨	٤٦٩٫٥	٢٠٧٫٥	٨١٫٤	٤٩٨٫٩	٩٥٫٣	٢٢٨٫٠
١٩٤٥	٣٥١٫٠	٥٠٢٫٩	٧٣٣٫٣	١٥٩٫٤	١٦٧٫١	٤٣٤٫٧	١٦٥٫٣	٢٩٤٫٧
١٩٤٦	٣٨٥٫٣	٥٧٤٫٤	٦٣٩٫٥	٣٠٠٫٠	١٧٣٫٨	٤٦٢٫٨	١٩٣٫٤	٣٣١٫٨
١٩٤٧	٣٧٣٫٥	٦٣٩٫٥	٦٥١٫٥	١٧٩٫٥	١٦٩٫٨	٤٦٨٫٣	١٧٣٫٠	٣١٥٫٦
١٩٤٨	٤٠٢٫١	٩٠٦٫٨	٤١٨٫٩	١٥٠٫٠	١٨٤٫٣	٥٠٥٫٨	١٦١٫٥	٣٠٥٫١
١٩٤٩	٤٠٥٫٤	٤٦٣٫٨	٦٠٤٫٥	١٢٦٫٧	٧٧٫٨	٤٤٣٫٥	٨٥٫٨	٢٠٤٫٤
١٩٥٠	٣٦٩٫٠	٥٣٧٫٣	٥٧٦٫٦	١٣٠٫٣	٢٩٦٫٧	٤٣٨٫٤	٢٢٧٫١	٣٤٧٫٦
١٩٥١	٣٠٥٫٥	٥٨٨٫٤	٦٤٩٫٨	٢٧٥٫٦	٤٣٩٫٤	٤٠٣٫٠	٣٨٤٫٥	٣٩٦٫٩
١٩٥٢	٣٤٧٫٣	٧٦٣٫٨	-	٢٣٦٫٩	٣١٠٫٦	٥١٣٫٢	٣٨٥٫٤	٤١٨٫٧
١٩٥٣	٣٠٣٫٦	٤٩٧٫١	٤٥٨٫٩	٢٤٨٫٣	٢٠٥٩٫٠	٢٧١٫٨	٢٥٦٫٣	٣٤٠٫٠
١٩٥٤	٢٩٣٫٧	٥١٤٫٧	٢٩٤٫٣	٢٨٣٫٦	٢٤٩٫٨	٢٤٧٫١	٢٥٧٫٢	٣١٦٫١
١٩٥٥	٢٢٩٫٠	٦٢٨٫٧	-	١٧٢٫٥	٢٨٩٫٨	٣٥٥٫٠	٢٤٩٫١	٣١٧٫٣
١٩٥٦	١٧٤٫٥	٥١١٫١	-	١٧١٫٣	٢٦٦٫٧٠	٢٧٣٫٩	٢٢٦٫٨	٢٦٣٫٤
١٩٥٧	٢٨٩٫٣	٤٥٤٫٥	٣٢٨٫٣	١٥٢٫٣	٣٣٩٫٩	٣٢٨٫٨	٣٦٣٫٣	٣١٣٫٢
١٩٥٨	٢١٦٫٣	٤٢١٫٤	٤٣٠٫٥	١٥١٫٠	٣٦٠٫١	٢٨٥٫٥	٢٧٠٫٣	٢٨١٫١

الملحق الاحصائي الخامس

٢٦. الارقام القياسية لحجم الصادرات Export Volume Index

(عدا النفط)

ب. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	مجموع الزراعية	مجموع الحيوانية	المجموع العام
١٩١٩	٤٨٫٤	٢٥٫٦	٥٦٫٩	٦٣٫٦	٦٧٫٦	٤١٫٢	٦٦٫٧	٤٨٫٤
١٩٢٠	٥٩٫١	٣٢٫٤	٧٢٫٠	٧٩٫٤	٨٢٫٩	٥١٫٠	٨٢٫٨	٦٠٫٠
١٩٢١	٥٩٫٤	٣٢٫٦	٧٢٫٤	٩٥٫٢	٧٢٦٫٧	٥١٫٢	٥٧٦٫٠	١٩٦٫٣
١٩٢٢	٦٤٫٦	٨٠٫٦	٧٢٫٧	٧٢٫٩	٧٠٧٫٤	٧١٫٥	٥٥٨٫١	٢٠٧٫٤
١٩٢٣	٦٤٫٦	٨٠٫٦	٧٢٫٠	٨٩٫٧	٩٨٫٥	٧١٫٤	٩٦٫٤	٧٨٫٤
١٩٢٤	٥٥٫٤	٦٩٫٤	٦٥٫٢	٤٧٫٢	٢٧٧٫٩	٦١٫٧	٢٢٣٫٦	١٠٧٫٠
١٩٢٥	٥٤٫٧	٦١٫٢	٥٨٫٢	٦٨٫٥	٢٢٨٫٠	٥٧٫٦	١٩٠٫٤	٩٤٫٨
١٩٢٦	٦٨٫٧	٧٥٫٦	٥٨٫٦	٦٨٫٥	١٨٥٫٤	٦٩٫٩	١٤٣٫٦	٩٠٫٦
١٩٢٧	٦٦٫١	٨٢٫٦	٨٣٫٥	٧٣٫٩	١١٤٫٨	٧٤٫٣	١٠٥٫١	٨٢٫٩
١٩٢٨	٥٧٫٦	١٠١٫١	٦٧٫٦	٦٣٫٦	٩٨٫٥	٧٤٫٧	٩٠٫٣	٧٩٫٠
١٩٢٩	٥٥٫٦	٧٦٫٢	٦٩٫٧	٥٨٫٢	٩٨٫٥	٦٤٫٩	٨٩٫٠	٧١٫٦
١٩٣٠	٧٦٫٨	١٠١٫٧	٧٩٫١	٧٣٫٩	١١٠٫٣	٨٧٫٢	١٠١٫٧	٩١٫٣
١٩٣١	٧٥٫٦	٩٢٫٧	٩٨٫٢	٨٩٫٧	١٦٠٫٤	٨٤٫٧	١٤٣٫٧	١٠١٫٢
١٩٣٢	٥٤٫٠	٥٦٫٥	٦٠٫٤	١١٦٫٤	٤٦٩٫٢	٥٥٫٧	٢٢٢٫١	١٠٥٫٤
١٩٣٣	٢٩٫٢	٩١٫٨	٧٣٫٧	٨٩٫٧	١٤٤٫١	٥٧٫٥	١٢١٫٣	٧٨٫٢
١٩٣٤	١٠٠٫٢	١٧١٫٢	١١٦٫٤	١٢١٫٢	١٥١٫٦	١٤٨٫١	١٤٤٫٤	١٣٢٫٦
١٩٣٥	١٢٧٫٧	٩٥٫٨	٣١٤٫٠	١٠٠٫٠	٩٢٫٧	١٣٩٫٢	٩٤٫٤	١٣٦٫٧
١٩٣٦	٩٥٫٢	١٠٥٫٥	٩٣٫٢	٨٩٫٧	٨٦٫٧	٩٨٫٨	٨٢٫٤	٩٥٫٦
١٩٣٧	١٩٠٫٢	٢٥٠٫٥	١٤٣٫٥	١١٠٫٩	١٠٥٫٠	١٧٠٫١	١٠٧٫١	١٥٢٫٤
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩								
١٩٤٠	١٢٨٫٢	٨٥٫٣	١١٨٫٢	١٢١٫٢	٨٥٫٢	١١١٫٤	٩٢٫٧	١٠٦٫٤
١٩٤١	٩٦٫٢	٦٦٫٧	٣٦٫٩	١٢١٫٢	٦٠٫٤	٧٨٫١	٧٤٫٧	٧٧٫٢
١٩٤٢	٥٤٫٢	٢٨٫٤	-	٨٤٫٢	٦٤٫٧	٢٨٫١	٦٩٫٧	٦٠
١٩٤٣	٥١٫٢	٢٤٫٢	٤٣٫٦	١٣٢٫١	١١٤٫٨	٤٠٫١	١١٩٫٠	٦٢٫٥
١٩٤٤	٥٩٫٤	٣٣٫٩	٥٢٫٤	١٢١٫٢	٣٠١٫٥	٤٩٫٢	٢٥٩٫٠	١٠٨٫٠
١٩٤٥	٧٥٫١	٥٢٫٤	٣٦٫٤	١٢٩٫١	١٥٧٫٣	٦٢٫١	١٦٠٫١	٨٩٫٥
١٩٤٦	٨٨٫٦	٥٩٫٤	٥٤٫٢	١١٦٫٤	١٩٧٫٢	٧٣٫٨	١٧٨٫١	١٠٣٫٠
١٩٤٧	٩٩٫٤	٥٧٫٩	٥٦٫٩	٢١٠٫١	٢١٧٫٧	٧٩٫١	٢١٦٫١	١١٧٫٥
١٩٤٨	٥٠٫٧	٢٢٫٢	٩٫٢	١٦٩٫٤	١١٠٫٣	٣٥٫٢	١٢٦٫٦	٦٠٫٨
١٩٤٩	٧٤٫٢	٦٤٫٩	٤٩٫٧	٢٤٣٫٠	٣٨٥٫٤	٦٧٫٨	٣٥١٫٨	١٤٧٫٤
١٩٥٠	١٤٥٫٩	١٠٠٫٢	٩٣٫٢	٤٢٢٫٤	١٨٠٫٨	١٢٢٫١	٢٣٧٫٨	١٥٥٫٠
١٩٥١	٢٢٧٫٣	١٢٣٫٢	١١١٫٦	٢٦٩٫٠	١٦٤٫٦	١٨٠٫٣	١٨٩٫٢	١٨٢٫٨
١٩٥٢	١٤٥٫١	٦٦٫١	-	٢٢٧٫٢	١٦١٫٨	٩٨٫٤	١٧٧٫٣	١٢٠٫٥
١٩٥٣	١٦٨٫٦	١٠٢٫٩	١١١٫٦	٢١٠٫٨	١٩٧٫٢	١٣٧٫٧	٢٠٠٫٤	١٥٥٫٣
١٩٥٤	١٦٤٫٨	٩٣٫٧	١٦٤٫٠	١٧٣٫٩	١٩٣٫٧	١٢٩٫	١٨٨٫٣	١٥٢٫٨
١٩٥٥	١٨٦٫٦	٦٧٫٩	-	٢٥٣٫٣	١٤٧٫١	١٢٠٫٣	١٧٢٫١	١٣٤٫٨
١٩٥٦	٢٠٢٫٦	٦٩٫١	-	٢١٠٫٨	١٣٠٫٨	١٢٩٫	١٤٩٫٧	١٣٤٫٨
١٩٥٧	١١٩٫٦	٧٦٫٠	١٠٥٫٣	٢٣٣٫١	١٠٦٫٥	١٠٣٫١	١٣٣٫٣	١١٠٫٥
١٩٥٨	١٧٦٫٨	٨٨٫٦	٨٨٫٩	٢٣٤٫٥	١٠٥٫٠	١٣٣٫٩	١٤٤٫٠	١٣٦٫٣

٢٧. قيم الصادرات الرئيسية بنسبة مئوية سنة الاساس ١٩٣٨/١٩٣٩

(مع التقطيع)

س. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	النفط	مجموع الصادرات			المجموع العام
							الزراعية	الحيوانية	الزراعية والحيوانية	
١٩١٩	٢٠٧	١٤٤	٥١	٣٩	١١٧	-	٤٠٢	١٥٦	٥٥٨	٥٥٨
١٩٢٠	٢١٧	١٨٢	٦٥	٤٩	١٤٨	-	٤٦٤	١٩٧	٦٦١	٦٦١
١٩٢١	٢٦٤	١٨٤	٦٥	٥٠	١٤٩	-	٥١٣	١٩٩	٧١٢	٧١٢
١٩٢٢	٢٦٩	١٨٧	٦٦	٦٠	١٥٢	-	٥٢٢	٢١٢	٧٣٤	٧٣٤
١٩٢٣	٣٦٩	٢٥٦	٩١	٦٩	٢٠٨	-	٧١٦	٢٧٧	٩٩٣	٩٩٣
١٩٢٤	١٩٤	١٣٥	٤٨	٣٧	١١٠	-	٣٧٧	١٤٧	٥٢٤	٥٢٤
١٩٢٥	٢٦١	١٨٢	٦٤	٤٩	١٤٨	-	٥٠٧	١٩٧	٧٠٤	٧٠٤
١٩٢٦	٣٠٨	٢١٤	٧٦٠	٥٨	١٧٤	-	٥٩٨	٢٣٢	٨٣٠	٨٣٠
١٩٢٧	٣١٢	٢١٧	٧٧	٥٩	١٧٦	-	٦٠٦	٢٣٥	٨٤١	٨٤١
١٩٢٨	٢٨١	١٩٥	٦٩	٥٣	١٥٩	-	٥٤٥	٢١٢	٧٥٧	٧٥٧
١٩٢٩	٢٨١	١٩٥	٦٩	٥٣	١٥٩	-	٥٤٥	٢١٢	٧٥٧	٧٥٧
١٩٣٠	١٨٨	١٣١	٤٧	٣٦	١٠٧	-	٣٦٦	١٤٣	٥٠٩	٥٠٩
١٩٣١	١٩١	١٣٣	٤٧	٣٦	١٠٨	-	٣٧١	١٤٤	٥١٥	٥١٥
١٩٣٢	١٤١	٩٨	٣٥	٢٧	٨٠	-	٢٧٤	١٠٧	٣٨١	٣٨١
١٩٣٣	١٢٩	١١٨	٤٢	٣٢	٩٥	-	٣٢٩	١٢٧	٤٥٦	٤٥٦
١٩٣٤	٤٧٥	٣٣١	١١٧	٩٠	٢٦٩	٤٩٧٣	٩٢٣	٣٥٩	١٢٨٢	٦٢٥٥
١٩٣٥	٧٨٧	٥٤٨	١٩٤	١٤٨	٤٢٥٠	٨٢٤٠	١٥٢٩	٥٩٣	٢١٢٢	١٠٢٦٣
١٩٣٦	٨٦٢	٦٠٠	٢١٤	١٦٢	٤٨٧	٩٠٢١	١٦٧٤	٦٤٩	٢٣٢٣	١١٢٤٤
١٩٣٧	١١٥٧	٨٠٥	٢٨٥	٢١٨	٦٠٤	١٢١٠٧	٢٢٤٧	٨٧٢	٣١١٩	١٥٢٢٦
١٩٣٨	٩٢٤	٦٥١	٢٧٥	١٧٠	٥٣٥	٩٧٠٠	١٨٠٠	٧٠٥	٢٥٠٥	١٢٢٠٥
١٩٣٩										
١٩٤٠	٧٧٠	٤٦٦	١٦٥	١٤٦	٣٧٨	٧٠٠٦	١٣٠١	٥٠٤	١٨٠٥	٨٨١١
١٩٤١	٥٩٣	٤١٣	١٤٦	١١٢	٣٣٥	٦٢٠٨	١١٥٢	٤٤٧	١٥٩٩	٧٨٠٧
١٩٤٢	٧٧٥	٥٣٩	-	١٤٦	٤٢٨	٨١٠٩	١٣١٤	٥٨٤	١٨٩٨	١٠٠٠٧
١٩٤٣	١٢٥٠	٨٧٠	٣٠٨	٢٣٦	٧٠٧	١٣٠٧٩	٢٤٢٨	٩٤٣	٣٣٧١	١٦٤٥
١٩٤٤	١٢٩٥	٩٠١	٣١٩	٢٤٤	٧٣٥	١٣٥٤٥	٢٥١٥	٩٧٩	٣٤٩٤	١٧٠٣٩
١٩٤٥	١٤١٦	٩٨٥	٣٤٩	٢٦٧	٨٠٠	١٤٨١٤	٢٧٥٠	١٠٦٧	٣٨١٧	١٨٦٣١
١٩٤٦	١٦٢٣	١١٢٩	٤٠٠	٣٠٦	٩١٧	١٦٩٨٣	٣١٥٣	١٢٢٣	٤٣٧٥	٢١٣٥٨
١٩٤٧	١٩٣١	١٣٢٧	٤٧٣	١٠٨٦	٣٦٢	٢٠١٠٢	٣٧٣١	١٤٢٨	٥١٧٩	٢٥٢٨٢
١٩٤٨	١٩٩٦	٩٠٢٠	٣١٩	٢٢٢	٧٢٣	١٣٥٦٢	٢٥١٧	٩٧٧	٣٤٩٤	١٧٠٥٦
١٩٤٩	١٧٤٦	١٢١٥	٤٢٠	٣٢٩	٩٨٧	١٨٢٧٢	٣٣٩١	١٣١٦	٤٧٠٧	٢٢٩٧٩
١٩٥٠	٣٠١٤	٢٠٩٧	٧٤٢	٥٦٨	١٧٠٤	٢١٥٢٩	٤٢٧٤	٥٨٠٤	٨١٢٦	٣٩٧٦٥
١٩٥١	٤٣٢٥	٣٠٠٩	١٠٦٦	٨١٥	٢٤٤٥	٤٥٢٥٦	٨٤٠٠	٣٢٦٠	١١٦٦	٥٦٩١٦
١٩٥٢	٦٧٨٨	٤٧٢٢	-	١٢٧٩	٣٨٢٧	٧١٠٢٨	١١٥١٠	٥١١٦	١٦٦٢٦	٨٧٦٠٤
١٩٥٣	٩٦٠١	٦٦٧٩	٢٢٦٥	١٨٠٩	٥٤٢٦	١٠٠٤٥٨	١٨٦٤٥	٧٢٢٥	٢٥٨٨٠	١٢٦٣٢٨
١٩٥٤	١٢٠١١	٨٣٥٦	٢٩٥٩	٢٢٦٢	٦٧٨٩	١٢٥٦٨١	٢٢٢٢٦	٩٠٥٢	٣٢٣٧٨	١٥٨٠٥٩
١٩٥٥	١٢٦٩٧	٨٨٢٢	-	٢٢٩٢	٧١٧٧	١٣٢٨٦٠	٢١٥٣٠	٩٥٦٩	٣١٠٩٩	١٦٣٩٠٩
١٩٥٦	١١٧١٤	٨١٤٩	-	٢٢٠٧	٦٦٢١	١٢٢٥٧٢	١٩٨٦٣	٨٨٢٨	٢٨٦٩١	٢٥١٢٦٣
١٩٥٧	٨٦٩٦	٦٠٥٠	٢١٤٢	١٦٢٩	٤٩١٥	٩٠٩٩٧	١٦٨٨٩	٦٥٥٤	١٣٤٤٣	١٠٤٤٤٠
١٩٥٨	١٣٧٨٥	٩٥٩٠	٢٢٩٦	٢٥٩٧	٧٧٩٢	١٤٤٤٤٢	٢٦٧٧١	١٠٢٨٩	٣٧١٦٠	١٨١٤٠٢

٢٨. كميات الصادرات الرئيسية بنيجيريا في ستة الأساس ١٩٣٨/١٩٣٩

ج.ا. ١٩١٩ = ١٩٥٨ (مع النقط)

السنة	التمور	الشعير	المنطة	الجلود	الصوف	النقط
١٩١٩	٢١٫٨	١٣٫١	٦٫٨	٠٫٣	١٫٢	–
١٩٢٠	٢٢٫٨	١٦٫٦	٨٫٦	٠٫٤	١٫٥	–
١٩٢١	٢٧٫٧	١٦٫٧	٨٫٧	٠٫٥	١٫٣	–
١٩٢٢	٣٠٫٢	٤٤٫٥	٨٫٨	٠٫٤	١٫٣	–
١٩٢٣	٣٠٫٢	٤١٫٣	٨٫٦	٠٫٥	١٫٨	–
١٩٢٤	٢٥٫٨	٣٥٫٥	٧٫٥	٠٫٣	٥٫١	–
١٩٢٥	٢٥٫٦	٢١٫٢	٦٫٩	٠٫٤	٤٫٣	–
١٩٢٦	٣٢٫١	٤٥٫٦	٦٫٣	٠٫٤	٣٫٤	–
١٩٢٧	٣٠٫٩	٢٧٫٤	٩٫٩	٠٫٤	٢٫١	–
١٩٢٨	٢٧٫٠	٣٢٫٥	٨٫١	٠٫٣	١٫٨	–
١٩٢٩	٢٦٫٢	٢٩٫١	٨٫٣	٠٫٣	١٫٨	–
١٩٣٠	٣٦٫٩	٥٢٫٤	٩٫٥	٠٫٤	٢٫٠	–
١٩٣١	٣٥٫٣	٤٧٫٤	١١٫٨	٠٫٥	٢٫٩	–
١٩٣٢	٣٥٫٢	٢٨٫٩	٧٫٢	٠٫٦	٤٫٩	–
١٩٣٣	٢٣٫١	٤٧٫٠	٨٫٨	٠٫٥	٢٫٦	–
١٩٣٤	٨٩٫٦	١٠٦٫٦	٣٠٫٢	١٫٢	٥٫٤	٤٥٢١٫٠
١٩٣٥	١٢٨٫٠	١٩٥٫٦	١٩٤٫٠	٣٫٢	٦٫٨	٧٤٩٠٫٤
١٩٣٦	١٥٩٫٦	١٩٣٫٤	٤٠٫٧	١٫٧	٥٫٨	٨٢٠٫٦
١٩٣٧	٢٤٦٫٨	١٩٦٫٣	٤٣٫٨	١٫٥	٥٫٢	١١٠٠٦٫٥
١٩٣٨	١٦٨	١٨٦	٤٢٫٥	١٫٩	٦٫٨	٦٤٦٦٫٧
١٩٣٩						
١٩٤٠	١٤٨٫٧	١٠٨٫٣	٣٥٫١	١٫٦	٣٫٨	٤٦٦٣٫٧
١٩٤١	٩٨٫٩	٧٧٫٠	٩٫٧	١٫٤	٣٫٤	٤١٣٨٫٥
١٩٤٢	٦٣٫٥	٣٦٫٤	–	١٫١	٣٫٠	٥٤٠٥٫٨
١٩٤٣	٤٧٫٥	٢٤٫٥	١٠٫٣	١٫٤	٤٫٢	٨٧١٩٫٣
١٩٤٤	٥٦٫٨	٢٥٫٤	١٢٫٧	١٫٤	١١٫٥	١١٢٨٧٫٨
١٩٤٥	٧٣٫٣	٥٥٫٩	٩٫٦	١٫٩	٦٫١	١٣٣٤٥٫٠
١٩٤٦	٧٦٫٥	٥٦٫١	١١٫٩	١٫١	٦٫٧٣	١٢١٢٠٫٦
١٩٤٧	٩٣٫٧	٥٩٫٦	١٣٫٧	٢٫٣	٨٫١	١٢٥٦٤٫٣
١٩٤٨	٥٨٫٦	٢٨٫٢	٢٫٧	٢٫٤	٥٫٠	٥٨٩٦٫٥
١٩٤٩	٧٨٫٣	٧٤٫٠	١٣٫٥	٣٫١	١٦٫٠	١٠٧٤٨٫٤
١٩٥٠	١٤٨٫٥	١١١٫٥	٤٤٫٣	٤٫٥	٧٫٣	١٦٥٩٩٫٥
١٩٥١	٢٥٧٫٤	١٤٦٫١	٣٠٫٩	٣٫٤	٧٫٠	٢٠٥٧٠٫٧
١٩٥٢	٣٥٥٫٤	١٧٦٫٨	–	٦٫٥	١٥٫٧	٣٠٨٨١٫٥
١٩٥٣	٥٧٤٫٨	٣٨٣٫٨	٩٧٫٣	٨٫٤	٢٦٫٥	٤١٨٥٧٫٣
١٩٥٤	٧٤٦٫٠	٤٦٤٫٢	١٨٩٫٧	٩٫١	٣٤٫٦	٤٣٣٢٨٫٤
١٩٥٥	١٠٠٧٫٧	٤٠١٫٥	–	١٥٫٩	٣١٫٥	٤٢٤٨٦٫٧
١٩٥٦	١٢٤٠٫٢	٤٥٥٫٢	–	١٤٫٩	٣١٫٢	٤٠٨٥٧٫٢
١٩٥٧	٥٤٦٫٩	٣٩٨٫٠	١٢٣٫١	١٢٫٤	١٨٫٥	١٥٩٦٠٫٩
١٩٥٨	١١٥٨٫٤	٦٣٥٫١	١٤٨٫٩	٢٫٠	٣٤٫٥	٢٥٧٥٧٫٩

الملحق الاحصائي الخامس

٢٩. قيم الصادرات الرئيسية بسبعة واسعارها الذميه عليها في سنة الاساس ١٩٣٨/١٩٣٩

(مع النقط)

س ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	القمور	البشمير	الحنطة	الجلود	الصوف	النقط	مجموع اصادرات		المجموع العام
							الزراعية	الحيوانية	الزراعية والحيوانية
١٩١٩	١٢٠	٤٦	٣٦	٢٦	٩٤	-	٢٠٢	١٢٠	٣٢٢
١٩٢٠	١٢٥	٥٨	٤٦	٢٥	١١٨	-	٢٢٩	١٥٣	٣٨٢
١٩٢١	١٥٢	٥٨	٤٦	٤٤	١٠٢	-	٢٥٦	١٤٦	٤٠٢
١٩٢٢	١٦٦	١٤٩	٤٧	٣٥	١٠٢	-	٢٦٢	١٣٧	٤٩٩
١٩٢٣	١٦٦	١٤٥	٤٦	٤٤	١٤٢	-	٢٥٨	١٨٦	٥٤٤
١٩٢٤	١٤٢	١٢٤	٤٠	٢٦	٤٠١	-	٢٠٦	٤٤٧	٧٢٣
١٩٢٥	١٤١	١١٠	٣٧	٣٥	٣٢١	-	٢٨٨	٣٦٦	٦٥٤
١٩٢٦	١٧٧	١٦٠	٢٢	٣٥	٢٦٨	-	٢٧٠	٤٠٣	٦٧٣
١٩٢٧	١٧٠	١٢١	٥٢	٣٥	١٦٥	-	٢٥٣	٢٠٠	٥٥٣
١٩٢٨	١٢٩	١١٤	٤٣	٢٦	١٤٢	-	٢٠٦	١٦٨	٤٧٤
١٩٢٩	١٤٤	١٢٧	٤٤	٢٦	١٤٢	-	٢٢٥	١٦٨	٤٩٣
١٩٣٠	٢٠٣	١٨٢	٥٠	٣٥	١٥٧	-	٤٣٦	١٩٢	٦٢٨
١٩٣١	١٩٤	١٦٦	٦٣	٤٤	٢٢٨	-	٤٦٣	٢٧٢	٦٩٥
١٩٣٢	١٤٩	١٠١	٢٨	٥٢	٣٨٦	-	٢٧٨	٤٣٨	٧١٦
١٩٣٣	١٢٧	١٦٥	٤٧	٤٤	٢٠٥	-	٢٢٩	٢٢٩	٥٨٨
١٩٣٤	٤٩٣	٢٧٣	١٠٨	١٠٥	٤٢٥	٦٧٨٢	٩٧٤	٥٣٠	١٥٠٤
١٩٣٥	٧١٠	٦٨٥	١٠٨٨	١٩٢	٥٢٥	١١٤٦	١٢٠٠	٢٢٠	١٢٢٠٠
١٩٣٦	٨٧٨	٦٧٧	٢١٦	١٤٨	٤٥٦	١١٣٠١	١٧٧١	٦٠٤	١٣٦٧٦
١٩٣٧	١٢٤٧	٦٨٧	٢٢٢	١٣١	٤١٧	١٦٥١٠	٢١٦٦	٥٤٨	١٩٢٤٤
١٩٣٨	٩٢٤	٦٥١	٢٢٥	١٧٠	٥٣٥	٩٧٠٠	١٨٠٠	٧٠٥	١٢٢٠٥
١٩٣٩									
١٩٤٠	٨١٨	٢٧٩	١٨٦	١٢٩	٢٩٩	٦٩٩٦	١٣٨٤	٤٣٨	٨٨١٧
١٩٤١	٥٤٤	٢٧٠	٥١	١٢٢	١٨٩	٦٢٠٨	٨٦٤	٣١١	٧٢٨٣
١٩٤٢	٣٤٩	١٣٧	-	٩٦	٢٣٦	٨١٠٩	٤٧٦	٣٢٢	٨٩١٧
١٩٤٣	٢٦١	٨٦	٥٥	١٢٢	٢٢١	١٢٠٧٩	٤٠٢	٤٥٣	١٣٩٣٦
١٩٤٤	٣١٢	١٣٤	٦٧	١٢٢	٩٠٥	١٦٩٢٢	٥٠٣	١٠٢٧	١٨٤٦٢
١٩٤٥	٤٠٣	١٩٦	٥١	١٦٥	٤٨٠	١٨٥١٨	٦٥٠	٦٤٥	١٩٨١٣
١٩٤٦	٤٢١	١٩٦	٦٣	٩٦	٥٩٧	١٨١٩٦	٦٨٠	٦٢٣	١٩٤٩٩
١٩٤٧	٥١٥	٢٠٩	٧٢	٢٠٠	٦٢٨	١٨٨٤٦	٧٩٧	٨٢٨	٢٠٤٨١
١٩٤٨	٣٢٢	٩٩	١٤	٢٠٩	٢٩٤	٨٨٤٥	٤٣٥	٦٠٣	٩٨٨٣
١٩٤٩	٤٢١	٢٥٩	٧٢	٢٧٠	١٤٥٩	١٦١٣٢	٧٦٢	١٥٢١	١٨٤١٢
١٩٥٠	٨١٧	٣٩٠	١٣٩	٣٩٢	٤٧٥	٢٤٨٩٩	١٣٤٦	٨٦٧	٢٧١٠٣
١٩٥١	١٤١٦	٥١١	١٦٤	٢٩٦	٥٥١	٣٠٨٥٦	٢٠٩١	٨٤٧	٣٣٧٩٤
١٩٥٢	١٩٥٥	٦١٩	-	٥٦٦	١٤٣٦	٤٦٣٢٢	٢٥٧٤	١٨٠٣	٤٣٧٦
١٩٥٣	٣١٦١	١٣٤٤	٥١٦	٧٢٢	٢٠٨٦	٦٢٧٨٦	٥٠٣٠	٢٨١٨	٧٨٣٨
١٩٥٤	٣١٠٣	١٦٤٥	١٠٠٥	٧٩٣	٢٧٤٢	٦٥٠٠٨	٥٧٣٣	٣٥١٦	٩٢٤٩
١٩٥٥	٥٥٤٤	١٤٠٥	-	١٣٨٥	٢٤٧٩	٦٦٤٣٠	٦٩٤٧	٣٨٦٤	١٠٨١١
١٩٥٦	٦٧١١	١٥٩٣	-	١٣٩٨	٢٤٦٣	٦١٣٨٦	٨٣٠٤	٣٧٦١	١٦٠١٥
١٩٥٧	٣٠٠٨	١٣٩٣	٦٠٣	١٠٨٠	١٤٥٦	٢٣٩٤١	٥٠٥٣	٣٥٣٦	٧٥٨٩
١٩٥٨	٦٣٧١	١٢٧٨	٧٨٩	١٠٧٤	٢٧١٥	٢٨٦٣٧	٩٢٤٨	٤٤٥٧	١٣٨٩٥

الملحق الإحصائي الخامس

٢٠ الأرقام القياسية لأسعار الصادرات Export Price Index

(مع النقط)

٥٠ ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	النقط	مجموع الصادرات		المجموع العام
							الزراعية	الحيوانية	الزراعية والحيوانية
١٩١٩	١٧٤٫٥	٢١٤٫٠	١٤١٫٧	١٥٫٠	١٤٤٫٥	-	١٩٩٫١	١٣٠٫٠	١٧٣٫٣
١٩٢٠	١٧٤٫٦	٢١٤٫٨	١٤١٫٣	١٤٫٥	١٤٥٫٤	-	٢٠٣٫٥	١٢٨٫٧	١٧٣٫٠
١٩٢١	١٧٤٫٧	٢١٧٫٢	١٤١٫٢	١١٣٫٦	١٤٦٫١	-	٢٠٠٫٤	١٣٦٫٢	١٧٧٫١
١٩٢٢	١٦٢٫١	١٢٥٫٥	١٤٠٫٤	١٧١٫٤	١٤٩٫٠	-	١٤١٫٤	١٥٤٫٧	١٤٧٫١
١٩٢٣	٢٢٢٫٢	١٧٦٫٥	١٩٧٫٨	١٥٦٫٨	١٤٦٫٤	-	٢٠٠٫٠	١٤٨٫٩	١٨٢٫٥
١٩٢٤	١٣٦٫٦	١٠٨٫٨	١٤٠٫٠	١٩٤٫٣	٢٧٤٫٣	-	١٣٣٫٢	٣٤٫٤٠	٧١٫٥
١٩٢٥	١٨٥٫١	١٦٥٫٤	١٧٤٫٠	١٤٠٫٠	٤٤٫٧	-	١٧٦٫٠	٥٣٫٨٠	١٠٧٫٦
١٩٢٦	١٧٤٫٠	١٣٢٫٧	٢٣٠٫٣	١٦٥٫٧	٦٤٫٩	-	١٦١٫٦	٧٦٫٦	١٣٣٫٣
١٩٢٧	١٨٣٫٥	١٦٥٫٦	١٤٨٫١	١٦٨٫٥	١٠٦٫٦	-	١٧١٫٤	١١٧٫٥	١٥٢٫١
١٩٢٨	١٨٨٫٦	١٧١٫١	١٦٠٫٥	٢٠٣٫٨	١١١٫٩	-	١٧٨٫٠	١٣٦٫٣	١٥٩٫٧
١٩٢٩	١٩٥٫١	١٤٣٫٣	١٥٦٫٨	٢٠٣٫٨	١١١٫٩	-	١٦٧٫٧	١٣٦٫٣	١٥٣٫٥
١٩٣٠	٩٣٫٦	٧١٫٥	٩٤٫٠	١٠٣٫٨	٦٨٫١	-	٨٣٫٩	٧٤٫٥	٨١٫١
١٩٣١	٩٨٫٤	٨٠٫١	٧٤٫٦	٨١٫٨	٤٧٫٣	-	٨٧٫٧	٥٣٫٩	٧٤٫١
١٩٣٢	١٠١٫٤	٩٧٫١	٩٣٫١	٥١٫٩	٢٠٫٧	-	٩٨٫٥	٢٤٫٤	٥٣٫٣
١٩٣٣	١٣٤٫١	٧١٫٥	٨٩٫٤	٧٣٫٣	٤٦٫٣	-	٩٧٫١	٥١٫٠	٥٣٫٠
١٩٣٤	٩٦٫٣	٨٨٫٧	١٠٨٫٣	٨٥٫٧	٦٣٫٣	٧٣٫٣	٩٣٫٧	٦٧٫٧	٨٥٫٣
١٩٣٥	١٠٣٫٥	٨٠٫٠	١٨٫٨	٧٧٫١	٨٣٫١	٧٣٫٢	٦٦٫٨	٥١٫٥	٦٦٫٣
١٩٣٦	٩٨٫٣	٨٨٫٦	٩٨٫١	١٠٩٫٤	١٠٦٫٨	٧٩٫٨	٩٤٫٥	١٠٧٫٤	٩٧٫٨
١٩٣٧	٨٤٫٧	١١٧٫٣	١٢٣٫٨	١٦٦٫٤	١٥٦٫٨	٧٣٫٣	١٠٣٫٧	١٥٩٫١	١١٤٫٩
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩									
١٩٤٠	٨١٫٩	١٢٨٫٩	٨٨٫٧	٩٠٫٦	١٢٦٫٤	١٠٠٫١	٩٤٫١	١١٥٫١	٩٩٫١
١٩٤١	١٠٩٫٠	١٥٢٫٩	٢٨٦٫٢	٩١٫٨	١٧٧٫٢	١٠٠٫٠	١٣٢٫٢	١٤٣٫٠	١٠٥٫٧
١٩٤٢	٢٢٢٫٠	٤٢٤٫٤	-	١٥٢٫١	١٨٥٫٦	١٠٠٫٠	٢٧٦٫٠	١٧٥٫٩	١١٢٫٢
١٩٤٣	٤٧٨٫٩	١٠١١٫٦	٥٦٠٫٠	١٩٣٫٤	٢١٣٫٦	١٠٠٫٠	٦٠٣٫٤	٢٠٨٫١	٣٩٣٫٢
١٩٤٤	٤١٥٫٠	٧٢٦٫٦	٤٧٦٫١	٢٠٠٫٠	٨١٫٢	٨٠٫٠	٥٠٠٫٠	٩٥٫٢	٢٢٨٫٣
١٩٤٥	٣٤٨٫٨	٥٠٣٫٥	٦٨٤٫٣	١٦٨٫٨	١٦٧٫٧	٨٠٫٠	٤٣٣٫١	١٦٥٫٤	٢٩٤٫٧
١٩٤٦	٣٨٥٫٥	٥٧٦٫٠	٦٣٤٫٩	٣١٨٫٧	١٧٤٫٠	٩٢٫٣	٤٦٣٫٥	١٩٧٫٩	٣٤٥٫٧
١٩٤٧	٣٧٣٫٠	٦٩٨٫٥	٦٤٧٫٩	١٨١٫٠	١٧٠٫٢	١٠٦٫٦	٤٦٨٫٤	١٧٣٫٧	٣١٦٫٧
١٩٤٨	٤٠٣٫٤	٩٩١٫١	٢٣٧٨٫٦	١١٦٫٧	١٨٦٫٠	١٥٣٫٣	٥٧٨٫٥	٢٦٣٫٠	٣٣٦٫٦
١٩٤٩	٤٠٥٫١	٤٦٩٫١	٥٩٧٫٢	١٢١٫٨	٧٨٫٤	١١٣٫٣	٤٤٥٫٠	٨٦٫٠	٢٠٥٫٤
١٩٥٠	٣٦٨٫٩	٥٣٧٫٧	٥٧٦٫٠	١٤٤٫٩	٣٥٨٫٧	١٣٦٫٦	٤٣٧٫٢	٢٦٣٫٠	٣٦٨٫٤
١٩٥١	٣٠٥٫٤	٥٨٨٫٨	٦٥٠٫٠	٢٧٥٫٣	٤٤٣٫٧	١٤٦٫٦	٤٠١٫٧	٣٨٤٫٩	٣٩٦٫٨
١٩٥٢	٣٤٧٫٣	٧٦٣٫٨	-	٢٢٥٫٠	٣١٠٫٤	١٥٣٫٣	٤٤٧٫١	٢٨٣٫٩	٢٧٩٫٩
١٩٥٣	٣٠٤٫٠	٤٩٧٫٣	٤٥٨٫٣	٢٤٧٫١	٢٦٠٫١	١٦٠٫٠	٣٧١٫٤	٢٥٦٫٧	٣٣٫٣
١٩٥٤	٣٨٧٫١	٥٦٤٫٣	٤٩٤٫٣	٢٨٥٫٣	٢٤٩٫٣	١٩٣٫٣	٤٠٩٫٨	٢٥٧٫٤	٣٥٠٫٧
١٩٥٥	٢٢٩٫١	٦٤٨٫٦	-	١٧٣٫٧	٢٨٩٫٩	٢٠٠٫٠	٣٠٩٫٩	٢٤٧٫٦	٢٨٧٫٦
١٩٥٦	١٧٤٫٥	٥١١٫٦	-	١٧٠٫٠	٢٦٨٫٠	٢٠٠٫٠	٢٢٩٫٢	٢٣٤٫٧	٢٣٧٫٨
١٩٥٧	٢٨٩٫٠	٤٣٤٫٣	٣٤٨٫٦	١٥١٫٧	٢٢٧٫٨	٣٨٠٫١	٤٣٤٫٣	٢٥٨٫٣	١٧٧٫١
١٩٥٨	٢١٦٫٣	٧٥٠٫٤	٤٣٫٤	١٤٩٫٠	١٨٧٫٠	٣٧٣٫٤	٢١٧٫٣	٢٣٣٫١	٢٨٨٫١

الملحق الاحصائي الخامس

٣١. الأرقام القياسية لحجم الصادرات Export Volume Index

١٩١٩ - ١٩٥٨

(مع النقط)

السنة	التمور	الشعير	الحنطة	الجلود	الصوف	النفط	مجموع الصادرات: الزراعية	مجموع الصادرات: الحيوانية	مجموع الصادرات: الزراعية والحيوانية	المجموع العام
١٩١٩	١٢٫٩	٧٫١	١٦٫٠	١٥٫٢	١٧٫٥	–	١١٫٤	١٧٫٠	١٢٫٨	٢٫٦
١٩٢٠	١٣٫٥	٨٫٩	٢٠٫٤	٢٠٫٦	٢٢٫٠	–	١٣٫٧	٢١٫٥	١٥٫٢	٣٫١
١٩٢١	١٦٫٤	٨٫٩	٢٠٫٤	٢٥٫٩	١٩٫١	–	١٤٫٢	٢٠٫٧	١٦٫٠	٣٫٢
١٩٢٢	١٧٫٩	٢٢٫٩	٢٠٫٩	٢٠٫٦	١٩٫١	–	١٠٫١	١٩٫٤	١٩٫٩	٤٫١
١٩٢٣	١٧٫٩	٢٢٫٢	٢٠٫٤	٢٥٫٩	٢٦٫٥	–	١٩٫٧	٢٦٫٤	٢١٫٧	٤٫٤
١٩٢٤	١٥٫٢	١٩٫٠	١٧٫٧	١٥٫٢	٧٤٫٩	–	١٧٫٠	٦٠٫٥	٢٩٫٢	٦٫٠
١٩٢٥	١٥٫٢	١٦٫٩	١٦٫٤	٢٠٫٦	٦١٫٨	–	١٦٫٠	٥١٫٩	٢٦٫١	٥٫٣
١٩٢٦	١٩٫١	٢٤٫٥	١٤٫٦	٢٠٫٦	٥٠٫١	–	٢٠٫٥	٤٨٫٩	٣٦٫٨	٥٫٥
١٩٢٧	١٨٫٤	٢٠٫١	٢٢٫١	٢٠٫٦	٣٠٫٨	–	١٩٫٦	٢٨٫٢	٢٣٫٠	٤٫٥
١٩٢٨	١٦٫١	١٧٫٥	١٩٫١	١٥٫٢	٢٦٫٥	–	١٧٫٠	٢٤٫٨	١٨٫٩	٣٫٨
١٩٢٩	١٥٫٥	٢١٫٠	١٩٫٥	١٥٫٢	٢٦٫٥	–	١٨٫٠	٢٣٫٨	١٩٫٧	٤٫٠
١٩٣٠	٢١٫٩	٢٨٫١	٢٢٫٢	٢٠٫٦	٢٩٫٣	–	٢٤٫٢	٢٧٫٢	٢٥٫٠	٥٫١
١٩٣١	٢٠٫٩	٣٥٫٥	٢٨٫٠	٢٥٫٩	٤٢٫٦	–	٤٣٫٥	٣٨٫٥	٤٠٫٧	٥٫٧
١٩٣٢	١٥٫٠	١٥٫٥	١٦٫٩	٣٠٫٦	٧٢٫١	–	١٥٫٤	٦٣٫١	١٨٫٥	٥٫٨
١٩٣٣	١٣٫٧	٢٥٫٣	٢٠٫٩	٢٥٫٩	٢٨٫٣	–	١٨٫٨	٢٥٫٠	٢٣٫٤	٤٫٨
١٩٣٤	٥٣٫٣	٥٧٫٢	٤٨٫٠	٦١٫٨	٧٩٫٤	٦٩٫٩	٥٤٫١	٧٥٫١	٦٠٫٠	٧١٫٨
١٩٣٥	٨٧٫٢	١٠٥٫٢	٤٥٦٫٩	١١٢٫٩	١٠٠٫٠	١١٥٫٨	١٣٧٫٤	١٠٣٫١	١٢٧٫٠٠	١١٨٫٢
١٩٣٦	٩٥٫٠	١٠٤٫٠	٩٦٫٠	٨٧٫١	٨٥٫٢	١١٦٫٥	٩٨٫٤	٨٥٫٦	٩٤٫٨	١١٤٫٠
١٩٣٧	١٣٤٫٩	١٠٥٫٥	١٠٣٫١٠	٧٧٫١	٧٧٫٩	١٧٠٫٢	١٤٠٫٣	٦٤٫٥	١٤٣٫٥٠	١٥٦٫٧
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩										
١٩٤٠	٨٨٫٥	٥٨٫٢	٨٢٫٧	٨١٫٧	٥٥٫٨	٧٤٫١	٦٧٫٨	٦٤٫١	٧٢٫٦	٧٢٫٢
١٩٤١	٥٨٫٨	٤١٫٤	٢٢٫٧	٧١٫٨	٣٥٫٣	٦٤٫	٤٨٫٠	٤٤٫١	٤٦٫٩	٦٠٫٥
١٩٤٢	٢٧٫٧	١٩٫٥	–	٥٦٫٥	٤٤٫١	٨٣٫٦	٢٧٫٠	٤٧٫١	٣٢٫٢	٧٣٫٠
١٩٤٣	٢٨٫٢	١٣٫٢	٢٤٫٤	٧١٫٨	١٣٤٫٨	٦٤٫٢	٢٣٫٣	٦٤٫٢	٣٤٫٢	١١٤٫١
١٩٤٤	٣٢٫٧	١٩٫٠	٢٩٫٧	٧١٫٨	١٦٩٫١	١٧٤٫٥	٢٨٫٠	١٤٥٫٦	٦١٫٠	١٥١٫٢
١٩٤٥	٤٣٫٦	٣٠٫١	٢٢٫٧	٩٧٫١	١٩٧٫٢	١٩٠٫٩	٢٦٫١	٩١٫٥	٥١٫٧	١٦٣٫٣
١٩٤٦	٤٥٫٤	٣٠٫١	٢٨٫٠	٥٦٫٥	٩٨٫٥	١٨٧٫٥	٢٧٫٧	٨٨٫٣	٥٢٫٠	١٥٩٫٧
١٩٤٧	٥٥٫٧	٢٣٫١	٢٣٫٨	١١٧٫٦	١١٩٫٢	١٩٢٫٢	٤٣٫٢	١١٨٫٨	٦٥٫٢	١٦٧٫٨
١٩٤٨	٤٢٫٨	١٥٫٢	٦٫٢	١٢٢٫٩	٧٣٫٦	٩١٫١	٢٤٫٢	٨٥٫٥	٤٧٫٤	٨٠٫٩
١٩٤٩	٤٦٫٦	٢٩٫٨	٢٣٫	١٥٨٫٨	٤٣٥٫٣	١٦٦٫٢	٤٢٫٢	٢١٦٫٨	٩١٫٤	١٥٠٫٨
١٩٥٠	٨٨٫٤	٥٩٫٩	٥٣٫٢	٢٢٠٫٦	٨٨٫٧	٢٥٦٫٦	٧٤٫٢	١٢٨٫٩	٨٧٫٩	٢٢٢٫٠
١٩٥١	١٥٢٫١	٧٨٫٤	٧٢٫٩	١٧٤٫١	١١٤٫٩	٢١٨٫٠	١١٦٫٢	١٢٠٫١	١١٧٫٢	٢٧٦٫٨
١٩٥٢	٢١١٫٥	٩٤٫٤	–	٢٢٩٫٩	٢٢١٫	٤٧٧٫٥	١٤٢٫٠	٢٥٥٫٦	١٧٤٫٦	٤١٥٫٤
١٩٥٣	٢٤٢٫١	٢٠٧٫٨	٢٢٤٫٩	٤٢٠٫٦	٢٨٩٫٩	٦٤٧٫٢	٢٧٨٫٨	٢٩٩٫٧	٠٣١٤٫٨	٥٧٨٫٦
١٩٥٤	٢٢٥٫٨	٢٢٩٫٦	٢٢٦٫٧	٤٦٦٫٥	٥٠٨٫٩	٦٧٠٫٠	٢١٨٫٥	٤٩٥٫٣	٣٦٩٫٢	٦٠٨٫٤
١٩٥٥	٥٩٩٫٨	٢١٥٫٨	–	٨١٤٫٧	٤٦٢٫١	٦٨٤٫٨	٢٨٦٫٠	٥٤٨٫١	٤٣١٫٥	٦٣٢٫٨
١٩٥٦	٧٤٦٫٠	٢٤٤٫٧	–	٧٦٣٫٥	٤٦٠٫٢	٦٢١٫٧	٤٦١٫٣	٥٢٣٫٤	٤٨١٫٦	٦٠٠٫٩
١٩٥٧	٢٢٥٫٥	٢١٢٫٩	٢٨٩٫٨	٦٣٥٫٣	٢٧٤٫١	٢٤٦٫٧	٢٨٠٫٧	٣٥٩٫١	٣٠٢٫٩	٢٥٨٫٣
١٩٥٨	٦٧٨٫٦	١٩٦٫٢	٣٥٠٫٦	١٠٢٤٫٧	٥٠٧٫٥	٢٩٨٫٢	٤٦٨٫٨	٦٢٢٫٢	٥١٤٫٧	٤٢٢٫٢

الملحق الاحصائي السادس

٣٢. قيم الاستيرادات الرئيسية بنسبة في سنة الاساس ١٩١٢/١٩١٣

٠٤ ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي	السكر	المنسوجات	الياس	صناديق تمور	الحديد	مجموع الاستهلاكية	مجموع الانتاجية	المجموع العام
١٨٦٤									
١٨٦٥									
١٨٦٨									
١٨٦٩									
١٨٧٠									
١٨٨٧	-	٤٥	-	١٩	١٨	-	٤٥	٣٤	٧٩
١٨٨٩	-	١٢٤	-	٤٦	٥١	٣٢٤	١٢٤	٤٢١	٥٤٥
١٨٩٠	-	١٣٠	-	٤٨	٥٤	٣٤٠	١٣٠	٤٤٢	٥٧٢
١٨٩٢	٩	١١٤	-	٤٤	٤٧	٢٩٦	١١٣	٣٨٥	٥٠٨
١٨٩٣	٧	٨٥	-	٢١	٣٥	٢٢٢	٩٢	٢٨٨	٣٨٠
١٨٩٤	٧	٨٤	٣٢٩	٣٣	٣٧	٢٣١	٤٢٢	٣٠١	٧٢٣

١٨٩٥	٨	١٠٥	٣٩١	٣٩	٤٣	٢٧٤	٥٠٤	٣٥٦	٨٦٠
١٨٩٧	٤	٥٦	٢٠٩	٢١	٢٣	١٤٦	٢٦٩	١٩٠	٤٥٩
١٨٩٨	٧	٨٧	٣٢٥	٣٢	٣٦	٢٢٧	٤١٩	٢٩٥	٧١٤
١٨٩٩	٧	٨٨	٣٢٨	٣٢	٣٦	٢٢٩	٤٢٣	٢٩٧	٧٢٠
١٩٠١	٧	٩٤	٣٥٠	٣٥	٣٩	٢٤٥	٤٥١	٣١٩	٧٧٠
١٩٠٢	٧	٩٤	٣٥٠	٣٥	٣٩	٢٤٥	٤٥١	٣١٩	٧٧٠
١٩٠٣	٧	٩٣	٣٤٤	٣٤	٣٨	٢٤١	٤٤٤	٣١٣	٧٥٧
١٩٠٤	٧	٩٣	٣٤٦	٣٤	٣٨	٢٤٢	٤٤٦	٣١٤	٧٦٠
١٩٠٥	٨	٩٨	٣٧٨	٣٧	٤٢	٢٦٤	٤٨٤	٣٤٢	٨٢٧
١٩٠٦	٨	١١٠	٤٠٩	٤٠	٤٥	٢٨٦	٥٢٧	٣٧١	٨٩٨
١٩٠٧	١٠	١٣٥	٥٠٢	٥٠	٥٦	٣٥١	٦٤٧	٤٥٧	١١٠٤
١٩٠٨	١٣	١٧١	٦٣٧	٦٣	٧٠	٤٤٦	٨٢١	٥٧٩	١٤٠٠
١٩٠٩	١٣	١٠٩	٦٢٨	٦٢	٦٩	٤٣٩	٧٥٠	٥٧٠	١٣٢٠
١٩١٠	١٤	١٨٧	٦٩٦	٦٩	٧٧	٤٨٧	٨٩٧	٦٤٣	١٥٤٠
١٩١١	١٦	٢٠٣	٧٥٧	٧٥	٨٤	٥٢٩	٩٧٦	٦٨٨	١٦٦٤
١٩١٢	١٨	٢٣٦	٨٧٠	٨٥	١٠١	٦١٤	١١٣١	٨٠٤	١٩٣٥
١٩١٣									

الملحق الإحصائي السادس

٢٣. كميات الاستيرادات الرئيسية بنسبة في سنة الرباس ١٩١٢/١٩١٣

م. ١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي بالطن	السكر بالطن	المنسوجات بعلبات الصناديق	أكياس بعلبات البالات	صناديق تمور بعلبات الحزم	الحديد بعلبات الرزم
١٨٦٤						
١٨٦٥						
١٨٦٨						
١٨٦٩						
١٨٧٠						
١٨٨٧	-	١٧١٨	-	٢٩	٤٦٠	-
١٨٨٩	-	٤١٤٨	-	٨٠	١٢٨١	٨٠٩٨
١٨٩٠	-	٥٢٢٠	-	٧٦	١٣٤٣	٦٧٩٣
١٨٩٢	١٧	٥١٦٢	-	٧٠	١١٧١	٢٩٦١
١٨٩٣	١١	٦٥٧٥	-	٥٣	٨٨٠	٢٢٢٥
١٨٩٤	٣٠	٥٩٦٧	١١٤	٥٤	١٢١٥	٤٦١٣

١٨٩٥	٣٠	٩٥٥٧	١٥٦	٦٤	١٤٤٣	٥٤٧٣
١٨٩٧	١٢	٣٥٠٦	٨٠	٣٧	٧٧٠	٢٩٤١
١٨٩٨	٢٩	٥١٤٦	١٣٠	٥١	١٧٩٨	٤٥٤٥
١٨٩٩	٢٩	٤٤٠٧	-	٥٦٠	١٢١٠	٤٥٨٨
١٩٠١	٢٧	٥٥٣٦	١٤٠	٥٧	١٢٩٣	٤٨٩٩
١٩٠٢	٣٠	٦٧٢٠	١٤٠	٥٨	١٣٩٠	٤٨٩٣
١٩٠٣	٣١	٦١٧٠	١٣٨	٥٧	١٣٧٠	٤٨١٨
١٩٠٤	٣٠	٦٦٤٠	١٣٨	٥٧	١٣٧٦	٤٨٣٧
١٩٠٥	٣٤	٥٧٣٦	-	٦٣	١٣٩٣	٥٣٨٥
١٩٠٦	٣٥	٦٤٦٨	١٧١	٦٧	١٥٠٩	٥٧٤٤
١٩٠٧	٤٥	٢٢٤٩٧	٢٠٩	٨٠	١١١٣	٧٠٣٧
١٩٠٨	٥٥	١٩٠١٨	١٨٧	١٠٠	١٤١٠	١١١٣٨
١٩٠٩	٥٤	٢٧١٧٨	١٩٠	٩٩	١٣٨٩	١٠٩٧٩
١٩١٠	٦١	١٥٥٩٥	٢١١	١٠٨	١٥٤١	١٣١٧٧
١٩١١	٦٨	١١٣٩٩	٢٣٧	١١٧	١٦٧٥	١٣٣٣٥
١٩١٢	٨٤	٩٨٤٦	٢٧٤	١٣٨	٢٥٢٣	١٦١٥
١٩١٣						

الملحق الاحصائي السادس

٢٤. قيم الاستيرادات الرئيسية بمصر واسعارها الذهبية عليها في سنة الاساس ١٩١٣/١٩١٢

١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي	السكر	المنسوجات	اكياس	صناديق تمور	الحديد	مجموع الاستهلاكية	مجموع الانتاجية	المجموع العام
١٨٦٤									
١٨٦٥									
١٨٦٨									
١٨٦٩									
١٨٧٠									
١٨٨٧	-	٤١	-	٢٥	١٨	-	٤١	٤٣	٨٤
١٨٨٩	-	١٠٠	-	٥٠	٥١	٢٠٧٧	١٠٠	٣١٧٨	٣٢٧٨
١٨٩٠	-	١٢٥	-	٤٨	٥٤	٢٥٨١	١٢٥	٢٦٨٣	٢٨٠٨
١٨٩٢	.	١٢٤	-	٤٤	٤٧	١١٢٥	١٢٨	١٣١٦	١٣٤٤
١٨٩٣	٢	١٥٨	-	٣٣	٣٥	٨٤٦	١٦٠	٩١٤	١٠٧٤
١٨٩٤	٦	١٤٣	٣٦٥	٣٤	٤٩	١٧٥٢	٥١٤	١٨٣٦	٢٣٥٠
١٨٩٥	٦	٢٢٩	٤٦٩	٤٠	٥١٨	٢٠٨٠	٧٠٤	٢١٧٨	٢٨٨٢
١٨٩٧	٣	٨٤	٢٥٦	٢٣	٢١	١١١٠	٢٤٣	١١٦٤	١٥٠٧
١٨٩٨	٦	١٢٣	٤١٦	٢٢	٧٢	١٧٢٧	٥٤٥	١٨٢١	٢٢٧٦
١٨٩٩	٦	١٠٦	-	٣٣٢	٤٨	١٧٤٣	١١٢	٢١٢٤	٢٢٣٦
١٩٠١	٦	١٣٣	٤٤٨	٣٦	٥٢	١٨٦٢	٥٨٧	١٩٥٠	٢٥٣٧
١٩٠٢	٦	١٦١	٤٤٨	٢٧	٥٢	١٨٥٩	٦١٥	١٩٤٨	٢٥٦٣
١٩٠٣	٧	١٤٨	٤٤٢	٣٦	٥١	١٨٢١	٥٩٧	١٩١٨	٢٥١٥
١٩٠٤	٦	١٦٥	٤٤٢	٣٦	٥١	١٨٣٨	٦١٣	١٩٢٥	٢٥٣٨
١٩٠٥	٧	١٣٨	-	٣٩	٥٦	٢٠٠٨	١٤٥	٢١٠٣	٢٣٤٨
١٩٠٦	٨	١٥٠	٥٤٧	٤٣	٦٠	٢١٧٥	٧٠٥	٢٣٧٧	٢٩٨٢
١٩٠٧	١٠	٥٤٠	٦٦٩	٥٠	٤٤	٢٦٧٠	١٣١٩	٢٧٦٤	٣٩٨٣
١٩٠٨	١٢	٤٥٦	٥٩٨	٦٣	٥٦٠	٢٣٣٢	١٠٦٦	٢٣٥١	٥٤١٧
١٩٠٩	١٣	٦٥٣	٦٠٨	٦٢	٥٦	٢٧٧٤	١٣٧٢	٢٩٠	٥٥٦٢
١٩١٠	١٣	٣٧٤	٦٧٥	٦٨	٥٨	٢٦٢٧	١٠٦٢	٢٧٥٣	٥٠١٥
١٩١١	١٥	٢٧١	٧٥٨	٧٤	٦٧	٥٠٢٩	١٠٤٤	٥١٧٠	٦٢١٤
١٩١٢	١٨	٢٣٦	٨٧٧	٨٧	١٠١	٦١٤	١١٣١	٨٠٣	١٩٣٣
١٩١٣									

الملحق الإحصائي السادس

٣٥ الأرقام القياسية لأسعار الاستيرادات Import Price Index

١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي	السكر	المنسوجات	أكياس	صناديق خشب	الحديد	مجموع الاستهلاكية	مجموع الإنتاجية	المجموع العام
١٨٦٤									
١٨٦٥									
١٨٦٨									
١٨٦٩									
١٨٧٠									
١٨٨٧	-	١٠٩٫٧٥	-	٦٤٫٠٠	١٠٠٫٠٠	-	١٠٩٫٧٤	٧٩٫٠٧	٩٤٫٠٤
١٨٨٩	-	١٤٤٫٠٠	-	٩٤٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٠٫٥٤	١٤٤٫٠٠	١٣٫٢٥	١٦٫٦٢
١٨٩٠	-	١٠٤٫٠٠	-	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠	١٣٫١٧	١٠٤٫٠٠	١٦٫٤٧	٢٣٫٥٧
١٨٩٤	٢٤٥٫٠٠	٩١٫٩٤	-	٩٥٫٤٥	١٠٠٫٠٠	٢٦٫٢١	٩٦٫٠٩	٤١٫٦٦	٣٧٫٠٥
١٨٩٤	٣٥٠٫٠٠	٥٢٫٨٠	-	٩٢٫٩٢	١٠٠٫٠٠	٢٦٫٢٤	٥٧٫٥٠	٤١٫٤٠	٣٥٫٢٨
١٨٩٤	١١٦٫٦٧	٥٨٫٧٣	٩٠٫١٣	٩٧٫٠٦	٧٥٫٥١	١٣٫١٨	٨٤٫١	١٦٫٢٩	٣٠٫٢٣
١٨٩٥	١٤٣٫٣٣	٥٠٫٢٤	٨٣٫٣٦	٩٧٫٥٠	٧٣٫٤١	١٣٫١٧	٧١٫٥٩	١٦٫٣٤	٢٩٫٨٤
١٨٩٧	١٤٣٫٣٣	٦٦٫٦٧	٨١٫٦٤	٩١٫٣٠	٧٤٫٢٠	١٣٫٢٤	٧٨٫٤٢	١٦٫٣٢	٣٠٫٤٦
١٨٩٨	١١٦٫٦٧	٧٠٫٧٤	٧٨٫١٢	١٠٠٫٠٠	٥٠٫٠٠	١٣٫١٤	٧٦٫٨٨	١٦٫١١	٣٠٫٠٥
١٨٩٩	١١٦٫٦٧	٨٣٫٠٢	-	٩٫٦١	٧٥٫٠٠	١٣٫١٣	٣٧٧٫٦٧	١٣٫٩٨	٣٢٫٤٠
١٩٠١	١١٦٫٦٧	٧٠٫٦٨	٧٣٫٩٣	٩٧٫٢٢	٧٥٫٠٠	١٣٫١٦	٧٦٫٨٣	١٦٫٤١	٣٠٫٣٥
١٩٠٢	١١٦٫٦٧	٥٨٫٣٨	٧٣٫٩٣	٩٤٫٦٠	٧٥٫٠٠	١٣٫١٣	٧٣٫٣٣	١٦٫٣٧	٣٠٫٠٤
١٩٠٣	١٠٠٫٠٠	٦٣٫٥١	٧٧٫٩٥	٩٣٫٤٤	٧٤٫٥١	١٣٫١٦	٧٤٫٣٧	١٦٫٣٢	٣٠٫٠٩
١٩٠٤	١١٦٫٦٧	٥٦٫٣٦	٧٨٫١٩	٩٤٫٤٤	٧٤٫٥١	١٣٫١٨	٧٣٫٧٥	١٦٫٣١	٢٩٫٩٤
١٩٠٥	١١٤٫٢٨	٧١٫١	-	٩٣٫٨٧	٧٥٫٠٠	١٣٫١٤	٣٣٣٫٧٩	١٦٫٣١	٣٦٫٧٨
١٩٠٦	١٠٠٫٠٠	٧٣٫٣٣	٧٣٫٧٧	٩٥٫٣٤	٧٥٫٠٠	١٣٫١٥	٧٣٫٧٥	١٦٫٢٩	٣٠٫١٠
١٩٠٧	١٠٠٫٠٠	٤٥٫٠٠	٧٥٫٠٣	١٠٠٫٠٠	١٣٧٫٢٧	١٣٫١١	٥٣٫٠٧	١٦٫٥٣	٢٧٫٧٤
١٩٠٨	١٠٨٫٣٣	٣٧٫٥٠	١٠٦٫٥٣	١٠٠٫٠٠	١٣٥٫٠٠	١٠٫٥٤	٧٧٫٠١	١٣٫٣٠	٢٥٫٨٤
١٩٠٩	١٠٨٫٣٣	١٦٫٧٣	١٠٣٫٢٩	١٠٠٫٠٠	١٣٣٫٢١	١٠٫٥٣	٥٨٫٩٦	١٣٫٣٨	٢٣٫٧٣
١٩١٠	١٠٧٫٦٩	٥٠٫٠٠	١٠٣٫١١	١٠١٫٤٦	١٣٣٫٧٦	١٠٫٥٣	٨٤٫٤٦	١٣٫٣٤	٢٦٫٢١
١٩١١	١٠٦٫٦٧	٧٤٫٩٠	٩٩٫٨٧	١٠١٫٣٥	١١٣٫٥٣	١٠٫٥٣	٩٣٫٤٨	١٣٫٣٠	٢٦٫٧٧
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٤									

الملحق الاحصائي السادس

٣٦. الارقام القياسية لحجوم الاستيرادات Import Volume Index

١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	الشاي	السكر	المنسوجات	اكياس	صناديق خشب	الحديد	مجموع الاستهلاك كيما	مجموع الانتاجية	المجموع العام
١٨٦٤									
١٨٦٥									
١٨٦٨									
١٨٦٩									
١٨٧٠									
١٨٨٧	-	١٧,٢٧	-	٢٨,٧٤	١٧,٨٢	-	٢,٦٢	٥,٢٦	٤,٣٤
١٨٨٩	-	٤٤,٣٧	-	٥٧,٤٨	٥٠,٤٩	٥٠١,١٢	٨,٨٤	٣٩٦,٢٦	١٦٩,٥٨
١٨٩٠	-	٥٢,٩٧	-	٥٥٠,١٧	٥٢,٤٦	٤١٨,٧٤	١١,٠٣	٢٣٤,٦٦	١٥٤,٢١
١٨٩٢	٢٢,٢٢	٥٢,٥٤	-	٥٠,٥٧	٤٦,٥٣	١٨٣,٢٢	١١,٢٢	١٥١,٦٢	٦٩,٥٣
١٨٩٣	١١,١١	٦٦,٩٥	-	٣٧,٩٢	٣٤,٦٥	١٢٧,٧٨	١٤,١٤	١١٣,٩٦	٥٥,٥٤
١٨٩٤	٢٢,٢٢	٦٠,٥٩	٤١,٦٢	٣٩,٠٨	٤٨,٥١	٢٨٥,٥٠	٤٥,٤٤	٢٢٨,٩٢	١٢١,٦٧
١٨٩٥	١٧,٦٧	٩٧,٠٧	٥٣,٤٨	٤٥,٩٨	٥٧,٤٢	٢٢٨,٧٦	٦٢,٢٤	٢٧١,٥٧	١٤٩,٠٩
١٨٩٧	٢٣,٣٢	٣٥,٥٩	٢٩,١٩	٢٦,٤٤	٣٠,٦٩	١٨٠,٦٨	٣,٢٢	١٤٥,١٣	٧٧,٩٥
١٨٩٨	٢٣,٣٣	٥٢,١٢	٤٧,٤٣	٣٦,٧٨	٧١,٢٨	٢٨١,٢٧	٤٨,٨٢	٢٢٨,٢٤	١٢٢,٩١
١٨٩٩	٢٣,٣٢	٤٢,٩١	-	٢٨٤,٧٦	٤٧,٥٢	٢٨٣,٨٧	٩,٩٠	٢٦٤,٨٢	١١٥,٦١
١٩٠١	٣٣,٣٣	٥٦,٢٥	٥١,٠٨	٤١,٢٦	٤٤,٥١	٣٠٣,٢٦	٥١,٩٠	٢٤٣,١٤	١٢١,٢٤
١٩٠٢	٣٣,٣٣	٦٨,٢٢	٥١,٠٨	٤٣,٥٣	٤٤,٥١	٣٠٢,٧٦	٥٤,٢٧	٢٤٤,٨٩	١٢٢,٥٩
١٩٠٣	٣٨,٨٩	٦٢,٧١	٥١,٤٠	٤١,٢٦	٥٠,٤٩	٢٩٨,٠٤	٥٢,٧٨	٢٢٩,١٥	١٢٠,١٥
١٩٠٤	٣٣,٣٣	٧٠,٣٤	٥٠,٤٠	٤١,٢٦	٥٠,٤٩	٢٩٩,١٨	٥٤,٨٠	٢٤٠,٠٢	١٢١,٤٦
١٩٠٥	٣٨,٨٩	٥٨,٤٧	-	٤٤,٨٢	٥٠,٤٩	٢٢٧,٠٣	١٢,٨٢	٢٦٢,٢٢	١١٦,٢٩
١٩٠٦	٤٤,٤٤	٦٢,١٢	٦٢,١٤	٤٨,٢٧	٥٩,٤١	٢٥٤,٢٢	٦٢,٣٣	٢٨٣,٩١	١٥٤,٢٨
١٩٠٧	٥٥,٥٦	٢٢٨,٨١	٧٦,٢٦	٥٧,٤٨	٤٣,٥٦	٤٢٤,٨٥	١٠٧,٧٨	٢٤٤,٦٣	٢٠٦,٠٥
١٩٠٨	٦٦,٦٧	١٨٨,٩٨	٦٧,٩٥	٧٢,٤١	٥٥,٤٩	٦٨٩,٢٥	٩٤,٢٥	٥٤٤,٥٢	٢٠٨,٢٣
١٩٠٩	٦٦,٦٧	٢٧٦,٧٠	٦٩,١	٧١,٢٦	٥٥,٤٩	٦٧٩,٤٨	١١٢,٢٦	٥٢٤,٩١	٢٨٢,٥٨
١٩١٠	٧٢,٢٢	١٥٨,٤٧	٧٦,٩٤	٧٨,١٦	٥٧,٤٢	٧٥٢,٥٨	٩٢,٩٠	٥٩٢,٦٤	٣٠٠,٨٢
١٩١١	٨٣,٣٣	١١٤,٨٣	٨٦,٦٣	٨٥,٠٦	٦٦,٢٢	٨١٩,٠٥	٩٢,٢٠	٦٤٤,٦٢	٣٤١,٤٧
١٩١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٣									

الملحق الاحصائي السادس

٣٧. قيم الاستيرادات الرئيسية تبعاً في سنة الاساس ١٩٢٨/١٩٢٩.

ب. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي	السكر	الاقمشة: القطنية	الاقمشة: الصوفية	الاقمشة: الحريرية	الحديد والحديد الصب والفولاذ	المكائن: المراجل والمكائن	المكائن: المكائن الكهربائية	الاخشاب	السمنت	مجموع الاستهلاكية	مجموع الانشائية	المجموع العام
١٩١٩													
١٩٢٠													
١٩٢١													
١٩٢٢	٤٩٥	٦٦٠		-		-	-	-	-	-	١١٥٥	-	١١٥٥
١٩٢٣	-	-		-		-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٤	-	-		-		-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٥	-	-		-		-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٦	٢٧٢	٤٩٦		-		-	-	-	-	-	٨٦٨	-	٨٦٨
١٩٢٧	٢٩٢	٥٢٥		-		-	-	-	-	-	٩١٨	-	٩١٨
١٩٢٨	٢٧٨	٣٧٠		-		-	-	-	-	-	٦٤٨	-	٦٤٨
١٩٢٩	٢٨٢	٢٨٧		١٧٠٩		-	-	-	-	-	٣٧٩	-	٣٧٩
١٩٣٠	٢٠٩	٢٧٨		١٤٤٢		-	-	-	-	-	٧٧٩	-	٧٧٩
١٩٣١	١٨٧	٢٤٩		١١١٣		-	-	-	-	-	١٥٤٩	-	١٥٤٩
١٩٣٢	٢٤٣	٣٤٤		١٤٣٧		-	-	-	-	-	٢٠١٤	-	٢٠١٤
١٩٣٣	٢٤٤	٢٩٨		١٣٣٢		-	-	-	-	-	١٨٥٤	-	١٨٥٤
١٩٣٤	٢٤٢	٣٢٢		١٤٤٢		-	-	-	-	-	٢٠٠٧	-	٢٠٠٧
١٩٣٥	٢٤٤	٣٤٤	١٠٢٢	١٣٧	٢٨٧	-	-	-	١٧٥ت	١١٨	٢١١٣	٢٩٣	٢٤٠٦
١٩٣٦	٢٧٢	٤٩٧	١٥٦٩	٢١٠	٤٤٠	٩٨٥	٨٥١ت	٢٥٨ت	٢٠٨ت	١٤١	٢٢٩٩	٢٤٩	٢٧٤٨
١٩٣٧	٢٧٢	٤٩٧	١٥٦٩	٢١٠	٤٤٠	٩٨٥	٨٥١ت	٢٥٨ت	٢٠٨ت	١٤١	٢٢٩٩	٢٤٩	٢٧٤٨
١٩٣٨	٢٤٤	٤٥٣	١٤٤٢	١٩١	٣٩٩	٩٠٧	٧٧٧ت	٢٣٧ت	٢٥٠ت	١٧٢	٢٨٢٥	٢٣٤٣	٥١٦٨
١٩٣٩													
١٩٤٠	٢٤٩	٤٥٢	١٤٤٦	١٩١	٤٠٠	٨٩٥	٧٦٤ت	٢٤٥ت	٢٤٤ت	١٦٥	٢٨٠٨	٢٣٠٢	٥١١٠
١٩٤١	٢٦٧	٣٥٦	١١٤٢	١٥١	٢١٥	٧٠٦	٦١٠ت	١٨٥ت	١٩٢ت	١٣٠	٢٢١٢	١٨٢٢	٤٠٣٥
١٩٤٢	٤٧٥	٦٣٤	١٩٩٨	٢٦٨	٥٦٠	١٤٥٥	١٠٨٤ت	٢٢٩ت	٢٤١ت	٢٤١	٢٩٣٥	٣٢٤٠	٧١٧٥
١٩٤٣	٦١٠	٨١٣	٢٥٦٥	٣٤٤	٧١٩	١٦١١	١٣٩٢ت	٢٤٢ت	٢٤٨ت	٢٩٧	٥٠٢١	٤٨٦٠	٩١٩١
١٩٤٤	٥٥٩	٧٤٥	٢٤٢٩	٢١٥	٦٥٩	١٤٧٥	١٢٧٥ت	٢٨٧ت	٢٠١ت	٢٧٢	٤٦٧٧	٢٨١٠	٨٤٣٧
١٩٤٥	٧٢٦	٩٨١	٣٠٩٣	٢١٥	٨٦٨	١٩٤٣	١٦٧٩ت	٥٠٨ت	٥٨٨ت	٢٥٨	٦٠٩٣	٥٠١٦	١١١٠٩
١٩٤٦	١١٠٨	١٤٧٨	٤٦٦١	٦٤٥	١٣٠٧	٢٩٢٧	٢٠٤٠ت	٧٦٧ت	٥٩٠ت	٧٥٠	٩١٧٩	٧٥٦٠	١٦٧٢٩
١٩٤٧	١٥٢٨	٢٠٧٧	٦٥٥١	٨٧٩	١٨٣٨	٢١١٤	٢٥٥٥ت	١٠٧٩ت	١١٠٨ت	٧٥٩	١٣٨٨٣	١٠٦١٥	٢٣٤٩٨
١٩٤٨	١٧٧٥	٢٣٦٧	٧٤٦٦	١٠٠٢	٤٠٩٤	٤٦٨٩	٤٠٥٤ت	١٣٢٩ت	١٣٧٥ت	٨٦٥	١٤٧٠٤	١٤١١٠	٤٦٨١٤
١٩٤٩	١٥٨٠	٢١٠٦	٦٦٤٤	٨٩١	١٨٦٣	٤٣٧٢	٢٦٠٥ت	١٠٩٤ت	١١٣٤ت	٧٧٠	١٣٠٨٣	١٠٨٧٥	٢٣٩٥٧
١٩٥٠	١٤٦٦	١٩٥٥	٦١٦٦	٨٣٧	١٧٤٩	٢٨٧٣	٢٣٤٦	١٠١٥	١٠٥٣ت	٧١٤	١٣٠٩٣	١٠٠٠٠	٢٣٠٩٣
١٩٥١	١٩٨٨	٢٦٥٠	٨٣٥٩	١١٣١	٢٣٤٥	٥٤٥٠	٤٥٣٦	١٣٧٦	١٤٧٥	٩٦٨	١٦٤٦٣	١٣٥٥٧	٣٠٠٢٠
١٩٥٢	٢٤٠٩	٢٣١٢	١٠١٣١	١٣٥٩	٢٨٤٣	٦٣٦٣	٥٤٩٨	١٦٦٨	١٧٤٠	١١٧٤	١٩٩٠٣	١٦٤٣٢	٣٦٣٨٦
١٩٥٣	٢٦٦٧	٢٥٥٧	١١٣١٧	١٥٠٥	٣١٤٦	٧٠٤٥	٦٠٨٧	١٨٤٧	١٩١٥	١٣٠٠	٢٢٠٩٣	١٨١٩٤	٤٠٢٨٦
١٩٥٤	٢٨٣٥	٣٧٨٠	١١٩٤٠	١٥٩٩	٣٣٤٣	٧٤٨٦	٦٤٦٩	١٩٦٣	٢٠٢٥	١٣٨١	٢٣٤٧٧	١٩٣٣٣	٤٣٨١٠
١٩٥٥	٢٧٨٩	٥٠٥٣	١٥٩٣٤	٢١٣٨	٤٤٦٩	١٠٠٠٧	٨٦٤٧	٢٦٣٣	٢٦٢٠	١٨٤٦	٢٥٨٤٣	٢١٣٨٣	٥٧٣٤٠
١٩٥٦	٤٤٦٤	٥٨٩٨	١٨٦٠٧	٢٤٩٥	٥٤١٨	١١٦٨٣	١٠٠٩٥	٣٠٦٣	٢١٥٦	٢١٥٥	٢٦٦٨٧	٣٠١٧٢	٦٦٨٠٩
١٩٥٧	٤٧٥٠	٦٣٣٣	١٩٩٧٣	٢٦٧٩	٥٦٠٢	١٣٥٤٤	١٠٨٢٩	٣٨٨٣	٣٤١٠	٢٣١٤	٢٩٣٢٧	٣٣٣٩٥	٧١٧٣٢
١٩٥٨	٤٧٨٣	٥٧٠٩	١٨٠٠٧	٢٤١٦	٥٠٥١	١١٣٠٩	٩٧٧٣	٣٩٦٤	٣٠٧٤	٢٠٨٦	٣٥٤٦٥	٢٩٣٠٥	٦٤٦٧٠

ت : تخمين

الملحق الإحصائي السادس

٢٨. كميات الاستيرادات الرئيسية بسبع في سنة الأساس ١٩٢٨/٢٩

س. ١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي	السكر	الأمتعة			الحديد والحديد	المكائن		الأخشاب	السمنت
			القطنية	الصوفية	الحريرية	الضب والعوارض	المراجل والمكائن	المكائن الكهربائية		
١٩١٩										
١٩٢٠										
١٩٢١										
١٩٢٢	١٫٨٢	١٧٫٤٨		—		—	—	—	—	—
١٩٢٣	—	—		—		—	—	—	—	—
١٩٢٤	—	—		—		—	—	—	—	—
١٩٢٥	—	—		—		—	—	—	—	—
١٩٢٦	١٫٢١	٩٫٩١		—		—	—	—	—	—
١٩٢٧	١٫٦٨	١٤٫٥٧		—		—	—	—	—	—
١٩٢٨	٢٫٠٣	١٧٫٦٤		—		—	—	—	—	—
١٩٢٩	٢٫٢٢	٢١٫٢٨		٥٨٩٢٧		—	—	—	—	—
١٩٣٠	١٫٩٧	١٨٫٥٥		٤٢٨١٦		—	—	—	—	—
١٩٣١	٢٫٢٨	١٩٫١٨		٤٨٢٨٧		—	—	—	—	—
١٩٣٢	٢٫٦٩	٢٤٫٩٥		٧٢٢٦١		—	—	—	—	—
١٩٣٣	٢٫٠٢	٢٤٫٨٧		٨٢٢٣٠		—	—	—	—	—
١٩٣٤	٢٫٢٢	٢٩٫٢٩		٨٤٨٤٤		—	—	—	—	—
١٩٣٥	٢٫٤٣	٢٩٫٤٧	٧٨٦٤٥	١٩٥٩	٢٢٧٢	—	—	—	١٨٫٩ ت	٥٢٫٨
١٩٣٦	٢٫٨١	٢٨٫٦١	١٠١٤٧٥	٢٢٤٠	٢٢٧٠	—	—	—	٢٠٫٨ ت	٥٨٫٨
١٩٣٧	٢٫٤٩	٤٥٫٢٢	١٠٤٥٨٨	٢٠٠٦	٢٢٠٠١	٦٢٫٣	٢٫٦ ت	١١٫٥ ت	٢٤٫٨ ت	٦٩٫٩
١٩٣٨	٢٫١٥	٤٥٫٣	٧٥٨٩٥	٢١٢٢	١٩٩٥٠	٤٧٫٢	٢٫٧ ت	٨٫٦ ت	٢٤٫٠ ت	٦٨٫٨
١٩٣٩										
١٩٤٠	٢٫٠٣	٢٥٫٧٢	١١٨٨٠٤	٢١٢٥٠	٢٣٣٢	١٠٫٢	٥٫٦ ت	١٫٨ ت	١٦٫٢ ت	٤٥٫٩
١٩٤١	١٫٥٩	١٦٫٩٦	٦٦٠٨٢	٧٩٢	٢٥٠١	٢١٫٥	٢٫٩ ت	١٫٢ ت	١١٫٩ ت	٢٢٫٤
١٩٤٢	١٫٢٩	٢٥٫٢٤	٤٨٧٢٦	٨٩٤	٤٩٥٩	٢٧٫٥	٤٫٩ ت	١٫٥ ت	١٤٫٩ ت	٢٦٫١
١٩٤٣	١٫١٢	١٩٫٨٥	٢٨٠٧٦	٦٢٦	١٩٤٤	٢٢٫١	٥٫٩ ت	١٫٨ ت	٤٤٫٢ ت	١٢٢٫٨
١٩٤٤	٢٫٨٨	٢١٫٢٨	١٨٠٧١	٦٠٦	٨٢٤	٤٨٫٥	٨٫٨ ت	٢٫٨ ت	٦٠٫٨ ت	١٧٠
١٩٤٥	٢٫٦١	٢٦٫٥٠	٤١٧٩٧	٩٢٢	١٢٥٥	٥٠٫٢	٩٫٢ ت	٢٫٩ ت	١٤٫٣ ت	٤٠٫٢
١٩٤٦	٤٫٧٢	٢٠٫١٦	٥٥٤٩١	١٣٠٢	٣٠٩٦	٢٢٫٥	١٣٫٠ ت	٤٫١ ت	٢٢٫٥ ت	٦٥٫٩
١٩٤٧	٤٫٢٢	٣٥٫٢١	٥٧٤٦٦	١٥٤٤	٧٢٥٠	١٠١٫٨	١٨٫٦ ت	٥٫٨ ت	٢٢٫٣ ت	٩١٫٤
١٩٤٨	٤٫٩٠	٥٥٫٠٥	٦٨٤٩٣	١٨٤١	١٠٤٧٠	٨٦٫٠	١٥٫٧ ت	٤٫٩ ت	٢٢٫٤ ت	٩١٫١
١٩٤٩	٤٫٤٦	٤٨٫٩٨	٧٤٦٢١	١٥٢٦	١٣٢٠٧	٦٨٫٦	١٣٫٢ ت	٣٫٩ ت	٢٠٫٨ ت	٨٧٫٤
١٩٥٠	٣٫٤٩	٣٥٫٥٤	٧٤٥٢٦	١٦٥٤	١٥٧٢١	٦٥٫٨	١١٫٩	٣٫٧	٢٠٫٤ ت	٨٦٫١
١٩٥١	٤٫٦٤	٣٥٫٢٤	٧١٤٤٦	٢٤٤٣	١٨٠٢٦	٦٩٫٨	١٥٫٩	٣٫٢	٢٨٫٣	١٠٨٫٨
١٩٥٢	٥٫١٤	٤٥٫٨٩	٨٩٦٥٥	٢٩٧٧	٢٧٢٢٣	٥٠٫٢	١٥٫١	٣٫٩	٢٨٫٢	٩٨٫٧
١٩٥٣	٦٫٧٢	٦٩٫٧٤	١٤٦٢٦	٢٨٢٩	٢٩٢٢٩	٩٢٫٨	١٧٫٥	٥٫٥	٢٦٫٩	٩٦٫٢
١٩٥٤	٩٫٦٢	٨٥٫٩	١٤٧١٦١	٣٠٧٥	٤١٢٧٦	١٠١٫٨	١٩٫٨	٥٫٢	٥٧٫٥	٩٩٫٢
١٩٥٥	٧٫٣٢	١١٧٫٥	١٦٧٥١٧	٤١٩١	٦٤٠٧٤	١٣٥٫١	٢٢٫٦	٦٫٢	٤٨٫٤	١٥٥٫
١٩٥٦	١٠٫٩٢	١٣١٫٠٧	٢٣٥٤٦٦	٤٧٩٩	٥٧٢٢٦	١١٣٫٩	٢٠٫٨	٦٫٤	٤٣٫٤	٩٨٫٩
١٩٥٧	١٢٫٠٥	١١٧٫٢٧	٢٤٠٦٣٥	٥٤٨٤	٨١١٩٠	١٦٤٫	٢٩٫١	١٠٫٢	٥٥٫٧	١١٦٫٩
١٩٥٨	١١٫٨٥	١٢٦٫٨٨	٢٥٢١٢٢	٥١٢٩	٧١١٣٥	٩٧٫٩	١٩٫٥	٦٫٧	٥٦٫٩	٩٩٫٣

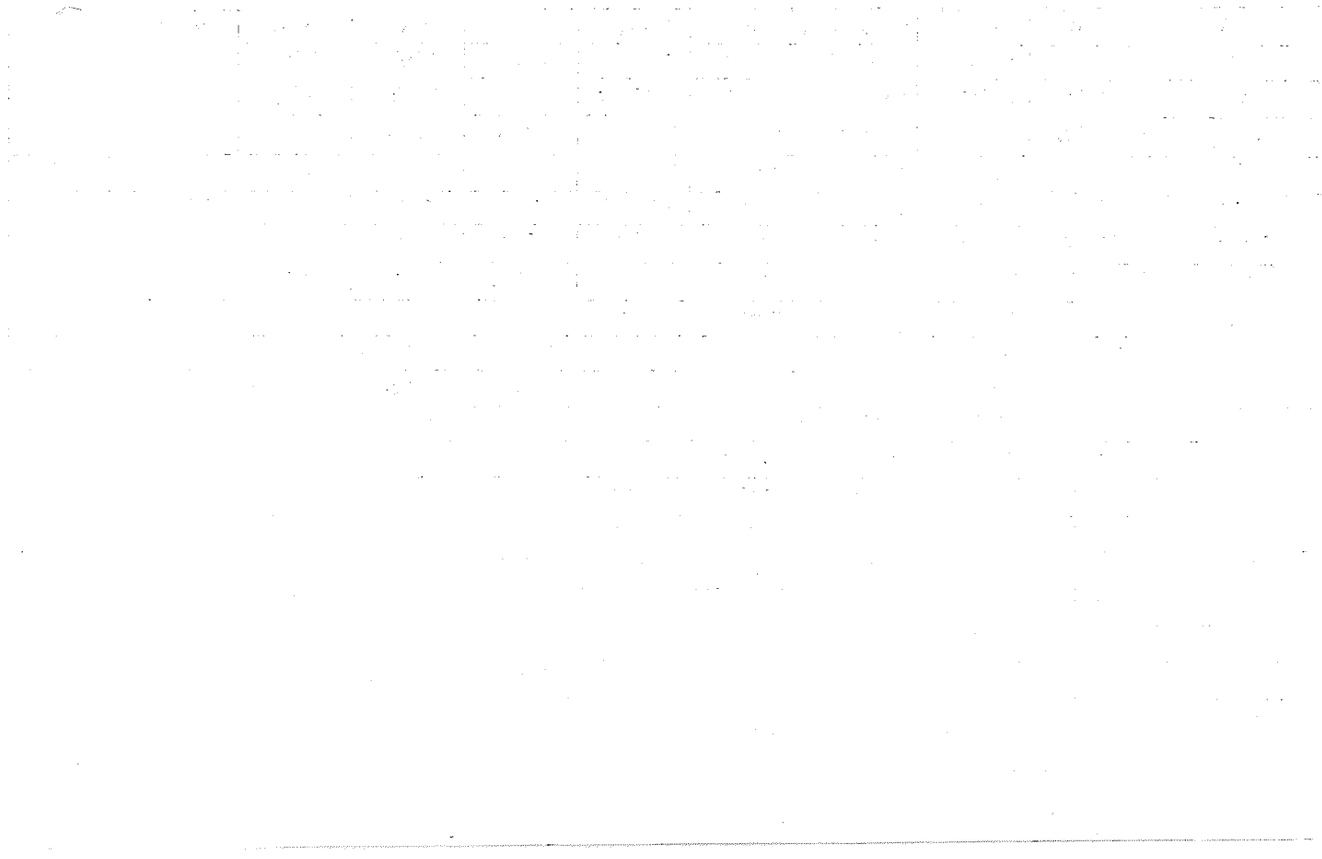

الملحق الاحصائي السادس

٣٩. قيم الواردات الرئيسية بنسبة واسعارها الثابتة في سنة الاساس ١٩٣٨/٣٩:
١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي	السكر	الاسمنت				الحديد والحديد الصلب والفولاذ	المكائن		الاخشاب	السمنت	مجموع الاستهلاكية	مجموع الانتاجية	المجموع العام
			المطحونة	الصوفية	الحريرية			المراجل البخارية	المكائن الكهربائية					
١٩١٩														
١٩٢٠														
١٩٢١														
١٩٢٢	١٩٧	١٧٥					-	-	-	-	-	٢٧٢	-	٢٧٢
١٩٢٣	-	-					-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٤	-	-					-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٥	-	-					-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٦	١٤٢	٩٩					-	-	-	-	-	٢٤١	-	٢٤١
١٩٢٧	١٨١	١٤٦					-	-	-	-	-	٢٢٧	-	٢٢٧
١٩٢٨	٢١٩	١٧٦					-	-	-	-	-	٢٩٥	-	٢٩٥
١٩٢٩	٢٥١	٢١٢			١٢٩٦		-	-	-	-	-	١٧٦٠	-	١٧٦٠
١٩٣٠	٢١٣	١٨٦			٩٤٢		-	-	-	-	-	١٣٤١	-	١٣٤١
١٩٣١	٢٥٧	١٩٢			١٠٦٥		-	-	-	-	-	١٥١٤	-	١٥١٤
١٩٣٢	٢٩٩	٢٥٠			١٠٩٢		-	-	-	-	-	٢٢٤١	-	٢٢٤١
١٩٣٣	٢٧٢	٢٤٩			١٨٢١		-	-	-	-	-	٢٣٥٢	-	٢٣٥٢
١٩٣٤	٢٤١	٢٩٤			١٨٦٧		-	-	-	-	-	٢٤٠٢	-	٢٤٠٢
١٩٣٥	٢٦٢	٢٩٥	١٤٩٢	١٧٦	٤٨٢		-	-	-	١٩٧ت	١٣٥	٢٧١٠	٢٢٢	٢٠٤٢
١٩٣٦	٢٠٤	٢٨٦	١٩٢٨	٢١	٤٥٥		-	-	-	٢١٦ت	١٤٧	٢٨٨٢	٢٦٣	٢٣٤٢
١٩٣٧	٢٧٧	٢٥٢	١٩٨٧	٢٧١	٤٤٠		١١٩٢	٢١٥	١٠٤٠ت	٢٥٨ت	١٧٥	٢٥٤٧	٢٩٨٤	٥٥١١
١٩٣٨	٣٤٠	٤٥٣	١٤٤٢	١٩١	٣٩٩		٩٠٧	٢٧٧ت	٢٣٧ت	٢٥٠ت	١٧٢	٢٨٢٥	٢٣٤٣	٥١٦٨
١٩٣٩														
١٩٤٠	٢٧٣	٢٥٧	١٩١١	٦٧	١٩٦		٥٠٦ت	١٥٨ت	١٧٠ت	١١٥	٤٧٦٥	١١٤٥		٥٩١٠
١٩٤١	١٧٢	١٧٠	١٤٥٦	٧١	٤١٣		٣٥٣ت	١٠٥ت	١٢٤ت	٨٤	١٧٢٩	١٠٧٩		٢٨١٨
١٩٤٢	١٣٩	٢٥٢	٩٤٦	٨٠	٥١٨		٤٤٣ت	١٣١ت	١٣٤ت	٩	١٤٩٧	١٣١٦		٢٨١٣
١٩٤٣	١٩١	١٩٩	٥٢٣	٥٦	٦١٦		٥٣٢ت	١٥٨ت	٤٦٠ت	٢١	٩٤٨	٢٠٧٧		٣٠٢٥
١٩٤٤	٢١٢	٢١١	٤٤٣	٥٥	٩٣١		٧٩٦ت	٢٤٥ت	٦٣٢ت	٤٣٥	٩٣٨١	٣٠٣٩		٣٩٧٧
١٩٤٥	٢٩٠	٢٦٥	٧٩٤	٨٢	٩٢٦		٨٣٢ت	٢٥٤ت	١٤٩ت	١٠١	١٥٥٩	٢٣٠٢		٣٨٦١
١٩٤٦	٥١٠	٣٠٢	١٠٥٤	١١٧	١٣٧٤		١١٧٥ت	٣٥٩ت	٢٤٤ت	١٦٥	٢٠٤٥	٢٣١٦		٥٣٦١
١٩٤٧	٤٦٨	٣٥٢	١٠٩٢	١٣٩	١٩٥٥		١٦٨١ت	٥٠٨ت	٣٤٦ت	٢٢٩	٢١٩٨	٢٧٠٩		٦٩٠٧
١٩٤٨	٥٤٩	٥٥١	١٣٠١	١٦٤	٢٠٩		١٤١٩ت	٤٤٩ت	٣٢٧ت	٢٥٢	٢٧٥٤	٢٠٦٤		٦٨١٨
١٩٤٩	٤٨٤	٤٩٠	١٤١٨	١٣٨	٢٧٦		١٤١٧	١٤٠٢ت	٣٤٠ت	٢١٩	٢٧٩٤	٢٤٠٠		٦١٩٤
١٩٥٠	٢٧٧	٢٥٥	١٣٧٨	١٤٩	٢١٤		١٤٦٣	١٠٧٦	٣١٦ت	٢١٥	٢٥٧٣	٢١٩٤		٥٧٦٧
١٩٥١	٥٠٢	٢٥٢	١٣٥٧	٢٠٤	٢٦١		١٤٤٠	١٩٤٧	٢٨٩	٢٧٢	٢٧٧٤	٢٧٤٦		٦٥١٠
١٩٥٢	٦٣١	٤٥٩	١٧٠٣	٢٦٨	٥٤٦		٩٦٤	١٨٦٥	٢٤٤	٢٩٧	٢٦٠٧	٢٢١٥		٦٩٢٢
١٩٥٣	٧٢٦	٦٩٧	٢٢٦٨	٢٥٦	٧٨٧		١٧٨٤	١٥٨٤	٤٨٤	٢٨٤	٤٨٢٤	٤٤٧١		٩٣٠٥
١٩٥٤	١٠٤٠	٨٥٩	٢٥٩٦	٢٧٧	٨٤٦		١٩٥٥	١٧٩	٤٥٦	٥٩٨	٥٧٩٨	٥٠٤٧		١٠٨٤٥
١٩٥٥	٨٤٢	١١٧٥	٢١٨٢	٢٧٧	١٢٤١		٢٥٩٤	٢٠٤٢	٥٥٢	٥٠٣	٥٩٨	٦٧٩٩		١٢٧٧٩
١٩٥٦	١٣١١	١١٧٩	٢٤٧٤	٤٧٥	١١٤٧		٢١٨٧	١٨٨٠	٥٦١	٤٤١	٨٥٣٦	٥٢١٦		١٣٨٥٢
١٩٥٧	١٣٠١	١١٧٤	٢٥٧٢	٤٩٤	١٦٢٤		٢١٤٩	٢٧٤١	٩٠٢	٥٧٩	٩١٦٤	٧٥٥٣		١٦٧١٧
١٩٥٨	١٢٨٠	١٢٦٩	٤٧٩٠	٤٦٣	١٤٢٢		١٨٨٠	١٧٦٢	٥٨٧	٥٩١	٩٢٢٥	٥٠٦٩		١٤٢٩٤

ت : تخمينية

الملحق الاحصائي السادس

٤. الارقام القياسية لاسعار الاستيرادات Import Price Index

١٩١٩ - ١٩٥٨

السنة	الشاي	السكر	المحتمر			الحديد والحديد الصلب والفولاذ	المكائن		السماد	الاخشاب	مجموع الاستهلاكية	مجموع الانتاجية	المجموع العام
			التمنيه	الصوفيه	الحريرية		المراجل والمكائن	المكائن الكهربائية					
١٩١٩													
١٩٢٠													
١٩٢١													
١٩٢٢	٢٥١٫٢	٢٢٧٫١		-		-	-	-	-	-	٢١٫٠	-	٢١٫٠
١٩٢٣	-	-		-		-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٤	-	-		-		-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٥	-	-		-		-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٢٦	٢٦١٫٨	٥٠١٫٠		-		-	-	-	-	-	٢٦٠٫٢	-	٢٦٠٫٢
١٩٢٧	٢١٧٫١	٢٥٩٫٦		-		-	-	-	-	-	٢٨٠٫٧	-	٢٨٠٫٧
١٩٢٨	١٢٦٫٩	٢١٠٫٢		-		-	-	-	-	-	١٦٢٫١	-	١٦٢٫١
١٩٢٩	١١٢٫٧	١٧٩٫٨		١٢٤٫٨		-	-	-	-	-	١٢٥٫٢	-	١٢٥٫٢
١٩٣٠	٩٨٫١	١٤٩٫٢		١٣١٫٨		-	-	-	-	-	١٢٨٫٩	-	١٢٨٫٩
١٩٣١	٧٢٫٨	١٢٩٫٦		١٠٤٫٥		-	-	-	-	-	١٠٢٫٣	-	١٠٢٫٣
١٩٣٢	٦٠٫٩	١٢٩٫٦		٩٠٫٨		-	-	-	-	-	٨٩٫٩	٣	٨٩٫٩
١٩٣٣	٨٢٫٢	١١٩٫٥		٧٣٫٧		-	-	-	-	-	٧٨٫٨	٣	٧٨٫٨
١٩٣٤	١٠٠٫٤	١٠٩٫٨		٧٧٫٤		-	-	-	-	-	٨٢٫٥	-	٨٢٫٥
١٩٣٥	٩٢٫٧	١٠٩٫٨	٦٣٫٢	٧٧٫٨		-	-	-	٨٠٫١	٨٣٫٨	٧٧٫٩	٣٣٫٢	٧٧٫٩
١٩٣٦	٩٥٫٤	١٠٠٫٠	٦٣٫٢	٧٧٫٦	٧٥٫١	-	-	-	٩٦٫٣	٩٥٫٩	٧٣٫١	٩٥٫٣	٧٥٫٣
١٩٣٧	٩٨٫٩	١٠٩٫٩	٧٨٫٩	٧٧٫٤	١٠٠٫٠	٨٣٫٣	٨١٫٨	٨١٫٩	١٠٨٫٨	١٠٤٫٠	٨٧٫٦	٨٥٫٣	٨٦٫٥
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩													
١٩٤٠	١٢١٫٩	١٧٥٫٩	٥٥٫٣	١٦٫٠	٥٩٨٫٥	٤٥٦٫١	١٥٠٫٩	١٤٨٫٧	١٤٣٫٥	١٤٨٫٩	٥٨٫٩	٢٠١٫١	٨٦٫٤
١٩٤١	١٥٥٫٣	٢٠٩٫٤	٨٩٫٤	٢١٣٫٦	٤٥٠٫٠	١٧٠٫٩	١٧٣٫٣	١٥٤٫٨	١٥٤٫٧	١٢٧٫٣	١٦٨٫٩	١٤٣٫٣	١٤٣٫٣
١٩٤٢	٢٤٢٫٧	٢٥٥٫٩	٢١٥٫٧	٢٦٠٫٠	٥٢٥٫٦	٢٩٣٫٣	٢٤٤٫٧	٢٥١٫١	٢٥٤٫٤	٢٧٢٫٨	٢٩٣٫٢	٢٥٥٫١	
١٩٤٣	٥٠٤٫١	٤٠٨٫٥	٤٨١٫٣	٦١٤٫٣	١٨٤٫٤	٢٦١٫٥	٢٦١٫١	٢٦٧٫١	٩٥٫٤	٩٥٫٨	٢٤٤٫٩	٢٤٣٫٨	٢٠٣٫٨
١٩٤٤	١٧٩٫٧	٢٤٩٫٧	٦٨٤٫٨	٥٧٤٫٧	٤١٫٨	١٥٨٫٤	١٦٠٫٢	١٥٧٫٩	٦٣٫٤	٦٤٫٥	٤٩٢٫٣	١١٥٫٣	٢١٤٫٢
١٩٤٥	١٨٨٫٧	٢٧٠٫٢	٣٨٨٫١	٥٠٠٫٠	٣١٤٫٨	٢٠١٫١	٢٠١٫٨	٢٠٠٫٠	٣٥٤٫٣	٣٥٤٫٤	٢٩٠٫٨	٢١٧٫٨	٢٦١٫٨
١٩٤٦	٢١٧٫٢	٤٨٩٫٤	٤٤٤٫٢	٥٣٤٫٢	٢١٠٫٨٠	٢١٣٫٢	٢١٥٫٢	٢١٣٫٦	٣٤٦٫٢	٣٤٧٫٢	٤٤٨٫٨	٣٤٧٫٩	٣١٤٫٩
١٩٤٧	٣٤٨٫٦	٥٩٠٫٠	٥٩٩٫٩	٦٣٢٫٤	١٤٠٫٣	٢١٠٫٤	٢١١٫٥	٢١٣٫٤	٣٤٩٫٧	٣٤١٫٤	٥٨٦٫١	٣٤٥٫٤	٣٤٠٫٢
١٩٤٨	٣٤٥٫٥	٤٤٩٫٦	٥٧٤٫٨	٦١٠٫٩	١٠٠١٫٩	٢٨٤٫٠	٢٨٥٫٥	٢٨٦٫٥	٣٥٩٫٤	٣٥٨٫٢	٤٩٧٫٩	٤٩٧٫٩	٤٩٣٫٢
١٩٤٩	٣٤٧٫٨	٤٤٩٫٨	٤٦٨٫٤	٦٤٥٫٦	٧٠٠٫٤	٢٤٤٫٣	٢٩٩٫٩	٢١٩٫٩	٣٥٤٫٠	٣٥٤٫٣	٤٦٨٫٢	٣١٩٫٩	٤٨٦٫٧
١٩٥٠	٣٧٥٫٦	٥٥٤٫١	٤٤٧٫٤	٥٥٥٫٠	٥٥٠٫٦	٣٠٦٫٥	٣١٠٫٩	٢١٣٫٢	٣٤٢٫١	٣٤١٫١	٤٧٠٫٠	٣١٤٫١	٣٨٤٫١
١٩٥١	٣٩٦٫٨	٧٥٠٫٧	٦١٥٫٢	٥٥٤٫٩	٦٤٩٫٦	٣٩١٫٧	٣١٥٫٦	٤٧٦٫١	٣٥٨٫٥	٣٥٥٫٩	٥٩٢٫٥	٣٦٨٫٨	٤٦١٫١
١٩٥٢	٣٨١٫٧	٦٩٩٫٧	٥٩٤٫٨	٥٠٧٫١	٥٢٠٫٥	٦٦٠٫٠	٤٠٢٫٨	٤٨٧٫٧	٤٤٥٫٨	٤٧٥٫٣	٥٥٣٫٢	٤٩٥٫٧	٥٤٥٫٦
١٩٥٣	٣٧٦٫٣	٦٩٩٫٢	٤٧٣٫٧	٥٨٧٫٩	٣٩٩٫٣	٣٨٤٫٧	٣٨٤٫٧	٣٨٣٫٤	٤٩٨٫٧	٤٩٨٫٧	٥٣٩٫٤	٤٠٦٫٩	٤٣٩٫٩
١٩٥٤	٢٧٣٫٦	٤٠٤٫٠	٤٣٦٫٣	٥٧٧٫٢	٤٠٤٫٧	٣٨٩٫٩	٤٦١٫٢	٤٠٣٫٢	٤٤٠٫٣	٤٣٠٫٨	٤٠٤٫٩	٣٨٥٫٥	٣٩٤٫٨
١٩٥٥	٤٦٠٫٤	٤٤٩٫٩	٥٠٠٫٦	٥٦٧٫١	٣٦٠٫١	٣٨٥٫٨	٤٣٣٫٤	٤٧٥٫٢	٦٤٠٫٩	٥٤٠٫٧	٤٦٠٫١	٤٣٦٫٤	٤٤٧٫٨
١٩٥٦	٢٧٥٫٣	٤٤٩٫٨	٤١٥٫٨	٥٨٧٫١	٤٦١٫٩	٥٣٤٫٢	٥٣٦٫٩	٥٣٦٫٠	٧٣٠٫٤	٧٣٠٫٢	٤٦٩٫٢	٥٦٧٫٣	٤٨٤٫٣
١٩٥٧	٢٦٥٫١	٥٢٩٫٩	٤٣٦٫٨	٤٤٤٫٩	٤٩٨٫٣	٤١١٫٩	٣٦٤٫٥	٥٠٤٫٩	٧٩٥٫٩	٥٨٨٫٩	٤٧٨٫٩	٤٧٨٫٩	٤٧٩٫١١
١٩٥٨	٤٣٤٫٥	٤٥٣٫٠	٤٩٦٫٧	٥٢١٫٨	٤٥٤٫٩	٦٠١٫٥	٥٠٤٫٩	٥٠٤٫٠	٨٢١٫٠	٥٢٠٫١	٤١٤٫٤	٥٧٦٫١	٤٥٤٫٤

الملحق الإحصائي السادس

٤١. الأرقام القياسية لحجم الواردات Import Volume Index

١٩١٩ = ١٠٠ ١٩٥٨

السنة	الشاي	السكر	الوقود			الحديد والصلب	المكائن		الأخشاب	السمنت	مجموع المستوردات	مجموع الصناعية	المجموع العام
			القطنية	الصوفية	الحريرية	المصبوب والمولد	المواصلات والمكائن	المكائن الكهربائية					
١٩١٩													
١٩٢٠													
١٩٢١													
١٩٢٢	٥٧٫٩	٣٨٫٦	–			–	–	–	–	–	١٣٫٢	–	٧٫٢
١٩٢٣	–	–	–			–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٢٤	–	–	–			–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٢٥	–	–	–			–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٢٦	٤١٫٧	٢١٫٨	–			–	–	–	–	–	٠٨٫٥	–	٤٫٦
١٩٢٧	٥٢٫٢	٣٣٫٢	–			–	–	–	–	–	١١٫٥	–	٦٫٢
١٩٢٨	٦٦٫٢	٢٨٫٨	–			–	–	–	–	–	١٣٫٩	–	٧٫٦
١٩٢٩	٧٢٫٨	٤٧٫٠	٦٣٫٨			–	–	–	–	–	٦٣٫٢	–	٣٤٫١
١٩٣٠	٦٤٫٤	٤١٫١	٤٦٫٢			–	–	–	–	–	٤٧٫٥	–	٢٥٫٩
١٩٣١	٧٦٫٧	٤٣٫٤	٥٣٫٤			–	–	–	–	–	٥٣٫٥	–	٢٩٫٣
١٩٣٢	١١٧٫٢	٥٥٫٢	٧٨٫٣			–	–	–	–	–	٧٩٫٣	–	٤٣٫٣
١٩٣٣	٨٠٫٠	٥٤٫٩	٩٠٫١			–	–	–	–	–	٨٣٫٢	–	٤٥٫٥
١٩٣٤	٧٠٫٩	٦٤٫٨	٩١٫٤			–	–	–	–	–	٨٥٫٠	–	٤٦٫٥
١٩٣٥	٧٧٫٠	٦٥٫١	٩٣٫١			–	–	–	٧٨٫٨	٧٨٫٥	٩٥٫٩	١٤٫٢	٥٨٫٨
١٩٣٦	٨٩٫٤	٨٥٫٢	١٠٩٫٩	١٤٢٫٧		–	–	–	٨٦٫٤	٨٥٫٤	١١٦٫٢	١٥٫٥	٧٠٫٥
١٩٣٧	١١٠٫٩	٩٩٫٨	١٤١٫٤	١٣٧٫٧		١٣١٫٨	١٣٢٫٩	١٣٢٫٩	١٠٣٫٢	١٠١٫٧	١٢٤٫٨	١٢٧٫٤	١٢٥٫٩
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩													
١٩٤٠	٨٠٫٣	٥٦٫٧	١٥٦٫٥	١٠٠٫٥	١٦٫٨	٢١٫٦	٦٥٫١	٦٢٫٧	٦٨٫٠	٦٦٫٨	١٦٨٫٧	٤٨٫٨	١١٤٫٣
١٩٤١	٥٠٫٦	٣٧٫٥	٨٧٫١	٢٧٫٣	١٧٫٥	٤٥٫٥	٤٠٫٤	٤٢٫٣	٤٩٫٦	٤٨٫٨	٦١٫٥	٤٦٫١	٥٤٫٥
١٩٤٢	٤٠٫٩	٥٥٫٨	٦٤٫٢	٤١٫٨	٢٤٫٨	٥٧٫١	٥٧٫٠	٥٥٫٢	٥٣٫٦	٥٣٫٣	٥٤٫٩	٥٦٫١	٥٤٫٤
١٩٤٣	٣٥٫٦	٤٣٫٩	٤٦٫٩	٢٩٫٣	٩٫٨	٦٧٫٩	٦٨٫٦	٦٦٫٧	١٨٤٫٠	١٨٠٫٢	٢٣٫٥	٨٨٫٦	٥٨٫٥
١٩٤٤	٩١٫٤	٤٧٫٠	٢٣٫٧	٢٨٫٨	٤٫٠	١٠٣٫٦	١٠٣٫٤	١٠٣٫٤	٢٥٣٫٨	٢٥٣٫٩	٤٣٫٢	١٣٩٫٦	٧٦٫٩
١٩٤٥	١١٤٫٧	٥٨٫٥	٥٤٫٣	٤٣٫٤	٦٫٨	١٠٦٫٥	١٠٧٫١	١٠٧٫٤	٥٩٫٦	٥٨٫٧	٥٥٫٢	٩٨٫٢	٧٤٫٩
١٩٤٦	١٥٠٫٠	٦٦٫٧	٧٣٫١	٦١٫٤	١٥٫٨	١٥١٫٤	١٥١٫٢	١٥١٫٥	٩٧٫٦	٩٥٫٩	٧٢٫٤	١٤٦٫٥	١٠٢٫٨
١٩٤٧	١٣٧٫٧	٧٧٫٧	٧٥٫٧	٧٢٫٧	٢٦٫٨	٢١٥٫٥	٢١٦٫٤	٢١٤٫٢	١٢٤٫٤	١٣٣٫١	٧٧٫٨	٢٠٠٫٩	١٣٣٫٦
١٩٤٨	١٥٥٫٦	١٢١٫٨	٩٠٫٢	٨٥٫٨	٥٢٫٤	١٨٤٫٠	١٨٣٫٦	١٨١٫٤	١٣٤٫٨	١٣٤٫٥	٩٧٫٤	١٧٣٫٤	١٣١٫٩
١٩٤٩	١٤١٫٨	١٠٨٫٢	٩٨٫٢	٧٢٫٢	٦٦٫٧	١٤٥٫٢	١٥٤٫٧	١٤٤٫٢	١٣٨٫٠	١٣٧٫٣	٩٨٫٩	١٤٥٫١	١١٩٫٨
١٩٥٠	١١٠٫٩	٧٨٫٣	٩٥٫٥	٧٨٫٥	٧٨٫٧	١٣٩٫٢	١٣٨٫٥	١٣٦٫٦	١٣٦٫٤	١٣١٫٥	٩١٫١	١٣٦٫١	١١١٫٦
١٩٥١	١٢٧٫٣	٧٧٫٩	١٠٥٫٧	٩٤٫١	٩٠٫٥	١٤٧٫٧	١٨٤٫٩	١٢١٫٩	١٥٩٫٧	١٥٨٫١	٩٨٫٢	١٥٩٫٤	١٢٥٫٩
١٩٥٢	١٨٥٫٦	١٠٦٫٣	١١٨٫٠	١٤٠٫٢	١٣٦٫٨	١٠٦٫٣	١٧٥٫٧	١٤٤٫٣	١٥٨٫٨	١٤٣٫٦	١٣٧٫٧	١٤١٫٥	١٣٣٫٩
١٩٥٣	٢١٣٫٥	١٥٣٫٨	١٦٤٫٢	١٤٤٫٠	١٩٧٫٢	١٩٧٫٦	٢٠٢٫٦	٢٠٢٫٤	١٥٣٫٦	١٤٠٫١	١٧١٫١	١٩٠٫٨	١٨٠٫٠
١٩٥٤	٢٠٥٫٩	١٨٩٫٦	١٩٣٫٩	١٩٥٫٠	٢٠٧٫٠	٢١٥٫٥	٢٢٠٫٤	١٩٣٫٤	٢٣٩٫٢	١٤٤٫١	٢٠٥٫٢	٢١٥٫٤	٢٠٩٫٨
١٩٥٥	٢٤٤٫١	٢٥٩٫٤	٢٠٠٫٧	١٩٧٫٣	٢١١٫٠	٢٨٦٫٠	٢٦٣٫٩	٢٢٨٫٩	٢٠١٫٢	١٦٧٫٤	٤٤٠٫٥	٢٥٥٫٣	٢٤٧٫٣
١٩٥٦	٢٤٦٫٧	٢٨٩٫٤	٣١٠٫٢	٢٢٢٫٥	٢٨٧٫٤	٢٤٤٫١	٢٤١٫٩	٢٣٦٫٧	١٧٦٫٤	١٤٣٫٦	٢٠٣٫٤	٢٤٦٫٨	٢٦٨٫٠
١٩٥٧	٢٨٦٫٦	٢٥٨٫٩	٣١٧٫١	٢٥٨٫٦	٤٠٧٫٠	٣٤٧٫٢	٣٢٨٫٦	٣٨٠٫٥	٢٣١٫٦	١٦٩٫٨	٣٢٫٤	٣٢٣٫٢	٢٣٣٫٥
١٩٥٨	٣٧٠٫٦	٢٨٠٫١	٣٢٣٫٢	٢٤٢٫٩	٣٥٦٫٦	٣٠٧٫٣	٢٤٦٫٩	٢٤٧٫٧	٢٣٦٫٤	١٤٤٫١	٢٢٠٫٠٠	٢١٦٫٣	٢٢٦٫٦

الملحق الإحصائي السابع

٤٢. نسب التبادل التجاري

١٨٦٤ - ١٩١٣

السنة	نسب التبادل التجاري		
	الإجمالي	الصافي	للدخل
١٨٦٤			
١٨٦٥			
١٨٦٨			
١٨٧٨			
١٨٧٩			
١٨٨٠			
١٨٨١			
١٨٨٢			
١٨٨٣			
١٨٨٨			
١٨٨٩	٢,١٩	٣٣,٣٢	٤٥,٢٠
١٨٩٠	٨٣,٣٢	٢٢٢,٣٢	٤٥٢,٥١
١٨٩١	-	-	-
١٨٩٢	١٥٧,١٩	١٢٤,٠٥	١٢١,٧٢
١٨٩٣	٦٧,٧٩	٨١,٢٤	٨٣,٣٣
١٨٩٤	٣٤,٩٤	٦٠,٧٧	٩٤,٥٨
١٨٩٥	٧٣,٩٧	٨٣,٧٤	١٣٧,٧٤
١٨٩٦	١١١,٣٩	١٠٩,٥٨	١٤٦,٦٦
١٨٩٧	٥٥,١٦	٩٣,١٥	١٣٠,٣٣
١٨٩٨	١٥٣,١٦	١٥٤,٩١	١٣٣,٧١
١٨٩٩	١٢٩,٧٦	١٤٣,٧٦	١٣٨,٠٨
١٩٠٠	-	-	-
١٩٠١	١٢٠,٧٩	١٥٦,١١	١٥٦,٦٤
١٩٠٢	١٥١,١٣	١٥٥,٧٢	١٣٦,٦١
١٩٠٣	١٤٠,١٤	١٦٠,٣٨	١٧٣,٧٤
١٩٠٤	١١٧,٣١	١٥٨,٨٢	١٧٧,٨٥
١٩٠٥	٩٥,٣٩	١٣٩,٨٠	١٦٣,٤٣
١٩٠٦	١٣,١٤	١٧٨,٨٠	٢١١,٩٧
١٩٠٧	١٥٥,٤٧	٢٠٢,٧٧	٢٦٩,٠٨
١٩٠٨	٢٤٣,٠٥	٢٤٨,٢٩	٢٨٦,٣٨
١٩٠٩	٣٤٢,١٧	٣٠١,٩٨	٢٤٩,٣٨
١٩١٠	٥٩٦,٨٩	٤٩٧,٩٨	٢٥٠,١٤
١٩١١	٢٢٥,٥٨	٣٥١,٣٦	٣٤٦,٩٣
١٩١٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩١٣			

الملحق الإحصائي السابع

٤٣. نسب التبادل التجاري

س. ١٩١٩ - ١٩٥٨

(عدا النفط)

السنة	نسب التبادل التجاري		
	الإجمالي	الصافي	للدخل
١٩١٩			
١٩٢٠			
١٩٢١			
١٩٢٢	٣,٤٦	١٦,٢	٣٣,٦٦
١٩٢٣	-	-	-
١٩٢٤	-	-	-
١٩٢٥	-	-	-
١٩٢٦	٥,٠٨	٣٦,٧٨	٣٣,٣٢
١٩٢٧	٧,٦٠	٥٢,١٨	٤٣,٢٦
١٩٢٨	٩,٦٢	١١٨,٦٥	٩٣,٧٣
١٩٢٩	٤٧,٦٢	١٢,٢٦	٨٦,١١
١٩٣٠	٢٨,٣٧	٥٠,٢٧	٤٥,٩٠
١٩٣١	٢٨,٩٥	٧١,٧٥	٧٢,٦١
١٩٣٢	٤١,٠٨	٥٨,٠٦	٦١,٢٠
١٩٣٣	٥٨,١٨	٩٠,٦١	٧٠,٨٦
١٩٣٤	٣٥,٠٧	٨٧,٣٠	١١٥,٧٦
١٩٣٥	٤٦,٠٨	٩٠,٠٣	١٢٤,٠٧
١٩٣٦	٧٣,٧٤	١٣٠,٠١	١٢٤,٢٩
١٩٣٧	٨٤,٦١	١٣٠,٨٦	١٩٩,٤٣
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩			
١٩٤٠	١٠٧,٤٢	١١٤,٠٠	١٢١,٣٠
١٩٤١	٧٠,٥٩	٩٥,٠٤	٧٣,٣٧
١٩٤٢	١١٦,٣٤	١٠٠,٧٤	٤٧,١٥
١٩٤٣	٩٣,٦٠	١٢٩,٤٦	٨٠,٩١
١٩٤٤	٧١,٣٠	١٠٧,٤٤	١١٦,٠٤
١٩٤٥	٨٣,٨٠	١١٣,٥٦	١٠٠,٧٤
١٩٤٦	١٠٠,٧٧	١٠٥,٣٦	١٠٨,٥٢
١٩٤٧	١١٣,٧٠	٩٣,٧٧	١٠٩,٠٠
١٩٤٨	٢٠٠,٤٠	٧٧,٥٩	٤٧,١٧
١٩٤٩	٨١,٢٨	٥٣,٨٥	٧٧,٩٠
١٩٥٠	٧٣,٠٠	٩٠,٧٣	١٤٠,٦٣
١٩٥١	٦٨,٨٧	٨٦,٠٧	١٥٧,٣٤
١٩٥٢	١١١,١٢	٧٩,٦٦	٩٥,٩٩
١٩٥٣	١١٥,٩٠	٧٦,٣٥	١١٨,٤٢
١٩٥٤	١٣٧,٣٠	٨٠,٠٦	١٣٣,٣٣
١٩٥٥	١٨٣,٤٥	٧٠,٨٣	٩٥,٤٨
١٩٥٦	١٩٨,٨١	٥٤,٤٠	٧٣,٣٣
١٩٥٧	٢٩٣,٧٦	٧٣,٩٩	٨٠,٦٥
١٩٥٨	٢٠٣,٠٨	٦٣,١٣	٨٤,٦٣

الملحق الاحصائي السابع

٤٤. نسب التبادل التجاري

ب. ١٩١٩ - ١٩٥٨

(مع النقط)

السنة	نسب التبادل التجاري		
	الاجمالي	الصافي	للدخل
١٩١٩			
١٩٢٠			
١٩٢١			
١٩٢٢	١٧٥,٦١	٤٧,٣٧	١,٩٤
١٩٢٣	-	-	-
١٩٢٤	-	-	-
١٩٢٥	-	-	-
١٩٢٦	٨٢,٦٢	٣٤,٢٣	١,٨٨
١٩٢٧	١٤٠,٠٠	٥٤,١٨	٢,٤٤
١٩٢٨	٢٠٠,٠٠	٩٧,٣١	٣,٦٩
١٩٢٩	٨٥٢,٥٠	١١٣,٥٢	٤,٥٤
١٩٣٠	٥٠٧,٥٦	٦٢,٩١	٣,٢١
١٩٣١	٥٢٦,٨٤	٧٢,٤٢	٤,١٢
١٩٣٢	٧٤٦,٥٥	٥٩,١٧	٤,٤٢
١٩٣٣	٩٤٧,٩١	٦٥,٩٩	٣,١٧
١٩٣٤	٦٨,٥٨	٩٠,٤٢	٦١,٤٠

١٩٣٥	٤٩,٧٤	١٠٦,٦٩	١٢٦,١١
١٩٣٦	٦٢,٩٤	١١٠,٠٩	١٢٢,٣٠
١٩٣٧	٨٠,٣٤	٩١,٥٦	١٢٣,٤٧
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٩			
١٩٤٠	١٥٨,٣١	١١٥,٦٢	٨٢,٤٨
١٩٤١	٩٠,٠٨	٧٢,٨١	٤٤,٦٥
١٩٤٢	٧٤,٥٢	٤٢,٩٨	٣٢,١١
١٩٤٣	٥١,٢٧	٢٨,٨٤	٤٤,٣٢
١٩٤٤	٥٠,٨٦	٤٣,٤٩	٦٤,٧٦
١٩٤٥	٤٦,١٧	٣٥,٩٠	٥٨,٢٣
١٩٤٦	٦٤,٩٩	٣٤,٧٦	٥٥,٥١
١٩٤٧	٧٩,٦٢	٣٦,٢٧	٦١,٨٦
١٩٤٨	١٦٣,٠٤	٤٣,٨٩	٣٥,٥١
١٩٤٩	٧٩,٤٤	٣٢,٢١	٤٨,٥٧
١٩٥٠	٥٠,٢٧	٣٨,٢٩	٨٥,٠٠
١٩٥١	٤٥,٤٨	٣٦,٥٢	١٠١,٠٨
١٩٥٢	٣٢,٢٣	٣٢,٨٩	١٢٦,٦٣
١٩٥٣	٣١,١١	٤١,٣٠	٢٢٨,٩٦
١٩٥٤	٣٤,٤٨	٤٣,٠٠	٢٦١,٦١
١٩٥٥	٣٩,٠٨	٤٨,٥٠	٣٠٦,٩٠
١٩٥٦	٤٤,٥٩	٤٢,٧٥	٢٥٦,٨٨
١٩٥٧	١٢١,٣٧	٧٧,١٨	١٩٩,٣٥
١٩٥٨	٦٥,٥١	٧٧,٨٤	٢٢٨,٦٤

موجز ثبت المصادر الاقتصادية عن العراق

١ – ملاحظات حول مصادر البحث .

٢ – مقدمة ثبت المصادر .

٣ – المصادر الاصلية .

٤ – المصادر الفرعية .

ملاحظات حول مصادر البحث

من الصعوبة بمكان تحديد مدى الخسارة الناجمة عن عدم فتح الارشيف في اسطنبول للبـــاحثين ، وعدم توافر الاوراق الكاملة لشركة الملاحة في نهري دجلة والفرات ، وتقارير المدراء المحليين للبنوك الاجنبية العاملة في العراق ، الا انه تظهر المبالغة في أهمية هذه المصادر بمجرد دراسة المصادر التي دخلت الى طاحونة المؤلف .

لقد أفدنا من المصادر الاحصائية والادبية ، ومن المصادر الاصلية بالدرجة الأولى ، ومن المصادر الفرعية لاتمام نواقص المصادر الاحصائية .

ولدى دراسة المعلومات الاحصائيـــة ، اعتمدنا في الاساس على مصادر المعلومات الاصلية : التقارير التجارية للقناصل البريطانيين ، وتقارير مديرية الكمارك والمكوس .

سبق أن أشار بعض الكتاب والباحثين الى بعض التقارير التجاريةللقناصل البريطانيين ، وخاصة تقارير ما قبل الحرب العالمية الاولى ، كما جاء في كتاب وزارة البحرية البريطانية A Handbook of Mesopotamia , (London1918) وفي رسالة الدكتوراه غير المنشورة في جامعة لندن للدكتور صالـــح حيدر (١٩٤٢) ؛ وفي كتاب الدكتور زكي صالح – Mesopatamia (Iraq) 1600 (Bagdad , 1957) 1914 الا ان الكتاب الذي بين يدي القـــارىء يقدم ، حسب علم مؤلفه ، أول دراسة كمية علمية لجميع التقارير التجارية للقناصل البريطـــانيين عن ولايات بغداد ، والبصرة ، والموصل ، لمجموع الفترة ١٨٦٤ — ١٩١٤ .

فقد كان خلال هذه الفترة حوالي اثنين وستين تقريراً تجارياً للقناصل البريطانيين منها اربعة تقارير عامة ، وثمانيـــة وعشرون عن ولاية بغداد ؛ وثلاثة وعشرون عن ولاية البصرة ؛ وسبعة عن ولاية الموصل . وقد تباينت

هذه التقارير في حجمها . فقد كانت تتراوح بين خمس صفحات مطبوعة من القطع الكبير وبين خمس وثلاثين صفحة . كما تباينت في نوعيتها ، متغيرة لا حسب درجة كفاءة القنصل البريطاني فقط ، بل حسب طول اقامته أيضاً .

وقد استمد القناصل البريطانيون معلوماتهم ، في الغالب ، من ثلاثـــة مصادر بصورة مجتمعة أو منفردة : دور الكمارك المحلية وموظفيها ، المجتمع التجاري للشركات الأجنبية والوطنية ؛ والمشاهدات الشخصية . ويبدو ان القناصل البريطانيين استنسخوا احصائيات دور الكمارك المحلية استنساخـاً كاملاً خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي . ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٨٨٧ ، صارت تقاريرهم أكثر اختصاراً وأقل انتظاماً . ومنذ ١٨٨٧ ، بدأ القناصل البريطانيون يعتمدون على تصريحـــات البواخر للاستيرادات والصادرات التي كانت شركات النقل البحري تزودهم بها . وخـــلال العقد السابق لنشوب الحرب العالمية الأولى ، استمد القناصـل البريطانيون بعض معلوماتهم من المدراء المحليين للبنوك الأجنبية ، وخاصة فروعها في البصرة .

لقد قامت الجيوش التركية المندحرة باتـلاف قسم كبير من « السجلات الرسمية » للعراق خلال الحرب العالمية الأولى . وعليه ، فان بعض الوثائق الأصلية لدور الكمارك التركية في العراق محفوظة في التقارير التجارية للقناصل البريطانيين فقط ، ونظراً لاعتماد التقارير الأخيرة على أكثر من مصدر ، فانها خصصت لعملية تدقيق بعض معلوماتها على الأقل . ومع ذلك، فقد اشتهرت دور الكمارك العثمانية بأنها أكثر دوائر الحكومة فسادا[1] . وقـــد عانت احصائيات التجارة الخارجية لهذه الفترة من الأخطاء الناجمة عن طريقة جمع المعلومات ، والتهريب ، والتصريحات المزورة من قبل التجار . وهـــذه الاحصائيات غير كاملة حيث انها لا تشمل تجارة العراق البرية أو تجارته مع الشرق الأوسط . وعلى الأخص مع تركيا ، وسوريا ، وايران .

Longrigg, op. cit. P. 319

ان احصائيات التجارة الخارجية للفـــترة السابقة للحرب العالمية الاولى اجمالية ، اي انها تشمل تجارة العراق الترانسيتية مع ايران . واخذنا هذه النواقص بنظر الاعتبار ، بحصرنا خط الدراسة العام في تجارة العراق البحرية (اي المارة عن طريق ميناء البصرة) لهـذه الفترة ، وبمقارنتها مع ارقام المسيو فيتال كونيه[1] ، وبتثمينها في ضوء المصادر الادبية .

ويتكون المصدر الرئيسي الثاني للمعلومات الاحصائية من تقارير مديرية الكمارك والمكوس ، التي كانت تابعة لمديرية الواردات العامة حتى تمّ فصلها عنها في عام ١٩٢٦ . وقد نظمت احصائيات التجارة الخارجيـــة هذه على اساس السنة التقويمية للفترة ١٩١٩ — ١٩٢٢ ، بيد ان تنظيمها اعيد على اساس السنة المالية حتى عام ١٩٣٤ . (والسنة المالية الحالية صارت تبدأ من ١نيسان الى ٣١ آذار بدلاً من ١٢ آذار الى ١٣ آذار التالي خلال العهد العثماني) .

ومنذ عام ١٩٣٥ فصاعداً ، بدأت مديرية الكمارك والمكوس العامة تنشر مجموعة سنوية تفصيلية موسومة « احصائيات تجارة العراق الخارجية » حسب السنة التقويمية ، وقد حلت محـــل التقارير السنوية الموجزة لمديرية الكمارك والمكوس السابقة . وحتى هذه الاحصائيات الاخيرة لا يمكن خلوها من آثار التهريب ، على الرغم من تقدمها تقدماً محسوساً على الاحصائيات السابقة من بعض الوجوه الاخرى .

ان كلاً من احصائيات التقارير التجارية للقناصل البريطانيين للفترة ١٨٦٤ ١٩١٣ ، واحصائيات تقارير مديرية الكمارك والمكوس العامة للفتره ١٩١٩ ١٩٥٨ ، تقسيمّ الاستيرادات سيف (c. i. f.) بغداد ، والصادرات فوب (f. o. b.) بصرة .

ويختلف هذان المصدران الاحصائيان في ان احصائيات التجارة الخارجية خلال الفترة المبكرة حتى عام ١٩٢٥ كانت تشمل التجارة الترانسيتية ، ولا

La Turquie d'Asie . Four Volumes (Paris 1892)

سيما مع ايران ، بينما ميّزت احصائيات التجارة الخارجية للفترة اللاحقة بين الصادرات المحلية والصادرات الترانسيتية ، والاستيرادات للاستعمال المحلي ، والاستيرادات الترانسيتية .

وعليه ، فان احصائيات تقارير القناصل البريطانيين واحصائيات تقارير مديرية الكمارك والمكوس غير قابلة للمقارنة الدقيقه . وقد قام المؤلف بعدة محاولات لجعلها قابلتين للمقارنة لاغراض الاتجاهات الطويلة الأمـــد ، جهد الامكان ؛ وخاصة عن طريق تحويل ارقام تجارة الولايات المختلفة الى سلسلة احصائية قطرية أو وطنية ، كما هو موضح في الملاحظات حول الملاحـــق الاحصائية .

وهنالك مصدران احصائيان مهمان آخران استعملناهما في مجرى البحث هما : V. Culnet , La Turquie D'Asie , 1882 - 92 ، والمجموعة الاحصائية السنوية منذ عام ١٩٢٧ ، عدا الارقام المتفرقة في العديد من المؤلفات والتقارير .

ونكتفي بهذا القدر بالنسبة للمعلومات الاحصائية لهذا الكتاب . ويتضمن ثبت المصادر تفاصيل المصادر الاخرى . ويفي بغرضنا الحالي ان نذكر ثلاثة مصادر أدبية رئيسية ؛ والمؤلفات التاريخية العامة أيس . إيج . لونكريك S. H. Longrigg وعباس العزاوي ؛ واطروحات الدكتوراه الخـاصة ، لا سيما اطروحات الدكاترة : صالح حيدر ، ومظفر حسين جميل .. الخ

لقد قام عدد من الرحالة الاوربيين ، وخاصة البريطانيين ، بزيارة العراق اثناء الحقبة موضوع البحث . وكتبوا أدبيات ضخمة . معظمها مما له أهمية تاريخية عامة أو سياسية . وقـــد وجد المؤلف رحلات جى . بي . فريزر J. B. Frazer خلال ثلاثينيات القرن الماضي غزيرة المعلومات ، واستعراضات G. Geary خلال السبعينيات مفيدة وإن كانت سطحية في بعض الاحيان ؛ ومؤلفات كيرترود بيل Gertrude Bell وسون Soane مهمة في ما تقدمه من وصف للوضع خلال العقد الاول من القرن العشرين .

ولتقارير الحكام السياسيين البريطانيين أهمية أكبر ، لأنها كانت عظيمة العدد وكثيرة التفصيل بالنسبة الى المناطق المختلفة التي قامت بادارتها سلطات الاحتلال البريطاني ، وخاصة خلال الفترة ١٩١٨ — ١٩٢٠ . وهذه التقارير الضخمة كانت تتألف من ثلاثة ابواب: الشؤون العشائرية والسياسية؛ والواردات والشؤون الاقتصادية الاخرى ؛ والمشاكل الادارية . وقـــد وجد المؤلف في التقارير الادارية عن بلاد ما بين النهرين Mesopetamian Administration Reports) كما كانت تسمى رسمياً ، مصدراً أدبياً مفصلاً ، ودقيقاً ، ومهماً عن المجتمع العراقي خلال فترة الاحتلال البريطاني . وقد قامت كيرترود بيل بتلخيص هذه التقارير في تقريرها «الادارة المدنية في العراق، ١٩١٤–١٩٢٠» تلخيصاً مجهرياً ، بيد انه يمثل أصغر حجيرة في جسم هذا المنجم من المعلومات الاصلية . وغني عن البيان ان هذا التقرير الاخير يعكس وجهة نظر سلطات الاحتلال البريطاني بصورة عامة ، بينما تعكس التقارير القنصلية وجهة نظر الحكام السياسيين البريطانيين بصورة خاصة .

وتصبح تقارير سلطة الانتداب البريطاني عن العراق المقدمة الى عصبة الامم خلال الفترة ١٩٢٠ — ١٩٣٢ ، بالمقارنة مـع تقارير الحكام السياسيين البريطانيين غير المنشورة ، أقل أهمية وغزارة . ولما كانت هذه التقارير مهيئة للنشر والمناقشة في اجتماعات هيئة الانتداب التابعة لعصبة الامم ، فقد كانت تتصف بالحذر والحيطة الى حد التهرب في بعض الاحيان . ومع ذلك ، فيرى المؤلف ان لا غنى عنها .

وعلى الرغم من ان اغلبية الكتابين التقليديين لـ لونكريك ، « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » و « العراق : ١٩٠٠ — ١٩٥٠ » ، تنصب على التاريخ السياسي ، ولا سيما أولهما ، فقد كانا مرجعين مهمين للمؤلف ، وإن اختلف مع وجهة نظر مؤلفهما . وتاريخ عباس العزاوي ، « تاريخ العراق ما بين احتلالين » (ثمانية اجزاء) ، مع خلوه من خط عام أو خطة حديثة

للبحث ، فانه منجم للمعلومات ، وخاصة تلـك المستقاة من المصادر المحلية الأصلية. وكذلك وجد مؤلفات عبد الرزاق الحسني وخاصة « تاريخ الوزارات العراقية » (عشرة اجزاء) مفيدة .

وقد أفاد المؤلف ايضاً من بعض المقالات الاقتصادية المنشورة في الصحف العراقية ، وبصورة خاصة تلك المشار اليها في هوامش الفصول .

وفيما يلي يجد القارىء ثبت المصادر الأصلية (Primary Sources) والفرعية (Secondary Sources) . على أنـه من الجدير بالملاحظة اننا ارجأنا ذكر تفاصيل بعض المصادر الاقتصادية كتقارير البنك المركزي العراقي ، وبعض منشورات دائرة الاحصاء المركزية ، وبعض رسائل الدكتوراه وغيرها مما لا يدخل في صلب موضوع الجزء الأول من هـذا الكتاب ، الى ثبت المصادر للجزء الثاني منه ، واكتفينا بالاشارة الى بعضها في هوامش الفصول فقط .

مقدمة ثبت المصادر

لا يهدف ثبت المصادر الحالي الى ان يكون شاملاً . فانه لا يشمل الأدبيات الاقتصادية المتزايدة عن التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي في الاقطار المتخلفة ، ولا المصـــادر القياسية المعروفة كالموسوعات العالمية أو المجموعات الاحصائيه الدولية . فهو لا يعدو ان يكون ثبتاً وجيزاً للمصادر الاقتصادية عن العراق . وبصورة خاصة تجارته الخارجية وما يتعلق بها من تطوره الاقتصادي . فقد أرجأنا معظم المصادر التي تتعلق بالجوانب الاخرى من الاقتصاد العراقي الى ثبت مصادر الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ويقوم هذا الجزء من الكتاب على مواد المصادر المعدودة في ادناه :

١ — تتألف المصادر الاصلية مما يلي : التقارير التجارية للقناصل البريطانين خلال الفترة ١٨٥٧ — ١٩١٣ ، تقارير مديرية الكمارك والمكوس منذ ١٩٢١ فصاعداً ، مطبوعات دائرة الاحصاء المركزية (أو ما يقوم مقامها) منذ ١٩٢٧ فصاعداً ، التقارير الادارية عن وادي الرافدين ، تقارير الانتداب البريطاني ، تقارير دائره التجارة الخارجية البريطانية ، تقارير غرفة تجـــارة بغداد ، والبصرة ، والموصل ، وتقارير مديرية النفوس العامة عن احصاء السكان لعام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ ، وتقارير البنك المركزي العراقي منذ ١٩٤٩ فصاعداً ، واخيراً كتب الرحلات والوثائق الاصلية المتنوعة .

٢ — وتتألف المصادر الفرعية من الكتب والمقالات المنشورة في المجـــلات وبعض الصحف المحلية المذكورة أدناه .

٣ — قام المؤلف بالابحاث الموضعية والمحادثات . فقد زار مختلف انحاء الريف ومعظم المدن الرئيسية . وعقد محادثات مع عدد من الملاكين والفلاحين والصناعيين ، وعدد اكبر من التجار ، وخاصـة في بغداد والبصرة ، وعدد كبير من موظفي الحكومة ، والخبراء العراقيين والاجانب ، المعنيين بمختلف اوجه السياسة الاقتصادية في العراق .

المصادر الاصلية

I — *BRITISH CONSULAR REPORTS, 1857-1913* — اولاً

A. *General Reports on the Turkish Empire*

1. British Parliamentary Papers (Henceforth : B.P.P.), 1857-8, IV : pp. 160-71. (Introduction to Consular Reports)
2. B.P.P., 1862, LXVII : (A Report of the Financial Conditions of Turkey).
3. B.P.P., 1865, LXVII : (A. Circular on Cotton Cultivation in Turkey).
4. B.P.P., 1892, LXXXVIII : (A report on the Finance and Public Debt of Turkey).

B. *Reports on the Trade of the Wilayet of Baghdad*

5. B.P.P., 1867 LXVII, for the year or years of 1864-5.
6. B.P.P. 1867-8, LXVII, for the year or years of 1866
7. Ditto 1870, LXIV, Ditto 1867-8.
8. Ditto 1871, LXV, Ditto 1869.
9. Ditto 1872, LVII, Ditto 1869-70.
10. Ditto 1874, LXVII, Ditto 1873.
11. Ditto 1875, LXXVII, Ditto 1874.
12. Ditto 1876, LXXV, Ditto 1875.
13. Ditto 1877, LXXXIII, Ditto 1876-7.
14. Ditto 1878-9, LXXII, Ditto 1877-8.
15. Ditto 1880, LXXXII, Ditto 1880-1.
16. Ditto 1885, LXV, Ditto 1884-5.
17. Ditto 1889, LXXXI, Ditto 1887-8.
18. Ditto 1890-91, LXXXVIII, Ditto 1888-90.
19. Ditto 1894, LXXXVIII Ditto 1892-3.
20. Ditto 1895, CIII, Ditto 1893-4.
21. Ditto 1899, CIII, Ditto 1896-8.
22. Ditto 1900, XCVI, Ditto 1898-9.

23. Ditto 1902, CIII, Ditto 1899-1901.
24. Ditto 1903, LXXIX, Ditto 1901-2.
25. Ditto 1904, CI Part I, Ditto 1902-3.
26. Ditto 1905, XCIII, Ditto 1903-4.
27. Ditto 1907, XCIII, Ditto 1905-6.
28. Ditto 1908, CXVII, Ditto 1906-7.
29. Ditto 1910, CIII, Ditto 1907-9.
30 B.P.P., 1910, CIII, for the year or years of 1908-10.
31. Ditto 1911, XCVI, Ditto 1909-10.
32. Ditto 1912-13, C, Ditto 1909-14.

C. *Reports on the Trade of the Wilayet of Basrah*

33. B.P.P., 1867, LXVII for the year or years of 1864-5.
34. Ditto 1867-8, LXVIII, Ditto 1866.
35. Ditto 1870, LXIV, Ditto 1867-8.
36. Ditto 1871, LXV, Ditto 1869.
37. Ditto 1872, LVII, Ditto 1869-70.
38. Ditto 1884-5, LXXIX, Ditto 1884.
39. Ditto 1888, CIII, Ditto 1887.
40. Ditto 1890-91, LXXXVIII, Ditto 1889-90.
41. Ditto 1894, LXXXVIII, Ditto 1892-3.
42. Ditto 1895, CIII, Ditto 1893-4.
43. Ditto 1897, XCIV, Ditto 1895.
44. Ditto 1899, CIII, Ditto 1896-8.
45. Ditto 1900, XCVII, Ditto 1898-9.
46. Ditto 1902, CIII, Ditto 1899-1901.
47. Ditto 1903, LXXIX, Ditto 1901-2.
48. Ditto 1904, CI, Ditto 1902-3.
49. Ditto 1908, CXXIII & CXXIX, Ditto 1904-5.
50. B.P.P. 1907, XCIII, for the year or years of 1905-6
51. Ditto 1908, CXVII, Ditto 1906-7.
52. Ditto 1909, XCVIII, Ditto 1906-8.
53. Ditto 1910, CIII, Ditto 1907-9.
54. Ditto 1912-13, C, Ditto 1909-10.
55. Ditto 1914-16, LXXV, Ditto 1911-13.

D. *Reports on the Wilayet of Mosul*

56. B.P.P., 1878-9, LXXII, for the year or years of 1874-8.
57. Ditto 1880, LXXXII, Ditto 1880-1.
58. Ditto 1884-5, LXXIX, Ditto 1884
59. Ditto 1897, XCIV, Ditto 1895-6.
60. Ditto 1899, CIII, Ditto 1896-8.
61. Ditto 1912-13. C, Ditto 1909-10.
62. Ditto 1913, LXXIII, Ditto 1910-12.

II — *REPORTS OF THE IRAQI DEVELOPMENT OF CUSTOMS AND EXCISE* — ثانياً

63. Customs Circular, Part II, June, Number 49, for the Period 1921-22. (Basrah, 1922).
64. Customs and Excise Circular, May 1923, for the Period up to March-April, 1923, Number 60. (Basrah, 1923).
65. Administration Report for the Year, 1923-24. (Baghdad, 1924).
66. Administration Report for the Financial Year, 1924-25. (Baghdad, 1925).
67. Administration Report for the Financial Year, 1925-26. (Baghdad, 1927).
68. Administration Report for the Financial Year, 1927-28, (Basrah, N.D.)
69. Administration Report for the Financial Year, 1928-29, (Baghdad, 1929).
70. Administration Report for the Financial Year, 1929, (Baghdad, 1930).
71. Bulletins of the Department of Customs for 1928-34. (Baghdad, various dates).

ثالثاً – مطبوعات دائرة الاحصاء المركزية – III

٧٢ – احصاء تجارة العراق الخارجية ، ١٩٣٥ – ١٩٥٨ .

٧٣ – المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٢٧ – ١٩٣٣ ، (بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٤) .

٧٤ – المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٢٨ – ١٩٣٤ ، (بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٤) .

٧٥ – المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٣٥ – ١٩٥٨ ، (بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٥ وما يليها) .

٧٦ – الاحصاء الصناعي الجزئي لسنة ١٩٤٣ ، وزارة الاقتصاد ، الاضبارة رقم ٣٣/٣١/١ .

٧٧ – تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، (بغداد ، ١٩٥٦)

٧٨ – نتائج الاحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٦٠ ، وزارة التخطيط ، (بغداد ، ١٩٦٢) .

٧٩ – الاحصـــاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٢ ، وزارة الاقتصاد ، (بغداد ، ١٩٥٤) .

٨٠ – الاحصاء الزراعي والحيواني ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، وزارة الاقتصاد ، (بغداد ، ١٩٦١) .

IV. — *ADMINISTRATION REPORTS OF* - رابعاً

MESOPOTAMIA, 1918-20

A. Reports on the Conditions of 1918-19 include the following 'Divisions and Districts of the Occupied Territories' (In the order of their compilation) :

81.	SAMARA	82.	BAQUBAH	83.	KHANAQIN
84.	SMAWA	85.	SHAMIA	86.	HILLAH
87.	DULAIM	88.	BASRAH	89.	QURNAH
90.	AMARA	91.	KUT	92.	NASIRIA
93.	KIRKUK				

B. Reports on the Conditions of 1919-20 include the following 'Divisions and their Districts' (In the order of their compilation) :

94.	AMARA	95.	ARBIL	96.	BAGHDAD
97.	DIWANIA	98.	DULAIM	99.	KIRKUK
100.	HILLAH	101.	MUNTAFIK	102.	RAWANDUZ
103.	SAMARA	104.	SHAMIA	105.	SULAYMA-NIA

C. Gertrude Bell, Review of the Civil Administration of Mesopotamia, 1914-20.

V — *BRITISH MANDATORY REPORTS* - خامساً

106. Report on Iraq Administration, October 1920 - March 1922. H.M.S.O. (London, 1922).

107. Report on Iraq Administration, April 1922 - March 1923. H.M.S.O. (London, 1925).

108. Report by His Britannic Majesty's Government on the Administration of Iraq, April 1923 — December 1924. H.M.S.O. (London, 1925).

109. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for 1925. H.M.S.O. (London, 1926).

110. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1926. H.M.S.O. (London, 1927).

111. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1927. H.M.S.O. (London, 1928).

112. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1928. H.M.S.O. (London, 1929).

113. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1929. H.M.S.O. (London, 1930).

114. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1930. H.M.S.O. (London, 1931).

VI — *REPORTS OF THE BRITISH BOARD OF TRADE*

(DEPARTMENT OF OVERSEAS TRADE)

118. Report on Economic Conditions in Iraq, 1933, by G. Empson, Commercial Secretary to His Majesty's Embassy at Baghdad. H.M.S.O. (London, 1933).

119. Report on Economic Conditions in Iraq, 1933-35, by J.P. Summerscale, Commercial Secretary to His Majesty's Embassy at Baghdad. H.M.S.O. (London, 1936).

120. Report on Economic and Commercial Conditions in Iraq, 1935-37 by J.P. Summerscale H.M.S.O. (London, 1938).

121. IRAQ : Review of Commercial Conditions (London, 1945).

122. Economic and Commercial Conditions in Iraq by F.H. Gamble. (London, 1949).

115. Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council for the League of Nations on the Progress of Iraq during the period, 1920-31. H.M.S.O. (London, 1931).

116. Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1931. H.M.S.O. (London, 1932).

117. Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the period October to January, 1932 H.M.S.O. (London, 1933).

لجنة تنظيم تجارة الحبوب

١٢٣ – الملف ٢/٩/٢ القسم الاول قرارات لجنة تنظيم تجارة الحبوب .

١٢٤ – الملف ٦/٩/٢ الاتفاقية الخاصة بشراء الشعير بين اندرو وير ولجنة تنظيم تجارة الحبوب .

مديرية مراقبة وتسجيل الشركات العامة

١٢٥ – الاضبارة رقم ١٠/٢٢/١ عن شركة اندرو وير للتجارة والملاحة .

١٢٦ – « « ١/٢٢/١ ، عدد ٢ ، عن الشركة الافريقية والشرقية ، (الشرق الادنى) .

١٢٧ – الاضبارة رقم ٩٢/٢٢/١ ورقم٨٨/١٦/١ عن شركة جون بيرج (العراق المحدودة .

١٢٨ – الاضبارة رقم ٨٦/٢٢/١ عن شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية (البحر المتوسط) .

١٢٩ – الاضبارة رقم ٨٨/٢٢/١ عن شركة التجارة العراقية .

مديرية الاقتصاد العامة

١٣٠ – الاضبارة رقم ١٠/٨/١ عن غرفة تجارة البصرة .

١٣١ – « « ٢٤/٨/١ « « « النجف .

١٣٢ – « « ٤٦/٨/١ « « « العمارة .

١٣٣ – « « ٥١/٨/١ « « « كربلاء .

١٣٤ – « « ٤٣/٨/١ « « « الحلة .

١٣٥ – « « ٧١/٨/١ « « « كركوك .

١٣٦ – التقرير السنوى لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ،(السنة الاولى) ، (بغداد ، ١٩٣٦) .

١٣٧ – التقرير السنوي لسنة ١٩٣٦ – ١٩٣٧ ،(السنة الثانية) ، (بغداد ، ١٩٣٨) .

١٣٨ – التقرير السنوي لسنة ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ،(السنة الثالثة) ، (بغداد ، ١٩٣٩) .

١٣٩ – التقرير السنوي لسنة ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، المجلد الرابع (السنة الرابعة والخامسة) ، (بغداد ، ١٩٤٣) .

١٤٠ – التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩ ، المجلد الخامس ، (بغداد ، ١٩٤٩) .

١٤١ - التقرير السنوي لـ نتي ١٩٥٠ و ١٩٥١، المجلد السادس، بغداد،١٩٥١)

١٤٢ – التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، (بغداد ، ١٩٥٨) .

١٤٣ – التقرير السنوي لسنه ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، (بغداد ، ١٩٥٩) .

١٤٤ – التقرير السنوي لسنة ١٩٦٠ – ١٩٦١ ، (بغداد ، ١٩٦١) .

١٤٥ – قرارات وتوصيات مؤتمرات الغرف التجارية العراقية .

١٤٦ – الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة الماليـــة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، بغداد .

١٤٧ – الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة الماليـــة ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، بغداد .

١٤٨ – الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة الماليـــة ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، بغداد .

146 F. Ainsworth, Personal Narrative of the Euphrates Expedition. (London, 1888).

150. F.R. Chesney, Narrative of the Euphrates Expidition. (London, 1868).

151. J.B. Fraser, Travels in Kurdistan and Mesopotamia. Two Volumes. (London, 1840).

152. J.B. Fraser, Memorandum on the Present Pashalic of Baghdad — an Appendix to the Precis on the First Connexion of the Honourable East India Company with Turkish Arabia. Foreign Department Press. (Calcutta, 1874).

١٥٣ – سليمان فايق بك ، تاريخ بغداد ، ترجمة موسى كاظم نورس (بغداد ، ١٩٦٣) .

154. G. Geary, Through Asiatic Turkey. Two Volumes. (London, 1878).

155. E.B. Soane, To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise, (London, 1912).

156. G.L. Bell, Amurath to Amurath, (London, 1911).

157 Admiralty, (Noval Intelligence Division), Handbook of Mesopotamia, Four Volumes. (London, 1918).

158. Admiralty, (Noval Intelligence Division), Iraq and the Persian Gulf. (London, 1944).

159. Foreign Office Historical Section. Peace Handbooks No. 64, Mesopotamia. (H.M.S.O. London, 1919).

١٦٠ – تقويم العراق ، دائرة معارف عامة ، اصدرتها «ادارة جريدة العراق» (بغداد ، ١٩٢٣) .

١٦١ – دليل العراق ، (بغداد ، ١٩٣٦) ..
Iraq Directory, (Baghdad, 1936)

١٦٢ – Iraq Directory, (Baghdad, 1953)

١٦٣ – دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ،(وزارة الارشاد)،بغداد،١٩٦١

١٦٤ – دليل الشركات العراقية المحدودة والشركات الاجنبية العاملة في العراق لسنة ١٩٥٦ ، بغداد .

١٦٥ – دليل الشركات العراقية ، الطبعة الثالثة ، بغداد ١٩٦١ .

166. William Willcocks, Report on the Irrigation of Mesopotamia, (London, 1911).

167. Report on Commercial Conditions in Mesopotamia, (Baghdad, 1920).

168. H. Young, Report on the Financial Conditions in Iraq in 1925. (London, 1925).

169. H. Young, Report on Economic Conditions and Policy, in 1930. (London, 1930).

170. E.V. Dowson, Inquiry into Land Tenure and Other Related Questions in Iraq. (London, 1931).

171. Report on the Mesopotamia Spring Harvest in 1919. Department of Agriculture. (Baghdad, 1919).

172. Reports on the Tapu Directorate, 1920-1930, (Unpublished Report to the Department of Tapu).

173. A Note on the Wheats and Barleys of Mesopotamia Together with observations on Local Conditions (Basrah, 1920).

174. The Cultivation of Cotton. Agricultural Leaflet No. 7. (Baghdad, 1920).

175. The Economics of Rice and Cotton Cultivation in the Dialah River. (Baghdad, 1925).

176. Report upon the Marketing of Dates in Great Britain with Special reference to Iraqi Dates. (Baghdad, 1929).

177. Report to the Iraqi Government on Production, Storage and Handling of Grain in Iraq. (Baghdad, 1937).

١٧٨ – عثمان بن سند البصري الوائلي ، خمسة وخمسون عاماً في تاريخ العراق ١١٨٨–١٢٤٢هـ أو مختصر مطالع السعود بطيب اخبار الوالي داود. وقد اختصره الشيخ امين بن حسن الحلواني المدني (القاهرة،١٣٧١هـ)

المصادر الفرعية

احد عشر – الكتب XI

179. Doris Adams, Population & Resources of Iraq.(California, 1958).

١٨٠ – عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند (بغداد ، ١٩٣٥) .

١٨١ - متي عقراوي ، العراق الحديث ، (بغداد ، ١٩٣٦) .

١٨٢ – عباس العزاوي ، عشائر العراق ؛ اربعة مجلدات ، (بغداد ، ١٩٣٦ وما يليها) .

١٨٣ – عباس العزاوي ، تـــاريخ العراق بين احتلالين ، ثمانية مجلدات ، (بغداد ، ١٩٣٥ وما يليه) .

١٨٤ – عبد الصاحب العلوان،دراسات في الاصلاح الزراعي (بغداد،١٩٦٢).

١٨٥ – توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ترجمة محمد سلمان حسن ، (بغداد ، ١٩٥٨) .

186. C. Byford, The Port of Basrah. (London, 1935).

187. Bell, Lady, The Letters of Miss G.L. Bell. (London, 1927).

188. A. Bonné, Economic Development of the Middle East. (London, 1943).
State and Economics in the Middle East. (London, Second Edition, 1955).

١٨٩ – مير بصري ، دراسات في الاقتصاد العراقي ؛ (بغداد ، ١٩٤٨) .

190. Blaisdell, D.C., European Financial Control in the Ottoman Empire, (New York, 1929).

191. J. Bruce, Annals of the Honourable East India Company. Three Volumes, (London, 1810).

192. A.B. Buckley, Mesopotamia as a Country of Future Development. (Cairo, 1919).

193. R. Bullord, Britain and the Middle East (London, 1952).

194. H.K. Chiha, La Province de Bagdad. (Cairo, 1908).

195. V. Cuinet, La Turquie d'Asie — Geography, Administration, Statistique, decriptive et raisonnee de chaque province de l'Asie Mineure. (Four Volumes). (Paris, 1892-94). Volumes II and III.

196. V.R.W. Dowson, Date and Date Cultivation of Iraq, Three Parts. (Cambridge, 1923).

197. R.A. Evans, Brief Outline of the Campaign in Mesopotamia, (1926).

198. E.M. Earle, Turkey, The great powers and the Baghdad Railway. A study in Imperialism. (New York, 1923, Reprint 1935).

199. Eurphrates and Tigris Steam Navigation Co., The story of the Euphrates. (London, 1933).

200. H. Field, The Arabs of Central Iraq. (Chicago, 1936).

201. K.G. Fenelon, Iraq's National Income, 1950-56 (Baghdad, 1957).

٢٠٢ – أحمد فهمي (تقرير عن أحوال العراق ،) بغداد ، ١٩٢٦ .

٢٠٣ – يوسف غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، (بغداد ، ١٩٢٢) .

204. F.A.O., Mediterranean Development Project, Iraq, Country Report. (Rome, 1959).

205. H.A.R. Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Volume I, Part I, (London, 1950).

206. K. Grunwold & J. Rosall, Industrialisation in the Middle East (N.Y. 1960).

٢٠٧ – خير الدين حسيب ، تقرير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ – ١٩٦١ (بيروت ١٩٦٤) .

208. A.H. Hourani, Minorities in the Arab World. (London, 1947).

209. ditto Arabic Thought in the Liberal Age 1778-1939. (London, 1962).

٢١٠ – عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، عشرة مجلدات(صيدا ١٩٥٣ – ١٩٦١) .

٢١١ – عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدينة (بغداد، ١٩٥٨).

٢١٢ – محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية : العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى ، (بغداد ، ١٩٥٨) .

213. S. Haider, Land Problems of Iraq. (Ph.D. Thesis, University of London, 1942)

٢١٤ – شاكر ناصر حيدر ، احكام الأراضي والأموال غير المنقولة: محاضرات (بغداد ، ١٩٤٣) .

215. L.J. Hall, Inland Water Transport of Mesopotamia (London, 1921).

216. H.L. Hoskins, British Routes to India, (London, 1928).

217. J.P. Hewitt, Some Impressions of Mesopotamia in 1919, Observations on war-time Expenditure in Mesopotamia, (1919).

٢١٨ – سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في العراق ، (بيروت ، ١٩٣٨) .

219. C. Iverson, Monetary Policy in Iraq. (National Bank of Iraq, Baghdad, 1954).

220. I.B.R.D. International Bank for Reconstruction and Development, Report on the Economic Development of Iraq. (Baltimare, 1952).

221. P.W. Ireland, Iraq, a study in Political Development, (London, 1937).

222. I.B.R.D. The Economic Development of Iraq (John Hopkins) Press 1952.

٢٢٣ – مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ،(القاهرة ، ١٩٤٩) .

٢٢٤ – هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي (بغداد، ١٩٤٦) .

225. H. Jawad, Social Structure of Iraq, (Jerusalem, 1946).

226. G. Kirk, A Short History of the Middle East (London, 1952).

٢٢٧ – زكي خيري،تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي(بغداد، ١٩٦٠)

228. A.B. Keen, Agricultural Development in the Middle East, (London, 1946).

229. K. Langley, The Industrialization of Iraq.

230. S.H. Longrigg, Four Countries of Modern Iraq, (London, 1925).

231. S.H. Longrigg, Iraq 1900-1950. (London, 1955).

232. E.M.H.Lloyd, Food & Inflation in the Middle East, 1940-1945. (Starford University, 1956).

٢٣٣ – طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق(بغداد، ١٩٥٨)

234. J.G. Lorimer,Gazetteer of the Persian Gulf, Four Volumes, (Calcutte, 1908).

235. T. Lyell, Ins and Outs of Mesopotamia, (London, 1923).

236. R. Levy, Social Structure of Islam, (London, 1957).

237. E. Main, Iraq from Mandate of Independence, (London, 1935).

238. A.H. Midhat, Life of Midhat Pasha, (London, 1903).

239. J.S. Mann, An Administrator in the Making, J.S. Mann 1893-1920. (London, 1921).

240. S.B. Miles, The Countries and Tribes of the Persian Gulf. (London, 1919).

٢٤١ – فهمي المدرس ، مقالات : سياسية ، تاريخية ، اجتماعيـــة (بغداد ١٩٣١ و ١٩٣٢) جزءان .

242. A.N. Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, 1250-1900, (London, 1939).

243. Sir P. Phillips, Mesopotamia «The Daily Mail» Inquiry, (London, 1923).

244. A.R. Prest, War Economics of Primary Producing Countries (Cambridge, 1948).

245. E.S. Stevens, By Tigris and Euphrates, (London, 1923).

246. Z. Salih, Origins of British Influence in Mesopotamia, (New York, 1941).

247. Z. Salih, Mesopotamia (Iraq) 1600-1914, (Baghdad, 1957).

٢٤٨ – زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر (بغداد ١٩٥٤) .

٢٤٩ – يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، مجلدان ، (بغداد ، ١٩٤٨).

250. A. Sousa, Iraq Irrigation Handbook, Part I, The Euphrates (Baghdad, 1944).

251. A.T. Wilson, Loyalties, Mesopotamia, 1914-1917, (London, 1931).

252. Mesopotamia, 1917-1920. Clash of Loyalties (London, 1931).

253. D. Warriner, Land and Poverty in the Middle East, (London, 1948).

254. Land Reform and Development in the Middle East, (London, 1957).

255. H. Young, The Independent Arab. (London, 1933).

256. G. Young, Corps de Droit Ottoman, (Oxford, 1905), Vol. III.

257. Asiatic Review.
The Persian Gulf Route of Commerce (1888, PP. 384-414).
The Tigris Mesopotamia Railway and India (July 1897, PP. 11-12).
Mesopotamia — The parting of the ways (October 1922).

258. Blackwood Magazine
A Proposal for the Irrigation of Mesopotamia, (Volume 174 PP. 857-867).
Two and a Half Years in Mesopotamia, Sir W. Willcocks. April 1915, (Volume 199, PP. 304-323).

259. Board of Trade Journal
Mesopotamia (1919, Volume 102, PP. 33-34).
Port of Shatt-al-Arab (1919, Volume 102, PP. 387-8).
Gum, Lime and Bitumen Resources. (1919, Volume 103, PP. 632-42).
Wool Industry. (1920, Volume 104, PP. 23-4).
The Country and its Trade. (1920, Volume 105 PP. 297-98).
Trade of the Port of Basrah in 1921. (1922, Volume 109, PP. 262-263).
The Position of British Trade in Iraq. (1933, Volume 131, PP. 671-2).
Economic Conditions and British Trade Position in Iraq, (1936, Volume 136, PP. 19-20).

260 Contemporary Review.
Turkey and German Capitalists. (Volume 107, PP. 487-94, 1915).

261. The Economist
A note on a Report by Vice-Consul Waugh. (1892, P. 1040).

A note on British Expenditure in Iraq, (1920, P. 777).
Finance of Iraq (1925 P. 229)
Finance of the Middle East. (1932, PP. 263-64).

262. Empire Review
Engineering Problems of Mesopotamia. (Volume 29, PP. 193-199, June 1915).

263. Fraser Magazine
The Resources and Products of Asiatic Turkey By J.C. Mclean, (Volume 98, PP. 269-278, Sept., 1878).

264. Fortnightly Review
Turkish Arabia, (Volume 47, PP. 190-201, 1877).

265. Geographical Journal
Sir W. Willcocks Survey in Mesopotamia, (November, 1912).
Mesopotamia ; Past, Present and Future. Sir W. Willcocks (Volume 35, PP. 1-18, January, 1910).

266. International Labour Review.
Impressions of a visit to India, Iraq, Persia and Turkey. By C.W.H. Weaver, 9 (Volume XXVIII, Number 4, October, 1933, PP. 465-98).
Economic and Social Conditions in Iraq. By A.M. Djamal Zadah, (Volume XXXV, Number 2, February 1938, PP. 198-214).

267. Journal of the Royal Society of Arts
The Past and Present Conditions of England with the Persian Gulf (Volume 50, PP. 634, June 1902).
Basrah and the Shatt-al-Arab. (Approximately 1915).

268. The Near East and India.
Cotton and Rice in Iraq. (December, 1925).
Cotton Growing in Iraq. (July, 1925).
The Grain Trade of Persian Gulf. (October and November, 1925).

269. Revue de Sciences Politiques
L'Irak Economique. By B. Nikitine. (Volume XLVI, 1923).

270. Royal Central Asiatic Society Journal
Five Years Progress in Iraq. (1927).

نشرة مديرية التجارة العامة او مديرية مراقبة وتسجيل الشركات العامة

(وزارة الاقتصاد)

٢٧١ – العدد ٤٢ ، ٦/١٠/١٩٥٨ .

٢٧٢ – « ٤٩ ، ١٨/١٠/١٩٥٨ .

٢٧٣ – « ٥٠ ، ٢٥/١٠/١٩٥٨ .

٢٧٤ – « ٥٤ ، ٢٣/١٢/١٩٥٨ .

٢٧٥ – « ٥٩ ، ٢٧/١/١٩٥٩ .

مجلة غرفة تجارة بغداد

٢٧٦ – العراق يتوق الى اعادة العلاقات التجارية مع المملكة المتحدة، تشرين الثاني – كانون الاول ، ١٩٤٦ .

٢٧٧ – مشاكل الصناعة الوطنية ، تشرين الاول والثاني ، ١٩٤٨ .

٢٧٨ – قرارات وتوصيات مؤتمر غرف التجارة العراقية الثالث ، آذار – نيسان ١٩٤٩ .

٢٧٩ – الحالة الاقتصادية والمالية في العراق ، ايلول – تشرين الاول والثاني ١٩٤٩ وشباط ١٩٥٣ .

٢٨٠ – أثر تخفيض الدينار العراقي في تجارة العراق الخارجية ، كانون الاول ، ١٩٤٩ .

٢٨١ – قرارات وتوصيات مؤتمر غرف التجارة العراقية الرابـــع ، آذار ونيسان ، ١٩٥٠ .

٢٨٢ – الغرف التجارية والازمة الاقتصادية الحاضرة، آذار ونيسان، ١٩٥٠.

٢٨٣ – غرفة التجارة وتاريخها ، أيار وحزيران ١٩٥١ .

٢٨٤ – كيف نشأت البورصة التجارية ، ايلول وتشرين الاول ، ١٩٥١ .

٢٨٥ – الوضع الاقتصادي العام في العراق ، أيار وحزيران ، ١٩٥٢ .

٢٨٦ – تجارة العراق الخارجية وسياسة الاستيراد ، تشرين الثاني وكانون الاول ، ١٩٥٢ .

٢٨٧ – تنظيم مديرية الأموال المستوردة ، كانون الثاني ، ١٩٥٣ .

٢٨٨ – التطور الاقتصادي في العراق ، شباط ، ١٩٥٣ .

٢٨٩ – مشاكل انتاج وصناعة التمور في العراق ، آذار ، ١٩٥٣ .

٢٩٠ – تطور تجارة العراق الخارجية ، آذار ، ١٩٥٤ .

٢٩١ – تطور الحركة الصناعية في العراق ، آذار ، ١٩٥٤ .

٢٩٢ – التطور الاقتصادي في العراق ، تشرين الثاني – كانون الاول، ١٩٥٤.

٢٩٣ – اختلال الميزان التجاري العراقي ، نيسان وأيار ، ١٩٥٤ .

٢٩٤ – تقرير بعثة المملكة المتحدة التجارية (٣) السوق العامة ، كانون الثاني ١٩٥٥ .

٢٩٦ – الملاحة التجارية في العراق ، شباط وآذار ، ١٩٥٥ .

٢٩٧ – اعادة التصدير وأثره في الحركةالتجارية الداخلية،شباط وآذار، ١٩٥٥

٢٩٨ – الزيوت النباتية بين حماية المنتج وحماية المستهلك ، نيسان ، ١٩٥٥ .

٢٩٩ – الازمات الاقتصادية وأثرها في تغيير التجارة الدولية ، أيار وحزيران ١٩٥٥ .

٣٠٠ – مشروع تخفيض التعريفة الكمركية ، أيار وحزيران ، ١٩٥٥ .

٣٠١ – انشاء المنطقة الحرة في البصرة ومراحل تطورها ، ايلول ، ١٩٥٥ .

٣٠٢ – قانون التعريفة الكمركية ، كانون الثاني وشباط ، ١٩٥٦ .

٣٠٣ – استعراض الحالة الاقتصادية في العراق ، كانون الثاني وشباط، ١٩٥٦

٣٠٤ – طبيعةالطلب والعرض للصادرات والاستيرادات العراقية، آذار، ١٩٥٨

٣٠٥ – الامكانيات المتزايدة السرعة في السوق العراقية ، آذار ، ١٩٥٨ .

٣٠٦ – انطباعات بعثة المملكة المتحدة التجارية والصناعية في العراق ،

٣٠٧ – دراسة في السياسة التجارية وتجارة العراق الخارجية ، آب ، ١٩٦٢.

٣٠٨ – صناعة الجلود في العراق ، آب ، ١٩٦٢ .

٣٠٩ – انطباعات بعثة المملكة المتحدة التجارية والصناعية للعراق ، آب ، ١٩٦٢ .

٣١٠ – اتجاهات تجارة العراق الخارجية ، تشرين الاول ، ١٩٦٢ .

فهرست الموضوعات المفصل

الباب الاول : التوطنه

الفصل الاول : نمو وتركيب السكان

١ - الاساس الجغرافي والتاريخي :

الحدود والمساحة ص ٢٧ . الاقاليم الجغرافية ص ٢٨ . الرافدان والري ص ٢٨ — ٣٠ . بداية التطور الحديث المستقل في ولاية داود باشا ص٣١ — ٣٢ . عوامل التطور الداخلية والخارجية ص ٣٣—٣٦ .

٢ — نمو السكان الكلي والاقليمي .

مصادر تخمينات السكان ص ٣٧ — ٤٠ . نمو مجموع السكان ص٤٠ التباين الاقليمي للسكان ص ٤٥ . وتائر نمو السكان ص ٤٠ . تباين النمو الاقليمي ص ٤٠ - ٤٤ . تباين النمو الاقليمي والنمو الطبيعي والهجرة ص ٤٤ — ٥٠ .

٣ — تطور تركيب السكان الاجتماعي .

تعريف السكان البدويين والريفيين والمدنيين ص ٥١ . تطور التركيب البدوي — الريفي - المدني ص ٥١ - ٥٤ . الهبوط المطلق والنسبي للسكان البدو ص ٥٦ . الارتفاع المطلق والنسبي ثم الهبوط النسبي لسكان الريف ص ٥٧ . الارتفاع المطلق والاستقرار النسبي ثم الارتفاع النسبي لسكان المدن ص ٥٥ - ٥٧ . التباين الاقليمي لتطور تركيب السكان ص ٥٥ ٦٠ التركيب القومي للسكان ض ٤٥ — ٤٦ .

٤ – السكان القادرون على العمل وتوزيعهم الحرفي .

تعريف السكان القادرين على العمل ص ٦١ . نسبة القادرين على العمل والتطور الاقتصادي ص ٦٢ – ٦٥ . التوزيع الاقليمي للسكان القادرين على العمل ص ٦٥ تعريف التوزيع الحرفي للسكان ص ٦٥ . القطاع الزراعي اكبر القطاعات ص ٦٦ – ٦٨ . القطاع الصناعي أصغر القطاعات ص ٦٧ – ٦٩ . القطاع التجاري أوسط القطاعات ص ٦٩ . التوزيع الحرفي حسب الاقاليم ص ٦٩ – ٧٠ .

٥ – الهجرة وحجم البطالة والتطور الاقتصادي .

خلاصة اتجاهات السكان ص ٧١ – ٧٢ . بداية الهجرة من الريف الى المدينة بعد الحرب العالمية الاولى ص ٧٣ – ٧٥ . اشتداد الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية وتقديراتها المختلفة ص ٧٧ – ٧٩ . البطالة الاجمالية ص ٧٩ – ٨١ . البطالة الريفية وتفاقمها ص ٨٠–٨٢ البطالة المدنية وتزايدها ص ٨١ .

الباب الثاني : تجارة التصدير والقطاع الزراعي

الفصل الثاني – تطور تجارة التصدير

منهج البحث ص ٦٦ .

١ – نطاق تجارة التصدير .

عوامل نشوء تجارة التصدير الى اوربا ص ٨٧ – ٨٨ . تجارة الصادرات البحرية ص ٨٨ . تجارة الصادرات البرية ص ٨٩ – ٩٠ . تجارة الصادرات الترانسيتية ص ٩١ – ٩٢ .

٢ – وتائر نمو تجارة التصدير .

الميزة الرئيسية ص ٩٤ . تباين وتائر النمو ص ٩٥ – ٩٧ . اسباب هذا التباين ص ٩٧ – ٩٩ . التذبذب في نمو تجارة التصدير ص ٩٩ – ١٠١ .

٣ – عاملا السعر والكمية .

تغيرات السعر والكمية للبضائع الزراعية ص ١٠٢ – ١٠٤ . التمور ص ١٠٤ – ١٠٥ . الحنطة ص ١٠٥ – ١٠٦ . الشعير ١٠٦ – ١٠٧ . تغيرات السعر والكمية للبضائع الحيوانية ص ١٠٨ . الصوف ص ١٠٩ . الجلود ص ١٠٩ . الحيوانات ص ١١٠ – ١١٢ . الارقام القياسية لاسعار وحجوم الصادرات ص ١١٤ – ١١٧ .

٤ – تركيب الصادرات .

التمور ص ١١٨ . الحنطة ص ١٢١ – ١٢٢ . الشعير ١٢١ . الصوف ص ١٢١ – ١٢٢ . الجلود ص ١٢٢ . الحيوانات ص ١٢٢ . تغير المركز النسبي للصادرات الزراعية والحيوانية ص ١٢٣ – ١٢٧ .

٥ – اسواق الصادرات .

أسواق صادرات ولايةبغداد ص ١٢٨ – ١٢٩ . أسواق صادرات ولاية البصرة ص ١٣٠ – ١٣١ . أسواق صادرات ولاية الموصل ص ١٣١ . المنافسة الالمانية والروسية لبريطانيا قبل الحرب العالمية الاولى ١٣٢ . مركز الاسواق البريطانية والالمانية والفرنسية والامريكية ص ١٣٣ – ١٣٥ . المنافسة اليابانية ص ١٣٥ – ١٣٦ . مركز الاسواق المختلفة في ١٣٥ ص ١٣٧ .

٦ – تنظيم تجارة التصدير .

تجارة التمور ص ١٣٨ – ١٤٤ . تجارة الحبوب ص ١٤٤ –١٤٨ تجارة الصوف ص ١٤٨ – ١٥٠ . المميزات العامة لتطور تجارة التصدير ص ١٥٠ – ١٥٢ . سياسة التصدير ص ١٥٠ – ١٥٤ .

الفصل الثالث – تأثير تطور تجارة التصدير في القطاع الزراعي

منهج البحث ص ١٥٥ .

١ – تأثير تطور تجارة التصدير في الانتاج الحيواني .

نمو الانتاج الحيواني ص ١٥٧ – ١٥٨ . هبوط السكان البدو ونمو السكان الرعاة ص ١٥٨ – ١٦٢ . ثبات الصادرات الحيوانية ص ١٦٢ – ١٦٣ . التحول نحو الانتاج الحيواني التجاري ص ١٦٣ – ١٦٤ . المنافسة بين الرعي والزراعة ص ١٦٤ – ١٦٦ .

٢ – تأثير تطور تجارة التصدير في الانتاج الزراعي .

الوضع الزراعي في ١٨٦٦ ص ١٦٧ – ١٦٩ . تزايد نسبة صادراتالتمور الى انتاجها ص ١٧٠ – ١٧١ . ارتفاع نسبة صادرات الحبوب الى انتاجها ص ١٧٢ – ١٧٥ . تفوق نسبة زيادة الصادرات الى الانتاج الزراعي في الفترة المبكرة عن الفترة المتأخرة ص ١٧٧ . زيادة السكان الزراعيين ص ١٧٧ – ١٧٩ . زيادة حصيلة الضرائب

الزراعية ص ١٧٩ . زيادة الاراضي المزروعة ص ١٧٩ – ١٨٠ . الانتاج الزراعي ونظام الري ص ١٨٠ . زيادة الانتاج الزراعي التجاري ص ١٨٢ . هبوط الانتاجية الزراعية للدونم ص ١٨٣ – ١٨٥ عوامل هبوط الانتاجية ص ١٨٤ .

٣ – تأثير تطور تجارة التصدير في نظام الارض .

نظام الارضقبل قانون الاراضي العثماني ١٨٥٨ ص ١٨٥ – ١٨٧ . قانون الاراضي العثماني ص ١٨٧ – ١٨٨ . سياسة الاراضي قبل ولاية مدحت باشا واثناءها ص ١٨٨ - ١٩٠ . تطبيق قانون الاراضي العثماني ص ١٩٠ – ١٩١ . سياسة الاراضي في ظل الانتداب البريطاني ص ١٩١ - ١٩٣ قوانين التسوية واللزمة ص ١٩٥ – ١٩٧ . التحول من نظام الاراضي العشائرية الى نظام الطابو ص ١٩٥ – ١٩٨ توزيع الملكيات الزراعية ص ١٩٩ – ٢٠٢ . ظاهرة طبقة الفلاحين المعدمين ص ٢٠٣ . الاقطاع العشائري والاقطاع المدني ص ٢٠٣– ٢٠٤ ردود الفعل ص ٢٠٣ – ٢٠٥ .

ملخص النتيجة ص ٢٠٦ – ٢١٠ .

الباب الثالث : تجارة الاستيراد والقطاع الصناعي

الفصل الرابع – تطور تجارة الاستيراد

منهج البحث ص ٢١٣ .

١ – نطاق تجارة الاستيراد .

عوامل تطور تجارة الاستيراد ض ٢١٥ . تجارة الاستيراد البحرية ص ٢١٦ – ٢١٨ . تجارة الاستيراد البرية ص ٢١٦ – ٢١٨ . تجارة الاستيراد الترانسيتية ص ٢١٦ – ٢١٩ .

٢ – وتائر نمو تجارة الاستيراد .

الميزة الرئيسية ص ٢٢٠–تباين وتائر النمو ص ٢٢٠–٢٢١ أسباب هذا التباين ص ٢٢١–٢٢٥ . التذبذب في نمو تجارة الاستيراد ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .

٣ – عاملا السعر والكمية .

تغيرات السعر والكمية للبضائع الاستهلاكية ص ٢٢٧ . الشاي ص ٢٢٧ – ٢٢٨ . السكر ص ٢٢٨ – ٢٣١ . المنسوجات ص ٢٣١ – ٢٣٢ . الحديد والفولاذ ص ٢٣٣ . المكائن والمراجل ص ٢٣٥ . المكائن والعدد الكهربائية ص ٢٣٦ . السمنت ص ٢٣٧ . تغيرات السعر والكمية للبضائع الانتاجية ص ٢٣٦ . الارقام القياسية لاسعار وحجوم الاستيرادات الاستهلاكية والانتاجية ومجموع قيم الاستيرادات ص ٢٣٣ – ٢٣٧ .

٤ – تركيب تجارة الاستيراد .

التحول العام في تركيب الاستيراد ص ٢٤٠ . الغذاء والمشروبات والتبغ ص ٢٤٠ – ٢٤٣ . المنسوجات والملابس ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

اللوازم البيتية وسلع الاستهلاك الاخرى ص ٢٤٦ – ٢٤٨ . معدات رأس المال ص ٢٤٨ – . المواد الاولية ونصف المصنوعة ص ٢٤٨ – ٢٥٠ . التحولات الكبرى في تركيب الاستيراد ص ٢٤٨ – ٢٤٩ . الاستيراد الاستهلاكي والانتاجي ص ٢٥٠ .

٥ – اسواق الاستيراد .

الميزة العامة ص ٢٥٣ . استيرادات ولاية بغداد وأهمية سوق الشرق الاوسط ص ٢٥٣ – ٢٥٤ . استيرادات ولاية البصرة ص ٢٥٤ – ٢٥٥ . استيرادات ولاية الموصل ص ٢٥٥ – ٢٥٦ . اسواق بريطانيا وامبراطوريتها قبل الحرب العالمية الاولى ص ٢٥٦ – ٢٥٧ . أسواق المانيا وامريكا ص ٢٥٩ – ٢٦٠ . تزايد أهمية اسواق الشرق الاوسط اثناء الحرب العالمية الثانية ٢٦٠ عودة العراق الى اسواق العالم الرأسمالي المتقدم بعدها ص ٢٥٩ – ٢٦١ .

٦ – تنظيم تجارة الاستيراد .

نشوء وكالات الاستيراد ص ٢٦٢ – ٢٦٤ . سوق استيراد السلع الاستهلاكية من السكر والشاي ص ٢٦٢ – ٢٦٦ . سوق استيراد المنسوجات ص ٢٦٦ . اسواق السلع الرأسمالية ص ٢٦٦ – ٢٦٧ . تطور التركيز في اسواق الاستيراد ص ٢٦٧ – ٢٦٨ . تدخل الدولة في الاستيراد ص ٢٦٨ – ٢٧٠ . زيادة التركيز في اسواق الاستيراد وارتفاع نسب الارباح بعد الحرب العالمية الثانية ص ٢٧٢ – ٢٧٧ .

الفصل الخامس : تأثير تطور تجارة الاستيراد في القطاع الصناعي

منهج البحث ص ٢٧٩ .

١ – تدهور الصناعات الحرفية .

صناعة النسيج الحرفية في ١٨٦٦ ص ٢٨١ – ٢٨٢ . تدهورها ص ٢٨٢ – ٢٨٣ . استمرار بعض اصناف الصناعات الصغيرة حتى بعد الحرب العالمية الثانية ص ٢٨٣ – ٢٨٥ .

٢ – نشوء الصناعات الزراعية .

اعداد الصوف ص ٢٨٦ – ٢٨٧ . تعليب التمور ص ٢٨٨–٢٨٩. الدباغة ص ٢٩٠ – ٢٩١ حلج الاقطان ص ٢٩٠ – ٢٩١ .

٣ – نمو الصناعات الاستهلاكية الوطنية .

الغزل والنسيج الصوفي ص ٢٩٢ – ٢٩٤ . الغزل والنسيج القطني ص ٢٩٤ . السيكاير ص ٢٩٥ – ٢٩٦ . المصنوعات الجلدية ص ٢٩٦–٢٩٨ . الصابون ص ٢٩٩ – ٣٠٠ . الزيوت النباتية ص ٣٠١ . البيرة ٢٠١ – ٣٠٢ .

٤ – نشوء الصناعات الانتاجية الوطنية .

الطابوق وحركة البناء ص ٣٠٣ – ٣٠٤ . نشوء صناعة السمنت ص ٣٠٦ – ٣٠٨ . الانتاج ص ٣٠٨ – ٣١٠ . الطلب المحلي ص ٣١٠–٣١٣ . فائض الانتاج والتصدير ص ٣٠٩ – ٣١٠ . التكاليف والاسعار والارباح ص ٣١٠ – ٣١٢ . سياسة السمنت ص ٣١٤ – ٣١٦ . ظاهرة التخلف الصناعي ص ٣١٦ . تطور الاستخدام والاستثمار في المدن ص ٣١٤ – ٣١٨ . عوامل التخلف الصناعي ص ٣١٨ – ٣٢٧ .

ملخص النتيجة ٣٢٨ – ٣٣٣ .

الباب الرابع : تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية

الفصل السادس – السياسة التجارية

اهداف السياسة التجارية صفحة ٣٣٧ – ٣٣٨ . منهج البحث صفحة ٣٣٧ .

١ – طور الايراد الكمركي :

التعريفة الكمركية على الاستيراد والتصدير قبل ١٨٦١ صفحة ٣٣٩ – ٣٤٠ تأسيس دور الكمارك الحكومية في ١٨٦٤ ص٣٤٢. عوامل السياسة التجارية ص ٣٤٠ – ٣٤٣ . الاتفاقية التجارية في ١٨٦١ وآثارها ص ٣٤٥ – ٣٤٨ . السياسة التجارية في ظل الانتداب البريطاني ص ٣٤٨ – ٣٥٠ . اوجه الشبه والاختلاف بين السياسة التجارية التركية والبريطانية ص ٣٥٠ – ٣٥١ . مركز الايراد الكمركي في الميزانية الاعتيادية ص ٣٥١ – ٣٥٣ .

٢ – جوانب التنمية في السياسة التجارية :

استمرار هدف الايراد الكمركي صفحة ٣٥٤ – ٣٥٥ . جوانب التنمية في السياسة التجارية ص ٣٥٥ – ٣٥٧ . تشجيع الانتاج الوطني ص ٣٥٧ . قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (٣٠) ١٩٣٧ ص ٣٥٨ – ٣٦٠ . قانون التعريفة الكمركية رقم (١١) ١٩٣٣ ص ٣٦٠ – ٣٦٣ . قانون التعريفة الكمركية رقم (٧٧) ١٩٥٥ ص ٣٦٢ – ٣٦٣ . قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم(١٤)١٩٣٩ والقوانين التي حلت محله ص ٣٦٣ – ٣٦٧ . سياسة حماية الانتاج الوطني ص ٣٦٨–٣٧١ . التقييد المالي والتحديد الكمي للاستيراد ص٣٧٢–٣٧٣

نسب التبادل التجاري والتطور الاقتصادي صفحة ٣٧٥ . نسب التبادل التجاري الاجمالي ، والصافي ، وللدخل صفحة ٣٧٦ — ٣٧٧. طبيعة الدراسات عن نسب التبادل التجـــاري ص ٣٧٨ - ٣٨٠ . التحفظات على دراسة نسب التبادل التجـاري ص ٣٧٦ — ٣٨٠ . منهج البحث ص ٣٨٠ .

١ — طور تحسن نسب التبادل التجاري :

طريقة حساب نسب التبادل التجاري صفحة ٣٨١ . قانون الأرقام القياسية لحجوم التصدير أو الاستيراد وقانون الارقام القياسية لاسعار التصدير أو الاستيراد ص ٣٨٢ . تحليل الاتجاه العـام لحركة نسب التبادل التجاري للفترة المبكرة ١٨٨٩ — ١٩١٣ ص ٣٨٣ - ٣٨٧ .

٢ — طور تدهور نسب التبادل التجاري :

طريقة حساب نسب التبادل التجـاري صفحة ٣٨٨ — ٣٨٩ . تحليل الاتجاه العام لحركة نسب التبادل التجـــاري للفترة المتأخرة ١٩٣٣ — ١٩٥٨ (عدا النفط) ص ٣٨٩ — ٣٩٢ . (مع النفط) ص ٣٨٩ — ٣٩٤. مقارنة نسب التبادل التجاري العراقية والبريطانية ص ٣٩٧ — ٣٩٨ .

تعريف الميزان التجاري وميزان المدفوعات صفحة ٤٠١ . ميزان المدفوعات يعكس مراحل التطور الاقتصادي ص ٤٠٢ — ٤٠٣ . منهج البحث ص ٤٠٣ .

١ — طور فائض التصدير :

تطور فائض التصدير صفحة ٤٠٤ — ٤٠٧ . فـــائض التصدير والتجارة البرية والترانسيتية صفحة ٤٠٦ — ٤١٠ . عوامل فـائض التصدير صفحة ٤١٠ — ٤١٤ .

٢ — طور فائض الاستيراد :

نشوء فائض الاستيراد حتى عام ١٩٣٥ صفحة ٤١٥ — ٤١٦ . استمرار فائض الاستيراد حتى الحرب العالمية الثانية صفحة ٤١٦—٤١٨ تحليل عوامل فائض الاستيراد خلال فترة ما بين الحربين ص ٤١٨ — ٤٢١ . فائض الاستيراد وتدهور نسب التبادل التجـــاري ونشاط الاستثمار الاجنبي ص ٤٢١ — ٤٢٣ . العجز التجاري خلال الحرب العالمية الثانية ص ٤٢٤ . تطور ميزان المدفوعات خلال سنوات ما بعد الحرب ص ٤٢٥ — ٤٢٨ . تحليل ميزان المدفوعات ص ٤٢٦ — ٤٢٧. سياسة المدفوعات ص ٤٢٧ - ٤٢٨ . ملخص النتيجة ص٤٢٩- ٤٣١ .

الباب الخامس : الخاتمة

الفصل التاسع - دور التجارة الخارجية

ادوار التجارة الخارجية في عمليـــة التطور الاقتصادي صفحة ٤٣٥ — ٤٣٦ . عوامل عجز السوق الوطنية صفحة ٤٣٧ . منهج البحث صفحة ٤٣٧ — ٤٣٨ .

١ — ارتفاع الانتاج الريفي وهبوط الانتاجية الزراعية :

تزايد الطلب الاوربي على المواد الغذائية والخام وفائض السعـة الانتاجية العراقية صفحة ٤٣٩ — ٤٤٠ . انحطـــاط الحياة البدوية وتحول شيوخ العشائر واشراف المدن الى طبقة الملاكين العقاريـــين واستحواذهم على فـــائض الانتاج الزراعي صفحة ٤٤٠ — ٤٤١ . نمط التوسع الزراعي ص ٤٤١ — ٤٤٢ . تجـــارة التصدير وفائض الانتاج الزراعي والنظام شبه الاقطاعي ص ٤٤٢ — ٤٤٣ . هبوط الانتاجية الزراعية ص ٤٤٤ — ٤٤٥ . البطالة الزراعية والهجرة من الريف الى المدينة والتخلف الزراعي ص ٤٤٥ — ٤٤٦ .

٢ — اتساع النشاط الاقتصادي المدني :

نمو الاستيراد الاستهلاكي وتدهور الصناعات اليدوية صفحة ٤٤٧. تطور تجارة التصدير ونشوء الصناعات الزراعية صفحة ٤٤٧ . نمو الاستيراد الانتاجي وتوسع حجم السوق المدنية ص ٤٤٧ — ٤٤٨ . تركيب النشاط الاقتصادي المدني : التجاري والعقاري والصناعي ص ٤٤٨ — ٤٤٩ . ظاهرة التخلف الصناعي ص ٤٤٩ — ٤٥٠ . عوامل التخلف الصناعي ص ٤٥٠ — ٤٥١ . استمرار ظاهرة التخلف الصناعي وتفاقم البطالة المدنية ص ٤٥١ — ٤٥٢ .

٣ — تطور التركيب الاقتصادي :

ظواهر التركيب الاقتصادي صفحة ٤٥٣ . تغيرات انماط الانتاج ومكونات التصدير ص ٤٥٣ — ٤٥٧ . التحولات في انماط الاستهلاك والاستيراد ص ٤٥٧ — ٤٥٩ . تطورات تركيب الاستخدام والنشاط الاقتصادي ص ٤٥٩—٤٦٠ . تطور التركيب الاجتماعي ص٤٦١—٤٦٤.

٤ — نشوء التبعية الاقتصادية :

تطور الوفورات الاقتصادية الخارجيـــة صفحة ٤٦٥ — ٤٦٧ . نسبة التجارة الخارجية الى الدخل الوطني أو السكان عبر التطور الاقتصادي صفحة ٤٦٧ — ٤٧١ . تبعية الاقتصاد العراقي الى القطاع النفطي الاجنبي صفحة ٤٧١ . تدهور العلاقات الاقتصادية الخارجية صفحة ٤٧١ — ٤٧٢ .

٥ — الخلاصة والنتائج :

الخلاصة صفحة ٤٧٣ - ٤٨٢ . النتائج صفحة ٤٨٣ .

موجز ثبت المصادر الاقتصادية عن العراق

ملاحظات حول مصادر البحث ٦٨١ — ٦٨٧

أهمية المصادر غير المتوفرة .
التقارير التجارية للقناصل البريطانيين
احصائيات التجارة الخارجية .
احصائيات كونية والمجموعة الاحصائية السنوية .
المصادر الادبية الرئيسية .
تقارير الحكام السياسية عن ادارة المناطق العراقيه المحتلة

مقدمة ثبت المصادر ٦٨٨ .

المصادر الاصلية ٦٨٩ — ٧٠٣ .

أولاً — التقارير التجارية للقناصل البريطانيين .
ثانياً — تقارير مديرية الكمارك والمكوس .
ثالثاً — مطبوعات دائرة الاحصاء المركزية .
رابعاً — التقارير الادارية عن بلاد ما بين النهرين ١٩١٨ — ١٩٣٠
خامساً — تقارير الانتداب البريطاني الى عصبة الامم .
سادساً — تقارير وزارة التجارة البريطانية عن العراق .
سابعاً — اضابير وزارة الاقتصاد .
ثامناً — تقارير غرفة تجارة بغداد .
تاسعاً — منشورات اتحاد الصناعات .
عاشراً — متنوعات .

المصادر الفرعية ٧٠٤ — ٧١٣ .

احد عشر — الكتب .
اثنى عشر — المجلات .

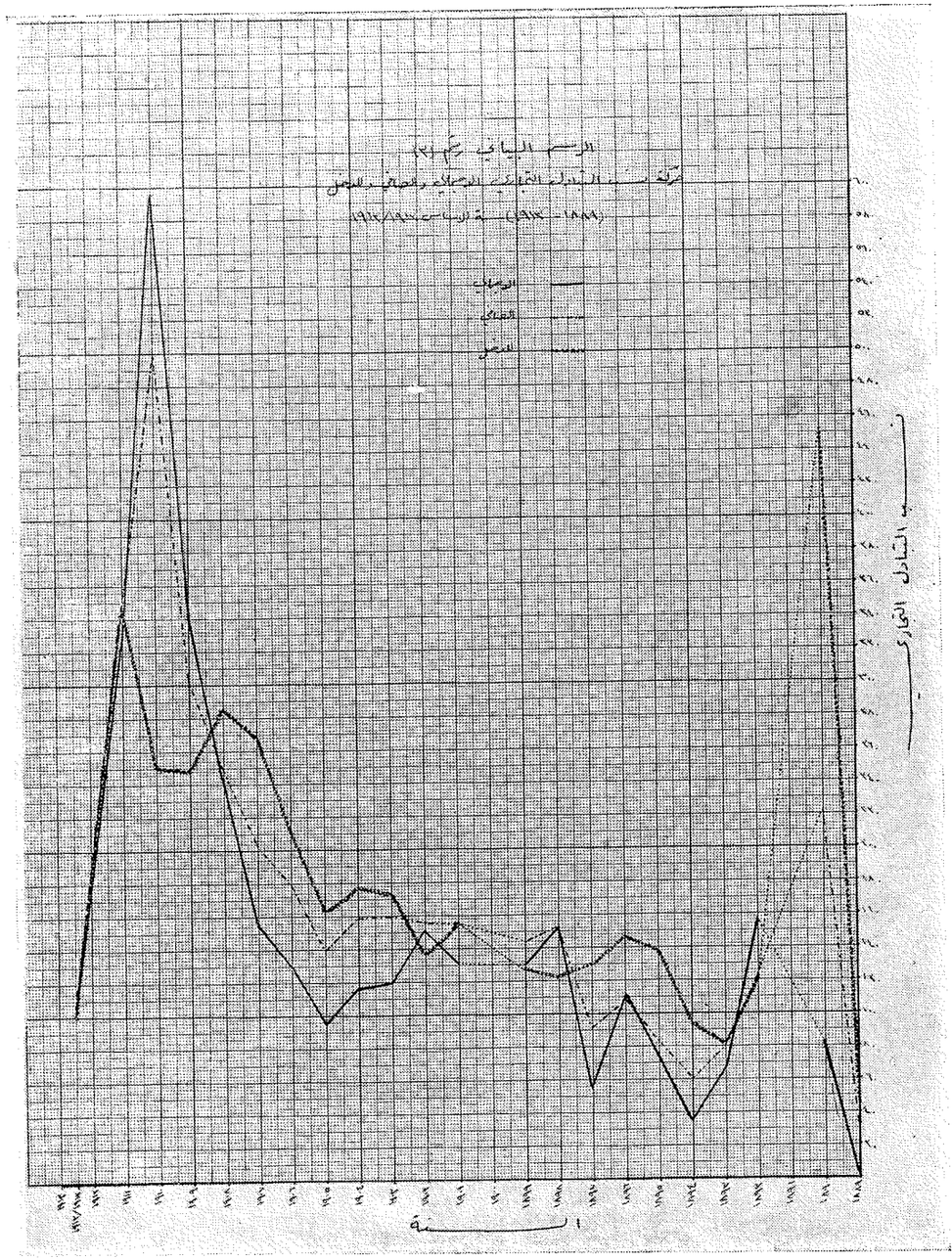
الرسم البياني رقم (٢)
تركة ... الأرباح التقديرية الإجمالية والصافي للمعمل
(١٨٨٨ - ١٩٣٤) - سنة الأساس ١٩١٧/١٩١٦
الإجمالي
الصافي
المعمل
نسب التبادل التجاري
السنة

الرسم البياني رقم (٥)

حركة معدل التداول الشهري الإجمالي والعادي والفائض (ربع السنوي)

(١٩٧٦ = ١٠٠) للفترة من ١٩٧٦/٨/٩٨ إلى ١٩٧٩/٨/٩٨

الإجمالي

العادي

الفائض

معدل التداول الشهري

السنة

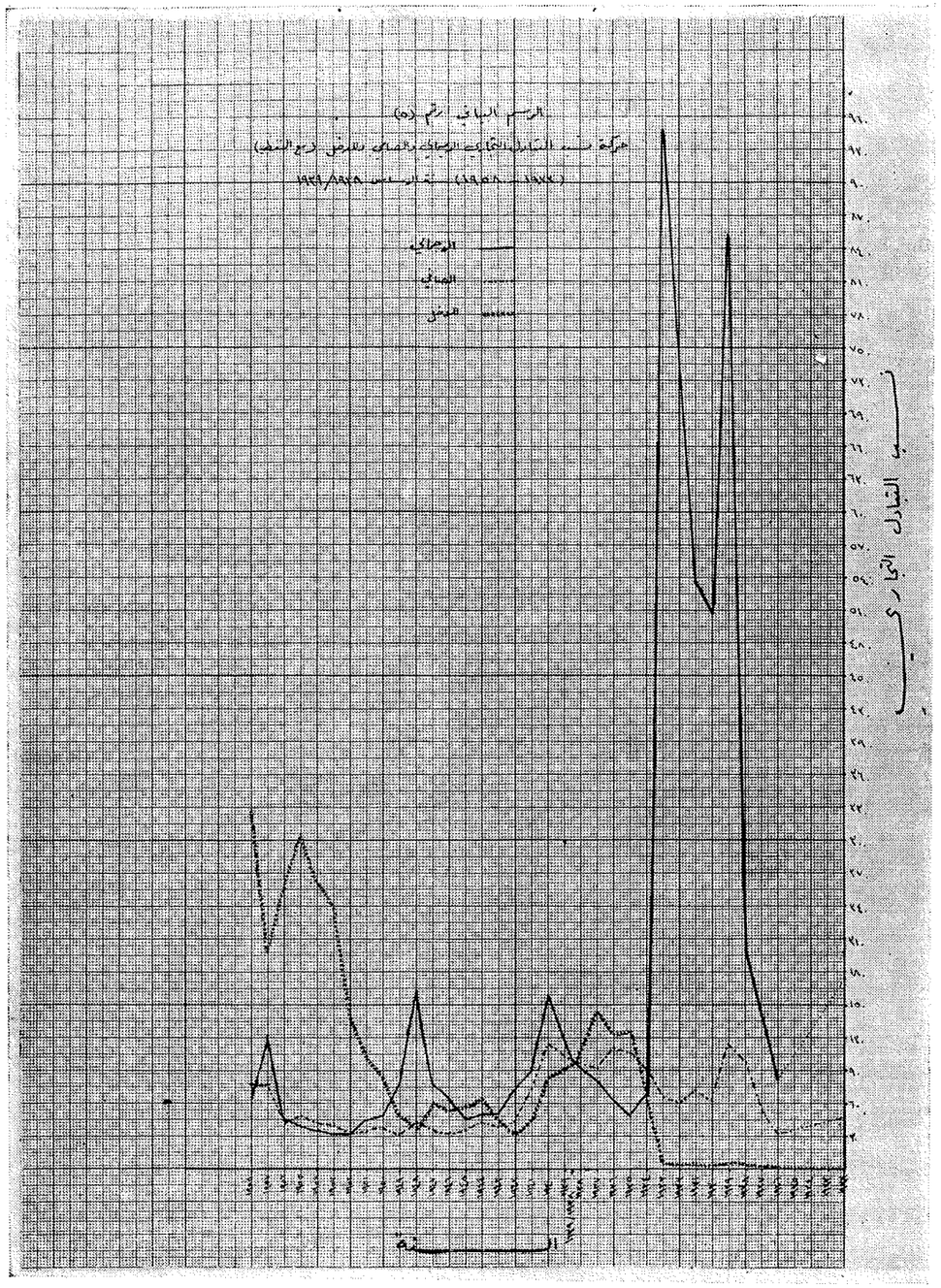

الرسم البياني رقم (٤)

حركة معدل التداول الشهري الإجمالي والعادي والفائض (ربع السنوي)

(١٩٧٦ = ١٠٠) للفترة من ١٩٧٦/٨/٩٨ إلى ١٩٧٩/٨/٩٨

الإجمالي

العادي

الفائض

معدل التداول الشهري

السنة

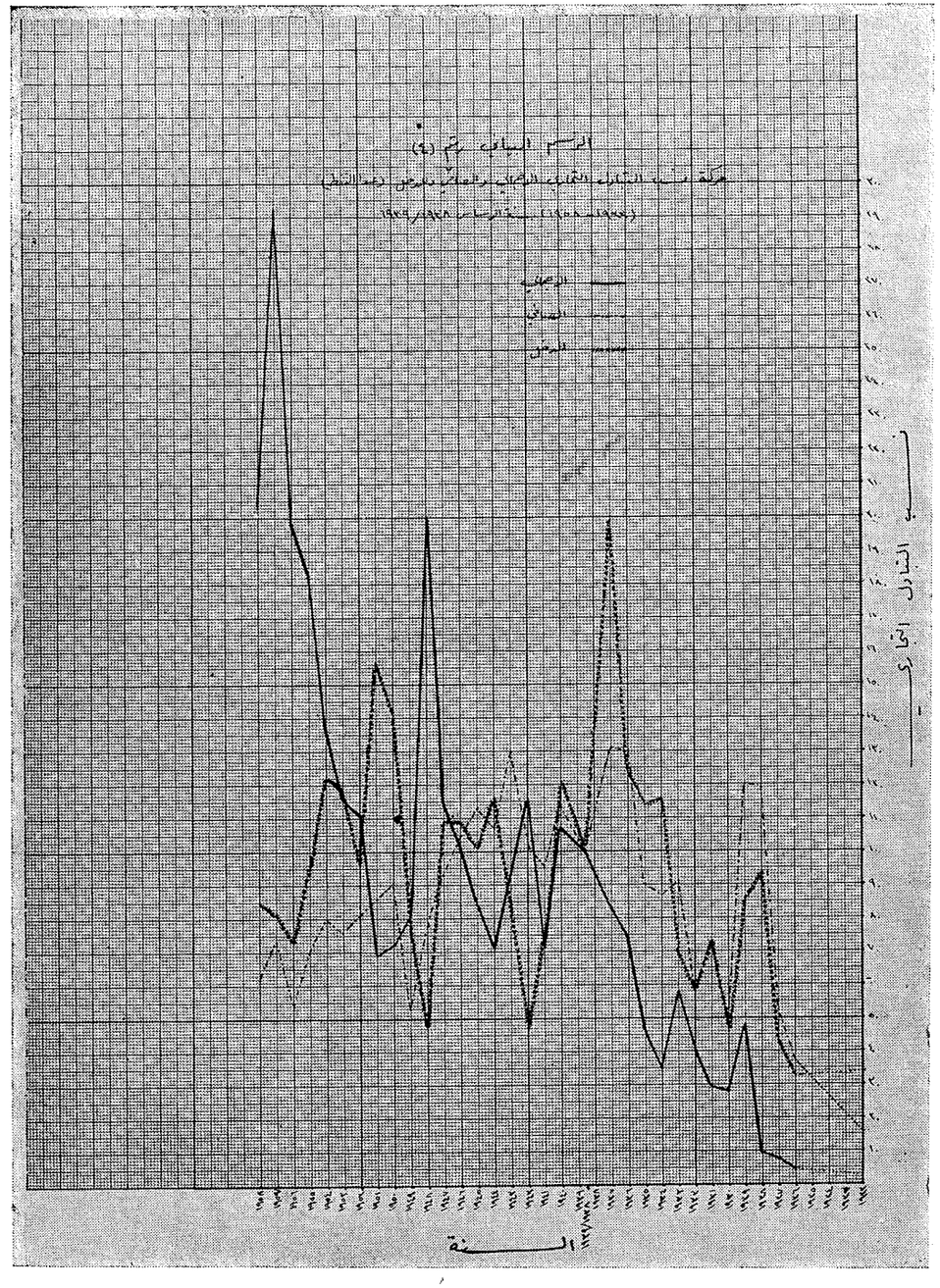

ECONOMIC DEVELOPMENT of IRAK

Foreign Trade and Economic Development

1864 – 1958

by

Mohammad Salman Hasan
B.A. (Econs. Hons.) Liverpool
M. Sc. (Econ.) London
D. Phil (Economics) Oxon.